رياض نجيب الريّس

رياح السموم

السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١-١٩٩٤



ريَــاح السمـُـوم

رياض نجيب الريّس

ريَاح السمُوم

السعودية ودول الجزيرة
بعد حرب الخليج ١٩٩١-١٩٩٤

POISONOUS WIND

Saudi Arabia and the Peninsula States After the Gulf War 1991 - 1994

By

Riad Najib El-Rayyes

First Published in 1994

LONDON - BEIRUT - CYPRUS

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1-85513-2486

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

إلى صديق خليجي
لا يعرف أن لولا الكثير من إيحاءاته
لما كان هذا الكتاب.

كتب صدرت للمؤلف

١ ـ **موت الآخرين** ـ شعر، ١٩٦٢.

٢ ـ **الفترة الحرجة** ـ دراسات نقدية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥). الطبعة الأولى ١٩٦٥.

الطبعة الثانية مزيدة وليست منقحة، بعنوان فرعي **«نقد في أدب الستينات»** ـ ١٩٩٢.

٣ ـ **صراع الواحات والنفط** ـ هموم الخليج العربي. الطبعة الأولى ١٩٧٣، الطبعة الثانية ١٩٧٤.

٤ ـ **البحث عن توفيق صايغ** ـ شعر، ١٩٧٥.

٥ ـ **المسار الصعب** ـ المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها. ١٩٨٦ (مع دنيا نحاس) [صدر بالانكليزية أيضاً].

٦ ـ **ظفار** ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ . ١٩٧٦) - ١٩٧٨.

٧ ـ **الخليج العربي ورياح التغيير** ـ مستقبل الوحدة والقومية والديموقراطية. الطبعة الأولى ١٩٨٦، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٨ ـ **وثائق الخليج العربي** ـ طموحات الوحدة وهموم الاستقلال. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٩ ـ **جواسيس العرب** ـ صراع المخابرات الأجنبية. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٠ ـ **شخصيات عربية من التاريخ**. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ **المسيحيون والعروبة** ـ مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ **العرب وجيرانهم** ـ الأقليات القومية في الوطن العربي. ١٩٨٩.

١٣ ـ **قبل أن تبهت الألوان** ـ صحافة ثلث قرن. ١٩٩١.

المحتويات

الحروب الجديدة المقنعة

مدخل

بعد «عاصفة الصحراء»

الخليج

هاجس الهيمنة

السعودية
سيناريو ١٩٩٩:

التنظيمات والحكم

علاقات الجوار

مزبلة التاريخ الجديد

الكويت

البنية الهشة

قطر

الوحدة أم جليس السوء

اليمن

الجغرافيا الصعبة والتاريخ السهل

إيران وتركيا

خريطة الممكن والمستحيل

مخرج

السَمُوم: الريحُ الحارَّة، وقيل: هي الباردة ليلاً كان أو نهاراً، تكون اسماً وصفة، والجمع سَمائم.

«لسان العرب»

(الجزء ١٢ - صفحة ٣٠٤)

الحروب
الجديدة المقنّعة

■ نعيش اليوم حقبة انهارت فيها كل القيم. وهي حقبة قد تطول، لأننا أصبحنا أمة بلا قيادة ومن دون فكر أصيل. نحن القبيلة الضائعة في التاريخ. نحن أمة تحب التبعية والاتكال، حائرة في فكرها وتطلعاتها ومقوماتها. حتى عقيدتها هي محل جدل.

هذيان ما بعده هذيان، أين منه النقاش البيزنطي حول جنس الملائكة والأعداء على الأبواب! أعداؤنا نحن صاروا داخل الأبواب. أي منطق شعوبي نتحدث به! إسمع ما يقوله الكويتيون وغيرهم من الخليجيين. تكاد لا تصدق ما تقرأ.□

مدخل

قُل لي من أي قبيلة أنت،
أقل لك من ستحارب!

■ «نسيان التاريخ، بما في ذلك الأخطاء التاريخية، عامل ضروري في تكوين الأمم». □

أرنست رينان

هل بدأت القبلية تعود لتكوّن مقومات النظام العالمي الجديد؟

إذا حرفنا النظر قليلاً بعيداً عن حرب قبائل اليمن مع قبائل ملوك وأمراء وشيوخ الجزيرة العربية تحت رايات الوحدة أو الانفصال، لوجدنا أن جنوب أفريقيا تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم اليوم، التي ابتعدت ما بعد سقوط نظام التفرقة العنصرية عن القبلية، بدستور غير عرقي يكفل المساواة لكل القبائل والأجناس التي تسكنها.

وإذا تلفتنا حولنا، من صربيا (ومجمل باقي يوغوسلافيا القديمة) إلى كندا وتركيا وسيريلانكا، لوجدنا أن القبائل قد عادت لتؤكد وجودها، بدعم وتأييد الذين صرفوا الوقت بالدعوة إلى قيم الإخاء والمساواة العالمية. صحيح أن الديموقراطيات الغربية مُحرجة بالتطهير العرقي الذي وقع خلال السنوات الثلاث الماضية في يوغوسلافيا القديمة، إلاّ أنها رضخت لما حدث ويحدث يومياً في البوسنة من تقسيم قبلي وإثني، وكأنها مغلوبة على أمرها.

في أمكنة أخرى، قد يكون من المحرج أن تقول لمواطن من مقاطعة كيبك مثلاً أنه كندي، أو لمواطن آخر من التاميل أنه سيريلانكي أو لكردي من تركيا أنه تركي. والسبب يعود في الدرجة الأولى إلى أن حقوق الأقليات قد انتشرت في العالم، وخدعت في انتشارها القبائل «الرعاة»، فظنت نفسها أنها أصبحت أمماً. ولما كان بعض الظن إثماً، إعتبرت هذه القبائل أن مهمتها الأولى في تثبيت هويتها، هي أن تمارس الحد الأقصى من الكراهية لجيرانها.

وهذا لا يعني أن لبعض هذه القبائل ـ الأقليات حقوقاً، أنكرتها الأكثريات المسيطرة أجيالاً بعد أجيال، وأنها اليوم فقط ـ بانهيار النظام العالمي القديم الذي أتاح حرية الاختيار للقوميات ـ استطاعت أن تعبر عن تطلعاتها. وهذا أحد الأسباب لعدم الاستقرار الذي تعاني منه دول أوروبا الشرقية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. إن القوميات الإثنية هذه تتكاثر وتنتشر، بعد أن شردها التاريخ دون اعتبار لأي حدود دولية. فكثيراً ما كانت الشيوعية قاسية في تعاملها مع تلك الشعوب، مضطهدة لتاريخهم، قامعة للغتهم وثقافتهم، مانعة لدياناتهم ومذاهبهم.

وإذا كان العصر الديموقراطي، الذي يبشر به النظام العالمي الجديد، يرفض هذا الاضطهاد أو القمع أو المنع، إلاّ أنه لا يعني أن لهذه الأقليات من القبائل الحقوق الديموقراطية الأساسية، كحرية التصويت، وحرية الاجتماع وحرية الكلام. هذه حريات يجب أن تشمل الجميع، بمن فيهم الأقليات. لكن للأقليات حقوقاً خارج ذلك، لا تعني إلاّ قبائلها، ولا تنسحب على الأكثريات التي تعيش بينها. فالذين ينتصرون لحرية الأقليات في العالم، ما زالوا يخلطون بين تلك الحقوق، وفي داخلهم خوفاً من تكرار تجربة البوسنة. فهم يريدون ردع الأكثريات الشوفينية عن التمادي في اضطهاد

الأقليات، في الوقت نفسه يريدون أن يطمئنوا تلك الأقليات. فالإغراء، بالنظر إلى حقوق الأقليات وتأكيدها في الدساتير، يهمل عادة التطلع إلى الحقوق الفردية للإنسان، إلى أي قبيلة انتمى، متجاوزاً الفرد إلى الجماعة.

□ □ □

هذا في المطلق. ولكن هل سمعتم، أو عرفتم، أن هناك دولة اسمها «جزر مارشال» انضمت إلي الأمم المتحدة عام ١٩٩١، وأن هناك عشرين دولة أعضاء في الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المتعددة، عدد سكان الواحدة منها دون المئتي ألف نسمة؟

هذا ليس سؤالاً من أسئلة مسابقات التليفزيون. هذه حقائق ثابتة ومسجلة في مراجع المنظمة الدولية. وهذا هو واقع العالم اليوم. فلم يعد هناك أرض صغيرة إلى درجة أنه لا يمكن أن تكون دولة. وبالطبع، فإن دولاً كهذه ـ بل أكبر منها بكثير ـ ليست دولاً مستقلة بأي معنى حقيقي من معاني الكلمة. فسياسياً وعسكرياً هي دول عاجزة تحت أي ظرف من الظروف، من غير حماية خارجية، كما أثبتت الكويت (الغنية) وكرواتيا (الفقيرة). وهذه الدول تقايض عادة الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد (كالنفط) مقابل الاعتماد على حماية دولة أو مجموعة دول أكبر (كالغرب) عن طريق رهن سيادتها الاقتصادية الحقيقية بسيادة سياسية وهمية تمنحها عادة الدول الحامية.

لذا، إذا أرادت أي قبيلة اليوم، أن ترفع علمها على سارية مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وأن تنال كل المنافع الجانبية لهكذا عمل (نشيد وطني، علم بألوان متعددة، شركة طيران تحمل اسمها، سفارات في الخارج) فلا شيء يمنعها من ذلك. بل إن حظها في أن

تنال اعترافاً من باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أصبح أوفر بكثير اليوم مما كان عليه قبل انهيار النظام العالمي القديم.

قبائل الجزيرة العربية، وقبائل الهلال الخصيب، وقبائل المغرب العربي، لا يحتاجون إلى عون في هذا الموضوع. فقد كانوا سبّاقين، منذ نشوء الأمم المتحدة، إلى رفع أعلامهم على سواريها منذ أن كانت المنظمة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ وقبل أن تنتقل إلى نيويورك. ومن بين هذه القبائل ـ الدول في الجزيرة العربية ما هي أقرب بعدد سكانها إلى جزر مارشال، منها إلى الدول الحقيقية في العالم المعاصر. ثمة أعذار يعطيها عادة رواد هذه الدول الصغيرة، أن سكان تلك الأراضي المعنية، يشكلون أمة منذ بدء الزمن، كقبيلة لها تشكيلها الإثني الخاص ولغتها الخاصة، وربما دينها ومذهبها، لا تستطيع أن تعيش تحت حكم الغرباء. لذلك، فحق تقرير المصير لهذه القبائل، يعني حقها في قيام دولة يتطابق وجودها ويلتقي مع مفهوم الأمة. وإذا نجحت القبائل العربية، في أن تنشىء إحدى وعشرين دولة، وهي ذات عِرْق واحد، (وإن تعددت ألوانها) ولغة واحدة، (وإن تعددت لهجاتها)، ودين واحد (وإن تعددت مذاهبه) وحضارة واحدة (وإن تعدد انتماؤها الإسلامي ـ المسيحي)، وتاريخ واحد (وإن اختُلف على تفاصيله) فكم بالحري قبائل شتى في أراضٍ شتى وألسن شتى!

كل قول في هذا المجال يشكل خطأ تاريخياً، لذلك فالنسيان للتاريخ عامل أساسي في بناء الأمم، على حد قول المفكر الفرنسي أرنست رينان قبل مئة سنة. لكن المهم في هذا الموضوع، ليس التاريخ ولا المنطق، إنما السياسة. فالإيمان القومي (الذي عبّر عنه غيسيبي مازيني، أحد بناة الوحدة الإيطالية في القرن التاسع عشر، وتلخص في أن كل أمة يجب أن تكوّن دولة، وأنه يجب أن يكون

هناك دولة واحدة فقط لكلِ أمة) كان وما زال حسب الواقع السياسي على الأرض، أمراً غير عملي في المنظورين الإثني واللغوي. فنجحت القبيلة، حين سقطت الأمة.

□ □ □

ليس في العالم اليوم (ما عدا بعض الدول الصغيرة الصغيرة) أكثر من مجموعة دول لا تتجاوز على الأغلب العشر، يمكن أن تشكل تجانساً إثنياً أو لغوياً، ليس في وسع أي منها أن تشكل «أمة» رغم ادعائها بذلك. إن التوزيع الجغرافي للجنس البشري، أقدم بكثير من فكرة الأمة ذات المواصفات الإثنية ـ اللغوية. والتطورات الاقتصادية في العالم المعاصر اليوم، وما تسببه من تحريك للمجموعات البشرية، تنسف باستمرار التجانس اللغوي والتناسق العِرقي. وبالتالي لا يمكن تفادي التعددية العِرقية واللغوية في الكثير من البلدان. اللهم، إلاّ إذا تمّ اللجوء إلى العنف وإلى التطهير العِرقي وإلى التهجير القسري. أي بكلام آخر إلى الإكراه.

لذلك لا مستقبل هناك إلا وسيكون مظلماً لدولة مثل جورجيا مثلاً، التي تنفي حقوق المواطنية عن أي مواطن لا يستطيع أن يبرهن أن أجداده كانوا يتكلمون اللغة الجورجية وعاشوا في جورجيا قبل عام ١٨٠١.

إن العالم القبلي اليوم يفكر بهذه الطريقة، التي تمتلك عواطفه وأحاسيسه، والتي يعبّر عنها سياسياً برغبة عارمة في الانفصال عن أي مجموعة لا تخضع لمواصفاته. وهناك أربعة أسباب لذلك.

السبب الأول: سقوط النظام الشيوعي، الذي كان قد فرض استقراراً سياسياً على جزء كبير من أوروبا، وأدى سقوطه إلى فتح جراحات الحرب العالمية الأولى. وبدقة أكثر، إلى

ما كان قد تمّ التوصل إليه بعد تلك الحرب من تسويات سياسية غير متطابقة مع واقع المنطق القومي والواقع الجغرافي. فالقضايا القومية المتفجرة اليوم في وسط وشرق أوروبا، ليست هي خلافات إثنية قديمة، ولكنها خلافات خلّفها سقوط أمبراطورية الهابسبورغ (الأمبراطورية الرومانية المقدسة، التي لم تكن أمبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة) المتعددة الأعراق والقوميات والإثنيات، وسقوط الأمبراطورية العثمانية وسقوط الأمبراطورية القيصرية الروسية. فالدعوة الانفصالية في البلطيق والقوقاز، والصراع بين الصرب والكروات، والتشيك والسلوفاك، لم تكن قضايا ساخنة أو مرشحة للانفجار عام ١٩١٧، بل لم تكن حتى مجرد قضايا قبل نشوء الدولة اليوغوسلافية أو الدولة التشيكوسلوفاكية.

إن الذي جعل هذه القضايا تنفجر، ليس قوة الشعور القومي العارم، الذي ليس هو بأكثر من ذاك الشعور الذي يسود دولاً أوروبية أخرى، كفرنسا أو أسبانيا أو بريطانيا. إنما انهيار السلطة المركزية هو الذي دفع بلدان كجمهوريات يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، التي لم تكن تطمح إلى الانفصال من قبل، إلى تأكيد استقلالها كأسلوب من أساليب الحفاظ على هويتها. فانهيار النظام الشيوعي قد شجّع الانفصاليين في العالم وأعطاهم فرصة العمر للتعبير عن رغبتهم في أن يكونوا وحدهم. لكن هذا الواقع لم يعزز من فرص الانفصال لدى المطالبين به في اسكوتلندا أو كيبك أو كورسيكا مثلاً.

السبب الثاني: صعود الفكر الانفصالي، والذي يعني الدول

الغربية أكثر مما يعني الدول الشرقية، إنطلاقاً من تحرك المجموعات البشرية وهجراتها الكبيرة والمستمرة خلال الخمسين سنة الأخيرة، الذي ولّد لديهم الشعور بكره الأجانب والغرباء والرهبة منهم، والتي هي ظاهرة سياسية كبيرة ومخيفة، تعود إلى العشرينات في مطلع هذا القرن. والزنوفوبيا (ظاهرة كره الأجانب) تشجع القومية الإثنية، لأن كليهما تقوم على الخوف من التجمعات القومية المختلفة. فالقومية في الولايات المتحدة الأميركية، ليست في الأصل قومية تاريخية. لكن منذ ازدياد هجرة «اللاتينو» من دول أميركا اللاتينية، بدأت المطالبة بأن تصبح الإنكليزية اللغة الأميركية الرسمية. وهكذا نرى أن الكره وحده بين التجمعات الإثنية المختلفة، لا يؤدي بالضرورة إلى الانفصال، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

السبب الثالث: وجود تجمعات سياسية عاشت سنوات طويلة في ظل أنظمة ديكتاتورية لم تمارِس خلالها أياً من الحريات السياسية التقليدية، وتنقصها الثقافة الديموقراطية والتربية الوطنية والخبرة في ممارسة العمل السياسي. لذلك تصبح اللغة الدارجة هي القومية، وفي مثل هذا المناخ يغدو مفهوم القومية البسيط والميسر بديلاً من الدساتير المعقدة التي تحفظ حقوق الأفراد والأقليات في ظل نظام سياسي يحتاج إلى توازنات ودقة في التعامل.

السبب الرابع وهو الأهم: أنه عندما تنهار الأنظمة القديمة، وحين تتفتت العلاقات الاجتماعية التقليدية بحيث لا تعود صالحة للتعامل وسط جو من عدم الأمان وانعدام الثقة، يصبح الانتماء إلى لغة واحدة وثقافة واحدة، هو الأمر

المؤكد الوحيد وسط مجتمع سقطت فيه كل القيم. وهذا ما حدث في الدول الشيوعية السابقة، حين دفعها انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي (الذي بنته عبر عشرات السنوات بما فيه من ضمانات اجتماعية وعمالة كاملة واتكال كامل على الدولة) إلى اللجوء إلى القبلية القومية لحماية ما تبقى لها من مكتسبات.

هذا هو الواقع القبلي في العالم المعاصر، حيث تغيرت العلاقات بين الناس والأجناس، وأصبحت القارات مدناً من غير أرياف، ولم تعد أقوال الأجداد وحِكَمهم القديمة تصلح لمشاكل الأحفاد والأولاد اليوم، ولم يعد في الدنيا يقين لا يقبل الجدل، أو حقائق لا تقبل النقض. لذلك ليس من المستغرب أن يتقوقع الناس إلى جحورهم الصغيرة، حيث يتشابهون في اللون والشكل واللغة. وتصبح القبيلة الواحدة، بأفخاذها وبطونها المتعددة، فتات أمم. وتسقط الأوهام الوطنية والقومية على حاجز اللغة والعِرق.

إن إضافة «دزينة» أخرى من الدول القبلية الصغيرة إلى هيئة الأمم المتحدة، لن يعطي هذه الدول أي مقاليد للسيطرة على أقدارها أكثر مما كان لها في الماضي، ومن قبل أن تصبح دولاً مستقلة. ولن تحل أو تلغى مشاكلها الثقافية أو اللغوية، ناهيك بمشاكلها السياسية أو الاقتصادية. فإذا كانت الدولة ـ القبيلة هي دولة المستقبل في النظام العالمي الجديد، الذي لم يعد يتسع لسويسرا أو هولندا جديدة، فإن الريادة ستبقى لقبائل العالم العربي.

□ □ □

هناك معضلة على العرب أن يواجهوها، تتلخص في أن ثمة مَنْ

يعتقد أن النظام العالمي الجديد قد انتهى، من قبل أن يبدأ، ومن دون أن يلاحظ أحد ذلك. وأن النهاية قد جاءت في خطاب الرئيس الأميركي بيل كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٣. بل حتى نكون أكثر تحديداً، من الممكن القول إن بداية النهاية للنظام العالمي الجديد قد بدأت تتبلور، لتصل إلى حدها المنطقي الفاصل ونحن على أبواب أحداث جديدة.

والنظام العالمي الجديد، الذي لم يتفق على تعريف متكامل، أو محدد، له حتى الآن، ما هو في الواقع إلاّ حصيلة حماسة مخيلة غربية أضاءتها نهاية الحرب الباردة بانهيار جدار برلين وحدود أوروبا الشرقية، بقدر ما أشعلها نجاح «عاصفة الصحراء» كحرب تكنولوجية، إستعملت فيها كل اختراعات القتال الألكتروني، والذي كان يجرب على أرض المعركة لأول مرة. من هنا تكونت الفكرة أن الولايات المتحدة، عبر الأمم المتحدة، أو بمباركتها، ستخضع العالم لسيطرتها وتفرض مفاهيمها في القانون الدولي وفي العدالة وفي الديموقراطية، فتصحح من مساره.

وكان لهذه الفكرة الفجة صدى في الأوساط القانونية الدولية، التي حاولت أن تجد لها شيئاً من الشرعية في المحافل الدولية، في الوقت الذي لم تفلح في أن يكون لها أي تأثير في الواقع السياسي والحقائق الاجتماعية في معظم بقاع العالم. فالأمم المتحدة، بإزالة أو تحييد الفيتو السوفياتي، وقعت كلياً في قبضة الولايات المتحدة، التي أصبحت تمنح بركتها أو تغطيتها لأي عمل تريده أو تلتزم به. مما دفع صانعي السياسة الأميركية إلى استعمال الأمم المتحدة غطاء عالمياً لـ «السلام الأميركي ـ باكس أميريكانا»، واستمراء هذا الوضع إلى حده الأقصى.

إلى أن وضع الكونغرس الأميركي، بشقيه ـ النواب والشيوخ ـ حداً

لهذا الاستمراء، باتخاذ قرار في تشرين الأول ١٩٩٣ بسحب القوات الأميركية من الصومال ابتداء من منتصف تشرين الثاني ١٩٩٣ إلى أن يتم الانسحاب في حد أقصاه نهاية آذار ١٩٩٤. وجاء من بعد ذلك خطاب الرئيس كلينتون في الجمعية العامة ليصادق على قرار الكونغرس، معلناً أن إدارته تنحني لرغبات الشعب الأميركي. وبين ليلة وضحاها تحول الزعيم الصومالي الجنرال محمد فرح عيديد، من مجرم مطارد مطلوب رأسه من العدالة الدولية، إلى بطل وطني يعقد المؤتمرات الصحافية في عاصمته مقديشو ويظهر على شاشات التليفزيون، مهاجماً أميركا ومطالباً إياها بالخروج من بلاده. بل لعله تحول إلى بطل، هو الأول في النظام العالمي الجديد، الذي تصدى لأميركا عسكرياً، ونجح في تصديه.

الذي حصل في الواقع أن الجنرال عيديد، ومعه ميليشيا تقدر بحوالى ٩٠٠ مقاتل، قد هزم الولايات المتحدة والأمم المتحدة معاً. كيف؟ ببساطة لأن عيديد وعسكره كانوا قادرين على تحمل خسائر في أرواح مقاتليهم وأنصارهم ومواطنيهم، من أجل أن يحققوا أهدافهم، في الوقت الذي لم تكن لا واشنطن ولا نيويورك قادرتين على تحمل خسائر في جنودهما، لهدف لا يعني كثيراً لمعظم عناصر قواتهما، ولا يبرر مقتلهم أمام عائلاتهم أو أوطانهم الأصلية. كل ما احتاج إليه عيديد في هزيمته لأميركا هو أن يقتل ١٨ جندياً أميركياً، بينما كل ما احتاج إليه لانتصاره على الأمم المتحدة هو أن يصرع ٢٢ جندياً باكستانياً من القوات الدولية. أما عدد القتلى الصوماليين، فلا أحد يعرفه بالضبط، والإعلام العالمي لا يهمه أن يحصي عدد الجثث الصومالية، بالدقة التي يهمه أن يعرف بها ما إذا كان قد خدش جندي أميركي، فكيف إذا جرح أو قتل!

لكن بالتأكيد إن الخسائر الصومالية فاقت أضعافاً مضاعفة خسائر القوات الأميركية والقوات الدولية. النقطة الأساسية في هذا الكلام، أن زعيماً ما، مهما كان حجمه، وعلى أرضه، وعبر الطقوس والتقاليد الدينية ـ المحلية ـ الوطنية ـ القبلية في أي بلد من بلدان أفريقيا وآسيا، لقادر على ان يواجه أي قوة غربية أو دولية، وربما يهزمها.

النقطة الأخرى المهمة، أن انتصار عيديد في معارك ضد قوات الولايات المتحدة ـ الأمم المتحدة، قد فصم عرى السيطرة الأميركية على الأمم المتحدة التي قام على أساسها النظام العالمي الجديد. فهناك قرار من مجلس الأمن الدولي (وهو الذي اتخذ بطلب وإصرار من واشنطن) يطالب ويلزم قوات الأمم المتحدة بإلقاء القبض على عيديد وإحالته إلى العدالة. هذا القرار ما زال، رسمياً، ساري المفعول. لكن كلينتون تجاوزه في خطابه ونقضه، معتبراً إياه مخالفاً لمصالح السياسة الأميركية.

ولم يتورع الرئيس الأميركي عن وضع اللوم على الأمم المتحدة لتورط الولايات المتحدة في قوة دولية تضخم حجمها في عملية إحلال سلام لا قدرة لها عليه. ويقول كلينتون بالحرف الواحد: «إن الأمم المتحدة، ببساطة، لا تستطيع أن تتورط في كل خلاف في العالم. فإذا قال الشعب الأميركي نعم لقوات دولية لحفظ السلام، فعلى الأمم المتحدة أن تعرف كيف ومتى تقول لا». وبالطبع يستطيع المرء أن يتصور كيف امتقع وجه الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، نتيجة لهذا الكلام.

وخطورة هذا الكلام تكمن في أن الرئيس الأميركي يتذمر من دور الأمم المتحدة، وان عليها أن تقول «لا» للولايات المتحدة، الأمر الذي لم يكن أبداً سهلاً على المنظمة العالمية منذ سقوط الاتحاد

السوفياتي عام ١٩٩٠، قبل تفككه، وعند «إلغاء» حق النقض الذي كان بيد موسكو. وكأن من مهام الأمم المتحدة إنقاذ ماء وجه زعماء الدول الكبرى (ورؤساء الولايات المتحدة تحديداً) عندما يتراجعون عن مواقف قد تجرهم إلى حرب ما، تجر بدورها إلى ضحايا لا يستطيعون تبريرها أمام رأي شعوبهم العام. وهذا ما حصل أيضاً مع الرئيس الأميركي الأسبق الجنرال دوايت إيزنهاور في سابقة مماثلة، عندما استعمل الأمم المتحدة في أزمة المجر عام ١٩٥٦. فبعد أن حرض أيزنهاور المجريين على الثورة، وتمت الانتفاضة، شعر بخطورة ما حدث وأن أميركا غير قادرة على التورط في بودابست، فاستعمل الأمم المتحدة لإنقاذ ماء وجهه، بقوله أن ميثاق الأمم المتحدة يلزمه بعدم التدخل، وإن الأمم المتحدة قد فشلت في الدفاع عن المجريين. وهذا ما قام به كلينتون تماماً ـ وإن اختلفت بعض تفاصيله ـ في الصومال.

كل هذا لم يمنع كلينتون من أن يهدد في كلمته، بإرسال ٢٥ ألف جندي أميركي إلى البوسنة (تحت شروط معينة) إذا لم يرتدع الصرب عن الاستمرار في حربهم ضد المسلمين هناك. وبالطبع ارتعد الصرب خوفاً من هذا الكلام، وهم يشاهدون الانسحاب الأميركي من الصومال بعد سقوط ١٥ قتيلاً فقط!

كل ذلك قد أدى إلى إحداث صدمة في أوساط أصحاب القرار في الدوائر السياسية الغربية، بعد ان وجدت تلك الدوائر نفسها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أسيرة مزاج، فيه الكثير من العنجهية والغرور، يتحكم بقادتها ومفكريها وسياسييها ومنظريها ووصل إلى حافة «الميغلومانيا»، بما في ذلك إعلان نهاية التاريخ! وكان الأوروبيون، أكثر من الأميركين، يروجون لنظام عالمي جديد، وهم سكارى بأفكار هشة لم تثبت مصداقيتها على

الأرض، ذلك لأن انهيار النظام العالمي القديم قد تم في أوروبا. بالإضافة إلى فشل الزعماء الأوروبيين، الذين ما زال معظمهم في الحكم، في إذابة حدود أمم تاريخية عبر اتحاد أوروبي وفي نموذج فيديرالي على الطريقة الأميركية. ولتغطية فشل الوحدة الأوروبية وصعوبة تقرير جدول زمني لتحقيقها، هلل زعماء أوروبا للنظام العالمي الجديد، الذي فسره كل منهم بالطريقة «الوطنية» التي ترضي ناخبيه، وكأنهم صدقوا مقولة نهاية التاريخ.

وإذا كان الرئيس الأميركي قد دق في خطابه الشهير المسمار الأول في نعش النظام العالمي الجديد، فالفضل الأساسي يجب أن يعود إلى الأمم المتحدة، حيث استطاعت في فشلها أن تنقذ زعماء العالم من غرور وأوهام أفكارهم الأمبراطورية، وكان في هذا نجاحها. فحمداً لله، إذ إن أميركا نتيجة لذلك، لن تحاول أن تحكم العالم عبر أمم متحدة مطواعة وروسيا خانعة. فالأفكار الأساسية التي تقف وراء ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، والتي بدأت تطرح منذ عهد إدارة الرئيس الديموقراطي السابق جيمي كارتر، ووضعت موضع التجريب في عهد الرئيس الديموقراطي الحالي بيل كلينتون، لم يكن من بينها أن تتحكم الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بمصائر دول العالم، فتكون شرطي السلام وعسكري الحرب في آن واحد، بل أن يتم هذا الأمر عبر مجموعة منظمات إقليمية تمسك خيوطها من واشنطن ويجري التحكم بوسائل الضغط عليها وإدارتها من بعد، من دون التضحية بأميركي واحد على الأرض. وحاول الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش ومن بعده كلينتون أن يترجما هذا الاتجاه بصيغة المنظمات الإقليمية. فكانت مجموعة السوق الأوروبية، واتحاد أوروبا الغربية في أوروبا. وكانت منظمة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) في آسيا، وكانت منظمة الوحدة

الأفريقية في أفريقيا، وكانت جامعة الدول العربية في جزء من العالم العربي ومجلس التعاون الخليجي في الجزء الآخر المتعلق بالجزيرة العربية.

□ □ □

إن أحداث البلقان (يوغوسلافيا القديمة) والقرن الأفريقي (الصومال وأثيوبيا وأريتريا) وجنوب شرق آسيا (كمبوديا) وآسيا الوسطى (الاتحاد السوفياتي القديم وجمهورياته)، ناهيك بالشرق الأوسط (الجزيرة العربية والمشرق العربي وإسرائيل)، كلها قد دفعت إلى إعادة النظر في مفهوم القبلية السياسية والإثنية، كبديل من الدول ـ الأوطان. حتى إن الأستراتيجيين في الغرب قد بدأوا يتعلمون من جديد لغة القبيلة (أو لغات القبائل) لعلهم يجدون تفسيراً جديداً لها في علم السياسة، يساعدهم على الإلمام بالمتغيرات التي تعصف بالعالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي.

والحديث عن عودة القبلية إلى خريطة العالم السياسية، يبدأ من تساؤل هو: كيف لا تستطيع حكومة الولايات المتحدة، والتي هي مظهرياً وفعلياً، أقوى دولة عرفها العالم حتى اليوم، والتي تملك من القدرات العسكرية، القتالية والدفاعية، ما لم تملكه «أمبراطورية» من قبل ـ كيف لا تستطيع هذه الدولة العظمى أن تفرض «سلامها» بالقوة المتوافرة لديها، على حوالى عشرين حرباً قبلية أو يزيد، مشتعلة في أنحاء المعمورة منذ ثلاث سنوات أو أكثر؟

كيف يمكن تفسير مثل هذه الظاهرة اليوم؟ بينما إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن بريطانيا ـ مثلاً ـ في عصر الاستعمار القديم استطاعت بقوى أضأل وإمكانات أقل بكثير أن تفرض سلاماً بريطانياً على امبراطورية شاسعة الأطراف، تمتد من قبائل الزولو في

جنوب افريقيا إلى قبائل الباتان في شبه القارة الهندية. قد يكون الجواب في تاريخ القبلية الأوروبية تحديداً، الذي كانت بدايته في الأمبراطورية الرومانية وحربها ضد القبائل الإيطالية، والتي انتهت بغزوها للقبائل الجرمانية. هذا إذا أردنا أن لا نعود إلى التوراة والعهد القديم، الذي ما هو إلاّ سجل لحروب قبلية تحت ستار الدين. أما إذا قفزنا إلى ما بعد غزو القبائل الدنماركية والنورمانية لانكلترا، لنصل إلى الامبراطورية البريطانية، لعرفنا أن هذه الأمبراطورية تمددت واتسعت في الفراغ الذي خلفته نزاعات القبائل في الهند وأفريقيا. أما البلقان فقد عرف الحرب القبلية منذ أيام الشاعر هومر والألياذة، وربما قبل ذلك.

إن العنف القبلي ليس بالأمر الجديد. وقد مارسه العرب منذ الجاهلية حتى الحرب اللبنانية. والعنف الذي يمارسه الصرب اليوم ضد المسلمين في البوسنة (والكروات ضد الصرب، والمسلمون ضد الاثنين معاً، والعكس بالعكس) ما هو إلاّ مظهر من مظاهر الانهيار الاجتماعي في السلوك البشري. فعندما تنهار أنظمة الحكم المدنية، تعود القبلية بوجهها القاسي، لتملأ الفراغ بجثث آلاف الضحايا في مذابح تشكل انحداراً في الدورة الحضارية للتاريخ.

أحد أسباب «النجاح» القبلي في عهد النظام العالمي الجديد، هو التغيير الذي حدث في نوعية السلاح المستخدم في الحروب القبلية. ففي القرن التاسع عشر، نجح الاستعمار البريطاني والهولندي والفرنسي في حروبه التوسعية ضد القبائل أصحاب الأرض في آسيا وأفريقيا، لأنه كان يملك سلاحاً متقدماً هو البندقية السريعة الطلقات أو المدفع الرشاش، بينما لم تكن تملك القبائل المغزوة سوى السيوف والرماح وربما المنجنيق. أما في نهاية القرن العشرين، فقد تطور السلاح إلى درجة أن دول الاستعمار القديم، بما فيها

الولايات المتحدة، لم تعد تستطيع بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة التي أصبحت عماد سلاحها الأساسي، أن تواجه القبائل التي صارت تملك «الكلاشنكوف» وال «أم ـ١٦» وغيرهما من السلاح السريع الفعال والخفيف النقال. لقد ارتد هذا التقدم التقني الهائل في آليات السلاح ضد أصحابه، بحيث لم يعد صالحاً للاستعمال في الحروب الاهلية الصغيرة أو المحدودة.

هذه النقلة في نوعية السلاح والتسلح، قلبت المعادلة لصالح القبائل في المواجهة مع «الدول العظمى». لذلك لا تستطيع بريطانيا مثلاً، في مواجهتها «إرهاب» جيش التحرير الإرلندي في إرلندا الشمالية، أن تقصف مدينة بلفاست بالطيران أو الصواريخ أو حتى الدبابات، بينما يستطيع الإرلنديون ان يقتلوا كل يوم جندياً بريطانياً وعلى مدار السنة. كذلك لم تستطع الولايات المتحدة أن تقصف مقديشو وأن تتصدى للميليشيات الصومالية ـ وقد حاولت من غير نجاح ـ في الوقت الذي لا تستطيع فيه أن تقصف جبال البوسنة بالطيران، وجيوش وميليشيات الصرب أو الكروات في السفوح بعيدة عن مرمى النيران. إن القدرة التدميرية الهائلة للسلاح العصري الذي تملكه دول النظام العالمي، أثبتت فشلها ضد «عدو» متحرك على أرضه، محمي من جماهيره، متفاعل مع قضية، يعتبرها قضيته الوطنية. وهذا ما أثبتته حرب فيتنام للولايات المتحدة، وحرب أفغانستان للاتحاد السوفياتي. لقد هُزمت أكبر دولتين في العالم الحديث من قبل قبائل الفيتكونغ الفيتنامية وقبائل المجاهدين الأفغانية وقبائل عيديد الصومالية.

لقد انتشر الاستعمار في القرن التاسع عشر نتيجة لفوضى صراعات القبائل وحروبها، ومن ثم لتفوّق الدول الأوروبية في حقول التسلح والصناعة والمواصلات. إلاّ أنه من المستحيل في نهاية القرن

العشرين، إعادة انتشار الاستعمار من جديد لمجرد أن القبلية قد عادت لتثبت وجودها مجدداً، لأن «الدول العظمى» لو أرادت أن تقوم بدور شرطي العالم، لفشلت بالتأكيد. ولأن ظروف تأسيس الأمبراطوريات بالمعنى الاستعماري القديم لم تعد مهيأة كما كانت قبل مئتي سنة. والتاريخ لا يعيد نفسه.

من هنا جاءت محاولة الولايات المتحدة، في اعتماد نظام القطب الواحد، لتقوم بدور شرطي العالم، لقدرتها العسكرية الهائلة، إنما في الوقت الذي تعاني من ضغوط اقتصادية كبيرة من اليابان وآسيا. وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في هذا الدور في حرب الخليج، إلاّ أنها فشلت فيه في الصومال وامتنعت عنه خوفاً في البوسنة. أما في عشرين نزاعاً قبلياً آخر في العالم، تمتد من أنغولا إلى أذربيجان فلم تجسر الولايات المتحدة على مدّ إصبعها. وأي مراقب سياسي يدرك كيف أخذت الولايات المتحدة تستدير اليوم باهتماماتها من أوروبا وأفريقيا باتجاه حوض بلدان المحيط الهادىء. أما الأمم المتحدة فما هي إلاّ تعبير دولي عن القوة العالمية، التي لا تستطيع أن تقوم بدور الشرطي المطلوب، بمعزل عن الرغبة الأميركية، كما لا تستطيع أيضاً أن تقوم بهذا الدور بديلاً من القوة الأميركية. وكلما تضاءل اهتمام أميركا بالأمم المتحدة، تضاءل دورها في أي نزاع في العالم. لذلك لن يكون هناك شرطي في القرن الواحد والعشرين. فعلى كل قبيلة في أي منطقة في عالم اليوم المحترق، أن تجد شرطياً خاصاً بها ليحمي أمنها.

□ □ □

في غياب هذا الشرطي ـ المطلوب أو غير المطلوب ـ لا بد أن تنتشر الحروب القبلية. ومهما قرأنا أو سمعنا عن إخماد حرب أو فتنة في بؤرة من بؤر النزاعات القبلية في العالم، فلا بد أن تنفجر أخرى في

مكان آخر من الخريطة السياسية. فتاريخ النزاع القبلي يدل دائماً على أنه ينتقل وينتشر من مكان إلى آخر لأسباب عدة، منها المجاعات أو الأمراض أو الهجرة، ناهيك بالنزاعات على الكلأ والنار والماء بالمعنى الوطني ـ السياسي المعاصر. وفي عصر النزاعات القبلية، تصبح حواضر العالم الأكثر أمناً والأغنى اقتصاداً، مكاناً جاذباً للهجرة التي تخلق بدورها آلية نزاعات جديدة. فكما كانت الأمبراطورية الرومانية جاذباً لهجرة القبائل الجرمانية وحروبها في أوروبا، كذلك هي المجموعة الأوروبية (أوروبا الغربية) بأسواقها المفتوحة وصناعاتها ومدنها هي اليوم الجاذب الأساسي لعمالة أوروبا الشرقية القديمة وعرب شمال افريقيا.

إن نهاية المرحلة الاستعمارية القديمة في التاريخ الحديث، التي لم ندرك أهميتها ولم نبدأ بفهمها حتى الآن، جعلت الكثيرين يعتقدون أن أوروبا وأميركا الشمالية لا تحتاجان إلى أي نوع من أنواع الدفاع التقليدي المتعارف عليه إبان الحرب الباردة (الدفاع الأكبر والشامل والكلي عبر القارات) لأن السلام الذي أتى به انهيار النظام الشيوعي في الدول الأوروبية شرقي جدار برلين، جعل من الممكن توجيه نفقات التسلح ـ الدفاعي أو الهجومي ـ نحو تنمية الرخاء السلمي.

وبما أنه لم يعد هناك الآن أمبراطوريات تتولى هي الحفاظ على الأمن القبلي في العالم، فإن الدفاع الأصغر ـ كل منطقة من مناطق العالم تدافع عن نفسها ـ سيصبح أكثر كلفة من الدفاع الأكبر. فأوروبا ستضطر إلى تنظيم دفاع إقليمي جديد، يتولى حماية حدودها من الشرق والجنوب من الدول المجزأة قبلياً والتي تهدد استقرارها. إن شمال أفريقيا العربي كما تراه أوروبا الغربية يعج بالأصولية الإسلامية، التي تهدد شواطىء أوروبا المسيحية. وما بعد

شمال أفريقيا، إلى الجنوب، هناك أفريقيا السوداء، حيث القبلية هي الحقيقة السياسية الوحيدة. وكلاهما تخيف أوروبا.

لذلك سيدفع الهلع الأوروبي من القبلية الموجودة داخل أوروبا وعلى حدودها، إلى استنباط وسائل دفاعية واقعية، يشارك فيها الأوروبيون من الدول الإسكندنافية شمالاً إلى اليونان جنوباً حتى البرتغال غرباً، بحيث لا يبقى الدفاع الأوروبي حكراً أو وقفاً على بريطانيا وفرنسا، وستسقط تلك الوسائل من حسابها الاعتماد على الولايات المتحدة. كما أن حلف الأطلسي، الذي وضعت خططه الدفاعية قبل عشرين سنة، والذي بُني على أساس الدفاع عن أوروبا الغربية ضد خطر التوسع السوفياتي ـ الشيوعي وبالقدرات العسكرية الأميركية، لم يعد يصلح للحروب القبلية ولا هو مهيأ لها أو قادر على التدخل فيها أو حسمها، كما أكدت ذلك حرب البوسنة، المستمرة فصولاً، وحرب البلقان المهددة بالانتشار منذ سقوط يوغوسلافيا القديمة عام ١٩٩٠.

فالعالم الجديد المبني على ما بعد الاستعمار القديم وقد انهارت امبراطورياته، لا بد وأن يمر بسنوات طويلة، تمتد به إلى مداخل القرن الواحد والعشرين، قبل أن يستطيع الاستعمار الجديد أن يخترع آلية يستطيع من خلالها أن يحتوي القبلية السياسية والإثنية (لا الوطنية) التي تهدد دول أوروبا الغربية الصناعية الغنية، فترد عنه جحافل «التتر الجدد».

□ □ □

إن أي متابع لأحداث الحروب القبلية الدائرة في العالم اليوم، من ابخازيا في حربها مع جورجيا، ومن أرمينيا في حربها مع اذربيجان، ومن البوسنة في حرب الصرب والكروات والمسلمين مع بعضهم البعض، ومن حرب الأكراد مع تركيا من جهة ومع العراق

من جهة ثانية، فضلاً عن الحروب الأفريقية الصغيرة الممتدة من الصومال إلى أريتريا، ومن بوروندي إلى ليبيريا حتى جنوب أفريقيا - يدرك أن هناك مقياساً واحداً لإرادة العالم الغربي على التدخل فيها. هذا المقياس هو أن أي حرب قبلية، يمكن احتواؤها، ما دامت لا تمس دول الجوار ولا تشكل خطراً عليها. ومهما بلغت بشاعة أو شراسة هذه الحرب القبلية، فإن المجتمع الدولي غير معني بها، ما دامت أيضاً لا تشكل تهديداً لمصالح الغرب. أما إذا كانت دول الجوار هذه، تقع داخل دائرة المصالح الغربية المباشرة التي يمكن بدورها أن تشعل فتيلاً آخر، فإنه يمكن لـ «الدول العظمى» أن ترسل رجال مطافئها إليها منعاً لانتشار النار في هشيم يهمها حمايته.

وهذا ما حدث عند انهيار يوغوسلافيا الفيديرالية القديمة، عندما كادت الحرب القبلية أن تجر ألمانيا إلى جانب الكروات ضد فرنسا وروسيا المواليتين للصرب، فتحركت أوروبا لمنع هذه المواجهة. وعندما اتضح أن ألمانيا ستكتفي بالتفرج على هذه الحرب من خارج الحدود ومن غير ان تتدخل، وأن روسيا لديها من مشاكلها في أمبراطوريتها وجمهورياتها المترامية الأطراف ما يشغلها ويمنعها من التورط، قررت أوروبا أن تترك الحرب تأخذ مجراها، غير معنية بأي فريق سينتصر، مبدية اهتمامها الشكلي بالناحية الإنسانية منها فقط، ما دامت الحرب لم تصل بعد إلى مقاطعة كوسوفو وجمهورية مقدونيا، حيث يصير لكل حادث حديث.

فمن نتائج الحرب الباردة في الماضي، أن الدول الكبرى كانت سريعة التورط في كل صراع في العالم، مما دفعها إلى الاستعجال للتوصل إلى حل أي خلاف منعاً لانفجاره، خوفاً من مواجهة المعسكرين. أما اليوم، فإن من أهم معالم ما بعد الحرب الباردة، هو تفجر بؤر الصراع القبلي، تحت ألف ادعاء وادعاء، (وطني -

سياسي ـ حدودي ـ تجاري ـ نفطي... الخ) من دون أن يؤدي هذا التفجر إلى تورط أو تدخل الدول الكبرى، اللهم ما عدا غزو العراق للكويت الذي أسفر عن حرب الخليج الثانية و«عاصفة الصحراء» وقيام أكبر تحالف عسكري منذ الحرب العالمية الثانية. ما عدا ذلك تمت أو تتم السيطرة على معظم هذه الحروب القبلية من دون تدخل مباشر من الدول الغربية الكبرى. لذلك لم تؤدِّ حرب البلقان ولا حرب القفقاس إلى حرب قارّية حتى الآن. ولعل في هذا بعض النجاح.

لكن إلى متى يدوم هذا الحال؟ المشكلة أن تصرفات الدول الغربية الكبرى حيال انتشار الحروب القبلية أصبحت محصورة بمصالحها التجارية والاقتصادية تحديداً. فلا واحدة منها، بما في ذلك الولايات المتحدة، تريد أن تقوم بدور شرطي العالم أو إطفائي الكون، فيدفع الثمن من رجاله وماله. وهذا الموقف ليس ناتجاً عن حكمة، بل عن ضعف. فروسيا مخنوقة بمشاكلها الاقتصادية ومخلفات انهيارات الاتحاد السوفياتي. وأوروبا في غمرة صراع على وحدتها السياسية ومستقبلها وعملاتها وأسواقها المفتوحة. والولايات المتحدة تحت رحمة مدراء البنوك وهبوط الدولار والمنافسة اليابانية والآسيوية على أسواقها.

إن هذا الحال، في رأيي، لن يدوم. فالإغراء بالتدخل بين القبائل لن يقاوَم طويلاً. فروسيا لن تسمح لجيرانها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بالتصرف وكأنها دول كاملة الاستقلال، وخاصة في الجمهوريات التي لها فيها أقليات روسية. فاتهام جورجيا بأن روسيا وراء التحريض على انفصال أبخازيا ونجاحها في حربها ضد تبليسي وحكم شيفرنادزة، وتصريح وزير الدفاع الروسي بضرورة ضم جورجيا إلى روسيا، ما هما إلاّ مؤشر من بين مؤشرات عدة.

ناهيك بحرب أذربيجان وأرمينيا، وما تفتحه من شهية إيران وتركيا، إلى جانب روسيا، بالتدخل. فقبائل العالم ليس عندها ما تخسره، إذا «اتحدت» باستمرار حروبها، سوى أن يفرض الاستعمار الجديد السلام بينها، فتنال من خيراته، ويعيد ترتيب الأوطان ـ الدول في بداية القرن الواحد والعشرين، كما رتبها دولاً في مطلع القرن العشرين. فدورة التاريخ قلَّما تخطىء.

□ □ □

في هذا العصر القبلي، الذي يتقن العرب، تاريخياً، اللعب على أوتاره، هناك قول مأثور يردده أهل الجزيرة العربية: «كن أسداً أو ثعلباً مطيعاً». والعرب في النظام العالمي الجديد، الساقط أو المستمر، لا يستطيعون أن يكونوا أسوداً، في غابة لا يعرفون معالمها وفي مناخ لم يجربوا العيش فيه من قبل. ولكن هل هم قادرون أن يكونوا ثعالب مطيعة؟

ذلك يتوقف على مدى إدراكهم أن دورهم في الصراعات العالمية، يتوقف بالدرجة الأولى على وقف النزاعات فيما بينهم. فلا يغرنهم الاتكال على حماية الغرب لهم، وكذلك الاعتقاد أن له مصالح حيوية عندهم، ستدفعه دائماً إلى التدخل لصالحهم، في مجال اندلاع أي حرب إقليمية مجاورة إلى داخل حدودهم. وهذا ينطبق على عرب الجزيرة العربية أكثر من العرب الآخرين. فلا أحد غيرهم يملك حلولاً لصراعاتهم. إن العون الخارجي الذي ينتظرونه، وقد أفسدتهم في ذلك تجربة «عاصفة الصحراء»، لن يتكرر، والعالم الخارجي بدوله العظمى الباقية ومصالحه المتشعبة، لن يتحمل وحده كلفة إحلال السلام في الربوع العربية، الخليجية والمشرقية والمغربية معاً.

ولأن العرب، لا يملكون حتى الآن، آلية لمنع الصراعات وإداراتها

وحلها، خارج عجز جامعة الدول العربية القديم والمتأصل، فإن نصيبهم من الحروب القبلية الوافدة لن يكون قليلاً. فمن اتفاق غزة ـ أريحا، وأول صدام قبلي في الداخل الفلسطيني، الذي لا يدري أحد حتى الآن الى أين سيؤدي بالسلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي واتفاقاته التي لم يتفق عليها حتى الآن، حتى أول حرب عربية ـ عربية ممكنة بعد غزو العراق للكويت، سيبقى العرب في تيه سياسي ما داموا لا يملكون نظاماً عربياً جديداً، بديلاً من النظام العربي القديم الذي نُحر في حرب الخليج.

فمن غير نظام عربي جديد، يأخذ في الاعتبار كل المستجدات في داخل الترتيبات العربية، وكل المتغيرات في الساحة الدولية، وبجرأة تواجه الواقع المر الذي يعيشه كل بلد عربي، فيسمي الأمور بأسمائها، لن تكون هناك رؤية حقيقية لأي عالم عربي يواجه إطلالة القرن الواحد والعشرين. فإمكانيات قيام حروب متواصلة ومدمرة، أكانت حروباً عربية ـ عربية، أم عربية ـ فارسية، أم عربية ـ كردية، أم عربية ـ تركية، أم حتى عربية ـ إسرائيلية، ليست من قبيل التهويل في مستقبل الأيام الآتية.

والأيام الآتية، قد لا تحمل إلاّ سؤالاً واحداً: قل لي من أي قبيلة أنت، أقل لك مَنْ ستحارب.



أفغانستان
العراق
سورية
إيران
مصر
الكويت
باكستان
الخليج العربي
البحرين
قطر
البحر الأحمر
المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة
سلطنة عمان
السودان
البحر العربي
اليمن

بعد
«عاصفة الصحراء»

■ العالم اليوم عبارة عن كمٍّ سائل ومتحرك، ليس فيه مشهد سياسي ثابت أو محدد المعالم، إن الذي يحصل في هذه المرحلة من المتغيرات السياسية يتلخص في مشهد سياسي يكتب أثناء التصوير، ويتغيّر أثناء التصوير. الممثلون لا يعرفون أدوارهم، وإن حفظوها. ويستبدَلون أثناء التصوير، وإن أحسنوا أداءها.

إن سيناريو هذا المشهد السياسي يعدّ يوماً إثر يوم. من دون أن يعطي للفرد السياسي دور البطل. إن الثابت الوحيد المتفق عليه لدى كُتّاب هذا السيناريو هو التقليل من أهمية دور السياسي الفرد.

لقد حلت الجغرافيا محل السياسي ـ البطل في المشهد الذي تكرّ صوره أمامنا. □

لم يتعلم أحد الدرس

قال لي: «قبل حرب الخليج و«عاصفة الصحراء»، كنا نحن الخليجيين نحلم بزوجة يابانية ومرتّب أميركي ومنزل ريفي إنكليزي وطباخ صيني. وإذا بنا بعد أن غزانا صدام حسين بقواته في عقر دارنا واحتلنا، نحصل على زوجة أميركية ومرتّب صيني ومنزل ياباني وطباخ إنكليزي».

إبتسم محدثي السياسي الخليجي عندما أنهى تعليقه الساخر هذا والذي كان رداً على سؤالي: أي حالة نفسية يعيشها الخليج اليوم؟ وبأي مزاج يتصرف الخليجيون وقد مرت أربع سنوات كاملة على غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠؟

لكن ابتسامة السياسي الخليجي اتسعت وهو يضيف: «السبب أننا نحن في الخليج أصبحنا نعيش اليوم وبالإكراه مع زوجة أميركية لا نحبها وفي منزل ياباني يضيق بنا وبمرتّب صيني لا يكفينا وبطعام انكليزي لا نستسيغه، يعود إليكم أنتم تحديداً عرب المشرق. عرب الحركات القومية والدعوات الوحدوية والأحزاب العقائدية. لقد صدقنا القومية العربية وصدقناكم. فبدل أن يكون لنا زوجة عربية ـ بما ملكت أيماننا ـ في كل قطر عربي، وأنجال وأحفاد وأعمام

وأخوال عرب ونعيش كلنا في بيت عربي واسع ذي موائد عربية سخية تطعم الكل في ظل بحبوحة اقتصادية وأمنية لا مثيل لها، أصبحت القومية العربية حماة مشاكسة تنغص عيشنا وتتدخل في شؤوننا وتؤلّب زوجاتنا وأولادنا وأقاربنا علينا».

قلت له: لنسلم جدلاً أن الحق على «طليان» القومية العربية، ولكن هل يفسر هذا سر الانفصام المرضي الذي حدث في الخليج منذ غزو العراق للكويت قبل ثلاث سنوات؟ صحيح أن ٢ آب ١٩٩٠، كان يوماً مفصلياً في التاريخ العربي الحديث، ترك مضاعفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشخصية الخليجية، من دون أن تلوح في الأفق القريب أية بوادر تشير إلى أن المريض قد برأ وأن المرض قد عُزل وأن السبب قد نُفي وأن العلاج قد توافر. لكن اشرح لي: لماذا وكيف؟

عدّل السياسي الخليجي من جلسته بعض الشيء وقال:

«لنسلم منطقاً لا جدلاً، على الأقل من وجهة نظرنا نحن الخليجيين. أنت تعرف أن عمر الخليج السياسي، دولاً وشعوباً، لا يتجاوز في استقلاله العشرين سنة. قبل ذلك كان الخليج فقيراً ومعزولاً وبعيداً عن الحواضر العربية: القاهرة، دمشق، بيروت وبغداد. ومنذ العشرينات من هذا القرن، وهذه العواصم هي قبلة الخليج، وحركاتها القومية هي الرئة التي يتنفس بها، في الفراغ السياسي الذي كان يعيشه أثناء وجود الاستعمار البريطاني. كان وضعه الاقتصادي سيئاً، لا يملك سوى تجارة خفيفة مع شيء من صيد اللؤلؤ، الذي لم يجد أحداً يشتريه عندما اشتدت المنافسة مع اللؤلؤ الياباني. وآمن بالقومية العربية وبطروحاتها المختلفة الصادرة من هذه العواصم الأربع. وكان، حتى ساعة وصول النفط إليه، مؤمناً أشد الإيمان أن مصيره مرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالعالم

العربي. وكانت فلسطين هي القضية وهي القِبلة وهي المصير. فتفاعل الخليجيون معها، وتبرعوا لها، واستقبلوا أبناءها، وعنها مثلوا مسرحيات وألفوا روايات.

«حتى ظهر جمال عبدالناصر. فازداد التفاعل معه، وانفجر في تظاهرات البحرين، ضد حلف بغداد وزيارة سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٥٦. ودفعوا نتيجة لذلك ثمناً غالياً، عندما نفت بريطانيا عدداً من زعماء المعارضة في البحرين إلى جزر سانت هيلانا. واستمر تطلع الخليجيين بإيجابية إلى القومية العربية بحركاتها المختلفة، وأفرزوا عدداً من أبرز قادتها في الخليج، أكان أحمد الخطيب في الكويت أم علي فخرو في البحرين أم أحمد السويدي في أبو ظبي، أم سواهم - وعددهم كبير - في طول الخليج وعرضه.

«ذلك كله في وقت كان الخليج منطقة تسبح في الجهل. في البحرين مثلاً، وقد كانت تملك أعلى نسبة من التعليم وأكبر عدد من المدارس وترسل البعثات إلى الخارج، قامت الحكومة بإحصاء عام ١٩٤١، كانت نتائجه أن ٢,٥ بالمئة فقط من مجموع السكان يعرفون القراءة والكتابة. أما باقي دول الخليج، فلم تكن بأكثر من: «شوية بحر وشوية صيد سمك وشوية لؤلؤ وقرآن وبعض المدارس الإسلامية وأشعار المتنبي» على حد تعبير خليجي قديم.

□ □ □

«إلى حين وصول النفط وانفجاره الكبير في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. ماذا حدث؟

«عقد السبعينات كان السنوات العشر الأولى التي مارست فيها دول الخليج استقلالها، محاولة أن تبني مؤسساتها الوطنية، مستمرة

في التزاماتها العربية في إطار الجامعة العربية والاتفاقات المشتركة والارتباطات الثنائية في ظل النظام العربي القائم، وهي لا تني مبهورة بالطروحات القومية التي كانت تشع عليها من العواصم العربية الأربع. وكان النظام العربي ما زال له قواعده التي يتعامل بها وأصوله المتعارف عليها. الى أن جاء أنور السادات إلى حكم مصر، قالباً كل مفاهيم النظام العربي بتوقيعه اتفاق كامب دافيد. وتداعى العرب إلى قمة بغداد عام ١٩٧٩. وكانت بداية الانفصام.

«في قمة بغداد أصرّ العراق على طرد مصر بعد كامب دافيد من الجامعة العربية وعزلها عن العالم العربي. وشجع العراق دول الخليج على الوقوف مع هذا القرار بمختلف وسائل التهديد والوعيد، بل أجبرها على ذلك. ولم يفلت من الضغط العراقي ويشذ عن الإجماع الخليجي بطرد مصر، سوى سلطنة عمان. واتضح من دون عناء كبير أنه بغياب مصر، يصبح العراق الدولة العربية الأكبر، كما وأنه بعزل مصر، يستطيع العراق أن يتحكم بدول الخليج كيفما يشاء. وبنفي القاهرة عاصمة المعز تصبح بغداد عاصمة المعتصم ـ والعرب.

«وبحسابات فات وقتها، أدركت دول الجزيرة العربية متأخرة حجم المأزق الذي وقعت فيه. وهي التي تترجح عبر التاريخ، ودائماً كرقاص الساعة، بين البحر الأحمر وما وراءه غرباً، والخليج العربي ـ الفارسي وما وراءه شرقاً. أما محور الحركة في الوسط فهي دائماً دول الهلال الخصيب. فإذا تلاعبت السياسة بالرقاص في اتجاه البحر الأحمر فهي تتأثر بمصر، وإذا تلاعبت في اتجاه الخليج فهي تتأثر بإيران. ودول المشرق هي التي تحركها في أي من الجانبين. والجزيرة العربية، تاريخياً وجيوسياسياً، هي معبر حضارتين: الحضارة المصرية والحضارة الفارسية. أما دول المشرق فهي أدوات

مساندة ـ كل حسب مصالحها ـ لأي من هاتين الحضارتين للسيطرة على هذا الجسر. فعندما تقوى مصر تتدخل في الجزيرة العربية كما حدث في القرن التاسع حينما عندما تدخل محمد علي باشا حاكم مصر لقمع الحركة الوهابية لصالح العثمانيين، وكما حدث في هذا القرن عندما تدخل جمال عبدالناصر في اليمن لصالح الجمهورية ولقمع النظام السعودي. وعندما تقوى إيران تتدخل أيضاً في الجزيرة العربية، كما حدث في عهد الشاه حينما شدد من مطالبته بالبحرين مهدداً باحتلالها، والذي لم يردعه عنها إلا الصفقة الدولية التي أسفرت عن استقلال البحرين عام ١٩٧١. لكنه احتل من بعدها مباشرة، جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ونصف جزيرة أبو موسى (التي احتل نصفها الآخر نظام الثورة الإسلامية بعد أكثر من عشرين سنة)، وهي التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي لم تفرح برفع علم الاستقلال عليها.

«وعندما كانت إيران الشاه تتمدد في الخليج، كانت مصر تلعق جراح هزيمتها في حرب ١٩٦٧، وما بعدها من كوارث. فعبر التاريخ كانت الجزيرة العربية تلجأ إلى مصر إذا ضعفت إيران، أو إلى إيران إذا ضعفت مصر. هذا ما حدث أيام مصر الفرعونية ومصر الفاطمية. وما حدث أيام إيران الساسانيين وإيران الصفويين. ولم يسترح الخليج والجزيرة العربية من رقاص الساعة السياسي إلا نسبياً في فترة المئة والخمسين سنة من السيطرة البريطانية.

□ □ □

«ضمن هذا التعليب التاريخي والإطار السياسي، وجدت دول الخليج نفسها في حالة انعدام وزن سياسي، عندما حدث الانفصام الثاني، الذي جاء نتيجة أمرين متزامنين إلى حد ما. الأمر الأول هو طفرة النفط والمال، والثاني إعلان الحرب العراقية ـ الإيرانية. وقد

أديا كلاهما إلى المأزق الأخطر. لقد وجدت دول الخليج نفسها وحدها عندما اشتعلت الحرب العراقية ـ الإيرانية. مصر بعيدة ومعزولة ومقاطعة بعد كامب دافيد وقمة بغداد، و«جبارا الخليج» ـ العراق وإيران ـ في بداية مواجهة طاحنة ستستمر ثماني سنوات، وهي ـ أي دول الخليج ـ لا تملك الحياد، وإن ملكت المال. فقد كانت سياسة العراق هي إبعاد مصر وضرب إيران، وبالتالي ليس هناك من قوة عربية تستطيع دول الخليج أن تستند إليها سوى العراق، فتضطر إلى تأييده وصرف الأموال الجديدة على مغامرة حاكم بغداد بغض النظر عن نتائجها. ولأن دول الخليج لا تستطيع أن تكون مع طهران، فلا بد أن تقف مع بغداد. فوقفت مع ظلم أهل القربى، والخوف يهددها أياً كان المنتصر.

«لكن صدام حسين أخفق في حربه مع إيران، ولم يستطع أن يحقق هزيمتها، على الرغم من الموقف الغربي والأميركي المساند له، بمخابراته ومعلوماته العسكرية، ورغم المال العربي الذي لم ينقطع. لقد أفلت منه الانتصار الحقيقي طوال ثماني سنوات من استنزاف المال الخليجي. فقرر العودة إلى مصر مجرباً استرجاعها، في محاولة يائسة منه لترجيح كفته في الحرب وإقحامها إلى جانبه. وبدأ العراق محاولة استعادة مصر، متراجعاً عن مقررات قمة بغداد كافة. وابتهجت دول الخليج للسياسة العراقية الجديدة وأيدتها بحماسة ظناً منها أن عودة مصر قد تصحح الخلل في التوازن السياسي والعسكري الذي حصل في الجزيرة العربية بعد كامب دافيد وقمة بغداد، ونتيجة للحرب الطويلة التي لم يعد من الممكن حسمها عسكرياً لصالح أي من الطرفين.

«عند هذا المنعطف أدركت دول الخليج، مدى خيبة أملها في العمل السياسي العربي من منظور قومي مشترك، وأدركت أن

المصلحة السياسية أصبحت تنبع من مصلحة القطر المباشرة وليس من المصلحة القومية الجماعية، وهي التي لم تكن تحتاج إلى الكثير من التشجيع لتنساق في هذا الاتجاه. إضافة إلى أن السياسة القطرية العربية الضيقة عمقت شك الخليج في ممارسات أنظمة وأحزاب القومية العربية ومرادفاتها وانعكاساتها على أرض الواقع العربي، بكل دوافعها الممكنة ماضياً وحاضراً.

«أضِف إلى ذلك العامل الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية شحبت في نظر الكثير من الخليجيين بعد كامب دافيد، حين بدأ مسلسل التنازلات الذي لم ينتهِ حتى الآن. فبدل أن يتفرغ الفلسطينيون للعمل لقضيتهم على طريقة يهود أوروبا، تفرغوا للعمل لصالح الأحزاب والأنظمة العربية، فأخذوا يتدخلون في الشؤون الداخلية لكل بلد عربي كفرقاء في نزاع ليسوا أطرافاً فيه. وأحس الخليجيون بخيبة أمل مريرة، وأدركوا أن القضية المركزية والأساسية التي تجمع عليها الأمة العربية، أصبحت أداة للوصول إلى غايات قطرية. وسقط لديهم القناع العربي القومي، وتيقنوا من أن مصلحة الحكم والقطر هي الأولى، وأن ما يسمى بالمصلحة القومية لم يعد أكثر من خدمات شفهية يقدمونها في المؤتمرات والتجمعات وعندما تستدعي الحاجة. ومع تعميق الشك الخليجي بكل ما هو عربي، أصبحت الصورة أكثر وضوحاً واتساعاً أمامهم. وباتت تحمل منظراً واحداً: الخوف من العراق والخوف من إيران.

□ □ □

«كانت هذه الصورة هي المشهد الوحيد الذي كان يتراءى أمام الخليجيين حتى الأول من آب ١٩٩٠. في ٢ آب ١٩٩٠، تبدل المشهد كلياً عندما تحقق وبالشكل الذي لم يعتقدوا أنه ممكن. لقد

غزا صدام حسين الكويت ودخل العراق بجيوشه إلى المحافظة التاسعة عشرة. لقد وقع المحذور.

•ماذا أراد صدام حسين من وراء احتلاله الكويت؟

•بعد ثماني سنوات من حربه مع إيران، لم يخرج العراق منتصراً بل أمسى مهزوماً في كل النواحي، ما عدا أن النظام ظل متماسكاً ولم يسقط. الانهيار المالي كان قد بلغ مداه، والأوضاع الاقتصادية قد بلغت من السوء حداً لم يعد من الممكن تغطيتها بالتنازلات الجزئية لصالح اقتصاد السوق في انفتاح شكلي. كذلك لم تعد شعارات النصر العسكري الوهمية تنطلي على الناس بعد سنوات ثمانٍ عجاف من حرب ضروس لم تحقق أي شيء، أقله إسقاط حكم الخميني ونظام الثورة الإسلامية في إيران. فخلال السنتين اللتين مرّتا بين وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية وغزو العراق للكويت، شعر النظام العراقي أنه بدأ ينكشف، وأنه لم يعد من الممكن إخفاء معالم الوهن التي تبدو على ملامحه والتي خاف أن يتسلل منها أعداء النظام الكثيرون. لذلك أراد أن يحقق من مغامرة غزو الكويت ثلاثة أمور أساسية:

الأمر الأول: الحصول على المال من الكويت والخليج لردم الهوة السحيقة التي أحدثتها الحرب في خزينته.

الأمر الثاني: أن يستعيد نفوذه العربي الذي فقده في حربه مع إيران، والتي أضعفت ادعاءاته القومية وقلصت حجم زعامته.

الأمر الثالث: إرهاب دول الجزيرة العربية وتخويفها، بحيث ترضخ لكافة مطالبه، من مالية وسياسية وعسكرية ونفطية، المعقول منها وغير المعقول.

«كل هذا لم يحدث. إنما الذي حدث بعد احتلاله للكويت كان أهم وقعاً وأخطر أثراً وأبعد مدلولاً على المستقبل العربي في نتائجه. فالمحصلة النهائية لاحتلال العراق للكويت أسفرت عن ثلاث نتائج:

الأولى: هز الشرعية الكويتية الممثلة في آل الصباح كأسرة حاكمة من دون انقطاع لأكثر من مئتي سنة.

الثانية: التشكيك في موقف آل الصباح في العالم، فقد هربت الأسرة بكاملها، أميراً وشيوخاً وأفراداً، عند الساعات الأولى للغزو. وكذلك زرع الشك في أهمية الكويت، كدولة ذات كيان، في العالم بأسره، عندما انهارت الحكومة ومؤسساتها عند دخول أول جندي عراقي.

الثالثة: ضرب السيكولوجية الكويتية في العمق، مما هزّ شخصية الكويتي، وولّد عنده ردات فعل تمثلت في الرفض الكامل والمبالغ فيه لكل، ما هو عربي».

□ □ □

توقف السياسي الخليجي عند هذا المنعطف من الحديث، وكأنه شعر بأنه رد بما فيه الكفاية على سؤالي. ثم تطلع إليّ وقال:

«هناك سؤال كان يجب أن تسألني إياه. لماذا حصلت ردة الفعل العنيفة والمدمرة هذه لمجرد أن العراق دخل بجيوشه إلى الكويت، والتاريخ العربي المعاصر مليء «بالاحتلالات العربية»، وليس من دولة عربية إلاّ ومارست نوعاً من أنواع «الاحتلال» لدولة عربية أخرى؟! الأمثلة كثيرة: سورية في لبنان، السعودية في اليمن، مصر في السودان ومصر في ليبيا، (حتى وصلت أيام أنور السادات إلى مشارف بنغازي لولا الضغط الأميركي بالانسحاب)، المغرب في الصحراء، الجزائر في تونس، ليبيا في تشاد، وغيرها وغيرها. فالغزو

تقليد عربي يعود إلى أيام الجاهلية، و«الاحتلالات العربية» قصة لم يبدأها صدام حسين في الكويت».

ولما رأى محدثي أنني لا أملك جواباً تابع قوله:

«لأن صدام حسين لا يقرأ جيداً في السياسة والإستراتيجية، وتاريخه حافل بذلك، فهو لم يهزم لأن الكويت دولة عظمى تعوم على بحر من النفط، بل لأنه اختار التوقيت الخاطىء. فالتوقيت الخاطىء كان ناتجاً عن أنه احتل الكويت دون أن يقرأ أو يفهم جيداً حقيقة أوضاع الاتحاد السوفياتي المهترئة، وأنه على مشارف الانهيار وأن ميخائيل غورباتشوف على بعد أشهر من الإطاحة به. فوفر باحتلاله الكويت لأميركا والغرب فرصة إطلاق رصاصة الرحمة على أمبراطورية عمرها سبعون سنة كانت بوضوح عبارة عن «الرجل المريض» في أوروبا طوال السنوات العشر التي سبقت مغامرته الكويتية. ولم تكن «عاصفة الصحراء» وحرب الخليج سوى جنازة كبيرة شيّع فيها العالم الاتحاد السوفياتي، الذي لم يرفع إصبعاً واحداً، لا ليدافع فقط عن حليفه العراق، بل ليقول للعالم أنا هنا. وجد الغرب في «عاصفة الصحراء» فرصته الذهبية ليعلن على أرض الواقع قيام «النظام العالمي الجديد». أما تحرير الكويت فقد كان تحصيل حاصل، أعلنت أميركا بواسطته أنها زعيمة نظام القطب الواحد ليس إلاّ. لذلك جرى تحطيم العراق بهذه الشراسة، وعبرها أعطت أميركا الدرس لدول العالم، كبيرها وصغيرها. فخلال سنة واحدة من حرب الخليج، جرى تفكيك الاتحاد السوفياتي، وتغيرت معالم الخريطة السياسية والاقتصادية في العالم».

□ □ □

قلت لمحدثي الخليجي، بشيء من الاستفزاز: ولكن ما هي مشاعر

الخليج الحقيقية اليوم تجاه القضايا العربية التي لا تقل أهمية، أكانت مأساة العراق أم القضية الفلسطينية أم مفاوضات السلام؟

قال، وقد أشعل سيجارته وعدّل من جلسته مرة أخرى:

«من المؤسف، أنه نتيجة لما حدث قبل ثلاث سنوات تماماً، دخل الرفض إلى كل ما هو عربي في النفسية الخليجية، وأصبح التساؤل عن دول «الضد» ودول الـ «مع»، تساؤلاً فيه مرارة تصل في أحيان كثيرة إلى صيغة البحث عن هوية: مَنْ نحن؟ هل نحن عرب أم نحن مسلمون نتحدث العربية؟ وأياً كان الجواب على هذا السؤال الانفعالي الساذج، إلاّ أنه ينم على مدى عمق الشرخ الذي أحدثه غزو العراق للكويت في داخل كل مواطن خليجي، مهما كان موقفه من النظام الحاكم في بلده. ومن الطبيعي أن تكون الكويت، حكومة ومعارضة وأفراداً، هي المثال الصارخ على هذه النفسية الجديدة.

«فالمزاج الخليجي العام ليس فيه اليوم حماسة لأي شيء عربي. فهو لا يقبل العمل العربي إلاّ بالحدود الدنيا. وهو مع الكل وضد لا أحد. وهو ضد الكل ومع لا أحد. وحاول أن تفهم. وهو يؤيد كل المواقف العربية، من أقصاها إلى أدناها، مهما اختلفت ومهما تناقضت. كل شيء مقبول ما دام بعيداً عنهم ولا يمس مصالحهم، وكل شيء مرفوض إذا كان قريباً منهم أو يتطلب الحد الأدنى من الجهد أو الإسهام مهما بلغ حجمه.

«الجامعة العربية هي البيت العربي الوحيد الذي يدخلونه ويتحدثون تحت سقفه، وأيضاً بحد أدنى من التمثيل. والجامعة العربية مقبولة ما دامت ليست أكثر من «جمعية خطابية» ممنوع على أعضائها إلقاء أي خطاب حماسي من على منبرها، يمس جوهر الأزمة العربية بكل تشعباتها ومآزقها. والجامعة العربية مرفوضة إذا

أصبحت أداة فعالة للعمل العربي المشترك، وهيئة توحيدية لأي مبادرة يمكن أن تنجح في رصّ الصف العربي. كذلك لم يعد هناك من ممنوعات أو محظورات أو «تابو» في التعامل مع العرب والعالم. كل شيء مباح ما دام يخدم مصلحة القطر أو الدولة أو النظام أو الأسرة الحاكمة مهما ضاقت، من دون أي اعتبار لما يمكن أن يسمى «المصلحة العربية العليا»، التي هي أساساً في رأيهم قد سقطت بسقوط النظام العربي نهائياً في الثاني من آب ١٩٩٠.

«من ضمن هذا المنظور الضيق، وحالة الحداد السياسي الدائم التي فرضها الكويت على جميع دول الخليج، يجاهر بعض السياسيين الخليجيين في مجالسهم، أن لا مانع لديهم من تجزئة العراق، لولا أن الشعور القومي ما زال مسيطراً على الشارع الخليجي، الرافض لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات إثنية ـ طائفية، لما فيه من إضعاف قومي للعرب كأمة واحدة، فما زال هناك ـ صدق أو لا تصدق ـ مَنْ يؤمن بها على امتداد دول الخليج. لذلك يقول هؤلاء السياسيون إن من أسباب سيطرة الشعور القومي على الشارع الخليجي ووقوفه مع وحدة العراق، خوفه من إيران. لكن في رأي هؤلاء السياسيين، ليس العراق هو الذي سيوقف إيران في حال اعتدائها على الخليج، بل الولايات المتحدة هي التي ستتصدى لأية عملية غزو إيرانية، كما تصدت من قبل للعراق.

«لذلك فإن المعادلة السابقة في وضع العراق في مواجهة إيران، لم تعد سارية المفعول بعد «عاصفة الصحراء». فهم يجمعون على أنه لولا أميركا لضاعت الكويت، وهم مع أميركا لأن القوى الأميركية ـ الغربية هي التي أنقذتهم، مع الاعتراف العلني أن القوات الأميركية ـ الغربية لم تأتِ حباً بهم وبالكويت والخليج، بل لأن

المصلحة الأميركية ـ الغربية اقتضت ذلك، فكانت حرب الخليج و«عاصفة الصحراء».

«لكن هذا ليس كله صحيحاً. فالشارع الخليجي، بمختلف فئاته، ما زال يملك شعوراً عربياً صافياً يتعاطف تلقائياً مع ما يعتبره القضايا العربية المصيرية. فعلى سبيل المثال، امتنعت دولة خليجية لسبب ما غير معروف، ولأسبوع كامل، عن إذاعة أخبار مفاوضات السلام والانتفاضة الفلسطينية وأحداث العراق في الإذاعة والتلفزيون. فما كان من المواطنين إلاّ ان أغرقوا وزارة الإعلام في تلك الدولة، بالاتصالات والاستفسارات، يسألونها عن سبب هذا الإغفال ويقولون لها: هل تخليتم عن العرب؟ بعدها عادت وسائل الإعلام في تلك الدولة إلى تغطية الأخبار العربية من عراقية وفلسطينية كسابق عهدها.

«فالشعور الشعبي في الخليج ما زال موالياً لمشاكل العراق والفلسطينيين، ويراقب عن كثب مفاوضات السلام، ويتابع التطورات العربية بأدق تفاصيلها. لكن من المؤسف أنه إلى جانب هذا الشعور العفوي الفياض، تجد أن الأنظمة الخليجية ما زالت تراوح سياسياً مكانها، من دون أن يجرؤ أحد منها حتى الآن على أن يعبر الجسر من «دول الضد» إلى «دول المع». فلم يتعلم أحد الدرس. فلا الكويت تعلمت ولا العراق تعلم. وكأنه ممنوع على باقي دول الخليج أن تتعلم. الكل مغلوب على أمره، والكل لا يرى بصيص ضوء في نهاية النفق الخليجي الطويل.

«أمام هذا المنطق لا يتورع بعض السياسيين الخليجيين من التبجح بوأد «اتفاق دمشق»، وهم يفتحون ملف المساعدات المالية والاقتصادية للدول العربية. فهم يقولون إن عهد الدفع المباشر، من فوق لفوق، للحكومات والرؤساء قد انتهى. حتى في حال إن هناك

مالاً قد يسخون به، فسيكون مالاً للتنمية وبموجب مشاريع محددة، وبواسطة الصناديق العربية للتنمية، وتحديداً الصندوق الكويتي والصندوق العربي. في رأيهم إن المال الذي دفع كمساعدات عربية في العشرين سنة الأخيرة على الأقل، قد سرق بطريقة أو بأخرى، وراح في البالوعة. فالدول العربية التي وصلتها المساعدات هي أفقر اليوم مما كانت عليه قبل أن تصلها هذه المساعدات، التي لم تترك أثراً واحداً يشار إليه في تلك الدول، كسدود مثلاً، أو مناطق صناعية أو بنية تحتية. حتى الدول النفطية منها، كليبيا والجزائر، هي اليوم أضعف اقتصادياً، مما كانت عليه قبل ربع قرن. ويضربون مثلاً، أن مشروع مارشال لإعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كلف ٩ بلايين دولار (أي ما يعادل اليوم ٢٧ بليون دولار) بينما بلغت المساعدات الخليجية للدول العربية ١٠٠ بليون دولار. ويتساءلون أين ذهب هذا المال كله؟».

□ □ □

لما توقف محدثي عن الكلام وهمَّ بالوقوف مودعاً، تطلع عبر النافذة المطلة على البحر التي وراءه، ثم استدار نحوي وقال:

«الإسلام أعطى عرب الجزيرة قوة روحية هائلة فسادوا العالم. النفط أعطى عرب الجزيرة قوة مادية هائلة فأصبحوا عبيد العالم».

وأطفأ سيجارته على الأرض، ومشى.

٢ ـ الخليج

السقوط إلى أعلى

تبدأ قصة ارتفاع وسقوط مجلس تعاون دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، حين سيطر موضوع الأمن الخليجي على فكر حكّام الخليج. وكانت الكويت أكثر الدول تحسساً لهذا الموضوع، بقدر ما كان مجلس التعاون الخليجي في أساسه مشروعاً كويتياً خالصاً من بنات أفكار الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت. وقد طرحه الوزير الكويتي على زعماء دول الخليج في القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في الطائف في كانون الثاني ١٩٨١. فكلفوا وزراء خارجية دولهم الست ببحثه في الرياض في شباط ١٩٨١. وكان هذا هو المؤتمر الثاني الذي يعقده وزراء خارجية دول الخليج، بعد المؤتمر الأول الذي عقدوه في الطائف إثر إعلان الحرب العراقية ـ الإيرانية في تشرين الأول ١٩٧٩.

وكان الشيخ صباح الأحمد قد طرح فكرة مجلس التعاون على الأمير فهد ولي العهد السعودي في حينه (الملك اليوم) في اللقاءات الجانبية التي كانت تتم على هامش القمة الإسلامية الثالثة، بعد أن كان الأمير (الملك) فهد قد تحدث عن ضرورة قيام أطر للتعاون

والتنسيق بين دول الخليج، في شكل مجلس أعلى للمسؤولين الخليجيين. وتبلورت الفكرة في ذهن الشيخ صباح الأحمد على شكل مشروع متكامل ذي صيغة كونفيديرالية للتعاون بين مجموعة دول الخليج. ووزعت الكويت في بادىء الأمر نسخاً من مشروعها في صيغته الأولى على كل من السعودية والبحرين والإمارات فقط لاستمزاج رأيها والخروج بملاحظات حوله. وتحمس للمشروع الكويتي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، فعمم الورقة الكويتية على باقي الدول الخليجية.

كان مناخ مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة مؤاتياً لطرح المشروع الكويتي. وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية مشتعلة، وأزمة الرهائن الأميركيين في إيران في ذروتها، والوجود السوفياتي في أفغانستان يزداد تمركزاً، والإدارة الأميركية الجديدة برئاسة رونالد ريغان تخلف إدارة جيمي كارتر، وعلى رأسها وزير خارجية جديد من «الصقور» هو الجنرال ألكسندر هيغ. وقمة عمّان العربية قد أسفرت عن تأزيم جديد للخلافات العربية وصل إلى حد المواجهة. وليونيد بريجنيف يطرح المشروع السوفياتي لأمن وسلامة وحياد الخليج. وإيران تقاطع القمة الإسلامية وترفض وساطتها لوقف الحرب بين العراق وإيران، بينما يزداد الصراع في الداخل الإيراني بين مراكز القوى في الثورة الإسلامية. في ظل هذه الأحداث لقيت فكرة مشروع قيام مجلس لتعاون دول الخليج قبولاً لدى الأطراف المعنية، وإن تفاوتت الحماسة له بين دولة وأخرى في الدرجة والنبرة والتأييد.

بين الرياض في شباط ١٩٨١، ومسقط في آذار ١٩٨١، تم الاتفاق بين وزراء دول الخليج الست على الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي لمجلس التعاون ووقعوا بالأحرف الأولى على ٢٢ مادة

أساسية، تشكل قيام أول هيئة رسمية ذات طابع إقليمي يجري إنشاؤها منذ استقلال دول الخليج قبل عشر سنوات تماماً. وأقرت قمة التعاون الأولى في أبو ظبي في أيار ١٩٨١ كل ذلك، معلنة رسمياً قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل تفاصيله المعروفة. واختارت لأمانته العامة ديبلوماسياً كويتياً هو عبدالله يعقوب بشارة، الذي شغل منصب مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة، فترة طويلة، امتدت عشر سنوات، وكان قبلها مديراً لمكتب وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد. ويعتبر بشارة «الطفل المعجزة» بين الديبلوماسيين الكويتيين. وكان وراء كل هذه الحركة السياسية السريعة موقف واحد أعلنه مصدر موثوق في قمة أبو ظبي في حينه: «إن الهدف من قيام مجلس التعاون هو حماية هذا الجزء من العالم من أي تدخل أجنبي». وكانوا صادقين.

□ □ □

واتضح في اجتماع مسقط أن المجلس ليس منظمة إقليمية يمكن لأية دولة في المنطقة أن تنضم إليها، بعد أن ألغى من صلب نظامه الداخلي هذا التعريف. وكان المقصود بذلك تحديداً العراق، وإلى حد ما اليمن ـ الشمالية والجنوبية في حينه. وأكدت قمة أبو ظبي، وهي القمة التأسيسية، «أن المجلس يضم فقط الدول المتشابهة والمتجانسة والمتماثلة في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية». بل إنه نادٍ مغلق ومحصور بأعضائه، الدول الخليجية الست، وليس منظمة إقليمية مفتوحة لغيرها من الدول. ولما كانت معالم المجلس ما زالت مبهمة، ودوله ما زالت تخاف الحد من حركة علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموماً، ظلت الموضوعات الأمنية ذات الارتباط الدولي خارجة عن اختصاص هذا المجلس، «حتى يبقى لكل دولة نظريتها الخاصة

وطريقة معالجتها للأمور»، على حد تعبير وزير خليجي. لذلك لم يكن من ضمن مهام المجلس تنسيق العمل الأمني والعسكري، على الرغم من أن الدافع الأساسي لتأسيس المجلس هو دافع أمني وعسكري.

ظل العراق هو الهاجس الفعلي. وحمل الشيخ صباح الأحمد مشروعه قبل القمة الإسلامية بقليل إلى بغداد ليرصد ردة الفعل هناك. وقال العراقيون للوزير الكويتي بأنهم لا يمانعون أي تنسيق خليجي شرط أن لا يكون موجهاً ضدهم، وأن لا يكون بديلاً من الجامعة العربية واتفاق الدفاع المشترك. وعند اجتماعات القمة الإسلامية الثالثة، كلفت دول الخليج السلطان قابوس، سلطان عُمان، إبلاغ صدام حسين نيابة عنها، باكتمال الاتفاق حول قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (وكانت التسمية للسلطان قابوس) وأنه سيعلن عنه خلال أسبوع في الرياض في اجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية. وبارك الرئيس العراقي هذه الخطوة وأخذ علماً بها.

وكان العراق بموافقته المبدئية على ما يجري في الساحة الخليجية، ينطلق من أن كل دولة من دول الخليج قد ساعدته بشكل أو بآخر في حربه مع إيران. وهو، بسبب هذه الحرب المشغول بها، في حاجة إلى أكبر عدد من الحلفاء والأنصار والأصدقاء. كما أنه ليس في وضع يسمح له ـ في تلك المرحلة ـ بالاعتراض على التجمع الخليجي، ما دام ليس موجهاً ضده.

وكان العراق قلقاً من أن يكون مجلس التعاون الخليجي الجديد بداية خروج من الجامعة العربية وإضعاف لمؤسستها، وهي الدول التي كانت تتصرف ككتلة واحدة في مجلس الجامعة العربية وداخل مؤتمرات القمة العربية. كذلك كان العراق يخاف أن لا

يبقى مجلس التعاون الخليجي أول وآخر تكتل إقليمي من نوعه، إذ قد تتبعه تكتلات إقليمية أخرى، تقضي على البقية الباقية من الخيمة العربية الوحيدة التي قبل العرب بالاجتماع تحتها وبالحد الأدنى من التضامن. وتحققت خلال عشر سنوات المخاوف العراقية كلها. فنقل التكتل الخليجي العمل العربي من مرحلة الجامعة العربية إلى مرحلة التكتلات الإقليمية. فكان مجلس التعاون العربي، الذي ضم مصر والأردن والعراق واليمن، ومجلس التعاون المغاربي الذي ضم دول شمال أفريقيا، مما غير من الخريطة السياسية العربية بشكل جذري لم يعرفه العالم العربي منذ عام ١٩٤٧. ولما وقعت حرب الخليج كانت شبكة العلاقات والمصالح العربية قد رسمت على أسس جديدة، أدت إلى النتائج والمضاعفات المعروفة.

□ □ □

وهكذا سقط مجلس التعاون، الذي انطلق مع بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، وازدهر نشاطه خلال ثماني سنوات من استمرارها، وانتهى ببداية غزو العراق للكويت. فمن سخرية الأقدار أن يكون مجلس التعاون قد سقط بسبب البلد الذي اخترع له وزيره الشيخ صباح الأحمد هذا الهيكل الفارغ من الحماية. فعندما دخلت القوات العراقية الكويت، وهرب أميرها وحكومته ومعه أكثر من نصف شعبه، لم يدعُ مجلس التعاون إلى قمة طارئة، مع أن دولة عضواً فيه قد احتُلَّت، ولم يحرك قوات «درع الجزيرة» التابعة له. وخاصة أن نظام المجلس ينص أنه في حال الاعتداء على دولة عضوٍ، يحق للدولة المعتدى عليها أن تحرك قوات «درع الجزيرة»، فتصبح هي الدولة ـ القائد التي ينضم تحت قيادتها باقي دول المجلس. سلطنة عمان وحدها حركت كتيبة كاملة في ٤ آب ١٩٩٠ إلى حفر الباطن التزاماً بمقررات المجلس المتفق عليها. أما

الكويت فلم تمارس حقها الشرعي إطلاقاً، وخاصة أنها كانت قادرة على استخدام قوات دول مجلس التعاون الممثلة في «درع الجزيرة»، بعد أن هرب جيشها وطيرانها.

كان كل ذلك دليلاً على ضعف التركيبة الخليجية، التي لم يكن لها سياسة دفاعية واضحة أو واحدة، بسبب إبقاء الموضوع العسكري والأمني في دائرة العلاقات الخاصة التي تربط كل دولة من دول الخليج بالحامي الأكبر: الغرب. فكان في رأي كثير من الخليجيين أن من الأفضل أن لا تعقد أية قمة، وذلك بدل أن تعقد قمة ما وتخرج بقرارات هزيلة أو من دون قرارات، فتزداد الفضيحة الخليجية علانية. وكان رد الكثيرين أنه إذا كانت دول الخليج غير قادرة على الاجتماع على مستوى الملوك والأمراء والشيوخ، لتدارس أخطر أزمة يمكن أن يمر بها أي بلد، وهو احتلال أراضيه وغزو عاصمته، فمتى تجتمع إذاً؟! وهل هناك «حشرة» أخطر من هكذا «حشرة»؟

وأثبتت حرب الخليج، والأربع سنوات التالية لغزو العراق للكويت، أن مجلس التعاون الخليجي، ليس بأكثر من تجمع بدو، بدأ ببيان سياسي من غير مضمون أو محتوى أعلن في أبو ظبي قبل اثنتي عشرة سنة، فيه كل النوايا الحسنة من دون أن يكون فيه أي تكوين داخلي لمنظمة إقليمية لدول تدّعي التجانس الأقصى بين نُظُمها. ولولا مجموعة صغيرة من التكنوقراطيين الخليجيين الذين عملوا على بناء شيء من البنية التحتية في المجالات الاقتصادية تحديداً لكان انتهى كما بدأ ولما كان لهيكليته من معنى اليوم. لقد فشل المجلس في خلال عقد كامل من الزمن في تحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، هذا التكامل الاقتصادي الذي أمسى في غياب سياسة واحدة أو موحدة في المجالين

العسكري والسياسي، هو المبرر الوحيد لاستمرار هذا المجلس إن لم يكن لإنشائه.

□ □ □

وكما فشل مجلس التعاون في التصدي لأهم حدث يمكن أن يمر في حياة أي بلد، وهو غزو دولة لأخرى، فإنه فشل أيضاً في حل خلافات الحدود بين أعضائه. فالخلاف البحريني - القطري على جزيرتي حوار وفشت الدبل، المستمر منذ حوالى عشر سنوات والمتنقل في أروقة الوساطات في محكمة العدل الدولية في لاهاي، ما زال يراوح مكانه من دون أن تستطيع آلية المجلس أن تجد حلاً له. كذلك الخلاف السعودي - القطري الذي انفجر في نهاية السنة الماضية، لإصرار السعودية على إيجاد منفذ لها على البحر في خور العديد خصوصاً بعد إغلاق الحدود القطرية مع دولة الإمارات، حتى أصبح الطريق البري من قطر إلى البريمي في الإمارات يمر في الأراضي السعودية، قبل أن يعود ويتصل بأبو ظبي.

وفي كلتا الحالتين لم يكن مجلس التعاون هو الأداة الصالحة أو المقبولة لحل هذين الخلافين الحادين، مما استدعى دائماً استخدام فريق ثالث من خارج أعضاء المجلس لإيجاد حل تهدئة وليس حلاً دائماً، ومما أصبح يعني أن خلافات الحدود الخليجية مرشحة للانفجار في أية لحظة. مع اليقين أن خلافات الحدود الخليجية ليست خلافات جغرافية حول خطوط وهمية على الرمال أو حول السواحل البحرية، بقدر ما هي خلافات سياسية تدور بين الأسر الحاكمة، يلعب التاريخ الموروث فيها دوراً كبيراً. ولأنها خلافات سياسية، فهي تدور حول هيمنة الأسرة - الدولة على جارتها الأسرة - الدولة الأخرى. فخلاف قطر الحدودي الأول مع البحرين (والتي تتعاطف معها السعودية) ومن ثم مع السعودية نفسها، ما هو إلا

محاولة من قطر لكسر طوق الهيمنة السعودية (ويشجعها على ذلك أطراف خليجية أخرى) على شؤون الجزيرة العربية ومجلس التعاون. فالتنافس الحاد بين الأسر الخليجية الحاكمة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الشخصية، يكاد يكون أمراً يومياً يستحوذ على جهد ووقت كل الأنظمة الخليجية داخل أروقة مجلس التعاون وخارجها.

□ □ □

ولكن على الرغم من فشل مجلس التعاون في إقامة توازن سياسي بين أعضائه، إلا أن من بين إيجابياته التي يجب أن تحفظ له، أنه حمى الخليج من الانقسام طوال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحافظ على عروبته بوقوفه إلى جانب العراق. لكن سرعان ما ضاعت هذه الإيجابية اليتيمة مع تغيّر الظروف بعد غزو العراق للكويت وحرب الخليج. وإذا بالمجلس اليوم «حصان طروادة» مقيم داخل الجزيرة العربية من غير أسوار ولا شواطىء ولا سقف ولا حتى نوافذ وأبواب. وصحيح أيضاً أن في مجلس التعاون نواقص كثيرة وعيوباً أكثر، إلا أن من إيجابياته أيضاً أنه بالمقارنة فقط مع منظمات عربية أخرى، نجد فيه من التكامل أكثر من أي عمل عربي آخر. ولعل أهم ما في هذا التكامل، حرية انتقال المواطنين الخليجيين بين بلد خليجي وآخر من دون قيود للزيارة أو للعمل. ولعل هذا، في المحصلة النهائية، هو الإنجاز الملموس الوحيد لمجلس التعاون الخليجي في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة.

وإذا كان تاريخ مجلس التعاون لا يشجع كثيراً على التفاؤل، وإذا كانت سوابقه العملية لا تشجع أيضاً أعضاءه على توقع أي تطور عملي في عهد أمينه العام الجديد، فإنه يبقى الإطار الوحيد المتاح لأي عمل خليجي مشترك، إذا وجدت الرغبة هذه الأيام في القيام

بأي عمل مشترك ومن أي نوع كان. لذلك يبقى مجلس التعاون الخليجي إطاراً صالحاً للتعاون الحسن بين دول الخليج العربية، ومظلة لتحقيق توازن المصالح بين الدول الأعضاء. لكن العمل داخل مجلس التعاون يبقى في مستوى الحد الأدنى وفي نطاقه، ولا يتعداه. فالرغبة الخليجية في التعاون تقف اليوم عند الحدود الدنيا، والأرجح أنها ستستمر في الحدود الدنيا ولزمن طويل مقبل.

□ □ □

إذا كان العالم اليوم يعيش هاجس النظام العالمي الجديد، فإن الخليج يعيش هاجس مجلس التعاون، وقد دخل عامه الثالث عشر بقيادة أمين عام جديد وإدارة جديدة. فمنذ أن غادر عبدالله يعقوب بشارة سدة الأمانة العامة في نيسان ١٩٩٣ وقد تولاها لمدة اثنتي عشرة سنة منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١، وخلفه فيها الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، والمجلس يمر بفترة «تغيير الحرَس» ليلائم تغير الظروف العربية والعالمية التي طرأت على الساحتين الخليجية والدولية منذ حرب الخليج. وبقدر ما كان عبدالله بشارة رجلاً ثرثاراً كثير التصريحات - وخاصة للصحافة الأجنبية - وكثير المحاضرات - وخاصة في ندوات الجامعات الغربية - فإن الشيخ فاهم القاسمي هو الرجل الصامت، وقلة هم الذين يستطيعون أن يميزوا صورته بين صور السياسيين الخليجيين. فالخليجيون كادوا أن ينسوا في زحمة هموم مخلفات «عاصفة الصحراء»، من سياسية وعسكرية واقتصادية، ان هناك مجلساً فريداً من نوعه يضم دولهم ويوفر إطاراً لتعاونهم المصلحي في كل المجالات لولا..

لولا خروج عبد الله بشارة من مبنى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، حاملاً معه شيكاً بقيمة ثلاثة ملايين دولار تعويضاً من سنوات خدمته. وهو نصف المبلغ الذي طالب به -

وقيمته ستة ملايين دولار - في القمة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى للتعاون الخليجي في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٩١. فأنّبه الملوك والأمراء والشيوخ والوزراء علناً - بمن فيهم معلمه الشيخ صباح الأحمد، وزير خارجية الكويت - لوقاحة طلبه الفاحش هذا، وأعطوه نصف المبلغ، الذي خرج به سعيداً إلى الكويت، حيث عيّنه الشيخ صباح مستشاراً له في وزارة الخارجية الكويتية، وأعدّ له مكتباً لا أوراق ولا أقلام فيه. ويقال إن بابه لا يقرع كثيراً.

ولولا وصول الأمين العام الجديد الشيخ فاهم القاسمي (وهو - ٤٤ سنة - ديبلوماسي ومحام من رأس الخيمة، يحمل دكتوراه في القانون الدولي، عمل مندوباً لدولة الإمارات العربية في الأمم المتحدة ومن بعدها في جنيف، ثم مديراً لإدارة الدراسات والبحوث في وزارة الخارجية في أبو ظبي، ويجيد الفرنسية والإنكليزية إلى جانب العربية) إلى المنصب كتسوية بين دول الخليج، بعد أن تصاعد الخلاف بينها عندما أصرّت الكويت على أن منصب الأمين العام من حقها، ما دام مقر الأمانة العامة الدائم في الرياض قد أصبح حقاً مكتسباً للسعودية. ورشحت الدكتور حسن الإبراهيم الوزير السابق للتربية والرئيس السابق لجامعة الكويت، ثم عادت وسحبت ترشيحه عندما رفضت قمة المجلس الأعلى الحجة الكويتية. واتفق الزعماء الخليجيون في أبو ظبي على ان يتم اختيار الأمين العام دورياً من بين الدول الست الأعضاء بحسب ترتيب الحروف الأبجدية لأسمائها مع إمكان التجديد للأمين العام لمرة واحدة فقط، ومع إمكان تنازل أي دولة أيضاً عن حقها في الترشيح.

ولولا صمت الشيخ فاهم القاسمي الذي لم يعلن حتى الآن عن مخططاته في إدارة الأمانة العامة، وأسلوب عمله وطريقة تفكيره،

وموقف مجلس التعاون من متغيرات الجزيرة العربية، لَظُنَّ أن مياهاً كثيرة قد جرت تحت رمال الصحراء منذ غزو العراق للكويت. لكن الذي حدث هو العكس ، حيث بدأ التساؤل عما إذا كان عهد القاسمي هو مجرد إدارة جديدة لقضايا قديمة، أم أنه فعلاً إدارة جديدة لمنظور جديد لقضايا الخليج، بغض النظر عن أن أغلب هذه القضايا ما زالت تجرجر فصولاً منذ عهد عبدالله بشارة. صفوة القول إن هناك مطلباً خليجياً واضحاً وملحاً بضرورة الخروج من تركة بشارة، أصبح يشكل حالة ضغط معنوية وسياسية على القاسمي، فيه الكثير من حسن النوايا تجاهه، بقدر ما فيه الكثير من الترقب. هذا إذا ظل صامتاً يعمل في الظل.

لكن ماذا لو حكى؟

□ □ □

لو حكى الأمين العام الجديد، لما استعاد تصريحات سلفه الصالح عن الديموقراطية مثلاً، الذي قال عند دخول قوات التحالف الأميركي - الغربي إلى الكويت «إن علم الديموقراطية يرفرف على الخليج» مما أثار غضب السعودية، لأن كلمة الديموقراطية في رأي السعودية «غريبة عن تقاليد وثقافة منطقتنا». وليس عبدالله بشارة من دعاة أو مؤيدي الديموقراطية، وهو الذي برر على مدار عشرين سنة كل تراجعات الحكم الكويتي عن الدستورية والبرلمانية، ولكن ظناً منه أن تصريحاً كهذا يرضي الأميركيين تحديداً، من الذين كانوا ينتقدون دول مجلس التعاون الخليجي لعدم تمتعها بالحريات السياسية التي يتمتع بها الغرب. وعلى الرغم من تودُّد بشارة الدائم إلى السعودية، بحكم موقع الأمانة العامة في الرياض وإقامته الطويلة فيها، فإن السعوديين لم يرتاحوا حقيقة إلى زئبقيته السياسية، ولا إلى تصريحاته الاستفزازية ضد العرب، والمحرجة في أحيان كثيرة

لحلفاء السعودية من بين هؤلاء العرب، كما لم يرتاحوا من قبل إلى تصريحاته الموجهة، للاستهلاك الخارجي، وخاصة تلك التي تتعلق بالانفتاح السياسي للأنظمة الخليجية أو التلميح إلى شيء من الليبيرالية التي يجب أن تنتهجها بلدان الخليج في العلاقة بين السلطة والرعايا.

ولو حكى فاهم القاسمي، فلا بد أن يوحي أن هناك دماً جديداً يسيّر مجلس التعاون اليوم، وبعد اثنتي عشرة سنة من غلبة نمط واحد من التفكير السياسي والأداء الإداري اتسم به عهد بشارة طوال فترة الثمانينات، وهي المرحلة التي شهدت الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج ومضاعفاتها. فالقاسمي وريث كل هذه التركة التي لا بد أن تؤدي إلى مزيد من التباين والخلافات في وجهات النظر بين دول مجلس التعاون.

إلاّ أن الأهم للقاسمي من ذلك، أن الدم الجديد الذي يريد أن يحقن به إدارته الجديدة، كان ينقصه دم قديم، في شخص سيف بن هاشل المسكري، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وأحد أكثر الديبلوماسيين الخليجيين معرفة بملفات مجلس التعاون وقضاياه، الذي انتهت فترة عمله بعد ست سنوات قضاها كرجل ثانٍ في المجلس، بعد أن رفضت الكويت التجديد له، لخلافه المزمن في الرأي السياسي مع عبدالله بشارة واعتراضه على انفراده بالقرار وعدم استشارة أي من الأمينين العامين المساعدين. أما اعتراض الكويت على المسكري، فيعود إلى آرائه الداعية إلى عدم الابتعاد عن القضايا العربية المصيرية، والقائلة بأن مصلحة مجلس التعاون مرتبطة دائماً بالمصالح العربية العليا، وأن ليس هناك خليج عربي منفصل عن أمة عربية لها محيط أيضاً كما لها خليج، وأن الاستعداء الخليجي للعرب والاستعلاء عليهم لا يؤديان إلى تحقيق

المصالح القطرية الأمنية لدول الخليج إذا كانت على حساب مصلحة عربية أكبر. بكلام آخر رفض المسكري الانسياق في سياسة بشارة الكويتية المعادية للعرب بقدر ما كان له رؤية عربية تختلف جذرياً عن رؤية بشارة إلى العلاقات العربية ـ الخليجية، كما كانت له نظرة إلى العلاقة الإقليمية لدول الجوار، وخاصة مع إيران، تتناقض مع طروحات بشارة في هذا المجال. وكان سيف المسكري يعبر عن آرائه هذه بطريقة علنية، وصلت في أحيان كثيرة إلى حد المواجهة مع بشارة.

إلاّ أن ما أغضب الكويت مباشرة هو انتقاد المسكري لزيارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش إلى الكويت والاحتفالات التكريمية التي أقيمت له هناك. فقررت أن تضع «الفيتو» على التجديد لولاية ثانية منه. عندئذٍ سحبت عُمان طلب التجديد للمسكري وامتنعت عن تسمية عماني آخر بديلاً منه. فما كان من البحرين إلاّ أن رشحت سفيرها في باريس عبدالعزيز بوعلي للمنصب، وتقدمت قطر في الوقت نفسه بترشيح مضاد بشخص سفيرها مدير الإدارة العربية في وزارة الخارجية علي حسن مفتاح. وخلق التنافس البحريني ـ القطري أزمة في مجلس التعاون، بحيث لم يكن من الممكن اختيار أي من المرشحين نظراً إلى الخلاف المستحكم بين البلدين حول مسائل الحدود. وعادت عُمان، حلاً للمشكل، وبإلحاح من دول المجلس الأخرى فرشحت سفيرها في واشنطن عوض بدر الشنفري للمنصب، إنما لمدة سنة واحدة، حيث يعاد النظر في الموضوع كله في قمة المجلس الأعلى الرابعة عشرة. ومنصب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية كان دائماً من نصيب عُمان. فقد كان إبراهيم الصبحي، الأمين العام للمجلس الأعلى لرعاية الرياضة والشباب وبرتبة وزير في عُمان اليوم، أول

أمين عام مساعد في فترة السنوات الست الأولى من تأسيس المجلس. أما منصب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، فهو للسعودية. وما زال عبدالعزيز القويز يشغله.

وخرج سيف المسكري، أحد ألمع الديبلوماسيين العُمانيين ومن أكثرهم ثقافة وديناميةً، من خدمة مجلس التعاون عائداً إلى بلاده، من دون تحية شكر حتى، من المجلس الوزاري (وزراء الخارجية) لدول المجلس، كما هي العادة، للجهود التي بذلها خلال ست سنوات من عمله.

فإحدى مشاكل فاهم القاسمي، أن عوض الشنفري الأمين العام المساعد الجديد، يشغل منصبه بشكل موقت، من غير أن يكون مطمئناً إلى الفترة التي سيقضيها في عمله، عالماً أنه جاء إلى هذا المنصب، لتفادي أزمة الاختيار بين المرشحين البحريني والقطري. وتأتي هذه الأزمة لتعبر عن المنافسة السياسية المنطلقة من تحقيق بعض المكاسب الآنية، في مرحلة تتميز بالحساسية المفرطة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد جاءت المبادرة العمانية مخرجاً من مأزق استمر بضعة أشهر، ألقى بظلاله على مجمل العمل الخليجي المشترك.

□ □ □

غير أن هذا لم يمنع القاسمي، وقد شعر أن التغيير في إدارة الأمانة العامة قد اكتمل، وإن لم يكن له فيه من خيار، من أن ينشط في التنقل بين عواصم الخليج للتعرف بالاتجاه السياسي العام للمنطقة، وأن يقف للمرة الأولى في حياته وجهاً لوجه مع زعماء دول الخليج للاطلاع منهم شخصياً على أولويات العمل الخليجي المشترك لمرحلة ما بعد تحرير الكويت ورواسب حرب الخليج. وكان القاسمي حريصاً في جولته على أن لا يقحم آراءه الشخصية

السياسية، وعنده الكثير منها، في دفع مجلس التعاون باتجاه سياسي معين، بقدر ما كان حريصاً على التوصل إلى معرفة الفهم المشترك للقضايا السياسية كما هو لدى الزعماء الخليجيين.

واتضح للقاسمي أن هناك مجموعة من القضايا التي تدوّر من سنة إلى سنة، والتي ما زالت مدار خلافات بين دول مجلس التعاون، منذ تأسيسه عام ١٩٨١. والتي يمكن تحديدها بسبع قضايا رئيسية.

القضية الأولى: خلافات الحدود التي لا تزال عالقة، على الرغم من الجهود التي بذلت لاحتوائها. ومن أهم عناوينها هو الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين حول جزيرتي حوار وفشت الدبل، والخلاف بين قطر والسعودية حول منطقة الخفوس، والخلاف بين البحرين والسعودية بعد إقامة الجسر بين البلدين، والخلاف بين الكويت والسعودية حول المنطقة المحايدة، وبين السعودية وعُمان الذي سوّي جانب كبير منه مؤخراً. إلى جانب ان هناك مشاكل حدودية ما زالت محصورة، إلاّ أنها معرضة للانفجار فجأة، وقد تصبح مصدر قلق للمنطقة.

القضية الثانية: الخلافات حول مفهوم الأمن الخليجي، والاجتهادات المختلفة بشأنه، بدءاً بالمشروع العُماني لإنشاء قوة عسكرية خليجية موحدة ورادعة، بديلاً من قوات «درع الجزيرة» غير الفاعلة، ومروراً بالعلاقات الإقليمية، وانتهاء بالعلاقات الأجنبية وخصوصاً مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

القضية الثالثة: الخلافات حول قواعد العلاقات العربية من المنظور الخليجي، والتي تشمل «إعلان دمشق» والجامعة العربية ومفاهيم العمل العربي المشترك والعلاقات الثنائية بين

الدول العربية نفسها. ولعل أهم خلافات قواعد العلاقات العربية هو ما يسمى بالمصالحة العربية بين دول مجلس التعاون والدول العربية التي وقفت مع العراق في حرب الخليج، بحيث يوضع حد للتشنج الحاصل في العلاقات بين العديد من الدول العربية اليوم. بالإضافة إلى موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل الذي شذت عنه الكويت مؤخراً.

القضية الرابعة: الخلاف حول طبيعة العلاقة ومستقبلها بين دول مجلس التعاون وكل من إيران والعراق، التي احتلت الصدارة في السنتين الأخيرتين، والتي يعاد فيها النقاش مرة تلو المرة في كل اجتماع أو مؤتمر أو قمة خليجية. إلاّ أن هذه القضية بالذات تتغير باستمرار بحكم المتغيرات الدولية السريعة، التي تتأثر تأثراً مباشراً بموقف وسياسة الولايات المتحدة تجاه كلا البلدين.

القضية الخامسة: الخلافات حول التعاطي مع القضايا الدولية الأخرى، بدءاً بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط ومروراً بمأساة مسلمي البوسنة والهرسك والصومال والقرن الأفريقي عموماً، وانتهاءً بمشاكل جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية.

القضية السادسة: الخلافات حول سياسات انتاج النفط، حيث تنطلق السعودية من «الأوبيك» (منظمة الأقطار المصدرة للنفط) في ممارسة سياستها النفطية بإنتاج قرابة ثمانية ملايين برميل يومياً، حاملة بقية الدول الأعضاء الإحدى عشرة علي مجاراتها. والكويت التي تتململ من قيود سياسة «الأوبيك» لحاجتها المالية المتزايدة بعد الغزو العراقي لأراضيها، مما دفع وزير النفط الكويتي علي البغلي إلى

التهديد بالانسحاب من المنظمة. ودولة الإمارات العربية المتحدة المختلفة أيضاً مع «الأوبيك» في سياستها النفطية، تحت إصرار دبي على إنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً بغض النظر عن الحصة الكلية المخصصة لدولة الإمارات. أما سلطنة عُمان التي تنتج ٦٠٠ ألف برميل يومياً والتي ليست عضواً في «الأوبيك»، فقد دعت في ١٦ و١٧ نيسان ١٩٩٣ إلى مؤتمر في مسقط جمعت فيه الدول المنتجة للنفط («الأوبيك» و«اوابك» - منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط) والدول المستهلكة للنفط «ايبك»، لتأكيد دورها النفطي في تظاهرة عُمانية متميزة. وسط هذه الفوضى العارمة في السياسات النفطية لدول الخليج، لا بد للخلافات أن تذر بقرنها.

القضية السابعة: الخلافات على النظم السياسية الداخلية، وأساليب المشاركة في صنع القرار، وكلها تقع تحت عنوان عريض: مجالس الشورى. لقد تعددت الفتاوي والاجتهادات في أنماط المشاركة الشعبية في دول الخليج، من دون أن تذكر كلمة «ديموقراطية» مرة واحدة. فمن برلمان منتخب في الكويت وبمواصفات محددة، الى مجلس شورى متميز وفريد من نوعه في عمان، يؤلف بطريقة مزدوجة الشكل، جزء منها بالانتخاب والجزء الآخر بالتعيين. إلى مجلس شورى معيّن في قطر، ومجلس شورى معين في البحرين، إلى مجلس اتحادي في دولة الإمارات العربية مكون من ممثلين عن الإمارات السبع التي تشكل الاتحاد الى مجلس شورى مؤلف من ستين عضواً في المملكة العربية السعودية، عيّن

بعد وعود طالت أكثر من عشرين سنة. وكل هذه المجالس تتفاوت في طرق التعيين والصلاحيات الدستورية والاشتراعية.

□ □ □

وهكذا يجد مجلس التعاون الخليجي نفسه أمام ركام من القضايا المتشابكة التي لن يحلها تعيين أمين عام جديد، يحظى بتأييد السعودية ودعم بلده، أي دولة الإمارات العربية المتحدة، وحياد قطر وترقب عُمان وبرود البحرين والكويت. هذه القضايا التي تكتظ بها الساحة الخليجية، تحولت بفعل حرب الخليج ومضاعفاتها، الى مجموعة تحديات تئن تحت وطأتها أكبر الدول وأقواها، فكيف بأضعفها وأغناها! فالمجلس الذي أنشىء لحماية دوله من أي تدخل أجنبي، إثر الحرب العراقية ـ الإيرانية، وجد نفسه خلال عامين من توقف هذه الحرب، وسط أتون حرب جديدة مدمرة، كادت تلغي دولة من دوله من الخريطة السياسية للعالم، وتصل إلى كل بيت من بيوته. وفتحت «عاصفة الصحراء» ملفاً للتوتر في الجزيرة العربية، لم تعرفه منذ قرون، وسقط الهدف الأساسي الذي أنشىء من أجله المجلس، عندما أصبحت دول الخليج مرتعاً للتدخل الأجنبي. وبالتالي دخلت قضية أمن الخليج في سياق جديد للأحداث. فإذا هي اليوم جسر لعودة الاستعمار وميدان لعدم الاستقرار.

إن كفاءة الشيخ فاهم القاسمي الشخصية، ليست هي العامل الحاسم في نجاح أو فشل مجلس التعاون الخليجي في حلته الجديدة. فأفضل ما يستطيع الأمين العام الجديد عمله هو «إدارة» الأزمات المقبلة على الخليج ضمن الخيارات المحدودة والمتاحة له. هذا إذا أعطاه زعماء الخليج، من ملوك وأمراء وشيوخ، بعضاً من

نواياهم الحسنة التي أضاعها سلفه من قبل. فيخلصون له القول، ويخلص لهم النصيحة.

وإلا فالسقوط إلى أعلى.

٣ ـ الخليج

غياب البطل

■ «إن الجود بالنفس أقصى غاية الجود».□

يختلف التاريخ السياسي للخليج عن التاريخ السياسي لباقي مناطق العالم العربي، وخاصة التاريخ المعاصر منه، وذلك في شيء أساسي هو: غياب البطل.

ففي المشرق والمغرب العربيين خلال صراعهما الطويل مع الاستعمار وبداية إطلالات الاستقلال، كان هناك دائماً بطل ما. هذا البطل، الذي ارتبط اسمه بالنضال ضد القوى الأجنبية المحتلة، هو الذي أوصل تلك البلاد إلى الحالة الاستقلالية التي عاشتها في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن. وكان آخر هؤلاء الأبطال وألمعهم جمال عبد الناصر. صحيح أن معظم هؤلاء الأبطال قد سقطوا في العهود التي تلت، إلاّ أنهم ظلوا أبطالاً في التاريخ.

أما في الخليج العربي، فلم يكن هناك دور لأي بطل في تحقيق استقلال دوله في العام ١٩٧١. لقد استقلت هذه الدول من غير أي نضال، ومن دون بطل يدعو أو يطالب بالاستقلال. لقد أُعطِيَ الاستقلال لدول الخليج، ولم يُؤخذْ. أعطي بسبب الظروف الدولية والمتغيرات الاقتصادية وصراع الجبارين العالميين واشتداد الحرب الباردة واستقطابات التحالفات بين المعسكرين الرأسمالي

والشيوعي. أعطي لألف سبب وسبب. لكنه أعطي لأن الدول الغربية المستعمرة أرادت، لكل هذه الأسباب مجتمعة، تصفية التركة الاستعمارية، وقد أصبحت عبئاً عليها. لقد أراد الاستعمار القديم ترتيب أمور بيته الداخلية، وهو يواجه موازين القوى الجديدة.

لقد سلمت بريطانيا ـ الدولة المستعمرة ـ طوعاً بالرحيل. ولم يكن هناك في الخليج ـ كباقي العالم الثالث ـ حركات تحرر وطني تسعى إلى التخلص من الوجود البريطاني. بل على العكس إذ كان هناك من عرض دفع نفقات الوجود البريطاني، حيث إن السبب الاقتصادي كان هو الدافع للانسحاب من الخليج. لذلك كان لاستقلال دول الخليج طعم مختلف، لأن الإنسان الخليجي حرم من نكهة البطل ـ الفرد ـ الزعيم.

وجاءت حرب الخليج وتحرير الكويت لتوفر الفرصة التاريخية لدول الخليج العربي لتحقيق أسطورة البطل. عند هذا المنعطف التاريخي، كان يمكن للبطل أن يبرز، ليملأ فراغ عشرين سنة. وتطلع الإنسان الخليجي حوله شوقاً إلى هذا الرمز. ولم يَطل أحد. وفجأة هبطت عليه قوات التحالف الغربي لتكون هي البديل من البطل المنتظر.

وعلى طريقة الأفلام الأميركية، وبالسرعة السينمائية نفسها، سرق الأميركيون دور البطل الموعود. لقد أصبح نورمان شوارزكوف وجورج بوش، بطلَي الحرب وبطلَي الانتصار. وكُرِّما في الكويت ـ البلد المُحرر ـ كما كان يكرم الرومان أبطالهم العائدين من الغزو، وإنما على الطريقة الكويتية. ولم يسمع الخليجيون، وهم يشاهدون في بيوتهم «عاصفة الصحراء» على شاشات التليفزيون، باسم عربي واحد، وكأن الأبطال العرب قد خجلوا من هذه الحرب أو هذا الانتصار.

ولما ضاعت هذه الفرصة التاريخية، وحرم الإنسان الخليجي للمرة

الثانية في تاريخه المعاصر (الأولى: الاستقلال ـ الثانية: الحرب) من أسطورة البطل، ولم يبرز عبد الناصر خليجي في حرب الكويت، كما برز عبد الناصر مصري في حرب السويس، أدرك الخليجيون أن أرضهم وطبائعهم لا تفرز أبطالاً أفراداً. إذاً فلتكن البطولة عملاً جماعياً يمارسه الخليجيون، دولاً وشعوباً، مجتمعين ومتضامنين، عن طريق تشكيل قوة عسكرية مشتركة، تكون هي الرادع وتكون هي الأمان.

□ □ □

من هنا جاء الحديث عن أمن الخليج. وتحديداً، كيف تواجه دول الخليج مستقبلها الأمني. وكيف تدافع عن وجودها واستقلالها ـ بل بقائها كدول ـ بعد ثلاث سنوات من حرب الخليج، وقد انقلب العالم رأساً على عقب، واختلت البوصلة، حيث لم يعد الشمال يشير إلى حماية الغرب، ولم يعد الجنوب يشير إلى خطر الحرب. فالحديث عن أمن الخليج اليوم، هو غير الحديث عن أمن الخليج بالأمس، وإن كان تواصلاً للهاجس الذي لم ينقطع منذ عقدين من الزمن، والذي لم تستطع دول الخليج أن تتركه، فما استراح ولا أراح.

إذا نسينا حكاية البطل الموعود مؤقتاً، لا بد أن نتساءل عن الطروحات لعمل سياسي مشترك، يوفر الأرض الصلبة لدول الخليج، وخاصة في غياب قوة خليجية مشتركة رادعة تحمي المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها هذه البلدان خلال السنوات الماضية، وجاءت حرب الخليج لتهز قناعات الناس بها. وتهدد استقرارهم. والحاجة إلى الاستقرار، عادة، هي التي تجعل الناس يسارعون إلى حماية أمنهم.

من أهم هذه الطروحات المتعلقة بأمن الخليج، المشروع العماني،

الذي ما زال يثير الجدل إلى اليوم والذي هو قيد النقاش والدرس على أعلى المستويات الخليجية، والذي اجتمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في ٨ و٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، للتداول فيه من بين طروحات خليجية أخرى ما زالت بين أخذ ورد.

والمشروع العماني لأمن الخليج يرتكز على ثلاث قوائم، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بيعضها البعض، وإن كان الشق العسكري منه هو الذي شاع البحث فيه وانتشرت بعض تفاصيله. فالمرتكزات الثلاثة للمشروع العماني تقوم على ثلاثة محاور، تعتبر متممة لبعضها البعض.

■ المحور الأول ـ الأمن السياسي

للأمن السياسي مفهوم عريض، يلخص بأن تكون دول مجلس التعاون الخليجي على علاقة طيبة بدول الجوار بالدرجة الأولى، وخاصة دول حزام الفقر، إلى جانب الدول الإقليمية الأساسية ودول العالم الكبرى. والعلاقات الطيبة بالمعنى الديبلوماسي تعني قدرة دول الخليج على توظيف هذه العلاقات إذا أرادت أن تطلب المعونة عند إحساسها بأي خطر يهددها، وحسب ظروف ذلك الخطر، ومدى حاجتها إلى ذلك العون. بحيث تكون كل الخيارات مفتوحة أمامها. خيار أن تطلب العون من أي دولة تشاء. وخيار أن لا يعترض أحد على هذا الطلب. والعلاقات الطيبة، لا تعني فقط العلاقات السياسية الحسنة، بل تعني أيضاً العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يصبح لتلك الدول، المجاورة والقريبة والبعيدة، مصلحة في استقرار دول الخليج، فتساهم معها في التصدي للأزمات عند وقوعها. فالأمن السياسي هو القدرة

على تزاوج كل هذه المصالح المشتركة مع دول العالم، وتوظيفها في حماية واحتضان الأمن العسكري.

■ المحور الثاني ـ الأمن الاقتصادي والاجتماعي

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن لا استقرار ممكن فيها، وهي التي تملك تركيبة سكانية يطغى فيها عدد الغرباء على عدد المواطنين الأصليين، وأن نسيجها الاجتماعي والثقافي والحضاري مهدد بالتمزق في اللحظة التي يتحرك فيها هؤلاء الغرباء، ما دامت محاطة بسياج من الدول الجائعة. والدول الجائعة هي التي تشكل حزام الفقر، والذي يمتد من اليمن إلى الصومال إلى أثيوبيا ودول القرن الأفريقي الأخرى، ومن شبه القارة الهندية بدولها الثلاث ـ الهند، باكستان وبنغلادش ـ إلى إيران وأفغانستان وما يقع بينهما من باتان وبلوش وغيرهما من القبائل ذات الطابع القومي التي استوطنت دول الخليج منذ عقود طويلة.

من هذا المنطلق، يأتي مفهوم الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يتلخص بأن على دول الخليج أن تقدم إلى دول حزام الفقر كل المساعدات الاقتصادية والانمائية الممكنة، درءاً لخطرها وحفاظاً على ولاء مواطني هذه الدول عندها. فمواطنو دول حزام الفقر هم بمثابة طابور خامس في قلب دول الخليج، وبالتالي إذا انفجرت هذه الدول من العوز والفاقة، فلا بد من أن ينعكس هذا الانفجار داخل الخليج نفسه، وليس في الأمر مِنَّة، بل واجب القادر تجاه غير المقتدر، وحكمة من الغني لاحتواء الفقير.

والأمن الاقتصادي والاجتماعي جزء لا يتجزأ من الأمن السياسي والعسكري القومي. فالولايات المتحدة مثلاً، تدرك أن الحفاظ على أمنها القومي يتطلب منها مساعدة روسيا اقتصادياً، وهذا ما دأبت

عليه منذ تفكك الاتحاد السوفياتي القديم. ليس حباً برخاء الروس، إنما خوفاً من انفجار الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي في روسيا نفسها، وانعكاساته على الوضع العسكري بإسقاطاته الخطرة على الأمن القومي الأميركي. فالمساعدات الاقتصادية الأميركية ـ الغربية لروسيا ما هي إلا لحمايتها من الانهيار الذي في حال وقوعه سيلحق الضرر بالمصالح الأميركية والغربية أينما كانت. فإذا كانت أميركا تفكر في روسيا، الدولة البعيدة عنها آلاف الأميال، فأحرى بدول الخليج أن تفكر في البلدان القريبة منها.

إذاً لا بد لدول الخليج أن تدرك أن مساعداتها الاقتصادية لدول الجوار الفقيرة، هي لَبِنَة الأمن الاقتصادي والاجتماعي الأساسية، التي تتلازم مع مفهوم الأمن السياسي، وهو المفهوم الذي يؤسس لعلاقات طيبة مع العالم الممزق المحيط بها.

■ المحور الثالث ـ الأمن العسكري

من بين المحاور الثلاثة، استحوذ موضوع الأمن العسكري على الاهتمام الأوسع، فهو بيت القصيد، وحوله يدور الجدل. والمشروع العماني يتلخص في تأسيس قوة عسكرية مؤلفة من مئة ألف رجل، ممكننة للتحرك السريع، يتم تدريبها من قبل ضباط وخبراء دول حليفة وصديقة (أميركية ـ غربية)، تكون مهمتها الرئيسية تلقي الضربة الأولى والتحرك للوقوف في وجه أي عدوان في حال وقوعه، وصده ريثما يصل المدد من الخارج، إذا لم تكن قادرة وحدها على دحره فيما لو كان هذا العدوان كبيراً. وتتألف هذه القوة العسكرية الجديدة، من خارج القوات المسلحة النظامية الحالية لدول الخليج، ويفتح باب التطوع فيها أمام جميع الخليجيين من دول الخضوع لنظام «الكوتا». فلا يكون لكل دولة خليجية عدد

معين من المتطوعين، يتناسب مع عدد سكانها وتتقيّد به، بل يفتح الباب أمام أي مواطن خليجي للانضمام إلى هذه القوة، بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها. وبكلام أوضح يمكن أن تتشكل هذه القوة من عمانيين أو سعوديين بأعداد أكبر من البحرينيين أو الكويتيين أو القطريين أو الاماراتيين، أو العكس.

والرأي العماني أن تأسيس قوة عسكرية خليجية متحركة بهذا الشكل، وضمن هذا المفهوم، يدخل في إطار وحدة العمل الخليجي المشترك. فتزيل الحواجز السياسية، وتجعل من الخليج ساحة جغرافية واحدة، وتحقق إستراتيجية عسكرية تتفق والمنطق الدفاعي العصري، والذي كانت «عاصفة الصحراء» درساً فيه يجب استيعابه. وعلى الرغم من أن المشروع العماني لم يحدد جغرافية تواجد هذه القوة المسلحة، ولا مكان معسكراتها، ولا أساليب تدريبها، ناهيك بشروط التطوع فيها، إلا أنه ألحّ على تكامل الفكرة من منطلق خليجي شامل، لا من منطلق قُطري ضيق. معتبراً أن أي خطر قد يهدد الخليج لا يهدد دولة واحدة فيه أو مدينة معينة، بل يهدد كل دوله مجتمعة. لذا، فساحة القتال واحدة، والدفاع عنها منوط بكل الخليجيين وليس بدولة واحدة، باحتساب عدد جنودها فقط، فهذه القوة ليست لقمع الشغب المحلي، بل للتصدي لعدوان خارجي يطال دول الخليج مجتمعة، وليس دولة معينة منها. فالأمن القومي كل لا يتجزأ.

والمشروع العماني هذا، الذي ما زال الجدل حوله مستمراً، ومنذ أن تقدمت به سلطنة عمان رسمياً إلى مؤتمر القمة الخليجية الثالثة عشرة، الذي عقد في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٩٢، لم تكن الأوساط السياسية في الخليج تتوقع أن تقبل به السعودية والكويت تحديداً، ومعهما، ربما، عدد آخر من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم أسباب التحفظ السعودي والكويتي حيال المشروع

العماني، هو خوفهما من أن يطغى العنصر العماني على تشكيل القوة العسكرية الجديدة، لاحتمال إقبال العمانيين على التطوع في هذه القوة بأعداد أكبر من غيرهم من المواطنين الخليجيين الآخرين، بحيث تصبح هذه القوة حكماً، عمانية المحتوى وعمانية القيادة. الى جانب أن السعودية ومعها عدد من دول الخليج، تخشى من كسر هيمنتها على مجلس التعاون، لذلك لا ترغب في إيجاد قوة عسكرية إضافية، إلى جانب القوات المسلحة النظامية وخارجها. مما قد يخلق في ظل أوضاع معينة، مستقبلاً، إمكانية احتكاك لا أحد يريده أو يتصوره.

□ □ □

من هنا لا بد لزائر الخليج هذه الأيام، من أن يسمع عدة أحاديث دفعة واحدة. وهي عادة ما تبدأ بالموضوع الساخن، وهو قضية الجزر الثلاث وخلاف دولة الإمارات مع إيران حولها، وتنتقل إلى احتمالات التقارب العراقي ـ الإيراني ومخاوف الخليجيين من هذا الأمر، ثم تستقر بالسؤال عن دور دول مجلس التعاون الخليجي المطلوب في اتفاق السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي وفي ما بعد غزة ـ أريحا. وهذا الموضوع تحديداً، يثير الجدل في الأوساط السياسية الخليجية لتخوفها من أن يكون هذا الاتفاق وحواشيه ما هو إلا مجرد حصان طروادة لإسرائيل في الجزيرة العربية، تتسابق دول الخليج على جرّه، فتدخله إلى الرمال العربية. فإما أن يَغْرَقُ فيها، وإما أن يُغرِق هذه الدول في زوبعة رملية لا يعرف أحد حتى الآن من أين ستهب.

عبر هذه الموضوعات وغيرها، يصب القلق الخليجي حول ما اصطلح على تسميته «أمن الخليج»، وهو مصطلح مطاط ومستهلك، يجري استعماله منذ الجلاء البريطاني عن الخليج في

العام ١٩٧١. وهو يعني أشياء كثيرة ذات أشكال متعددة لأناس مختلفين ودول متفرقة. وهو كذلك مصطلح يتغير مفهومه بتغير الظروف السياسية والمخاطر الأمنية في الفترات الزمنية المتباعدة التي توجب بحثه. لذلك، فأمن الخليج الذي يثير هواجس الخليجيين اليوم، هو غير أمن الخليج الذي كانوا يتحدثون عنه قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية. كذلك هو غير أمن الخليج ما بعد غزو العراق للكويت و«عاصفة الصحراء». لقد أعيد خلط الأوراق الأمنية في المنطقة منذ حرب الخليج، بحيث لم تعد طروحات الأمن الخليجي التي كانت سائدة قبل ذلك في الثمانينات، صالحة كأساس للأمن في التسعينات وما بعدها. فالظروف التي أفرزتها حرب الخليج خلال عشر سنوات، قد غيرت من الأعداء بقدر ما غيرت من الأصدقاء. والأهم من ذلك أنها غيّرت من المعادلة الدولية، عندما تغيّر اتجاه البندقية.

من أجل هذا كان اجتماع أبو ظبي بين ٨ و٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، لوزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي للبحث في موضوع أمن الخليج وتشعباته العسكرية، لاتخاذ قرارات (مطلوب وإن يكن غير منتظر، أن تكون حاسمة) تضع مفهوم أمن الخليج الجديد موضع التطبيق العملي، وفي إطاره التنفيذي الصحيح. هذه القرارات سترفع إلى القمة الخليجية الرابعة عشرة في الرياض، فيتخذ ملوك وأمراء وشيوخ دول مجلس التعاون الموقف الأخير منها. لذلك سبق اجتماع وزراء الدفاع، إجتماع رؤساء أركان دول المجلس في أبو ظبي في ٩ و١٠ تشرين الأول ١٩٩٣، لتحضير التفاصيل التقنية ـ العسكرية لمشروع أمن الخليج الجديد، لتتم مناقشتها من قبل الوزراء.

فتوصيات رؤساء الأركان، ما كانت في الواقع إلا تنوعات على

الشكل الأساسي لقوات «درع الجزيرة» وتطوير النظام الدفاعي لدول مجلس التعاون. بحيث ناقش الوزراء زيادة عددها من ١٥ ألفاً(وبعضهم يقول خمسة آلاف) إلى ٤٥ ألف جندي لتكون نواة لقوة خليجية موحدة. والتوصية الأساسية التي بحثها وزراء الدفاع في أبو ظبي كانت تدعو إلى تطوير قوات «درع الجزيرة» تدريجياً، بحيث تكون هذه القوات فعلاً نواة للجيش الخليجي الموحد في مرحلة مقبلة. ولم يكن بعض وزراء الدفاع ميالين إلى زيادة عدد قوات «درع الجزيرة» في المرحلة الحالية، بل هم يرغبون في تحديث إمكاناتها العسكرية والتقنية وتعزيز التنسيق بين القوات المسلحة النظامية في الدول الأعضاء، وخاصة في مجالات الإعداد والتدريب وزيادة القدرات التسليحية. لذلك لم يكن هناك أي حماسة لإنشاء جيش خليجي موحد، لكثرة التعقيدات السياسية والتنظيمية لهكذا فكرة. وقوات «درع الجزيرة» هي قوة تضم وحدات عسكرية من الدول الأعضاء في مجلس التعاون، كانت قد قامت ببعض المناورات والتدريبات المشتركة في مناطق مختلفة من دول مجلس التعاون، ولها معسكرات في حفر الباطن في السعودية. وشاركت «رمزياً» كجزء من قوات التحالف في حرب تحرير الكويت. وقد تم تشكيل قوات «درع الجزيرة»، والتي لا يعرف عددها الحقيقي بالضبط، في العام ١٩٨٥، إثر تصاعد ما عرف بـ«حرب الناقلات» خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. ويتمركز حالياً أغلب هذه القوات في الكويت وفي شمال شرق السعودية. وظلت «درع الجزيرة» على حالها منذ ذلك الوقت.

كذلك ناقش وزراء الدفاع بناء مظلة للدفاعات الجوية، تمتد عبر الدول الأعضاء. وتتكون هذه المظلة من الدفاعات الأرضية والقوات الجوية وشبكات الرصد والرادار. ولم يتم التوصل إلى

اتفاق حولها، لاختلاف الآراء حول دور كل دولة في هذه المظلة، وما هي المهام المنوطة بها، وأين تصب المعلومات ومن يحركها ولمن القيادة. واتضح من النقاش حول هذا الموضوع، أن القدرة التنسيقية لدول مجلس التعاون ما زال ينقصها الكثير لإدارة نظام دفاع ورصد جوي فعال، يتطلب أقصى حالات التكامل الإداري والتقني.

□ □ □

أما السبب الرئيسي لاجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون، ومن قبله اجتماع رؤساء الأركان، فهو البحث في اقتراح سلطنة عمان بإنشاء جيش خليجي موحّد كانت قد قدمت دراسته الأولى بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة بين منتصف كانون الثاني وشباط ١٩٩١. وقوبل الاقتراح العماني، في حينه، بفتور من قبل معظم أعضاء مجلس التعاون، بعد أن اصطدم بالشق الأمني ـ العسكري من «اعلان دمشق»، عندما أعلنت إيران معارضتها لمشاركة دول من خارج منطقة الخليج (مصر وسورية) في الدفاع عن أمن الخليج وحدوده. ولما سقط «إعلان دمشق» عملياً، كان لا بد لدول مجلس التعاون من بحث المشروع العماني ومناقشته والتوصل إلى موقف بشأنه. وإذ كان هذا المشروع هو البديل الخليجي الوحيد والجدي أمام دول مجلس التعاون. فكان لا بد من التعامل معه بجدية.

إلا أن تطويق المشروع العماني، قد بدأ في اللحظة التي طرح فيها، عندما أخذت بعض دول الخليج تردد أن مسؤولية أمن المنطقة واستقرارها، ولأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، هي مسؤولية دولية كما أثبتت حرب الخليج. وبالتالي، ليس هناك أدنى ضرورة لدول الخليج لإنشاء قوة عسكرية واحدة، خاصة وأن أمن المنطقة

ليس مهدداً من الداخل كما توحي بعض المشاريع التوحيدية. إلاّ أن هذا لا يمنع أن يكون لدول الخليج دور محوري في الدفاع عن أمنها في ظل الحماية العسكرية الدولية. وكانت بعض دول الخليج، تطرح في تطويقها للمشروع العماني، شعار: «أميركا هي الحل». أي أنه في حال أي اعتداء على الخليج، فإن الولايات المتحدة والغرب سيتصديان لهذا العدوان الجديد، كما تصديا لرد الغزو العراقي عن الكويت. وبالتالي، ليس هناك من ضرورة لتشكيل جيش خليجي موحد للقيام بهذه المهمة، يضيف عبئاً عليها فوق عبء القوات المسلحة النظامية الحالي.

لذلك امتعض أصحاب شعار: «أميركا هي الحل»، عندما وصلت، وقبل اجتماع وزراء الدفاع بأيام، رسالة أميركية إلى زعماء دول الخليج تقول بوضوح تام، إن على دول مجلس التعاون أن تعتمد عسكرياً على نفسها أولاً، بانتهاج إستراتيجية عسكرية واضحة بالتنسيق فيما بينها، حتى لا يأتي الدعم العسكري الخارجي من فراغ. واستطراداً عليها أن لا تتوقع أن تدافع أميركا والغرب عنها، إذا كانت هي غير مهيأة لتقوم بواجب الدفاع عن أراضيها من قبل أن يأتيها المدد من الخارج. وبكلام آخر، فإن تجربة «عاصفة الصحراء» لن تتكرر في حرب خليجية أخرى.

□ □ □

ولما كان موضوع أمن الخليج عرضة للكثير من الاجتهاد، فقد جاء الرد على أصحاب شعار: «أميركا هي الحل»، من الرجل الذي خبر الدور الأميركي من موقع شخصي، من الأمير خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح عملياتها، وزميل شوارزكوف العتيد (وصاحب جريدة «الحياة» اللندنية ومجلة «الوسط»)، في محاضرة

ألقاها في «مركز القوات المسلحة الملكي للدراسات الدفاعية»[1]، حين قال صراحة، إن على دول الخليج أن «تضع في حسابها أن التاريخ لن يعيد نفسه، فدول الغرب لن تدافع عنها مرة أخرى» ويضيف الأمير خالد أن «هناك حدوداً لما يمكن للدول الصديقة القيام به من أجلنا، وأن هناك دلائل على أن هذه الحدود آخذة في النقصان». ويشدد الأمير خالد في نهاية محاضرته على القول إن «الخطأ الجسيم أن نترك أمتنا في أيدي الآخرين، مهما كانوا أصدقاء أو موالين لنا، لذا يجب الاعتماد على أنفسنا».

صحيح أنها «وجهة نظر شخصية لعسكري متقاعد»، حسب ما أحب الأمير خالد بن سلطان ان يصف كلامه، ربما حتى لا يحرج بلاده بسبب هذا الرأي. إلاّ أنه كلام سعودي خطير، ربما لا يمثل وجهة النظر السعودية الرسمية، ولكنه قطعاً يمثل وجهة نظر شريحة كبيرة من المتعاطين في الشأن السياسي السعودي. لذلك بادر إلى الدعوة لجعل قوات «درع الجزيرة» قوة «يحسب لها ألف حساب»، شرط أن تكون قيادتها سعودية ـ مقرها الرياض ـ تتولى مهام التنسيق، وتخصص كل دولة من دول مجلس التعاون، القوات اللازمة، لتكون تحت إمرة هذه القيادة، على أن تبقي كل دولة قواتها على أرضها.

لذا، من الممكن اعتبار رأي الأمير خالد، رداً سعودياً غير مباشر على المشروع العماني، عندما يقول إنه ضد إنشاء جيش جديد جاهز قوامه مئة ألف عسكري، في الوقت الذي تستطيع دول مجلس التعاون أن تحشد «في أوقات الحاجة، قوات مشتركة أكثر بكثير(...) فذلك أكثر توفيراً للنفقات».

---

(١) محاضرة ألقيت بالانكليزية في ١٩٩٣/١٠/٦. راجع نص الترجمة العربية في «الحياة» ـ ١٩٩٣/١٠/٣١.

من هنا يعتبر الأمير السعودي، أن أمن الخليج يرتكز على أربع قوائم هي: العراق وإيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، والعلاقات الإقليمية والدولية، وبناء القدرة الذاتية العسكرية لكل دولة، حسب إمكاناتها. فهو يقف ضد سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية لإيران والعراق، ويطالب علانية «بإعادة هذين البلدين الغنيين بحضارتهما إلى حظيرة المجتمع الدولي». كذلك يطالب دول مجلس التعاون بتعزيز قدراتها الدفاعية بالدخول في ترتيبات دفاعية مع دول عربية ومجاورة، ويحددها بمصر وسورية وتركيا وباكستان. في الوقت الذي يدعو فيه إلى اشراك الدول الغربية الصديقة في الترتيبات الدفاعية، وإن كان بشكل ثانوي، ويحددها بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

هذا كلام سعودي خطير في رأيي، ليس فقط لأنه وجد مَنْ يقوله للمرة الأولى (ولو كان عسكرياً متقاعداً «وزميلاً» جديداً في مهنة الصحافة)، بل لأنه كلام يرد على مقولة اتكالية جرى تعميمها منذ حرب تحرير الكويت وعلى مختلف المستويات في الخليج، تقول إن أميركا هي المنقذ، وإنها هي الكفيلة بالدفاع «عنا» متى طلبنا منها ذلك، وخاصة «ونحن» قادرون على دفع نفقاتها.

«عجائب صدام السبع»!

كان صديقي وزميلي، تعارفنا منذ أكثر من ثلاثين سنة، وترافقنا في مراحل متعددة من عملنا المهني، وتزاملنا في جريدة واحدة في بيروت، في مرحلة كانت الأمتع ـ في اعتقادي واعتقاده ـ في حياتنا المهنية، حتى وصل المطاف بنا إلى لندن. وعندما نلتقي بين الحين والآخر، أو بعد طول غياب، سرعان ما نغوص في شؤون وشجون الأوضاع العربية، فنتبادل المعلومة من هنا والرأي من هناك. حتى التقينا مجدداً.

قال لي: هل تعرف أننا نعيش منذ أربع سنوات نتائج قرار خاطىء اتخذه رجل وحده، في اللحظة الخطأ وفي الظرف الخطأ دون أن يعرف كيف يتراجع عنه أو يحميه؟ وأن حالة الانهيار السياسي الكلي التي نعيشها في العالم العربي اليوم، سببها طموحات ذلك الرجل ببلد صغير لم يكن يحلم بأكثر من أن يكون نقطة تكاد لا تُرى بالعين المجردة، في أي خارطة للخليج وللجزيرة العربية مهما كبُرت مقياسها؟ فجرتنا أطماع هذا الرجل بهذا البلد الصغير إلى مآسي الإذلال التي نشهدها كل يوم. وكلما فكرت في هذا الأمر بعد مرور هذه السنوات الأربع، وأمام برودة الأرقام التي تصفع

وحقائق المعلومات التي لاتُدْحض ووقائع التاريخ التي تدين، طار عقلي.

فقد اتسعت دائرة الزلزال الذي أحدثه هذا العمل العسكري ـ السياسي، والعالم العربي على مفترق طرق خطر، من دون أي تقدير لعواقبه ـ وخاصة لاحتمالات فشله ـ لكل منطق عقلاني في السياسة. وبدل أن يضرب الزلزال المشيخة ومحيطها المباشر، وينتهي في اللحظات التي يقع فيها، إذا به يضرب العمق الإقليمي للعالم العربي كله، وما زالت دائرته تتسع. وبدل أن يغيّر من حقائق الجغرافيا لصالح طموحات هذا الرجل، إذا به يغيّر من ثوابت التاريخ لغير صالح الأمة التي حاول هذا الرجل التطاول إلى زعامتها. فتقلصت جغرافيته القطرية التي حاول توسيعها، وهوى التاريخ به ـ بكل أسف ـ وببلده وأمته إلى حضيض لم يعرفه العرب منذ عصر الانحطاط الأول. كل ذلك من أجل لحظة غباء سياسي وتاريخي لرجل برهن بالدليل القاطع أنه لا يملك من الحكمة شيئاً.

□ □ □

قلت له: لقد آن الأوان لأن نعترف أن تاريخ العالم العربي الجديد ـ وربما تاريخ الشرق الأوسط برمته ـ لا بد وأن يتغيّر تقويمه التقليدي. والسبب ذلك الرجل.

يوم الثلثاء ٢ آب ١٩٩٤، حلّت الذكرى الرابعة لغزو الكويت، الذي أدى إلى «عاصفة الصحراء» وحرب الخليج الثانية، والتي هي أكبر حملة عسكرية من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكلنا نعرف أن هناك تقويمين أساسيين متداولان في العصر الحديث، التقويم الميلادي: قبل الميلاد «ق.م.» وبعد الميلاد «ب.م.» والتقويم الهجري: قبل الهجرة «ق.هـ.» وبعد الهجرة «ب.هـ.» أما اليوم فسيصبح لنا تقويم جديد، ستتداوله الروزنامة العربية هو: قبل

الكويت «ق.ك.» وبعد الكويت «ب.ك.». وصاحب هذا القرار هو الرجل الذي أمر قواته فجر ذلك اليوم بالزحف جنوباً نحو الكويت التي ظن أنها المحافظة التاسعة عشرة لبلاده. هذا الرجل اسمه صدام حسين.

هذا الحدث التاريخي الأضخم والأخطر في تاريخ الأمة المعاصر، هو الذي غيّر من ملامح العالم العربي وقضى على النظام العربي القديم، وجعل من المستحيل العربي ممكناً، ومزق ما كان قد تبقى من الحدود الدنيا لما كان يسمى بالمصلحة العربية العليا، وأحرق آخر جسور الأمة العربية مع بعضها البعض، وهدم جدران البيت العربي الواحد، وهزم في النفس العربية كل طموحات الوحدة والديموقراطية، وعاث في الأرض العربية الخراب والدمار.

بعد أربع سنوات، لا بد في هذه المناسبة التاريخية من أن نعطي القوس باريها، بتعداد «فضائل» و«مكرُمات» الرجل الذي اسمه صدام حسين، صاحب البيت السياسي السيء السمعة، الذي لولاه لما حدثت «العجائب الصدامية السبع» في زمان ما بعد الكويت. ففي اللحظة التي أمر فيها صدام جيشه المتعب، بعد حرب دامت ثماني سنوات مع إيران، باحتلال الكويت، أطلق العنان لمجموعة متغيرات لم يستطع أحد التحكم فيها أو السيطرة عليها. فلم يكن أحد حوله ليقول له إن الأبراج التي تتحكم بالطالع والفلك وترسم الدورة الشمسية والدورة القمرية، قد دخلت حقبة ما بعد الكويت، وإن الأفلاك العربية الدائرة ستصطدم ببعضها البعض، فتولد انفجاراً لا أحد يستطيع حسبانه.

إن الانفجار الكوني الذي حدث في الوضع السياسي العربي نتيجة لهذا العمل الأخرق، كان له «إيجابياته» على شكل «عجائب صدام السبع»، التي لا بد من حصرها في إطار ما أسفر عنه غزو

العراق للكويت على مدى السنوات الأربع الأخيرة، والتي لولا لحظات «التخلي» التي رافقت هذا العمل، لما كانت ممكنة.

□ □ □

وسلسلة العجائب السبع لصدام ما بعد الكويت، لا بد وأن تبدأ من:

الأعجوبة الأولى، هي اتفاق الحكم الذاتي المعروف باتفاق غزة ـ أريحا، أو اتفاق أوسلو. لقد نسي ياسر عرفات عندما دخل غزة ثم أريحا في تموز ١٩٩٤ أن يشكر، ضمن مَنْ شكر، في خطابه التاريخي في ساحة الجندي المجهول، صدام حسين، الرجل الذي أوصله إلى غزة بعد أربع سنوات من هزيمته في الكويت. لقد جعل من الاستحالات العربية إمكانات لا حدود لها، حين جعل من الذل العربي انتصاراً. فالطريق من أوسلو إلى غزة، ما كان ممكناً لولا الحقبة «ب.ك».

فالحقبة «ب.ك»، هي التي جرّأت أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، متسلحاً بهزيمة صدام، على أن يقول في حديث صحافي في مجلة «الحوادث» اللبنانية (٨ تموز ١٩٩٤) هو الأول له منذ ست عشرة سنة: «ليس فخراً ولا موقفاً سيادياً لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن يدخل الأرض الفلسطينية بحماية إسرائيلية. فإن ذلك في منتهى المهانة». فأن يعود ياسر عرفات، حليف صدام في حربه ضد الكويت، إلى جزء من بلاده، لا إلى كل بلاده، بموجب اتفاق تشكل إسرائيل جزءاً لا يتجزأ منه، ولم يكن يملك خياراً حياله إلا الرفض، هو موقف مهين. أما أن يدخل أمير الكويت إلى بلاده بعد أن فر منها، بحراسة

الحراب الأميركية وحماية قوات التحالف الغربي فهو موقف في منتهى الكرامة!

صحيح أن اتفاق غزة ـ أريحا لا يُدافَع عنه، لكن أن يقول أمير الكويت إن الحماية الإسرائيلية مهينة والحماية الأميركية الغربية معزة، ففيه الكثير من التجني وفي كلتا الحالتين، على الأمير وعرفات أن يشكرا صدام الذي أعادهما بهزيمته إلى بلديهما.

الأعجوبة الثانية، هي التي جعلت عودة الديموقراطية إلى الكويت ممكنة. فلولا الغزو العراقي للكويت، الذي كشف ضعف بنية نظام آل الصباح وهشاشة الأنظمة المجاورة له في المنطقة، لما كانت الانتخابات قد فرضت فرضاً في الكويت، ولما كانت الوضعية البرلمانية قد أصبحت اليوم جزءاً من الشرعية الكويتية، ولم يعد ممكناً التراجع عنها. فهي قد أصبحت، بفضل صدام، مكسباً للشعب الكويتي يصعب التخلي عنه.

لذلك من الممكن اعتبار صدام «أبو الديموقراطية الكويتية»، منذ أن هرب آل الصباح كلهم من الكويت صبيحة الغزو العراقي بعد أن كانوا قد حلوا المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٨٦، وعلقوا العمل بالدستور منذ ذلك الحين. وعندما تم تحرير الكويت بعد «عاصفة الصحراء»، استقوى من يمكن أن نسميهم بالمعارضة في الداخل، إنطلاقاً من صمودهم في مواجهة الاحتلال العراقي، وهو عادة ما يحدث عند نهاية كل حرب، ورموا بقفاز الديموقراطية في وجه آل الصباح، متحدين إياهم بإجراء انتخابات نيابية وإعادة الشرعية البرلمانية والعمل بالدستور بوقف تعليقه.

وإذا بالبرلمان الكويتي اليوم، يصارع يومياً الحكم والحكومة الكويتية من دون كلمة شكر واحدة للجالس سعيداً في بغداد.

الأعجوبة الثالثة، أن لولا صدام، لما أصدر الملك فهد تنظيمات الحكم الجديدة في السعودية في آذار ١٩٩٣، ومنها إنشاء مجلس للشورى بعد انتظار استمر ستين سنة، ووعود طالت عشرين سنة. فـ «القابلة القانونية» لمجلس الشورى السعودي الذي سمي أعضاؤه الستون في آب ١٩٩٣ هي صدام حسين. فهو وحده الذي أظهر أن للنظام السعودي «أرجلاً من فخار»، قابلة للكسر في أية لحظة تهدد فيها شرعيته السياسية أو يتعرض لأقل هزة في مستوى حرب الخليج.

كذلك لولا خسارة صدام للحرب، لما تم الاتفاق السعودي ـ الشيعي في كانون الأول ١٩٩٣، الذي يمثل صفقة العصر السياسية، بين نظام حكم ثابت كالمملكة العربية السعودية، وبين حركة معارضة تمثل أقلية عددية، ذات لون طائفي، هي المعارضة الشيعية، الممثلة في الحركة الإصلاحية السعودية. فبقدر ما اضطهد صدام الشيعة في جنوب العراق، أنقذهم وأعاد الاعتبار إليهم في شرق السعودية. فمن سخرية الأقدار، أن يرضى القتلى الشيعة في السعودية، ولا يرضى القاتل في العراق.

الأعجوبة الرابعة، أن غزو صدام للكويت قد غير جذرياً من اقتصاديات الدول الخليجية، وفرض واقعاً مالياً واقتصادياً ـ حلوه مر ـ وهو غير ما اعتادت عليه دول مجلس التعاون الخليجي أيام رخاء ما قبل الكويت. فهبوط أسعار النفط

وتبدلها السريع، قد أحدثا صدمة كبيرة في التركيبة الاقتصادية لدول النفط، بقدر ما أحدثا عجزاً دائماً في موازناتها، التي أخذت تنعكس على المواطنين العاديين كلما ازدادت وتضاعفت ديون الحرب.

وحاولت دول النفط الخليجية، في السنوات الأربع الأخيرة أن تمتص نقمة المواطنين على سياسة «شد الحزام» أو «ترشيد الإنفاق» التي أرادت اتباعها، دون أن تنعكس هذه السياسة على أفراد الأسر الحاكمة أنفسهم، ودون أن تؤدي إلى نتيجة تذكر. خاصة وقد انصرفت أنظار الناس العاديين تتطلع بريبة إلى صفقات السلاح المتقدم تكنولوجياً، بعد أن أثبتت الحرب التي أشعلها صدام، عدم قدرة هذه الدول على استعمال هذا السلاح المتطور، الباهظ الثمن بمليارات الدولارات، في الساعة الحرجة التي احتاجت إليه فيها.

وهذا بدوره قد حول الأنظار إلى تجار السلاح بعمولاتهم الخيالية، ووكلائهم من الأمراء والشيوخ، بحيث بدأت هذه الأنظمة وحكوماتها تفكر قليلاً في مصلحة مواطنيها المعيشية، وتقدمها في أحيان، على مصلحة تجار السلاح ووكلائهم. لقد فتح صدام الأعين على التخبط الذي تعاني منه الحكومات الخليجية ـ ولاسيما السعودية والكويت اللتان أصبحتا دولتين مدينتين ـ في كيفية معالجة وضع اقتصادي يزداد سوءاً يوماً بيوم، فلا ينعكس بشكل حاد على المواطن العادي فيولد ثورة اجتماعية. ولا يوقف عمولات السلاح فيهدد أصحاب الصفقات بابتزاز النظام.

الأعجوبة الخامسة، هي في أن يحصل الأكراد للمرة الأولى في تاريخهم على حكم ذاتي في مناطق آمنة بحماية غربية.

فالأكراد الذين حاربوا عقوداً طويلة كل نظام في بغداد، طموحاً بالوصول إلى وطن كردي مستقل، أو طمعاً بالحصول على حكم ذاتي من نوع أو آخر، أو توصلاً إلى فيديرالية ذات نمط معيّن تحفظ الهوية الكردية الثقافية والوطنية، استطاعوا أن يحصدوا من هزيمة صدام حسين في الكويت أوسع حكم ذاتي من نوع معيّن، هو أقل من وطن قومي وأكثر من فيديرالية مرتبطة بعاصمة مركزية.

لقد استطاع الأكراد، بفضل هزيمة صدام، أن يقيموا انتخابات ديموقراطية وحكماً محلياً في مناطقهم الآمنة، وأن يفرضوا على الأرض، وللمرة الأولى، هيكلية حكم انفصالي لا يصل إلى حدود الدولة المستقلة، لكنه يستطيع أن يهدد بها دائماً أي نظام يحكم في بغداد ولا يستجيب لمطالبهم. وخاصة أن دول التحالف الغربي التي حققت الانتصار على صدام ـ على تناقض مصالحها ـ متفقة على إقامة كيان كردي في العراق، وإن كانت مختلفة على شكل هذا الكيان الدستوري وعلاقته بدول الجوار التي يتواجد فيها الأكراد، كتركيا وإيران وسورية.

الأعجوبة السادسة، أن النتائج الاقتصادية للحرب قد أثرت في العمق الأردني، بعد أن عاش الأردن سنوات على ظهر ثروة النفط العراقي، وعلى مداخيل العمالة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة في دول الخليج وما كانت ترسله من تحويلات إلى داخل الأردن. وهذا بدوره قد جعل الملك حسين يدرك مدى هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي للنظام الأردني، وقد جعلت منه حرب صدام رهينة للمشاعر الحماسية

لأغلب الأردنيين والفلسطينيين في داخل المملكة، التي أيدت موقف العراق وصفقت لصدام.

لذلك أصبح صدام في تشرين الثاني ١٩٩٣، «راعياً» جديداً لانتخابات نيابية ديموقراطية جديدة في الأردن، كان الهدف منها توسيع قاعدة النظام السياسية والاقتصادية، حين جرت أول انتخابات نيابية ديموقراطية متعددة الأحزاب منذ ١٩٥٦. ولكن هذه «الرعاية» ظلت أمراً جانبياً من إنجازات صدام. وبفضل صدام أيضاً تم أول لقاء بين الملك حسين ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين في واشنطن في تموز ١٩٩٤، تم على أثره توقيع اتفاق انهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل.

يبقى الإنجاز الأهم لصدام، الذي هو:

الأعجوبة السابعة، وحتى لا نصاب بآفة النسيان علينا أن نتذكر أن في الأشهر الأولى لاحتلال صدام الكويت، دعا إلى ربط الانسحاب العراقي منها بالتزام الغرب بحل المشكلة الفلسطينية، كمخرج وحيد مشرّف له من الورطة التي وقع فيها. وقد كان وقع الحرب ونتائجها عظيمين على الأنظمة الإقليمية بكاملها، إلى أن أصبح هذا الربط بعد الهزيمة اليوم أمراً واقعاً.

وعلى الرغم من ذلك عندما وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاق الحكم الذاتي المحدود في ١٣ أيلول ١٩٩٣ في واشنطن، في حديقة البيت الأبيض تحت بصر وسمع الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وأمام مجموعة كبيرة من رؤساء ووزراء وديبلوماسيي العالم، لم يكن يوجد بينهم كرسي لصدام حسين.

ولولا هزيمة صدام لما كان مؤتمر مدريد، ولما كانت محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، ولا كانت المحادثات الثنائية، ولا كانت المحادثات المتعددة الأطراف، ولا كان السلام ـ مهما كان مكلفاً ومذلاً في نواحٍ للعرب ـ على قاب قوسين أو أدنى.

□ □ □

في نظرة سريعة إلى «عجائب صدام السبع»، لا بد وأن يستنتج المرء، أن لصدام أفضالاً كبيرة على الديموقراطية، أو ما تحقق منها منذ أن انتهت «عاصفة الصحراء» ووضعت حرب تحريرالكويت أوزارها. ولعل أفضاله تعادل أفضال ضغط الإدارة الأميركية (بوش أولاً ثم كلينتون) التي اعتبرت أنها لم تحرر بقواتها الكويت، لتحمي نظاماً قبلياً عائلياً من اجتياح نظام ديكتاتوري عسكري، بل لتؤسس قيام ديموقراطية بإلحاح الرأي العام الأميركي، ومطالبة الشعب الكويتي وإصراره عليها.

وعلينا أن لا ننسى، أنه كان لصدام، إلى جانب عجائبه السبع، «معجزات» صغيرة يجدر التنويه بها. آخرها حرب اليمن بين الوحدويين والانفصاليين، التي ما كان يمكن للوحدة أن تنتصر فيها لو أن صدام صاحب البيت «السيء السمعة» كان في ذروة جبروته، على الرغم من اتهام السعودية والكويت لصنعاء بأنها مدعومة من صدام. فهذه الحرب هي التي أكدت بشكل قطعي أفول «العهد السعودي» في الجزيرة العربية منذ حرب الخليج.

وقد زادت حرب اليمن من وضع الديبلوماسيتين الكويتية والسعودية في حالٍ مربكة يعود فيها الفضل لصدام، عبر عنها وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد أصدق تعبير في حديث لمجلة «الحوادث» (١٥ تموز ١٩٩٤) التي أبدت له أنها تلاحظ أنه والكويت في عزلة بعد أن كان هو وبلده لولباً للتحركات

والمؤتمرات والمبادرات في العالم العربي، عندما قال: «أنا لم أنهِ مشكلتي (مع العراق) بعد. إنني أعبىء كل اهتمامي لإنهاء مشكلتي وبعدها أساعد على حل مشاكل الآخرين، أرضي احتلت وأنا حتى الآن مهدد (...) دعني أخلص نفسي أولاً». وفي هذه «المعجزة» بيت القصيد.

فكما وفّر صدام بهزيمته هذه «الفرص» بعد أن استحصل على جميع الألقاب التي تحفل بها اللغة العربية، من: «الملهم» «والركن» «وأساس الأمة» «والمهيب» «والفذ»، وفر لنفسه لقباً جديداً، بعد أن أعلن في خطابه عند تأليف حكومته الأخيرة «أن الجسم السليم في العقل السليم»، مطالباً وزراءه بالنوم باكراً والصحو باكراً. هو «الرئيس الهصور والقائد الراعد» (من رعد يرعد). إن رجلاً يحمل كل هذه الألقاب والأسماء الحسنى، لجدير بأن تكون «أفضاله» على الأمة كبيرة!

□ □ □

إبتسم صديقي وزميلي القديم. وقال لي:

إن العجائب السبع التي تحدثت عنها لم تكن وليدة « كيمياء علمية» ولا ضرباً في علم الفلك والنجوم، ولا تغيير تقويم ميلادي أو هجري بتقويم كويتي أو عراقي، ولا حتى نتيجة مخطط عربي طموح، ولا حتى مؤامرة استعمارية خارجية في عالم عربي يميل إلى النظريات التآمرية الأجنبية. لم تكن كل ذلك ولا أيّاً من ذلك. كانت مجرد وليدة لحظة غرور عظمة لطاغية فيه من الغباء بقدر ما فيه من الذكاء. ولكنها في النهاية عمل رجل واحد.

أليس في ذلك بحد ذاته أعجوبة؟

لم أعلق ولم أبتسم.


العراق
ايران
سورية
الجوف
تبوك
الكويت
حائل
الخليج العربي
الزلف
بريدة
الدمام
المدينة
المنورة
الرياض
مكة
المكرمة
جدة
الطائف
الامارات
المملكة العربية
السعودية
البحر الأحمر
جيزان
سلطنة
عمان
اليمن

هاجس الهيمنة

■ المشكلة الأساسية هي في علاقات دول الجزيرة العربية بالسعودية. الخوف من أن يسقط النظام السعودي والخوف من أن يبقى النظام السعودي كما هو، دون أن يكون عنده القدرة على عبور خط التطور الحضاري.

فإحدى مشكلات السعودية تكمن في اسمها. فأنت لا تستطيع أن تلغي هوية الناس بإسم أصحاب النظام، ولا تستطيع أن تغير الجغرافيا بإسم الحكام. فالسعودية هاجس أهل الخليج إن بقيت وإن تغيرت. إن بقيت، فالخليجيون غير قادرين على أي حوار اقتصادي أو سياسي معها دون أن يكون لديهم هاجس الهيمنة السعودية. وإذا تغيرت فهاجسهم أشد، إذ لا أحد يعرف ماذا ستكون صورة البديل. □

سيناريو ١٩٩٩:

١ ـ النظرية التآمرية

□ المكان: فندق ريفي في مدينة جامعية صغيرة جنوب شرق إنكلترا.

□ المشهد: على هامش ندوة مغلقة عن قضايا الخليج والجزيرة العربية لبحث مستقبل العلاقات مع دول الجوار الإقليمية، كإيران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وشبه القارة الهندية والقرن الأفريقي، في ظل المتغيرات الدولية المتوقعة عند نهاية العام ١٩٩٩.

□ الحضور: مجموعة من الخبراء (ديبلوماسيون سابقون، أساتذة جامعيون، باحثون في السياسة والاقتصاد، ممثلو شركات عالمية متعددة الجنسيات ومتعددة الاختصاصات) جاءوا من روسيا وإيران وتركيا وأوزبكستان وفرنسا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة ـ وصحافي عربي واحد.

□ الزمان: تموز ١٩٩٣.

□ □ □

في بهو ذلك الفندق القديم المتداعي، وسط الريف الإنكليزي

المشبع بالإخضرار في صيف حار تغسله الأمطار بين حين وآخر، كان هؤلاء الخبراء يجتمعون كل مساء، وعلى امتداد ليلتين، وقد أنهوا مناقشات ذلك النهار وقلّبوا أوراقهم، بقدر ما قلّبوا وجهات نظرهم المتعددة. وعندما يأتي المساء، كان الحديث يبدأ بينهم من التعقيبات التي لم تجد مجالاً لها داخل الندوة، وتتشعب إلى أسئلة وأسئلة مضادة، وأجوبة مباشرة وغير مباشرة، واستنتاجات ليس في أغلبها كثير من المنطق يدعمها، وتصورات يشط ببعضها الخيال.

كان الجو اجتماعياً، والحديث سجالاً، والرغبة كبيرة في التعارف وتأسيس علاقات جديدة، كل واحد مع الآخر. مما كسر الجليد بين مجموعة من الأشخاص، من أصقاع وبلدان متعددة، مختلفي الأمزجة والأهواء والخلفيات والمهن، وإن جمعهم اهتمامهم ومتابعتهم للموضوع الأساسي الذي من أجله جاءوا. أضفى ذلك الجو نوعاً من السهولة في الحديث، والمرونة في النقاش، والتحرر من الرسميات في تبادل وجهات النظر. لقد سقطت الدرجات العلمية والأقنعة الرسمية بينهم، وأصبح الحوار بلا قيود، وانكشفت الرغبات والنوايا، وبدت المصالح والسياسات التي يمثلونها، عارية من أي غطاء.

ولما كان الصحافي العربي لا يعرف إلا عدداً محدوداً من الحضور، تقدم من ديبلوماسي بريطاني قديم سبق أن عرفه والتقاه في مؤتمرات وندوات مماثلة في السنوات الماضية، كما سبق أن أجرى معه حديثاً عندما كان سفيراً لبلاده في إحدى دول الخليج، وبعدها في طهران وفي الأمم المتحدة في نيويورك، ذلك قبل أن يتقاعد من خدمة حكومة صاحبة الجلالة قبل حوالى عشر سنوات. وكان الديبلوماسي البريطاني جالساً في زاوية من زوايا ردهة ذلك الفندق، وسط حلقة من الأشخاص، بعضهم شارك في ندوة ذلك

النهار، وبعضهم الآخر جاء من الخارج ليعرف ماذا دار فيها. ولما انتهت طقوس التحية، قدمه الديبلوماسي البريطاني إلى الجالسين، وكانوا من بلدان مختلفة، بينهم الديبلوماسي الإنكليزي، والخبير في الأمن القومي الأميركي، والأستاذ الجامعي التركي، والمستشرق الأكاديمي الروسي والشيوعي السابق، والاقتصادي الفرنسي والجامعي الآخر الإيراني، إلى جانب الهولندي، الخبير بالقبائل العربية ولهجاتها. ولما وصل إلى الروسي، قال الديبلوماسي البريطاني للصحافي العربي: «دعْ استعمارياً قديماً مثلي يقدمك الى استعماري قديم آخر». فابتسم المستشرق الروسي وقال: «صحيح أنني استعماري قديم، ولكنْ استعماري تقدميّ، أصبح عاطلاً عن العمل في ظل استعمار جديد بفضل نجاح زملائه الاستعماريين الغربيين».

وقهقه الجميع ضاحكين.

□ □ □

وما أن جلس الصحافي العربي معهم، وسط هذا الجو المرح، حتى بادرهم مازحاً: «أرجو أن لا أكون قد قطعت عليكم بتطفلي حبل تآمركم على أمتي. إن ما سمعته من أكثركم صباح اليوم من آراء ونقاشات في ندوتنا، لا يبشر بمستقبل زاهٍ للعرب في القرن الواحد والعشرين».

فما كان من الديبلوماسي البريطاني إلا أن انبرى، وبكثير من اللؤم الإنكليزي، قائلاً: «أنتم العرب تهيمون بما يسمى بالنظرية التآمرية في السياسة الخارجية، لأنكم كلكم تملكون عقلاً تآمرياً من طراز رفيع. فمنذ أن جئت معهد شملان وتعلمت العربية وخدمت في عدة أقطار عربية في بدء حياتي الديبلوماسية، وأنا أسمع باستمرار عن كيف يحوك الغرب المؤامرات ضد العرب، بينما هم أبرع من

حاك المؤامرات ضد بعضهم البعض. والأمثلة كثيرة منذ الخمسينات وإلى اليوم. فأنتم العرب تعتقدون أن هناك مجموعة من الناس في الغرب، تجلس تحت الطاولات تتآمر عليكم، وهي تعد الخطط وتنظم الانقلابات وتدفع المال من أجل إحداث التغيير الذي تريده. بالطبع هذا ليس صحيحاً».

ـ «ما الصحيح إذاً؟»، سأله الصحافي العربي.

رد الديبلوماسي البريطاني، وفي صوته شيء من السخرية الإنكليزية التقليدية: «الصحيح أن هناك في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا مؤسسات للتخطيط السياسي والاقتصادي، مما اصطلح على تسميته في الغرب بـ (THINK TANKS) مهمتها استشراف مستقبل الدول في ضوء المتغيرات الحاصلة دوماً في العالم، وفي ضوء معلومات دقيقة وأبحاث علمية وإحصاءات رقمية ومراقبة إعلامية واستماع مستمر لمجريات الأمور فيها. فتُعِدّ هذه المؤسسات تقارير عن أوضاع هذه الدول باستمرار، تطرح فيها دائماً إمكانية التغيير في الأنظمة، وقضايا الخلافات على التركة السياسية للحكام، والخروج من تحالفات معينة والدخول في تحالفات جديدة، والتعديلات الممكنة في الحدود. إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والمالية لهذه الدول وتوازن القوى الاجتماعية المتصارعة فيها. كما تدرس القوى المعارضة داخل كل دولة، ومن هم حلفاء النظام ومن هم أعداؤه. فتعد عدة سيناريوهات، قابلة لكل الاحتمالات. إن هذا هو علم التخطيط السياسي، الذي لم تتقنوه أنتم العرب بعد. لذلك تعقد بانتظام الندوات والمؤتمرات والحلقات في الجامعات ومراكز البحوث توصلاً إلى استشراف المستقبل السياسي والاقتصادي لكل بلد من بلدان العالم، فتوضع الخطط والخطط البديلة، تحسباً لأي احتمال.

«والذين يضعون هذه الخطط، ـ والحديث ما زال للديبلوماسي البريطاني ـ ليسوا مجموعة متآمرين. إنهم من أصحاب العقول والفكر والخبرة، كل في مجاله، يفكرون ويخططون ويدرسون كافة التطورات الممكنة، في أجواء عملية بعيدة عن الخيال تحاول التوفيق بين الممكن والمستحيل. ومع تقديري لك كصحافي له شكوكه، فإن الزعماء والسياسيين العرب ما زالوا يفاجأون بهذه التقارير والمعلومات، فيعتبرونها مؤامرة، لأنهم لم يعترفوا بعد بعلم السياسة بالشكل والطريقة اللذين نمارسه بهما في بلدان الغرب الديموقراطية. ولأنهم لا يملكون مؤسسات شبيهة، ولا أنظمة تبيح هذا النوع من التفكير والبحث والتخطيط، فمن السهل عليهم تكذيبها واعتبارها عملية تآمرية ضدهم. كل ما نفعله نحن في الغرب، عبر هذه المؤسسات والمراكز، أننا نحفظ دائماً مصالحنا عبر كل الاحتمالات الممكنة وندفعها في هذا الاتجاه. فاذا التقت مصلحتنا مثلاً مع المصلحة العربية، كان الأمر مفيداً للطرفين. أما إذا لم تلتقيا، فمصلحتنا هي الأساس. لذلك يعتبر العرب ـ وغيرهم ـ أن تغليب مصلحتنا على مصلحتهم نوع من التآمر».

□ □ □

وشعر الصحافي العربي أن الديبلوماسي البريطاني القديم، قد أوفى الموضوع حقه في هذا الرد ـ المحاضرة، مما سهل له سؤاله التالي، فقال: «هل يُفهم من هذا الكلام أن هناك سيناريو ما يهيَّأ للعالم، العربي وما مدى جديته؟».

إستلم الأميركي، الخبير في الأمن القومي، الحديث، وقال: «ليس هناك سيناريو كامل يهيَّأ للعالم العربي. هناك شبه سيناريو يعد للجزيرة العربية تحديداً، وهو مدار بحث جدي في الأوساط التي

أشار إليها زميلي الديبلوماسي البريطاني، وإن هناك أكثر من مسودة قيد التداول، واحتمالاته هي أيضاً محل درس ونقاش».

- «لكن هل يمكن أن يكون لهذا السيناريو مصداقية سياسية وجغرافية، يواجه بها احتمالات القرن الواحد والعشرين؟ وما هو التصور المستقبلي لهكذا سيناريو، إذا أعاد مثلاً ترسيم حدود الجزيرة العربية؟»، سأل الصحافي العربي.

تردد الخبير الأميركي بعض الشيء قبل أن يجيب، لكنه سرعان ما انطلق في الكلام، وكأن السؤال قد أتاح له التطرق إلى موضوعه المفضل. قال: «أي تصور مستقبلي للجزيرة العربية، لا بد أن يبدأ من كانون الثاني ١٩٩١، حين بدأت حرب الخليج وأعادت عملية «عاصفة الصحراء»، «الشرعية الدولية» إلى الكويت. ما قبل هذا التاريخ، كانت الثوابت التي عرفتها الجزيرة العربية منذ أربعينات هذا القرن عند قيام الأمم المتحدة وتأسيس الدول الحديثة الاستقلال، ومن بعدها في عقد السبعينات حين استقلت كل دول الخليج، ثوابت سياسية أكثر منها ثوابت جغرافية، أكدها الاستعمار البريطاني تحديداً، ولو لم يؤكدها منطق الواقع التاريخي والاجتماعي على الأرض. وقد ساهمت هذه الثوابت، على امتداد الأربعين سنة الأخيرة، في ترسيخ صورة خريطة الجزيرة العربية كما يعرفها العالم اليوم.

«ما بعد هذا التاريخ، بدأ المتغير اليومي الذي أخذ يتشكك في ديمومة هذه الخريطة السياسية، طارحاً أشكالاً متعددة لما يمكن أن تكون عليه حدود الجزيرة العربية مستقبلاً، وموحياً لرسامي الخرائط العاملين في مؤسسات الدراسات والأبحاث بسيناريو مستقبلي يُعِدونه وهم يرسمون الخريطة الجديدة للجزيرة العربية كما ستكون عليه في القرن المقبل.

«فالعد العكسي لاحتمالات السيناريو المستقبلي للجزيرة العربية، لم يبدأ من «نهاية التاريخ» الذي تنبأ به فرانسيس فوكوياما، عند انهيار الشيوعية وسقوط جدار برلين، بل من بداية التاريخ، كما لم يكتبه صدام حسين في احتلاله للكويت، ولم يخطط له الملك فهد بن عبدالعزيز في استدعائه القوات الأميركية والتحالف الغربي إلى بلاده. وبداية التاريخ تكمن جزئياً في الجزيرة العربية، وفي أجزاء متفرقة، قسم منها يقع في أوروبا وانعكاسات أحداثها على العالم العربي، وقسم آخر في الحزام الممتد من آسيا الوسطى إلى شبه القارة الهندية، ومن البحر الأحمر إلى القرن الأفريقي حتى جنوب أفريقيا.

«لكن إذا كان لا بد من بداية، فسنة «عاصفة الصحراء» كانت سنة بداية التفكير في إعادة ترتيب البيت العربي ليكون مهيَّأً لاستيعاب مجريات الأمور في سنة ألفين. فالسنوات المتبقية من العقد الأخير لهذا القرن، ما هي إلا مقدمات لإعلان ما ينتظر العرب في القرن الواحد والعشرين المقبل».

□ □ □

هنا تدخل الخبير الاقتصادي الفرنسي، مستلماً دفة الحديث ومتابعاً، فقال: «بقدر ما كانت سنة ١٩٩٢، سنة حرب الخليج، بقدر ما كانت أيضاً سنة الوحدة الأوروبية، حيث انشغلت أوروبا تحديداً والغرب عموماً بمعاهدة ماستريخت ونظام النقد الأوروبي وعملاته المتقلبة، وتعاظم الهم بالقضايا السياسية والاقتصادية لأوروبا الشرقية، ونزعاتها الانفصالية، التي مثَّل طلاق تشيكوسلوفاكيا الودي الوجه المخملي السلمي لها، بينما مثلت يوغوسلافيا القديمة الوجه البشع والقذر لعملية الانفصال. بالإضافة إلى مشاكل الوحدة الألمانية والنازية الجديدة وحرب الصرب والكروات

والمسلمين في البوسنة، وعجز المجموعة الأوروبية الفاضح عن وضع حد لها وإيجاد حل عادل لصراع القوميات فيها. كان التفكير الأوروبي منصباً على كيفية إعادة اللحمة الأوروبية التي أخذت تشهد بداية التفكك، بعد أن شارفت في معاهدة ماستريخت على حدود الوحدة المنشودة. وفي هذه السنة تأصل الانكماش الاقتصادي العالمي، الأقسى والأفدح في أوروبا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي قضى على النمو الاقتصادي الذي حققته دول السوق الأوروبية في السنوات العشر الأخيرة. في الوقت الذي ارتفعت فيه البطالة في أوروبا إلى أعلى معدلاتها.

«في هذه السنة أيضاً، انهار الاتحاد السوفياتي وتفككت جمهورياته وسقطت أمبراطوريته وتلاشت أيديولوجيته كما انهار اقتصاده وبدأت حروبه الأهلية الصغيرة. وساد الغرب، نتيجة لذلك، همّ أولي مباشر سبق كل همّ آخر، هو خطر - بل إمكانية - تسرب الأسلحة النووية من الترسانة السوفياتية، إلى ما سمي بـ«أيدٍ غير أمينة». وكان الغرب يعني بذلك بعض دول العالم الثالث، وتحديداً إيران وباكستان والعراق، ودول أخرى قادرة على امتلاك هذا السلاح عن طريق الشراء، وبأسعار زهيدة. وأصبح هذا الهمّ هاجساً مسيطراً آنياً على أي تفكير آخر في الولايات المتحدة وأوروبا. والسنة نفسها كانت سنة الانتخابات الأميركية، التي واكبت سنة سقوط الأيديولوجيات الاشتراكية في العالم، وصعود نجم أيديولوجيات القوميات الصغيرة في الأمبراطورية السوفياتية السابقة وفي البلقان. والمعركة الانتخابية الأميركية التي خسرها جورج بوش، كانت مؤشراً إلى نفسية الشعب الأميركي ما بعد حرب الخليج، والعقلية التي تعامل بها مع أهم أحداث هذا القرن».

□ □ □

قاطع الصحافي العربي كلام الاقتصادي الفرنسي، بسؤال عن مدى تقاطع هذه الأحداث مع أوضاع العالم العربي والخليج تحديداً. فما كان من الأستاذ الجامعي الإيراني، القادم من تبريز، إلا أن تقدم بالجواب قائلاً: «مقابل التفاعلات الأوروبية المذكورة، كانت الساحة العربية تعاني فراغاً من أي مفهوم قومي أو وطني أو أيديولوجي. فخواء الفكر العربي من أية منظومة يمكن الالتفاف حولها، أو حتى مجموعة أفكار يمكن الاقتناع بها، مما يخدم ـ أقله ـ قضايا التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، وربما يصلح في إطارها ممارسة العمل السياسي، كان فاضحاً. وفي هذه السنة بالذات ترسخ الوجود العسكري الأميركي ـ الغربي في الجزيرة العربية، وقَبِلَ به العرب كأمر واقعي، ومن دون أي احتجاج من الحكام. أما الشعوب فلم يكن لها صوت مسموع. وكأن العرب قد اقتنعوا أن في الوجود الغربي على أرضهم حماية لأنظمتهم، فانشغل معظمهم في توطيد دعائم حكمهم.

«وكان من البديهي أن تصطدم في الساحة العربية، على خوائها، المطامع الأميركية التي برزت من غير خجل منذ حرب الخليج، بالطموحات العربية، من اجتماعية واقتصادية، ناهيك بالسياسية، وما تحمله من مواقف متباينة وأفكار متناقضة إزاء نتائج «عاصفة الصحراء»، مما أخلّ بالتواصل العربي. ومن المؤسف، إنه لم يكن هناك في هذه الساحة العربية ما يواجه الطموحات الأميركية إلاّ الفكر الديني. ومن سخرية الأقدار، أن الفكر الديني قد ترعرع في العالم العربي وانتشر، على أساس أنه فكر غير مستورد، يقف وحده ضد الخطر الشيوعي، بينما كانت الأفكار القومية والديموقراطية والإشتراكية والماركسية، أفكاراً مستوردة يجب محاربتها، وبالتالي لم يكن الفكر الديني ملاحقاً من قِبَل أي نظام. ولما سقطت

الشيوعية كان الفكر الديني وحيداً في الساحة. ولم تتجه معارك الأنظمة ضد الفكر الديني، بل ضد الفكر الأصولي، لأنه يعمل «على إخراج الناس من عصرهم». لذلك تعتقد الأنظمة اليوم، أنه على الرغم من السطوع السريع للفكر الأصولي، فإن أفوله سيكون أسرع. كما أن العد العكسي لغير صالحه قد بدأ.

«في هذه السنة أيضاً سقط نهائياً الطرح الإيراني في مواجهة الغرب، وبدأت إيران بأسلوبها الخاص، تحاول التقرب من الغرب واسترضاءه، لحاجتها الاقتصادية في الدرجة الأولى. فإيران، بعد قيام نظام الثورة الإسلامي، وبعد حكم ديني استمر أكثر من عشر سنوات، وهي التي لا ينقصها الموقع الاستراتيجي ولا براعة العمل السياسي، والغنية بمواردها الاقتصادية، فشلت من خلال برنامجها الإصلاحي، في إقامة مؤسسات اقتصادية ذات جدوى. على الرغم من ان الشعب الإيراني أعطى الدولة الدينية الفرصة الكافية لتنفيذ هذا البرنامج. فخلال ثماني سنوات من الحرب مع العراق، حيث كان لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، استمرأت المؤسسة الدينية في إيران وجودها في الطرف المعارض لكل شيء ـ وهي التي قامت على أنقاض نظام الشاه، ذي الفكر والتوجه الغربيين ـ إذ اعتبرت أن فكرها الديني هو الذي انتصر، وهو الذي يبقى في وجه الفكر الغربي المستهجن. وإذا بـ«عاصفة الصحراء» تقلب كل ذلك، وتدفع بإيران إلى السعي لمصالحة الغرب. كل ذلك، والغرب يدفع تركيا إلى لعب دور إقليمي رئيسي، لا لمواجهة إيران فحسب، بل لتكون ذراعه وسلاحه، داخل الدائرة الإقليمية الممتدة بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مطوحاً بها بعيداً عن البلقان وأوروبا.

«وسط هذه الظروف لا بد أن تكون قد تبلورت فكرة سيناريو مختلف للجزيرة العربية. لكن لا يمكن رسم خريطة جديدة، إلا

بإيجاد فكر عربي يساير التغيير المنشود ويتماشى معه، بل يحركه ويفرضه. من هنا لا بد لحدود الخريطة الجديدة أن تتوافق مع هذا الفكر المرجو وطموحاته، أو أن تصطدم مع النظام القادم وما سيخلقه من عقبات. إلى جانب أن نجاح ترسيم حدود الخريطة الجديدة، مرتبط إلى أقصى حد بالطموحات الخارجية للدول الغربية، وللدول الإقليمية المحيطة بالجزيرة العربية. فإما أن تتوافق هذه الطموحات مع أوضاع الجزيرة العربية المستجدة، فتلتصق بها، أو تتعارض معها فتصطدمان».

□ □ □

وبدا أن الإستاذ التركي الجامعي الآخر القادم من إحدى الجامعات الأميركية في إسطنبول، لم يرتح كثيراً إلى هذا التحليل، فسأل زميله الإيراني: «بعد كل هذه المقدمات، أي سيناريو نتحدث عنه يا ترى؟ نحن في تركيا لا نرى على ضوء أحداث البوسنة في البلقان، وأذربيجان وطاجيكستان في آسيا الوسطى، إلاّ احتمالين. مع إمكانية احتمال ثالث، هو مزيج من الاحتمالين الأولين. الأول: سيناريو تجزيئي للجزيرة العربية. والثاني: سيناريو توحيدي. أما الثالث، فهو أن يكون تجزيئياً في منطقة، وتوحيدياً في منطقة أخرى. لكن على الأغلب لن تبقى حدود الجزيرة العربية على حالها بحلول سنة ألفين. فكما تغيرت وتتغير حدود دول البلقان وحدود جمهوريات آسيا الوسطى، فلا بد أن تتعرض حدود دول الخليج والجزيرة العربية إلى التغيير أسوة بباقي دول آسيا وأفريقيا، وإن لم يكن أسوة بأوروبا».

□ □ □

عند هذا المنعطف من الاسترسال في الكلام، تدخل الشيوعي السابق المستشرق الروسي ليقول: «لنُعِد الأمور إلى نصابها بعض

الشيء، حتى نضيء الصورة التي تُعَد للجزيرة العربية، والتي لم تنشأ من فراغ تاريخي أو فكر اعتباطي.

«إن أسهل ما يمكن التوصل إليه في العلاقات البشرية، هو سوء التفاهم. وأصعب ما يمكن التوصل إليه في العلاقات الجيو- سياسية، هو التسليم أن ليس هناك حدود ثابتة أزلية غير قابلة للتعديل، تكتسب حرمة مع مرور الزمن.

«ولأن العلاقات السياسية يديرها بشر، لذلك يسهل سوء التفاهم في الحديث عن البلاد والأوطان والحدود. هذا الحديث، أصبح بسبب انهيار يوغوسلافيا القديمة، حديث الساعة. هل حرب البوسنة والهرسك، بكل تفاصيلها المدمرة والبشعة، مع احتمالات تمددها إلى دول البلقان المجاورة، هي مقدمة تمهيدية لما يمكن أن يجري في الشرق الأوسط، ومن ضمنه العالم العربي، في العقد المتبقي من هذا الزمن؟ وهل «بلقنة» العالم العربي أمر محتمل الحدوث، كجزء من ترتيبات «النظام العالمي الجديد»، وكنتيجة من نتائج حرب الخليج المدمرة، والهزيمة التي مُنُوا بها على كل الصُّعُد، حتى لو كانت ثمناً لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي؟

«الأسئلة كثيرة، والأجوبة قليلة. إلاّ أن الأهم، بعد ثلاث سنوات من غزو صدام حسين للكويت، وبعد حوالى سنتين ونيف من انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفككه إلى جمهوريات إثنية وقومية، وقبلها حروب الدولة اليوغوسلافية الفيديرالية بين الصرب والكروات والمسلمين، إلى جانب السلوفينيين، أن هناك مَنْ لم يعد يقلقه احتمالات تغيير خريطة العالم. فمنطق التاريخ يقول إن هناك بلداناً تعيش على حافة الهاوية لأجيال، ثم تختفي كبلدان ولا يبقى منها إلاّ الاسم. ولا يستطيع مَنْ في الداخل أن يمنع اختفاءها، ولا يستطيع مَنْ في الخارج، إلا أن ينظر بأسى وارتياب

ورعب إلى ما يحدث فيها، تماماً كما يحدث اليوم في البوسنة. وكأن هناك تواطئاً ما، بين مَنْ في داخلها ومَنْ في خارجها».

«هذا الموقف العالمي الجديد اللامبالي لمصير العديد من الدول، عمره من عمر انهيار الشيوعية وجدار برلين والذي لا يتجاوز الأربع أو الخمس سنوات الماضية. قبلها، كان فكر الناس وردات فعلهم مختلفَين. لقد كان من مسلّمات القرن العشرين، ان ملايين الناس والشعوب لا بد أن يألفوا التعايش فيما بينهم ولو على مضض، داخل الحدود التي رسمت لأوطانهم بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وما بعدها. وإن الزمن لا بد أن يعلمهم ان ترابط المصالح بينهم، يفرض العيش المشترك، ولو كرهوا بعضهم بعضاً. هذا الافتراض من قبل أصحاب النوايا الحسنة، ظل صالحاً في حالات شعوب تعيش مثلاً في مدينة واحدة، أو جزيرة واحدة، أو وادٍ واحد لا يملك إلاّ نهراً ضحلاً لا يمكن توزيع مياهه على الكل إلاّ بالعدل والقسطاس، وإلاّ مات الناس عطشاً.

«لكن ماذا يفعل أصحاب النوايا الحسنة في بلدان ذات شعوب متعددة الهوية القومية والإثنية واللغوية والدينية والطائفية؟ من أين نبدأ؟ من يوغوسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا في أوروبا؟ أم من لاتافيا أو أستونيا أو مالديفيا في البلطيق؟ أم من أبخازيا أو بشكيريا أو الشاشان أو أرمينيا في الاتحاد السوفياتي القديم؟ أم من أوزبكستان أو طاجيكستان أو تركمانستان أو أذربيجان في آسيا الوسطى؟ أم من أثيوبيا واريتريا أو زنجبار أو الصومال أو جيبوتي في القرن الأفريقي؟ أم من نيجيريا أو زائير أو جنوب أفريقيا في القارة الأفريقية؟ أو حتى قبرص في حوض البحر المتوسط؟ وأين ننتهي؟ ببنغلادش أوزباكستان أوالهند أوكشمير في شبه القارة الهندية؟ أم بماليزيا أو سنغفورة أو تايلند أو كمبوديا أو فيتنام في جنوب شرق

آسيا؟ إن العقل لا يستطيع حصر كل احتمالات التفكك في كل بلد من بلدان العالم اليوم، والعلم والتقنية الحديثة لم يستطيعا أن يضمدا جراح التاريخ. بل لعل ما يسمى في علم السياسة الحديث، بتقرير المصير، قد نكأ جراحاً جديدة في هذه البلدان. فأغلب دول العالم، بحدودها التي رسمها الاستعمار، هي كيانات مصطنعة، مرشحة للانفجار دائماً. والمشكلة إذا سمح العالم لبلد من البلدان بكسر هذه الحدود، توسعاً أم تقلصاً، هل يقبل من بلد آخر أن يحذو حذوه؟ هل هي فوضى العالم الجديد، وهل يقبل بها!

«لذلك أدرك «النظام العالمي الجديد»، أن ليس هناك دول تدوم إلى الأبد. فأخذ يسمح وبمرونة أكثر (وأمامه المثالان اليوغوسلافي والأريتري وغيرهما من حروب الانفصال الأهلية التي تدور رحاها في عالم اليوم) للدول أن تتغير وأن تعدّل من حدودها المتعارف عليها، مسقطة الحرم عن الحدود التي أساء الاستعمار رسمها، وكان ورثَته ضحاياها. وإذا بالصورة تسفر عن معنى واحد يحمل اسم الانفصال. فحين يسمح العالم بمبدأ الانفصال في البلد الواحد، فهذا يعني انه يسلم للأحقاد الإثنية والدينية التي - نظرياً على الأقل - كان على «النظام العالمي الجديد» أن يقهرها. ولم يبق لهذا النظام كبديل من الفوضى والتقسيم، إلاّ الإمساك بحكم الدول الجديدة والسيطرة عليها من الخارج. وهذا يعني العودة إلى الاستعمار. ومن السخرية أن لا أحد يمانع في دفع ثمن عودة الاستعمار الجديد، إذا كان ذلك يعني الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن الداخلي والحماية الخارجية».

□ □ □

عندما وصل الحديث إلى هذا المنحى، كان السؤال الذي يقلق الصحافي العربي فعلاً، هو: بأي اتجاه يسير التفكير في حدود

جديدة للجزيرة العربية؟ هل السيناريو التجزيئي هو الأرجح؟ أم إن السيناريو التوحيدي هو الأسلم للمصالح الغربية والعربية معاً؟ أم السيناريو الثالث الذي هو مزيج من الاثنين، هو المنطقي؟ وحتى لا يدخل الصحافي العربي في متاهات «النظرية التآمرية في السياسة الخارجية» انصب همه على البحث عن أسباب التشكيك في ديمومة الخريطة السياسية للعالم العربي من قبل غالبية هؤلاء الخبراء.

وإزاء القلق الواضح في نبرة الشيوعي القديم وهو يقول: «قد يكون صحيحاً أن الدول لا تدوم إلى الأبد، ولكن هل الانفصال هو من علامات العصر الملائمة لنهاية القرن»؟ اقترح خبير الأمن الأميركي أن يتولى هو الرد على هذا السؤال، شرط أن يؤجل إلى اليوم التالي. فقد شعر أن التعب قد بلغ مداه بين الحاضرين بعد يوم طويل حافل بالحوار والنقاش.

وهكذا كان. وكان صباح، وكان مساء، وكان يوم آخر.

سيناريو ١٩٩٩:
٢ ـ الوجود الأميركي

في اليوم التالي كان اللقاء ظهراً، حيث أجّلت ندوة بعد الظهر إلى المساء. فقد كان هناك متسع من الوقت ليجتمع شمل «جماعة الخبراء» ويتابعوا ما انقطع من أحاديث الأمس. ولم ينتظر الصحافي العربي حتى يلتئم الشمل، بل سارع الى البحث عن كلٍ واحد منهم، ليدعوهم إلى جلسة مماثلة للجلسة السابقة، خوفاً من أن يكون بعضهم قد فضّل «القيلولة» على الكلام.

وما أن أطل الأميركي، الخبير بالأمن، حتى بادره الصحافي العربي مذكِّراً بمجموعة الأسئلة التي أقلقته بالأمس، والتي وعد بالإجابة عنها. ولكنه أراد أن يكون أكثر تحديداً، حتى يكون للنقاش منطلق يمكن للآخرين أن يدلوا بدلوهم فيه. فاقتحم بسؤال مباشر وجهه إلى الأميركي: «هل هناك قرار دولي بتغيير الحدود وإعادة رسم خريطة الجزيرة العربية؟».

فما كان من الأميركي إلا أن ابتسم، وكأنه استشعر في السؤال بعض السذاجة، وقال:

«ليس هناك ما يسمى بقرار دولي، إلاّ إذا كان صادراً عن الأمم

المتحدة. والأمم المتحدة ليس من ضمن مهامها تقسيم الدول. إنما هناك في أروقة السياسة الأميركية، والبريطانية والفرنسية في أوروبا، مَنْ يتداول هذه الفكرة. ومن رأي صنّاع السياسة الغربية، أن مفهوم الدول الصغرى والأصغر قد انتعش بعد حرب الخليج، ولم يسقط. فنظام المشيخات والإمارات قد أثبت فائدته للغرب في «عاصفة الصحراء». صحيح، من ناحية المبدأ، أن هذه الأنظمة الصغيرة الهشة ليست قادرة على حماية مصالح الغرب وآبار النفط، إنما ما المانع من بقائها، وقد وفرت للغرب ان يدافع هو بنفسه، بجنوده وسلاحه وآلياته وطيرانه وبحريته، عن مصالحه، بدل أن تقوم هذه الأنظمة، بالوكالة عنه، بمهمة ليست مؤهلة لها وغير قادرة عليها؟ وهذا الوضع يعزز الاحتمال التجزيئي الذي تحدث عنه الزميل التركي.

«يقابل ذلك، الاحتمال التوحيدي، الذي قد يحاول الغرب من خلاله إرضاء الحالة الوطنية والقومية لشعوب الجزيرة، بعد أنظمة فشلت في توزيع الثروة توزيعاً كافياً وعادلاً، على غير أفراد الأسر الحاكمة. ومفهوم الدول الكبرى، يعير نفسه عادة للحالة التاريخية في وحدة كامل التراب الوطني، والتي لا يمانع فيها الغرب، مقابل السيطرة الاقتصادية والسياسية على أي تشكيل توحيدي ممكن أو مرغوب فيه. فالقوى الغربية ومصالحها من اقتصادية وسياسية، ومن إستراتيجية ونفطية، ومالية واستثمارية، ليست صاحبة مبدأ في هذا الموضوع. فالمثل العربي عندكم يقول: «كل من تزوج أمي قد أصبح عمي»، وهو مثل ينطبق تماماً على ما يسمى بـ«القرار الدولي» في تغيير المعالم الجيو- سياسية للجزيرة العربية.

«فعلى سبيل المثال، لا مانع لدى أصحاب القرار في الغرب، من أن يتحول مجلس التعاون، إلى كونفيديرالية للدول الست الأعضاء،

على غرار «مجلس الاتحاد الأوروبي» أو حتى «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» في فترة ما بعد التصديق النهائي لكل الدول الأوروبية على معاهدة ماستريخت. لكن مع الأسف، هذا مثال متقدم في المفاهيم الوحدوية، مما يصعب على دول الخليج تحقيقه في ظل العقلية القبلية التي تعيشها. لذلك يبقى مفهوم دول المشيخات الصغيرة هو الأمر العملي القابل للسيطرة في الخليج. ويبقى السيناريو التجزيئي هو الأقرب إلى التحقيق.

«إلا أن مفهوم الدول الصغرى من داخل السيناريو التجزيئي يتطلب حماية خارجية. وهذا يعني العودة إلى سياسة الأحلاف. فلا بد إذاً من «حلف بغداد» معاكس وجديد. معاكس بمعنى أنه حلف شبيه بحلف بغداد القديم، إنما من غير بغداد. وجديد بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يضم إيران وباكستان وتركيا كما كان في الماضي، وهي دول إقليمية كانت تنوب عن أميركا وبريطانيا وتحل محلهما بتصديها في المنطقة للاتحاد السوفياتي والخطر الشيوعي. أما وقد زال الخطر الشيوعي وسقط الاتحاد السوفياتي، ولم يعد هناك قوتان عظميان تواجه الواحدة منهما الأخرى، فلن يكون الحلف الجديد ضد معسكر معادٍ بالتحديد، إنما سوف يكون حلفاً موالياً لأميركا وضامناً لمصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح بريطانيا وفرنسا وأوروبا بدرجات متفاوتة. وستكون مهمة هذا الحلف الأساسية هي حماية الأنظمة من خطر الجيران الطامعين في الخارج، ومن خطر الشعوب المطالبة بالإصلاح والعدالة والمساواة ـ وليس بالضرورة بالديموقراطية ـ في الداخل. وليس هذا الحلف بديلاً من اتفاقات الدفاع الثنائية التي تعقد بين دول الخليج وأميركا وبريطانيا منذ الحرب العراقية ـ الكويتية، إنما هو تكملة جماعية لها ومظلة لحمايتها وشرعنة تنفيذها. إن منطق عصر السلام الأميركي يفرض كل ذلك».

□ □ □

أمسك الهولندي، الخبير بالقبائل العربية ولهجاتها، بطرف الحديث من زميله الأميركي، عندما سأل الصحافي العربي عما إذا كان الحديث الآنف الذكر يعني عملياً عودة الاستعمار إلى الجزيرة العربية. فقال: «نحن الهولنديين أعرق الاستعماريين مع البرتغاليين في الخليج. لقد سيطر البريطانيون على الخليج على أنقاض هزيمة أساطيلنا، وسيطرت أمبراطوريتهم على المنطقة لأكثر من مئة وخمسين سنة. لذلك نحن نعرف ما نقول عندما نتحدث عن الاستعمار. الجواب غير الديبلوماسي والبسيط على هذا السؤال هو: نعم، لقد عاد الاستعمار. عاد مرفوع الرأس، داخلاً من البوابة الرئيسية بطلب من الحكام ووسط تصفيق الجماهير. عاد كمنقذ للأنظمة التي استدعته ورحبت به. أما الشعوب، فلم يكن لها دور في الماضي، ليكون لها دور اليوم.

«الوجود العسكري الأميركي في رأيي ـ والكلام ما زال للخبير الهولندي ـ سيبقى في الجزيرة العربية لأربعين سنة على الأقل. والأربعون سنة هي المدة التي قضتها القوات الأميركية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وسيَسْهُل هذا الأمر بعد متغيرات أوروبا الشرقية وسقوط الشيوعية وانهيار جدار برلين وقيام الوحدة الألمانية وتفكك حلف وارسو، حيث لم يعد هناك من مبرر لبقاء قواعد أميركية في أوروبا الغربية. ولما لم يعد هناك اتحاد سوفياتي تواجهه الولايات المتحدة، فستنتقل هذه القواعد الأميركية تدريجياً إلى الجزيرة العربية، تحت غطاء حماية دولها من ألف خطر وخطر، ومن دون أعذار أو اعتذار. فالغطاء العربي قائم وقوي ولم يعد بحاجة إلى المواربة. وبما أنه ليس هناك قرار عربي مستقل، لا سياسياً ولا اقتصادياً، فلا تردد في عودة الاستعمار.

«لكن الوجود الأميركي تخصيصاً والوجود الغربي على وجه

العموم، لا بد من أن يفرضا تغييرات سياسية واجتماعية معينة على دول الخليج، لم يفرضها من قبل الوجود البريطاني قبل حوالي ربع قرن. من أهم التغييرات السياسية التي سيفرضانها، أن الأنظمة الخليجية ستتظاهر بشيء من الليبيرالية والانفتاح، عن طريق تفعيل المشاركة مع الناس والانفتاح على ما يسمى بالنخب المتعلمة عن طريق مجالس الشورى والمؤسسات العامة، بحيث يخف تدريجياً استئثار الأسر الحاكمة بكل المناصب الرئيسية، ويتم توزيع أوسع للثروة بين هذه النخب. أما موضوع الديموقراطية، فلن يطرح، لحساسية الفكرة لدى الأنظمة الخليجية. لذلك لن يصر عليه الأميركيون، معتبرين أن التغييرات الجمالية والشكلية في هذا الاتجاه، كافية وحدها.

«ومن الأسباب الأخرى الخفية لعودة الاستعمار هو الإمساك نهائياً بموضوع النفط. فالولايات المتحدة والغرب لا يرغبان في وجود حكم في الخليج، مطمئن إلى مصيره وواثق بنفسه، إلى درجة يستطيع أن يعلن السعر الذي يريده للنفط. فتقرير سعر النفط يجب أن يبقى في أيدٍ غير خليجية، بل يجب أن يبقى في أيدي مجموعة دول نفطية تتعاطف مع الغرب. لأن الولايات المتحدة تحديداً، ومن ثم أوروبا، لا يمكن أن تطمئنّا إلى حياد دول الخليج في هذا الموضوع، ولا أن تثقا بحكامها، الذين قد تدفعهم حاجتهم المالية الملحة لمزيد من المداخيل، إلى اللعب بالأسعار.

«أما التغييرات الاجتماعية التي سيفرضها الوجود الأميركي في دول الخليج، فستكون أكثر خطورة وأعمق أثراً من التغييرات السياسية التي لن تلامس إلاّ السطح. من أهم هذه التغييرات الاختلاط بالمجتمع الخليجي والاحتكاك بالناس، اللذان لا بد أن ينتج عنهما انفتاح اجتماعي يفرض تلقائياً تغييراً في دور المرأة التقليدي،

وبالتالي مجابهة مع الفكر الإسلامي الأصولي المعادي للوجود الأجنبي والمقيّد لحريات المرأة. هذه المجابهة التي لا يعرف أحد نتائجها مسبقاً، ستمتد إلى الأربعين سنة الموعودة. وعلينا أن لا نقفز هنا إلى مقارنة ما أحدثه الوجود الأميركي في فيتنام أو الفليبين مثلاً، مع ما يمكن أن يحدثه في الخليج، لاختلاف طبيعة وتقاليد شعوب آسيا عن طبيعة وتقاليد شعوب الخليج، ناهيك بما يوفره الإسلام من حصانة اجتماعية للخليج وشعوبه.

«إلاّ أن الأمر الذي يجب أن لا يغيب عن البال، هو أن الأميركيين لا يستطيعون البقاء أربعين سنة، من دون فرض شيء من التغيير، حتى لا يظهروا أمام الرأي العام الأميركي، الذي ينتخب إدارة جديدة كل أربع سنوات، وكأنهم يقومون بحماية مجموعة نظم عشائرية، وشيوخ قبائل اقطاعية، وحكام غير ديموقراطيين لا يملكون نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً لتوزيع عادل للثروة ولا فهماً لموضوع الحريات وحقوق الإنسان. ربما لا يرغب الأميركيون ـ أو ربما لا يستطيعون ـ الدفع بكل التغيير المستحيل، لكنهم لا يستطيعون إلا أن يدفعوا إلى التغيير الممكن».

□ □ □

سكت المحدث الهولندي لحظات، وهو يرقب وجوه الحاضرين، ووجه زميله الأميركي تحديداً. لكن الصحافي العربي، وقد استمع بشيء من الذهول إلى حكاية الأربعين سنة التي ستبقى خلالها أميركا في الخليج، قطع حبل الصمت بسؤال مباشر: «ما هي الاتجاهات الواقعية ـ حتى لا نقول الحقيقة ـ للسيناريو الذي يُرسم للجزيرة العربية؟ من أين يبدأ فعلاً؟».

إعتبر المستشرق الروسي نفسه مؤهلاً للإجابة على هذا السؤال، فقال من غير تردد: «يبدأ السيناريو من حيث انتهت حرب الخليج.

بل لعله يبدأ من حيث انتهى أنور السادات بتوقيعه اتفاق كامب دافيد الثنائي مع إسرائيل وبداية انسحابها من سيناء في مطلع ١٩٧٩. من هنا بدأ الخلل، ومن هذا الخلل هجس الخيال بالتغيير، حتى أصبح واقعاً، وخوفاً من أن يكون هذا التغيير قد جاء متأخراً حتى يأخذ شكله النهائي عند نهاية القرن. لذلك لا بد من العودة إلى بعض التاريخ.

«مع الصحوة العربية بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، كانت النخب العربية الشابة والمثقفة تقف ضد الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الجديد. ولا أدري كم من عربي يعرف اليوم، أو يخطر بباله، ان الحدود التي تفصل بين الدول العربية، والتي أسفرت عن استقلال كل منها، مما أهلها للانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، لم ترسمها يد عربية قط. فلا الحكومات العربية ولا شعوبها كان لها رأي في حدود البلدان التي تحكمها أو تعيش فيها، وتعتبرها أوطاناً.

«إن خريطة العالم العربي كما نعرفها اليوم، قد رسمت حدودها وقررت جزئياتها الأطماع الاستعمارية، البريطانية أو الفرنسية أو التركية. والحدود الوحيدة التي رسمها العرب ومن دون تدخل أجنبي، هي الحدود بين اليمن والسعودية بعد هزيمة الإمام حميد الدين أمام الملك عبدالعزيز في بداية الثلاثينات من هذا القرن. وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسبت هذه الحدود، مع مرور الزمن حرمة أصبح حكام هذه الكيانات يدافعون عنها. ولعل التفسير المباشر لذلك هو ما كان يردده دعاة القوميتين الألمانية والإيطالية في منتصف القرن التاسع عشر من أن: «الملوك متعلقون بعروشهم وامتيازاتهم، متنكرون لرغبات شعوبهم وتاريخها».

«ومنذ مطلع هذا القرن والحركات القومية، بمختلف فروعها

وأصولها واتجاهاتها، ترفض الحدود التي رسمها الاستعمار جملة وتفصيلا، متمردة على الكيانية التي كرستها هذه الحدود. وكان أساس منطلق الحركات القومية هو التجمعات الجغرافية الطبيعية. فكانت فكرة الدعوة إلى سورية الكبرى التي تضم بلدان الهلال الخصيب، أنشط هذه الدعوات وأهمها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكانت الدعوة إلى وحدة وادي النيل التي تضم مصر والسودان، والتي كانت في صميم السياسة المصرية الرسمية لأكثر من قرن، على الرغم من أن السودان، كان وما زال منقسماً ومقسّماً يبحث عن صيغة لوحدته الوطنية. وكانت الدعوة إلى وحدة المغرب العربي بدوله الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وكانت فكرة وحدة الجزيرة العربية رائجة بين أوساط المثقفين الخليجيين قبل الجلاء البريطاني عن الخليج عام ١٩٧١، ولكنها لم تتحول إلى دعوة على غرار الفكرة السورية أو المصرية أو المغاربية. وبالطبع كانت هناك الدعوة القومية الكبرى إلى وحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج. غير ان أيّاً من هذه الدعوات لم يتحقق. ربما الدعوة إلى الوحدة اليمنية، هي وحدها التي تحققت بوحدة الشمال والجنوب عام ١٩٩٠.

«كان من البديهي أن كل هذه الأفكار الداعية إلى وحدة طبيعية ما، والتي لم تتحقق لأسباب عديدة أهمها رفض العرب القوميين لها، كانت تدعو إلى تحقيق وحدة الجزء لا الكل. أي أن الوحدات الجغرافية الطبيعية هي محاولات تتعمد تأجيل الوحدة العربية الشاملة، بل تضربها. وحديث القادة العرب الذين تزعموا أو دعوا إلى صيغة من صيغ هذه الوحدات، وتبنوا في برامجهم السياسية شيئاً منها، هو حديث يطول. إلاّ أن المهم في هذا الاطار، الإدراك أن هؤلاء القادة العرب، من الذين كانوا «قوميين» حتى منتصف

السبعينات، قد نضجوا وأصبحوا «واقعيين»، فأقروا كلهم أنهم لن يروا هذا الحلم يتحقق في حياتهم، ولو أنه ما زال يراود بعضهم».

□ □ □

لما وصل التحليل التاريخي إلى هذا الحد، سأل الصحافي العربي، الروسي الآخر الشاب المتخرج حديثاً من جامعة أوكسفورد، عما إذا كان لديه شيء آخر يضيفه إلى تحليل زميله المستشرق الروسي الكهل، وهو المختص في العلوم السياسية (أطروحته كانت عن دور اليهود الروس في فلسطين). فأبدى الروسي الشاب تردداً في بادىء الأمر، وكأنه يريد أن يقول أن لا دور له أو لبلاده في إعداد سيناريو نهاية القرن للجزيرة العربية. إلاّ أنه اعتبر أن الانسياق في التحليل التاريخي قد يكون مفيداً في تحديد الصورة التي ستكون عليها الخريطة الجديدة، محدداً دوافعها التاريخية وأسبابها المباشرة. فبادر إلى القول:

«لا بد لأي قارىء جيد للتاريخ العربي المعاصر، من أن يدرك أن هناك يومين مفصليين غيّرا من اتجاه الحياة السياسية العربية، وفرضا على الأرض العربية واقعاً جديداً حمل معه تضاريس جغرافية - سياسية، هي عكس ما كان يتمناه العرب، بل هي مخالفة لكل أحلامهم وطموحاتهم القومية، أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية. لقد غيّر هذان اليومان مجرى التاريخ العربي كله، الذي لم يكن يتصور أحد أنه ممكن. حتى الدول الأجنبية اللاعبة على مسرح المنطقة، لم يكن عندها أي استشراف لما كان يمكن أن تؤول إليه الأحداث نتيجة لهذين اليومين التاريخيين.

«□ اليوم الأول، كان الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، يوم إعلان وعد بلفور، الذي أعطى اليهود وطناً لهم في فلسطين.

«□ اليوم الثاني، كان الثاني من آب ١٩٩٠، اليوم الذي غزت فيه دولة عربية كبيرة (العراق) دولة عربية صغيرة (الكويت) واحتلتها معلنة ضمها، كمحافظة تاسعة عشرة من محافظاتها. وهي الدولة التي كانت تقيم معها علاقات ديبلوماسية، حتى ساعات من بدء زحف القوات العراقية إلى الحدود الكويتية.

«في اليوم الأول، انتفض العرب على بكرة أبيهم، ومن محيطهم إلى خليجهم، رفضاً واحتجاجاً على الوعد البريطاني بوطن قومي لليهود في فلسطين، وما زال هذا الرفض في صلب كل المواقف العربية، وإن كان الاحتجاج قد زال.

«في اليوم الثاني، اهتز العرب لهذا الحدث الجلل الذي لا سابق له في تاريخهم. ولم تؤيد أية دولة عربية الغزو العراقي للكويت. وطالبت كل الحكومات العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بانسحاب فوري للعراق. وأصر كل من الأردن واليمن وليبيا والجزائر والسودان ومنظمة التحرير على حل عربي للمشكلة بين العراق والكويت، معتبرة أن العرب قادرون فيما بينهم على التوصل إلى حل ينهي الخلاف العراقي ـ الكويتي بعيداً عن تهديد القوة العسكرية. ومهما تعددت الأقوال والمواقف وكثُر القيل والقال وشوهت التصريحات، فقد كان هناك إجماع عربي برفض العمل العراقي، وإن اختُلِف في أساليب علاجه وطرق الخروج من مأزقه. وليس هناك دليل واحد موثق يشير إلى دولة عربية واحدة أيدت علناً الغزو العراقي، أو لم تدعُ إلى الانسحاب من الكويت، وإن كان بعضهم سعيداً، ضمناً، بالمأزق الكويتي ـ ولأسبابه الخاصة. ومن الضروري التأكيد على هذا الموقف العربي الواضح، لما تعرض له من تزوير وتحريف ولما بني عليه فيما بعد من سياسة «الضد» و«المع». ولم يكن موقف الحكومات العربية موازياً أو مطابقاً لموقف

شعوبها. فقد كانت عواطف غالبية الشعوب العربية مع العراق. إما لأنه دغدغ عواطفها القومية وأحلامها الوحدوية، ولو بعمل عسكري منفّر. أو كرهاً بالكويت والكويتيين. وكان لكل منها أسبابه المختلفة، إما لتجاربه الشخصية في التعامل مع الكويتيين، أو لاعتراضه على مواقف الكويت تجاه الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية العربية على مدار ثلاثين سنة من استقلالها. وبالطبع تصرفت الحكومات بمعزل عن رأي شعوبها.

«وبينما كان البحث عن حل عربي يراوح مكانه، بين شد وجذب، إندفعت السعودية ومصر باتجاه البحث عن حل خارجي، فبادرت الرياض إلى دعوة القوات الأميركية إلى التواجد على أرضها دفاعاً عن المملكة، ولتحرير الكويت، ولتحطيم الآلة العسكرية والبنية الاقتصادية للعراق في النهاية. وهكذا كان. وبدل أن تخلق دعوة القوات الأميركية حرجاً للسعودية، إذا بها تخلق حرجاً مرحلياً للولايات المتحدة. فهي على الرغم من علاقاتها الودية مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها الحليف الأساسي لإسرائيل. فالغضب الأميركي العظيم من الغزو العراقي للكويت، كان يقابله القبول الهادىء لتمرد إسرائيل على كل قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة حول القدس والضفة الغربية والجولان ولبنان وغيرها. كل ذلك نسيته السعودية، وهي الدولة المعادية للصهيونية وإسرائيل، في حمأة الرعب الذي اجتاح الجزيرة العربية بعد الغزو العراقي، وأمام التقارير المقنعة التي قدمها وزير الدفاع الأميركي السابق ديك تشايني للمسؤولين السعوديين عن خطط صدام حسين المحتملة والقريبة لغزو السعودية والجزيرة العربية».

□ □ □

لم يتمالك الأستاذ التركي، عن مقاطعة الشاب الروسي الواصل

حديثاً من أوكسفورد، بقوله: «حتى نحن في تركيا، وفي أوساط صانعي القرار، وبعيداً عن أي اعتبار، اعتبرنا أن الدعوة السعودية للقوات الأميركية أمر لم يتوقع حدوثه بل لم يتصوره أحد. دول عربية تاريخها كله قائم على معاداة «الاستعمار» الغربي و«الصهيونية» العالمية هرعت بقضها وقضيضها إلى القوة العسكرية الغربية الكبرى طالبة الحماية من اعتداء دولة عربية أخرى. وحتى لو كان الأمر يعود الينا، كأتراك، لترددنا فيه. وأيّاً ما كان الأمر، فقد كان التواجد العسكري الغربي السريع على أرض الجزيرة العربية، أمراً نابياً ومقلقاً للعديد من العرب وغير العرب. فكان موقف كل من الأردن واليمن والفلسطينيين، المعارض لاستدعاء قوات أجنبية مكلفاً للغاية. إذ توقفت فوراً المساعدات المالية والاقتصادية الخليجية للأطراف الثلاثة. كما أن الأردن خسرت أسواقها في العراق بسبب الحرب، وانسدت أنابيب النفط السعودي وشحناته إليها، ناهيك بما خسرته الأردن من توقفها عن بيع منتجاتها الزراعية في دول الخليج.

«ودفعت اليمن، بشرياً، الثمن الأفدح. فقد طردت السعودية ٨٠٠ ألف مواطن يمني مقيمين فيها، وأكثرهم مقيم من سنوات وسنوات طوال. وهؤلاء اليمنيون مواطنون مسالمون، لم يقوموا بأي عمل احتجاجي من أي نوع كان ضد مضيفيهم السعوديين. فهم لم يؤيدوا حكومتهم. لم يتظاهروا. لم يحتجوا. لم يخربوا. لم يفعلوا أي شيء. وعلى الرغم من ذلك أجبروا على ترك بيوتهم وأملاكهم وأرزاقهم، التي صودر بعضها، وبيع بعضها الآخر بسعر هو دون قيمته الحقيقية. وكان وراء هذا الموقف اعتقاد سعودي بأن حكومة اليمن قادرة على إقناع صدام حسين بترك الكويت من دون حرب.

«ولعل الذي بلوَر هذا الموقف هو ما قاله الأمين العام لمجلس التعاون

الخليجي في حينه، عبدالله بشارة، في الدول التي عارضت استدعاء القوات الأجنبية، إن عرب الخليج «لن ينسوا ولن يغفروا أبداً هذه الخيانة». في المقابل اتّهمت تلك الدول، بحكوماتها وشعوبها وشعوب غيرها، دول الخليج وحلفاءها من العرب الآخرين، بخيانتها للعروبة والإسلام. وهكذا وضع غزو الكويت، بردات فعله العربية المختلفة، حداً نهائياً للادعاء بأن العرب أمة واحدة».

□ □ □

كان الليل قد انتصف وفرغت ردهات الفندق من زوارها، وشعر الصحافي العربي أن محدثيه قد تعبوا، وأنه يجب الحضور غداً إلى الندوة باكراً، فاستأذن بالانصراف. لولا أن الخبير الأميركي سأله: «هل سمعت بالمؤامرة التي كانت وراء التفكير بسيناريو جديد للجزيرة العربية؟». فقال الصحافي العربي: «لا. ولكن هل لنا أن نؤجل الحديث عنها إلى الغد؟». فما كان من الحاضرين إلاّ أن أثنوا على الفكرة ونهضوا مودعين.

في الطريق إلى غرفته، لم يتمالك الصحافي العربي عن إخفاء حشريته فسأل الديبلوماسي البريطاني القديم: «أي مؤامرة يتحدث عنها الأميركي؟». فقال: «كل مؤامرة ضرب من التمني. لكن أي سيناريو لا يمكن أن يستند إلى مؤامرة. كل سيناريو فيه شيء من تحليل الواقع، وشيء من دراسة التاريخ، وشيء من التمني. الواقع لا يختلف عليه اثنان. التاريخ يحتاج إلى مَنْ يقرأه، أما التمني، فلكل منا أمنياته المختلفة. ألم تقل لنؤجل الموضوع إلى الغد؟».

سيناريو ١٩٩٩:

٣ ـ الطموحات الكبرى

ما هي المؤامرة التي شغلت بال الصحافي العربي، والتي قيل إنها كانت وراء التفكير في سيناريو جديد للجزيرة العربية قبل العام ألفين؟

لما بدأت الجماعة تدلف إلى بهو ذلك الفندق الريفي القديم، لتحتل ركنها المفضل، كان النصاب قد اكتمل بوصول الأستاذ الإيراني القادم من جامعة تبريز ومعه إيراني آخر يدرس في إحدى جامعات اسكوتلندا. كذلك انضم إلى الجماعة الأستاذ القادم من جامعة طشقند، مصطحباً الروسي الشاب الذي حصل مؤخراً على الدكتوراه من جامعة أوكسفورد، والمستشرق الروسي والشيوعي السابق، الذي قدمه مجدداً إلى الحضور بإعجاب شديد وكأنه كان يرى فيه شبابه. عند هذا الحد، كانت الحلقة قد اتسعت وكأنها أصبحت ندوة خارج الندوة تغري كل من لم يشارك فيها بالانضمام إليها.

ولما لم تكن هناك حاجة لمن يكسر الجليد، إفتتح الديبلوماسي البريطاني القديم الحديث موجهاً كلامه إلى زميله الأميركي، الخبير في الأمن القومي، بقوله: «أعتقد أنك حرمت صديقي الصحافي

العربي بالأمس من نوم مريح، بسؤالك عن تلك المؤامرة التي تقف وراء التخطيط لسيناريو جديد للجزيرة العربية».

إبتسم الأميركي، وعلى وجهه شيء من علامات الرضا، وقال: «اشاعة المؤامرة بدأت قبل غزو العراق للكويت وتعممت أثناءه وشاعت بعد أيام من الغزو، وذاعت منذ ذلك الحين. وروّج لها الكويتيون فيما بعد، ليبرروا بها تصرفاتهم منذ التحرير إلى اليوم. تقول الإشاعة إن هناك مؤامرة كبرى لتقسيم الجزيرة العربية يقف وراءها ويعدها فقراء العرب من العراقيين والفلسطينيين واليمنيين والأردنيين، وتتضمن هذه المؤامرة الخطوات التالية:

١ ـ يضم العراق الكويت إليه، ومعها شمال الجزيرة العربية.

٢ ـ يحتل الفلسطينيون بقيادة منظمة التحرير حقول النفط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

٣ ـ يتولى الملك الحسين، ملك الأردن، الحكم في الحجاز، بما فيها مكة والمدينة، مدينتا الإسلام المقدستان مستعيداً الإرث الهاشمي بعد سبعين سنة من زواله تماماً.

٤ ـ تستعيد اليمن مقاطعة عسير من السعودية، بما في ذلك جيزان ونجران، وهي المقاطعة التي خسرها الإمام حميد الدين أمام الملك عبدالعزيز عام ١٩٢٨، في الحرب اليمنية ـ السعودية الأولى. كذلك تحتل اليمن الربع الخالي، وما يفترض أن يكون تحت رماله من نفط لا ينضب.

٥ ـ ينكفىء آل سعود بملكهم إلى أراضيهم الأصلية في نجد وتوابعها.

«أول دليل على «صحة» هذه المؤامرة ـ والكلام ما زال للأميركي ـ أن الملك الحسين، وبصدفة تاريخية لا علاقة له بها، كان قد أعلن

قبل غزو العراق للكويت بثلاثة أيام، أنه يريد ان يُنادَى باسم الشريف الحسين، لقبه الأصلي ولقب أجداده من قبله، الذين حكموا الحجاز والأماكن المقدسة قبل أن يطردهم السعوديون منها ويضموها إلى ملكهم عند توحيد الجزيرة العربية وإعلان المملكة العربية السعودية في العشرينات من هذا القرن. وفي الواقع إن الملك الحسين كان يُنادَى باسم الشريف قبل أن يصبح ملكاً، كما يُنادَى به اليوم كل أفراد الأسرة الهاشمية. وكان المراقبون قد اعتبروا في حينه أن رغبة الملك الحسين في حمل لقب الشريف من جديد، قد تزامنت مع إعلان شبيه، سبق للملك فهد أن أبدى رغبته الرسمية فيه، وهو لقب «خادم الحرمين الشريفين».

«والدليل الآخر على «صحة» هذه المؤامرة، أن الكويتيين نسبوا إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تصريحاً يقول فيه إنه: «إذا غزا الأميركيون العراق، فسيحرق الفلسطينيون آبار النفط في السعودية». ولكن، بعد ثلاث سنوات من انتهاء حرب الخليج وحتى اليوم، ليس هناك دليل مادي واحد على حقيقة هذا التصريح، الذي نفاه عرفات جملة وتفصيلا، ولم تؤكده أو تورده أية وكالة أنباء عالمية. لكن هذا لم يمنع مسؤولاً كويتياً من أن يدّعي أمام ديبلوماسيين أميركيين زاروا الكويت بعد أيام من تحريرها، أن في حوزته ما لا يقل عن عشرين وثيقة تثبت صحة وجود هذه المؤامرة. ولما طلب الديبلوماسيون الأميركيون الاطلاع على هذه الوثائق، رفض هذا الأخير الكشف عنها. إلاّ أنه من المؤسف ان عدداً كبيراً من المسؤولين الخليجيين، بمن فيهم الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة وكبار مساعديه، يعتقدون بوجود هكذا مؤامرة ويروجون لها.

«وبالطبع لم يصدق العرب غير الخليجيين وجود هكذا مؤامرة بل

اعتبروها كذبة اخترعها الأغنياء العرب ضد العرب الفقراء من أجل شق الصف العربي، وخلق شرخ بين مناصريهم من العرب والذين ليسوا معهم ـ أو بين الذين يرثون والذين لا يرثون أموال النفط العربي. لكن من المؤسف أن عرب الخليج، لكثرة ما لهجوا بالحديث عن المؤامرة، صدقوا أنفسهم! ويقول العرب غير الخليجيين، إنه لو صح وجود هكذا مؤامرة، لكانت قوات العراق واليمن والأردن والفلسطينيين هاجمت السعودية في الثالث من آب ١٩٩٠، أي بعد يوم واحد من دخول قوات صدام حسين الكويت وقبل وصول القوات الأميركية إليها بأسابيع طويلة. ولو وقع هذا الهجوم، لربما أمكن تحقيق أهداف المؤامرة المزعومة. وعلى الرغم من ذلك لم يحصل الهجوم، وليس هناك أية أدلة حسية أو وثائق تثبت وجود تحضيرات أو خطط عسكرية لهكذا عملية. بكلام آخر، وباختصار، ليس هناك مؤامرة».

□ □ □

لما وصل الحديث إلى هذا المنحى، شعر الصحافي العربي أن عليه أن يديره باتجاه آخر، سعياً للوصول إلى مواقف أكثر تحديداً للدول المعنية، وبالتالي إلى استشراف أوضح لشكل الخريطة الجديدة. فتوجه بسؤاله إلى الفرنسي، الخبير الاقتصادي، قائلاً: «صحيح أن الأميركيين أقرب إلى السعوديين من الفرنسيين، ولكن الكل يعرف أن لكم علاقة خاصة بالسعودية، خارج العلاقة الأميركية، وأن هذه العلاقة الخاصة وظفت في أزمات عديدة، أهمها حادثة جهيمان في الحرم النبوي الشريف في مكة عام ١٩٧٩. فما هو تقويمك في سياق هذا التحليل للموقف السعودي؟ وما هي مرتكزاته؟».

وكأن الفرنسي كان ينتظر سؤالاً كهذا، فانبرى قائلاً:

«بعد توقف «عاصفة الصحراء»، بدأت المخاوف الأميركية من أبعاد

هزيمة العراق وتحطيم القوة العسكرية العراقية التي ستترك إيران الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة. وكانت هذه حقيقة لا ترضي أيّاً من حكومات التحالف الغربي. صحيح أن الولايات المتحدة قد قوضت البنية التحتية للقوات المسلحة العراقية، إلا أنها أبقت على الحرس الجمهوري كقوة عسكرية، استطاعت أن تقضي على العصيان الكردي في الشمال والتمرد الشيعي في الجنوب. وقد خلق هذا الوضع شبه مأزق لواشنطن، حيث إنها لم تكن تريد أن ينجح صدام حسين في قمع التمرد والعصيان شمالاً وجنوباً، في الوقت نفسه لم تكن تريد لإيران أن تكون هي المنتصرة في نهاية المطاف.

«لكن كان للسعودية رأي آخر. فبقدر ما كانت سعيدة بأن العراق لم يعد يشكل تهديداً عسكرياً لها، كانت الرياض مصممة على أن تكون هي القوة المسيطرة في الخليج ما بعد الحرب، لا طهران. وإذا كانت السعودية لا تستطيع توحيد دول مجلس التعاون تحت إمرتها وعلَمها، فلتكن، على الأقل، هي الدولة المسيطرة على المجلس، فلا يزعجها جيرانها الصغار بمشاكل الحدود بينهم أو معها، ولا يخرجون عن طاعتها في إقرار حصص النفط داخل «أوبيك».

«عند هذا المفترق يمكن تحديد ملامح الطموحات السعودية ما بعد الحرب. فالسعودية تريد أن تكون «إسبارطة العرب». فهي تعد جيشاً قوياً وتزوده بأحدث الأسلحة والمعدات التي يمكن أن يشتريها المال كل ذلك إلى جانب الإبقاء على القوات الأميركية على أراضيها، أو قريبة منها، لتعطيها الدعم والحماية اللازمين عند الحاجة. في الوقت نفسه تقوم بخطوات بطيئة ومتواضعة لتعزيز مجلس الشورى بحيث يرضي شكلاً الرغبات الأميركية، الداعية

باستمرار إلى نوع من الديموقراطية في الحكم. ذلك مقابل إرضاء الرغبات الشعبية السعودية بمزيد من الرخاء الاقتصادي عن طريق الصرف الحكومي، مستعملة سلاح الجزرة الاقتصادية مقابل العصا الأمنية. وبالتالي فإن أية معارضة للوجود الأميركي من قبل الأصوليين الإسلاميين أو أصحاب الرأي الوطني العربي القومي، يمكن شراؤها بكثير من المال وقليل من التنازلات. إذ لكل شيء سعره، ولكل شخص ثمنه.

«مشكلة العمالة العربية مثلاً، من يمنيين وأردنيين وفلسطينيين، يمكن أن تستبدل بها ـ وقد استبدلت فعلاً ـ العمالة الآسيوية، وتحديداً عمالة غير مسلمة، حيث لا مجال لها أن تدخل طرفاً في الشد والجذب الإسلاميين بين أنصار النظام ومعارضيه من الأصوليين. هذا موقف. أما الموقف الآخر فهو إيقاف المساعدات السعودية والخليجية ـ للدول التي لم تؤيد مواقفهما في حرب الخليج، وبالتالي لن تحاول حل المشكلات العربية عن طريق المال، متذرعة بأن مال النفط العربي هو أيضاً ينضب. هذا مع محاولة إرضاء المصريين والسوريين بالمساعدات لفترة قصيرة، من دون أن تؤدي هذه المساعدات إلى أي تطوير في الاقتصاد المصري أو السوري، وبالقبول بقليل من العمالتين المصرية والسورية ما دامت مصر وسورية مستمرتين في نهج العلاقات السياسية الحالية مع دول الخليج، والتي هي عرضة للتغيير في حال أي تغيير في رأسي النظامين. والسعودية لم تنس دور العمالة المصرية إبان الفترة الناصرية، ولا العمالة السورية إبان صعود البعث إلى السلطة. بالمقابل ستَتَّهِم الأنظمة العربية الفقيرة التي لن تتلقى أية مساعدات، النظام السعودي والأنظمة الخليجية بالعمالة للأميركيين. إلا أن هذا اتهام لم يعد يزعج أو يهم السعوديين أو الخليجيين من قريب أو بعيد.

«وسيُقَدِّم السعوديون والخليجيون الأميركيين - كما هو حاصل اليوم - إلى الرأي العام المحلي والعربي والدولي أيضاً ك«أصدقاء» أو «ضيوف» أو «حماة». وفي أسوء الاحتمالات كمرتزقة. ولم لا؟ فالسعوديون عبر السنوات كانوا يشترون نواطيرهم. فالباكستانيون حتى نهاية الثمانينات كانوا هم المرتزقة الأساسيين، ومعهم البنغلاديشيون والسودانيون والمغاربة وغيرهم. وإذا كَبُرَ على الأميركيين أن يكونوا المرتزقة الجدد في إنكشارية الخليج، فما على السعوديين إلا إقناعهم بأنهم يدافعون عن مصالحهم، بدفاعهم عن مصالح السعودية والخليج. في الوقت نفسه يجزل لهم العطاء المالي، إما مباشرة، وإما عن طريق الاستثمار في شركاتهم ومصارفهم، أو عن طريق شراء السلاح منهم، أو عن طريق الاتفاق على معدل إنتاج وسعر للنفط يناسبان السوق الأميركي».

«وستستمر السعودية في ممارسة طموحاتها بالدفع نحو نوع من الوحدة أو الكونفيديرالية الخليجية بزعامتها، من دون اليمن. أو أضعف الإيمان نحو زعامة دول مجلس التعاون الخليجي، ليكون لها دور الشريك المفوض والمسيطر. فوحدة دول مجلس التعاون الخليجي، تعني عملياً «السعودية الكبرى» ذات النفط والمال والسلاح. وستجد هذه الطموحات معارضة من داخل مجلس التعاون، الذي ستكون على رأسه سلطنة عُمان. إلاّ أن هذه الطموحات تفترض تغييراً في العادات والأساليب السعودية، وهو ما يبدو في منظور اليوم، أمراً صعباً.

«غير أن أحد شروط الطموحات السعودية هذه، قدرتها إما على استيعاب أو قمع كل التجمعات المعادية أو المعارضة للحكم. وهذه التجمعات، التي هي في صلب البنية الشعبية، بشقيها: الإسلامي الأصولي أو المتطرف، والليبيرالي الوطني أو القومي، هي معادية

بالسليقة لنوع الأنظمة الحاكمة في الخليج، بقدر عدائها للوجود العسكري الأميركي ومشتقاته. في المقابل هناك بنية شعبية متشابهة في شرائحها في أغلب دول العالم العربي الفقيرة. لذلك على «إسبارطة» الجديدة، أن تملك القوة الكافية لتدافع عن نفسها، في وجه ضغط داخلي قد يشتد، وعالم عربي قد يتحد، وخاصة إذا كان مدعوماً من إيران قوية».

□ □ □

لما كانت هذه هي الطموحات سعودية، أراد الصحافي العربي أن يستدرك الوضع اليمني من خلالها. واعتقد أن أفضل من يوجَّه إليه سؤال بهذا المعنى، هو الديبلوماسي البريطاني القديم، لخبرته الشخصية في الخليج وإيران، وللدور العريق الذي مارسته بريطانيا في المنطقة لسنوات وسنوات. قال الديبلوماسي البريطاني:

«إذا كان هناك تصور توحيدي لشبه الجزيرة العربية، فمن المنطقي أن تكون اليمن جزءاً منه. فاليمن بسكانها الـ٢٥ مليون نسمة هي كبرى دول الجزيرة العربية، وإحدى كبريات دول العالم العربي. لكن هذا العدد الهائل من السكان لن يكون مقبولاً لدى السعودية. فسكان اليمن وحده يبلغون ضعف سكان السعودية والخليج مجتمعين، وبالتالي لا بد أن يسيطر اليمنيون على مقاليد الأمور في ظل نظام سياسي توحيدي. في الماضي، حاولت السعودية أن تبقي جارتها الجنوبية، اليمن، في حالة هدوء حذر، مبعدة خطرها عن طريق تمويل شيوخ القبائل اليمنية الذين كانوا في حالة نزاع دائم مع حكومتهم، وأتاحت لهم علاقتهم بالسعودية إحراز نصيب لا يستهان به من الغنائم والنفوذ. فأخذت السعودية تستميل شيوخ القبائل اليمنية هؤلاء بالمال كلما أرادت أن تضغط على صنعاء من أجل الحصول على مكاسب أو تنازلات سياسية من الحكومة

اليمنية. ولكن هذا الأسلوب لن يجدي في النظام الجديد. فاليمن بتطوير صناعتها النفطية واكتشافاتها الجديدة ستصبح دولة نفطية غنية لن تحتاج إلى المال السعودي حتى يغريها. لكن ذكريات طرد اليمنيين وسوء المعاملة التي تعرضوا لها في السعودية ستبقى في ذاكرتهم، قدر ما ستبقى في ذاكرة الكويتيين وحشية الاحتلال العراقي لبلادهم.

«وستسعى السعودية بطرق شتى لفصم وحدة اليمنيين، التي ما زال البعض يعتبرها وحدة هشة. فالوحدة اليمنية أمر مقلق للسعوديين. إذ تجعلهم يواجهون للمرة الأولى في تاريخهم دولة كبرى تسيطر على جنوب الجزيرة العربية من باب المندب إلى مضيق هرمز، وهي أول وحدة جغرافية طبيعية تتم في العالم العربي هذا القرن، محققة حلماً وطنياً قومياً لشعب من الشعوب العربية. بالإضافة إلى أنها دولة جمهورية ذات نظام ديموقراطي برلماني ولها دستور مكتوب وفيها أحزاب تمثل كل التيارات السياسية المتعارف عليها، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وهي كيان جمهوري في الجنوب، قوي بتعدديته، يقوم إزاء كيان ملكي في الشمال، ضعيف في وحدانيته.

«وتعتبر السعودية أن الوحدة اليمنية، قد تمت في غفلة منها، وسط ظروف ومتغيرات دولية لم تعطها الانتباه اللازم، وبالتالي لم تكن تعتقد بإمكانية تحقيقها بالسرعة والسهولة اللتين تمت بهما. ثم انشغلت بعدها بحرب الخليج، حتى انفجرت الأزمة بينها وبين اليمن، وحصل ما حصل، كنتيجة مباشرة لتباين المواقف والسياسات بين البلدين، حكومة وشعباً. لذلك تعتبر السعودية أن الوحدة اليمنية، موجهة ضدها مباشرة، وبالتالي تشكل خطراً عليها وعلى زعامتها ونفوذها في دول الجوار الخليجية تحديداً، وفي باقي

دول العالم العربي عموماً. إلا أن الأهم من ذلك في تقدير المراقبين السياسيين في الغرب، أن الوحدة اليمنية هي أهم عمل قومي تم على المستوى العربي منذ الوحدة السورية ـ المصرية أيام جمال عبدالناصر عام ١٩٥٨. ويعزوا هؤلاء المراقبون عدم إعطائه الاهتمام العربي الذي يستحق، إلى ضعف التوجه القومي عند العرب وإلى وهن الطموحات الوحدوية العربية، في السنوات العشر الأخيرة».

□ □ □

كان لا بد من الانتقال إلى محور متصل بتوازنات القوى عند نهاية القرن، وهذا المحور هو مالي، وهو يشكل عصب دول الخليج، وأساس قوتها. لذا، طرح الصحافي العربي سؤالاً، لم يكن موجهاً بالتحديد إلى أي من الخبراء الموجودين، عندما قال: «إلى متى ستبقى الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية فاتحة ثغرها في العالم العربي، والمتغيرات الديموغرافية في مختلف أرجاء العالم، تفرض كل يوم واقعاً جديداً؟».

وإذ لم يكن أحد من الحاضرين يتوقع هذا السؤال، دخل في الحديث فجأة مندوب إحدى الشركات العالمية المتخصصة بطباعة العملات للدول، والذي كان مستمعاً جيداً إلى الآن، بقوله: «السؤال هو إلى متى ستبقى دول الخليج عازلة نفسها عن مجرى التطورات الأساسية التي تتفاعل بشكل حادّ في العالم العربي بسبب سياستها المالية والاقتصادية؟ جيل. جيلان. ربما أكثر. وربما إلى زمان أطول. الثروة مفسدة، والثروة الفاحشة تفسد أكثر، وتفسد دائماً. ولحقبة أو حقبتين من الزمن، سيبقى في الجزيرة العربية من الثروات الكبيرة والغنى الفاحش، ما سيخل بالتوازن دائماً.

«تصوروا أن جيمس بايكر، وزير الخارجية الأميركية السابق، ظن

بعد حرب الخليج، أن دول الخليج ستعي أن السبب الرئيسي للحرب، هو الهوة السحيقة بين الدول الفقيرة والغنية. وان هذه الدول على قدر من الذكاء يخوّلها إدراك أنه لا بد للانتصار الذي حققته في حرب الخليج، أن يدفعها نحو ردم هذه الهوة، فتعمل على تحسين أوضاع تسعين بالمئة من الشعوب العربية. وأن استثمارات دول النفط العربية الغنية، ستكون في سورية ولبنان والأردن واليمن ومصر والسودان وشمال أفريقيا، لا في أوروبا أو اليابان أو أميركا. حتى إن مجموعة من الأكاديميين الأميركيين، بدفع من بايكر وإدارة بوش، وبعد الحرب مباشرة، إقترحوا مشروعاً بوضع هذه الدول نسبة محدودة من مداخيلها النفطية في صندوق خاص، لتنمية العالمين العربي والأسلامي كليهما. بل إن بايكر نفسه دعا العرب الأغنياء إلى تأسيس مصرف متخصص بمشاريع التنمية في الدول الفقيرة.

«وخاب ظن وزير الخارجية الأميركي السابق. فقد كانت أفكاره ـ وبكل أسف ـ أفكاراً طوباوية، كتلك التي تراود الأميركيين بين وقت وآخر. وبالطبع فقد كانت سورية ومصر، وهما من الدول العربية الفقيرة متحمستين لهذا المشروع، بينما كان أصحاب المال الخليجيون غير معنيين بكل ذلك. وماتت فكرة بايكر من قبل أن تولد، ومات معها طموح كان من الممكن أن يؤسس بعض التوازن في السياسة العربية. غير أن الخليجيين فشلوا في توظيف انتصارهم مالياً، مما سيبقي العالم العربي حتى بدايات القرن المقبل، منقسماً بين الذين معهم والذين ليس معهم، بقدر ما هو منقسم سياسياً وطائفياً وقومياً، كما فشل الأميركيون في رفع الغشاوة عن عيون الأغنياء، لا حباً بالعروبة والإسلام، بل حباً بالاستقرار الذي وحده يؤمن مصالحهم.

«إن دول الخليج لا تدرك انها لا تستطيع أن تنعم بالاستقرار المنشود، وهي محاطة بسياج من الدول الجائعة. فحزام الفقر الممتد من الصومال إلى أريتريا وأثيوبيا وباقي شرق أفريقيا، ومن شبه القارة الهندية إلى أفغانستان وآسيا الوسطى، لن يدعها تستريح إذا لم يقْدِم الخليج على مساعدة دول هذا الحزام، ناهيك بفقراء العالم العربي الأقربين. وإذا كانت الولايات المتحدة نفسها تشتري أمنها القومي عن طريق المساعدات المالية لروسيا بضخ بلايين الدولارات إليها حتى تقف على قدميها اقتصادياً، كل ذلك حؤولاً دون انفجار روسيا من الداخل، الذي سيخلق لأميركا مشاكل لا حصر لها، فكم هو حريّ بدول الخليج الغنية أن تمنع دول العرب الفقيرة من الانفجار! ولو كان الغنى دولة لثار في وجهها الجائعون والفقراء».

□ □ □

إذا كان ترتيب الأوضاع في الجزيرة العربية، سيكون على هذا الشكل، فما هو مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة، وماذا سيكون عليه الموقف الأميركي عند نهاية القرن؟

يبدو أن هذا السؤال قد شغل بال الجامعي الإيراني الجديد القادم من اسكوتلنده، الذي طرحه على الزميل الأميركي، وقد اعتبره مؤهلاً للإجابة عليه. لكن في خلفية سؤال الأستاذ الإيراني، كان يكمن البحث عن دور لإيران في مستقبل الجزيرة العربية، على مشارف القرن المقبل. قال الأميركي:

«ستبقى الولايات المتحدة مستفيدة إلى أقصى الحدود من الأوضاع الحالية، ما دامت دول الخليج في حالة استقرار سياسي وأمني. فالسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تملكان معاً أربعين بالمئة من احتياطي النفط في العالم وتسيطران على «أوبيك». وكلتاهما

مدينتان للولايات المتحدة لإنقاذهما من مصير كمصير الكويت. ولما كانت القوات الأميركية في وضع المحتل للدولتين، فسيصعب عليهما الاستغناء عن خدماتها العسكرية التي تؤمن لهما الحماية. كذلك سيصعب على كل من الرياض وأبو ظبي اللعب بأسعار النفط صعوداً أو هبوطاً من دون موافقة الإدارة الأميركية. وخاصة أن العراق والكويت، اللذين يملكين عشرين بالمئة من احتياطي النفط في العالم اليوم، لن يسمح لأي منهما بتصدير نفطه بالكميات وبالأسعار التي يريدها، وذلك لعدة سنوات قادمة. كما أن مستقبل الإنتاج النفطي لديهما سيخضع دائماً للموافقة الأميركية.

«وستضع أميركا يدها على مفاتيح آبار النفط في الجزيرة العربية. وهي مجبرة على ذلك إذ لا تملك الولايات المتحدة الإرادة للتحرر من الاعتماد على النفط، ولن تستطيع أن تخفض من استهلاكها له، ولن تسمح بزيادة أسعار المحروقات في السوق الأميركية. لذلك ليس أمامها بديل من نفط الخليج العربي، ولا حلول لمشكلة الطاقة عندها إلا عبر نفط الخليج.

«لكن من حسن حظ الولايات المتحدة، أن السعودية ستوفر الحلول لهذه الأزمة الأميركية. فالمملكة ستحتاج الى زيادة مداخيلها. وارتفاع أسعار النفط سينقذ صناعة النفط الأميركية داخل الولايات المتحدة، في الوقت الذي قد يدفع بالولايات المتحدة إلى التوفير والاقتصاد في الطاقة وإلى البحث بشكل أكثر جدية مما هو عليه الأمر اليوم، لاستنباط طاقة بديلة من النفط. وهذه من الفرص التاريخية النادرة التي يمكن لأميركا أن تكسب منها على وجهين. فمشكلة ميزان المدفوعات الأميركي يمكن حلها بصفقة خاصة إما عن طريق أن تدفع الولايات المتحدة سعراً للنفط السعودي أقل من

سعر «أوبيك»، أو أن تدفع لها السعودية الفرق مباشرة. وربما لا يكون للسعودية خيار في هذا الأمر.

«وسيطالب غالبية الأميركيين، كما طالبوا في السبعينات، باستعمال الولايات المتحدة نفوذيها السياسي والعسكري للحفاظ على سعر منخفض للنفط. وإذا كان الاقتصاد الأميركي لم ينمُ النمو السريع والمطلوب والكافي في حينه، فإن انخفاض سعر النفط سيعجل في هذا النمو ويساعده كثيراً. والسعودية ستلبي هذا الطلب برفع سقف الإنتاج إلى معدل يتدنى معه سعر البرميل الواحد إلى حوالى عشرة دولارات.

«في عام ١٩٨٥ زار جورج بوش، وكان نائباً للرئيس رونالد ريغان، السعودية. وطلب من السعوديين أن «يحدد السوق سعر النفط» وذُهل السعوديون لهذا الطلب، إذ كانوا يعرفون أن سعر البرميل في «السوق الحر» سينخفض إلى أربعة دولارات، وإن في ذلك انتحاراً. وعلى الرغم من ان بوش كان «رجل نفط»، فقد ظن السعوديون انه غير جاد في طلبه، فتجاهلوه. أما بعد عشر سنوات من اليوم، فربما سيكون من الصعب تجاهل طلب مماثل من رئيس آخر مقبل للولايات المتحدة. وقد يضعف هذا التجاهل التحالف الأميركي - السعودي. صحيح أن أمراً كهذا سيخفض المداخيل السعودية إلى حد كبير، إلا أنه سيساعد الاقتصاد الأميركي على استعادة عافيته. وقد تكون «المقايضة» أن يقبل السعوديون بتخفيض سعر النفط إلى هذا الحد لمدة سنتين أو ثلاث، يكون الاقتصاد الأميركي خلالها قد استعاد صحته. ويعود بعدها سعر النفط إلى الارتفاع. وبالتالي تكون السعودية هي التي موّلت، وعلى حساب مشاريعها الإنمائية والاقتصادية لفترة زمنية معينة، نمو الاقتصاد الأميركي من جديد. ويكون هذا ثمن الحماية العسكرية الحقيقي.

«هذه الترتيبات قد تستمر لعشر أو عشرين سنة أو يزيد. بعدها يكون الحكام العرب وخلفاؤهم قد تعبوا من الوجود الأميركي على أراضيهم ومياههم وفي أجوائهم، ومن السيطرة على اقتصادياتهم وأموالهم، وسيطلبون من الولايات المتحدة الانسحاب، أو مواجهة شعوب غاضبة. مرة أخرى لا بد للولايات المتحدة أن تتعامل مع الواقع، والواقع الجديد هو عبارة عن موارد غير آمنة للطاقة وأسعار أعلى للنفط. وقتها سوف تكون الولايات المتحدة قد توصلت إلى اختراع مصادر للطاقة بديلة من النفط، وشدت الحزام على اقتصادها، ورتبت أوضاع بيتها المالي. ولكنْ هذا حديث آخر يطول».

□ □ □

لما كان الليل قد شارف على منتصفه، وكان جماعة الخبراء سيغادرون تلك المدينة الجامعية الهادئة في صباح اليوم التالي، أحس الصحافي العربي أن خير ختام لهذه الجلسات هو سؤال بسيط: «ماذا سيقول التاريخ العام ١٩٩٩ عن زعماء الخليج؟».

ضحك الديبلوماسي البريطاني القديم، الذي أراد أن تكون له الكلمة الأخيرة، وقال: «قليلون هم الزعماء الذين يقلقون لما سيقوله التاريخ عنهم، أو إلى أي هامشٍ من كتب التاريخ سيدخلون. وزعماء الخليج لا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الزعماء. القليل القليل منهم فقط قد تراوده فكرة أن التاريخ قد يدينه للمال الذي أهدره، أو للجشع الذي مارسه أو للفرص التي أضاعها. فأيٌّ منهم لم يغيّر من مسار سياسته إثر وقوفه على رأي مستشار حكيم أو خبير مخلص أو اختصاصي مُقْنع أو إنه اهتم بما ستقوله عنه أجيال قادمة! لا أحد في علمي».

وبينما كان الجمع ينفضّ، سأل الهولندي، خبير القبائل العربية، الصحافيَّ العربي: «وأنت ماذا ستقول؟».

رد الصحافي العربي: «أما أنا فسأنتظر العام ١٩٩٩، وسأستعير قول لـ«مونتانيه»: «إنني أقول الحقيقة، ليس كما أريد، بل بقدر ما أجرؤ. وإنني أجرؤ أكثر فأكثر، كلما تقدم بي السن».

التنظيمات والحكم:

١ ــ شورى خارج العصر

مما لا شك فيه أن التاريخ يرفض المقارنة بين «التنظيمات العثمانية» التي صدرت قبل حوالى مئة سنة، والتي حاولت منع تدهور الأوضاع في السلطنة العثمانية عن طريق إدخال إصلاحات دستورية في نظام الحكم العثماني، والذي سقط فيما بعد على أيدي الاتحاديين والدستوريين من جماعة «الاتحاد والترقي» في مطلع هذا القرن ـ وبين صدور «النظام الأساسي للحكم» في المملكة العربية السعودية في الأول من آذار ١٩٩٢. إذ التاريخ قلّما يعيد نفسه.

منذ ذلك التاريخ ـ الأول من آذار ١٩٩٢ ـ والمملكة العربية السعودية تطرق باب التغيير السياسي بحذر شديد، معروف عنها، وتردد أشد، مشهورة به، وبطء في التنفيذ، أصبح من سمات شخصيتها. فهي تخاف كلمة التغيير وتأويلاتها المختلفة. تخاف منها وعليها. تخاف منها، حتى لا تفسر بأنها ضعف وتنازل. وتخاف عليها، حتى لا يقال إنها تخلت عن تقاليد السلف الصالح. أما وقد عزمت على التغيير، فليكن بشروطها وتوقيتها وتفسيراتها.

□ □ □

ومرت ثلاثون سنة على الوعد الأول، الذي أطلقه الأمير فيصل (الملك فيما بعد) في العام ١٩٦٢، وقد كان حاكما في عهد الملك سعود، بنشره برنامجا من عشر نقاط للإصلاح، وعد فيه بوضع قانون أساسي (الذي هو بمثابة دستور) وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى (الذي تأسس في عهد الملك عبد العزيز في العام ١٩٢٨ أي قبل حوالى ٦٧ سنة، وكان يضم العلماء ورجال الدين) بالإضافة إلى زيادة مشاركة المواطنين في تقرير سياسة الدولة، ووضع نظام لإدارة المناطق. وبالفعل صدر مرسوم بتنظيم الإدارة المحلية في المقاطعات في تشرين الأول ١٩٦٣، ونشر في الجريدة الرسمية، يبين صلاحية حكام المناطق، وطريقة انتخاب المجالس المحلية. وكان تنظيماً متقدماً بمقاييس ذلك الزمان.

ولم يكن وعد الأمير (الملك) فيصل بالإصلاح، نتيجة لصراعه على السلطة مع أخيه الملك سعود، إنما نتيجة لحدث وقع في الجزيرة العربية، وهو قيام الثورة اليمنية في ٢٦ أيلول ١٩٦٢. كما هو حاصل اليوم تماماً، حيث إن إعلان التنظيمات السياسية والإدارية التي وعد بها الملك فهد قبل ثمانية عشر شهراً وأصدرها بالأمس، ما كانت نتيجة صراع على السلطة مع أحد، إنما هي الأخرى نتيجة لحدث أساسي آخر وقع في الجزيرة العربية، وهو غزو العراق للكويت في الأول من آب ١٩٩٠ والذي تسبب بحرب الخليج التي بدأت في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩١.

وتزامن حدث الثورة اليمنية مع وجود الأمير (الملك) فيصل في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اجتمع مع الرئيس الأميركي جون كينيدي، المتولي الرئاسة حديثاً، والذي كان قد اعترف بالنظام الجمهوري في اليمن في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢، وهو اليوم نفسه الموافق لوصول القوات المصرية إلى

مدينة الحديدة، دعماً للثورة اليمنية. وكانت سياسة إدارة كينيدي الليبيرالية في حينه، تدعو إلى إقامة أفضل العلاقات مع الأنظمة التحررية في العالم، كمصر وسورية، حليفي الاتحاد السوفياتي. وحاول فيصل أثناء الاجتماع أن يثني كينيدي عن عزمه على الاعتراف بالثورة ودعم مصر، ولكنه أخفق في مسعاه.

في هذه الأثناء كان التدخل العسكري المصري في اليمن قد أصبح أمراً واقعاً، وانقلب الصراع فيها إلى ملكي - جمهوري، وتفاقمت الأزمة الداخلية السعودية في الصراع على الحكم بين فيصل وسعود، ولعب الرئيس جمال عبدالناصر دوراً أساسياً فيها بتحريض أحدهما على الآخر. غير أن تغير الموقف الأميركي وتحول الأميركيين (إثر التدخل المصري في حرب اليمن إلى جانب الجمهوريين، والتدخل السعودي إلى جانب الملكيين)، من مؤيدين لعبدالناصر إلى معادين له، دفع الأمير (الملك) فيصل إلى إيقاف برنامجه الاصلاحي. إلى أن حصلت حرب السادس من حزيران ١٩٦٧، فانسحب عبدالناصر من اليمن، وهزم العرب، وانقلبت الموازين.

قبل ذلك كله كان الملك عبدالعزيز قد أصدر في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦، عند مبايعته ملكاً على الحجاز، قراراً بتشكيل مجلس شورى مؤلف من علماء الحجاز وتجارها وأعيانها ليشارك في إدارة البلاد، وليكون وسيطاً بينه وبين الشعب. كما وعد بوضع دستور للبلاد. كذلك أصدر في ٣١ آب ١٩٢٦، ما عرف باسم «التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية» يقوم مقام الدستور، باعتبار أن القرآن هو دستور البلاد، تولت صياغته جماعة عرفت باسم «الجمعية العمومية» مؤلفة من ممثلين عن مختلف أنحاء البلاد الحجازية، وقررت هذه الجمعية أن الدولة الحجازية «دولة ملكية،

شورية، إسلامية، مستقلة في داخليتها وخارجيتها، وأن عاصمتها مكة، وإدارتها موكولة إلى عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وهو مقيد بالشرع الإسلامي». ونصت «التعليمات» على إقامة مجالس للشورى في كل من مكة والمدينة وجدة، بالإضافة إلى مجالس النواحي والقرى والقبائل.

وعقد مجلس الشورى الحجازي أولى جلساته في بداية ١٩٢٧، وفي خطبة الافتتاح، التي ألقاها الملك عبدالعزيز، قال:

«إن أمامكم اليوم أعمالاً كثيرة، من موازنة لدوائر الحكومة، ونظم من أجل مشاريع عامة. ولقد أمرت أن لا يسن نظام في البلاد، ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم فتناقشونه بمنتهى الحرية. إنكم تعلمون أن أساس نظامنا وأحكامنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم ضمن تلك الدائرة أحرار في سَن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح البلاد، على شرط أن يكون متوافقاً مع الشريعة الإسلامية».

وما أن جاء عام ١٩٣١، حتى كانت معظم أحكام «التعليمات الأساسية» قد ألغيت صراحة أو ضمناً. «فالحقيقة التي يجب أن تذكر هي أن الملك عبدالعزيز كان كل شيء في الدولة. فهو مصدر السلطات جميعاً وفي يده تصريف شؤونها على النحو الذي يريده. وقوله هو القول الفصل في جميع الأمور. ولا يقيد هذه السلطة المطلقة إلا أحكام الشرع»(*). وما أن تم تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، حتى غدا كل حديث في الشورى أو الإصلاح أو المشاركة السياسية من أي نوع، نسياً منسياً.

□ □ □

(*) راجع كتاب فؤاد حمزة ـ «البلاد العربية السعودية» ـ ١٩٣٧.

منذ ذلك الحين والسعوديون ينتظرون الخطوة التي قام بها أخيراً الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، بإعلانه النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق في آذار ١٩٩٢. وتبعه في ٢١ آب ١٩٩٣، صدور نظام مجلس الوزراء وتسمية أعضاء مجلس الشورى الستين، الذي كان رئيسه ثم نائبه قد سُميا قبل حوالى سنة. لقد جاء هذا الإعلان، بعد مرور ثلاث سنوات على حرب الخليج، وكان قد مر تحت الجسر مياه كثيرة، كانت المملكة تتعرض معها إلى ضغوط أميركية سواء من قبل إدارة بوش صاحب «دار الحرب»، أو من إدارة كلينتون صاحب «دار السلم»، لإجراء إصلاحات سياسية تتناسب مع مبررات الصراع ضد النظام العراقي «الصدّامي الديكتاتوري». وكان الضغط الأميركي يتجدد، وبأساليب مختلفة، بين الحين والآخر.

لذلك لم يمر أسبوع واحد على إعلان تشكيل مجلس الشورى السعودي، حتى اتصل الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالملك فهد، مشيداً، في رسالة له في ٢٧ آب ١٩٩٣، بإنشاء هذا المجلس، معتبراً إياه «خطوة مهمة في توسيع المشاركة الشعبية في الحكومة»، ومحيّياً الملك على قيامه «بهذه الإصلاحات السياسية». بيد أن ذلك لم يرق لوسائل الضغط الأميركية فاتخذت ضده أشكالاً عديدة، بدءاً بالاتصالات الخاصة، وانتهاءً بمقالة «نيويورك تايمس» (١٩٩٣/٨/٢٢) عن سوء الوضع الاقتصادي في المملكة والانخفاض المريع في الاحتياطي المالي للسعودية، مما دعا الملك إلى الرد شخصياً عليها.

لذلك سارع الملك إلى توضيح الشكل الدستوري للتنظيمات التي أعلنها، حتى لا يقال إن هذه التنظيمات هي إصلاحات دستورية، بالمفهوم الغربي، بكل ما يرافقه من مرادفات ديموقراطية أو برلمانية أو

حزبية، وحؤولاً دون ما يؤكد أنها جاءت نتيجة ضغوط خارجية أو مطالب شعبية. وكان ذلك في خطاب ألقاه في أول آذار ١٩٩٢، بمناسبة اكتمال الشكل «الدستوري» للحكم في المملكة وصدور «النظام الأساسي للحكم»، حيث أكد أن للدولة السعودية منهاجاً واضحاً في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع هو: الإسلام، عقيدة وشريعة. وبالتالي لم تعرف المملكة ما يسمى بـ«الفراغ الدستوري»، لأن «مفهوم الفراغ الدستوري ـ والكلام للملك ـ من حيث النص هو أن لا تكون لدى الدولة مبادىء موجهة ولا قواعد ملزمة ولا أصول مرجعية في مجال التشريع وتنظيم العلاقات (...) والمملكة لم تشهد هذه الظاهرة في تاريخها، لأنها طوال مسيرتها تحكم وفق أنظمة منبثقة من شريعة الإسلام ومضبوطة بضوابطها (...) ومن هنا لم يأتِ إصدارنا اليوم للأنظمة من فراغ (...) لذلك صيغت على هدى من الشريعة الإسلامية (...) وستكون خاضعة للتقويم والتطوير حسب ما تقتضيه ظروف المملكة ومصالحها».

كان لا بد للملك أن يؤكد على إسلامية الشكل الدستوري للأنظمة التي أصدرها، ليس فقط لأن القرآن الكريم والسنّة النبوية هما الدستور الوحيد المعترف به في المملكة، بل كي يمنع العلماء المتشددين والإسلاميين الأصوليين في داخل المملكة من قراءة مغايرة لهذه الأنظمة خارج إطار الإسلام، وكي يمنع المراقبين الغربيين في خارج المملكة من قراءة هذه الأنظمة داخل إطار الديموقراطية ومدلولاتها المختلفة في الغرب. لذلك أراد أن يتفادى بتأكيده أن القرآن الكريم والسنّة النبوية هما مصدر سلطة الحكم استعمال كلمة «دستور»، مستحدثاً بدلاً منها «النظام الأساسي للحكم». كما استخدم تعبير «السلطة التنظيمية» عند الإشارة إلى

سلطات الدولة الثلاث، عوضاً من مصطلح «السلطة التشريعية»، تأكيداً منه على أن الله هو وحده مصدر التشريع.

كل هذا للوصول إلى الشكل الدستوري للحكم في المملكة. وهنا بيت القصيد. فالسعوديون لا يحبون من يضغط عليهم، ولا يحبون من يستبق الأحداث عنهم. فمن عادتهم أن يؤخروا أي قرار، إذا ما بادر أحد إلى المطالبة به. بل إنهم يؤخرون أي إعلان، إذا توقعه أحد. ويؤخرون أي مشروع إذا تسرب قبل أن يتفق عليه. وهكذا دواليك. إن هذه السياسة هي جزء من طبيعة النظام.

□ □ □

هذا، من حيث الشكل. أما من حيث المضمون، فإن هذه التنظيمات حملت مجموعة من المؤشرات الجديدة، أهمها:

□ إن الملك يلقي كل سنة «خطاب العرش» أمام مجلس الشورى، والذي يتضمن سياسة الدولة.

□ ان صلاحيات مجلس الشورى مقتصرة على إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء (أي الملك). وما لا يحيله رئيس الوزراء، فلا حق للمجلس في مناقشته. بالإضافة، الى مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات وتفسير الأنظمة، إلى جانب مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية، وكلها تعابير مطاطية لا تعني شيئاً محدداً. زد على ذلك حق مجلس الشورى في استدعاء أي مسؤول حكومي (وزير) للمثول أمام المجلس إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصه. أما اجتماعات اللجان فهي غير علنية. ناهيك بحق المجلس في اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ. ولكن ليس لمجلس الشورى صلاحية وضع

القوانين دون العودة إلى مجلس الوزراء. ومن هنا يتضح أن صلاحيات المجلس غير محددة. فلا شيء ممنوع ولا شيء مسموح. ويذكر أنه لا يجوز للعضو أن يتكلم على الموضوع الواحد أكثر من عشر دقائق. فالرقابة المالية على الحكومة ونفقاتها ما زالت خارجة عن عصمته، ومناقشة الموازنة ما زالت في يد مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك، والذي تناط به شخصياً جميع القرارات المالية.

□ مدة مجلس الشورى أربع سنوات، وهي فترة التعيين نفسها التي فرضها نظام مجلس الوزراء الجديد الذي صدر في الوقت عينه، والذي نص على أن لا تزيد مدة شغل من يعين برتبة وزير على أربع سنوات، وتنتهي خدمته بنهاية هذه المدة ما لم يصدر أمر ملكي بتمديدها. إلا أن الأهم من ذلك، أن الملك في سعيه نحو التغيير، قد أضاف مادة هامة إلى هذا القرار تقول: «تنتهي خدمة من يشغل مرتبة وزير (...) وقت صدور هذا الأمر بعد مضي سنتين من تاريخ صدوره الخ...»، والتي تنطبق على أعضاء مجلس الوزراء الحالي. أي بكلام أوضح، إن الملك أعطى لنفسه مدة أقصاها سنتان لإحداث التغييرات الوزارية المرجوة، مع حقه في الاحتفاظ بمن يريده وزيراً إلى ما شاء الله. لكن في الوقت نفسه قد سن قانوناً يقول فيه إن على الوزير أن يرحل بعد أربع سنوات، من دون أن يكون لرحيله أية مضاعفات سياسية أو تفسيرية خارج هذا القانون.

□ للمرة الأولى، يمنع نظام مجلس الوزراء الجديد أن يجمع الوزير بين الوزارة ووظيفة حكومية أخرى، كما يمنعه من تعاطي التجارة، وتحديداً التجارة مع الدولة. ولعله يعود بذلك إلى قول الملك عبدالعزيز: «إنكم إذا شاركتم التجار في تجارتهم، فإنهم سيشاركونكم في الحكم».

□ أكد الملك في قراراته التنظيمية أن لمجلس الوزراء وحده حق

«رسم السياسة الخارجية والداخلية والدفاعية والمالية والاقتصادية والتعليمية وجميع الشؤون العامة للدولة ويشرف على تنفيذها». أما مجلس الشورى فيرفع قراراته إلى مجلس الوزراء للنظر فيها. فإن اتفقت وجهتا نظر المجلسين، صدرت بعد ذلك موافقة الملك عليها. وإن تباينت وجهتا نظرهما، فللملك إقرار ما يراه مناسباً.

□ □ □

إذا كانت التنظيمات السعودية تدخل في إطار مرحلة جديدة من مراحل التطوير السياسي في المملكة، فإن أهم مؤشر في هذا الاتجاه، هو أن الملك فهد راعى في اختيار أعضاء مجلس الشورى الستين عوامل عديدة، أهمها الترابط الاجتماعي بين جميع الفئات في المملكة والخبرة والتوزيع الجغرافي والانتماء القبلي والخلفية المهنية. فهناك الإعلاميون وأساتذة الجامعات والعسكريون والتجار ورجال الأعمال، الذين من بينهم حوالى ثلاثين يحملون الدكتوراه في اختصاصات متعددة. إلى جانب بعض علماء الدين المعتدلين نسبياً. ومع أن أغلب الأعضاء من نجد، فإن هناك عدداً من الأعضاء من الحجاز والمنطقة الشرقية، منهم اثنان من الشيعة، وهي الطائفة «المغضوب» عليها تاريخياً في السعودية. وبالطبع ليس بين أعضاء المجلس امرأة واحدة كما لا يوجد بينهم أحد من الأمراء.

لقد اختير أعضاء مجلس الشورى بدقة، أساسها الولاء للنظام. لذلك لن يكون من بينهم مَنْ سيقلق راحة الحكم. كذلك لم يكن بين هؤلاء الأعضاء أحد من الوجوه المعروفة من «التيار السلفي» أو من «الإسلاميين»، مما يؤكد اعتماد الملك في المرحلة المقبلة على «النخبة الليبيرالية»، بعد المواجهة التي وقعت بين النظام والسلفيين الإسلاميين على أثر حرب الخليج، واتخذت أعنف أشكالها في الأشهر الثلاثة الأخيرة. ويبدو أن الملك فهد لم يرِد أن يتحول

المجلس إلى ساحة للاختلاف الفكري أو السياسي أو الطائفي، وكلها مسائل حساسة في السعودية، خاصة بعد الأزمات التي مرت بها المنطقة، والتي فرضت على الجميع اللجوء إلى سياسات حذرة ومتوازنة. ولعل الوحيد المعروف بميوله «السلفية» هو رئيس المجلس ووزير العدل السابق محمد بن إبراهيم بن جبير، إضافة إلى آخر معروف بميوله «الإسلامية» هو نائب رئيس المجلس عبدالله بن عمر نصيف، الأمين العام السابق لـ «رابطة العالم الإسلامي». وقد كان علماء الدين ورجالهم يريدون أن يقتصر مجلس الشورى على أهل العلم والمشايخ، ومَنْ يسير في ركابهم من رجال الأعمال والتجار، وآخرين ممن هم محسوبون على التيار الديني والسلفي. لذلك فإن من بين أعضاء المجلس الجدد، مَنْ يشكل صفعة لهذا التيار، على الرغم من أن الملك حاول أن يوازن ـ كعادته ـ في هذا الموضوع.

لذلك استبق الملك إعلان أسماء أعضاء مجلس الشورى بالتعديل الوزاري الذي أجراه في العاشر من تموز ١٩٩٣، إذ فصل وزارة الأوقاف عن الحج، وعيَّن الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو الذي كان مديراً لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (وهي بؤرة الأصوليين الجدد من الشباب الجامعي) والدكتور محمود بن محمد سفر وزيراً للحج، وهو الذي كان أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الدمام، وقبلها رئيساً لجامعة الخليج في البحرين. وكلا الوزيرين من خارج «الملاك الوظيفي الديني» التقليدي المهيَّأ لهكذا وظائف. إلا أن الأهم من ذلك كان تعيين الشيخ عبدالعزيز بن باز، رمز التزمت الديني في المملكة، مفتياً للمملكة برتبة وزير، وهو المنصب الذي ظل شاغراً منذ العام ١٩٦٩، إثر وفاة مفتي البلاد الشيخ محمد بن

إبراهيم آل الشيخ في عهد الملك فيصل. وبذلك سحبت الدولة «هيئة الدعوة والإرشاد» (المطاوعة) التي كان يرأسها ابن باز، وأعطتها لوزير الأوقاف الجديد، ومعها موازنة قدرها مليار دولار سنوياً، كانت تصرف على الأصوليين وحركاتهم في السعودية والعالم العربي والخارج. كذلك أضيف إلى مهام الوزارة الجديدة مسؤوليات الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وجه آخر من وجوه (المطاوعة).

وكان الهدف من هذا التعديل احتواء الحركات الأصولية التي كانت السعودية تدعمها، وخاصة بعد سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد أن أخذت ظاهرة التطرف الديني تتفاقم، ووُجدت أطراف عديدة تشجعها، مما أساء إلى الإسلام وشوّه سمعته في الغرب تحديداً. وأرادت الدولة بسيطرتها على مصادر الدعم للجماعات الإسلامية في العالم، أن تفصل بين التنظير في ما يجوز أو لا يجوز في الدين، وبين السياسة الدينية للدولة، التي ترغب في تقديم نموذج لعالم إسلامي يملك لغة التخاطب العقلاني ويفهم متغيرات العصر. فليكن إذاً الإفتاء لابن باز ـ الذي قال إن الأرض مسطحة ـ وليكن التنفيذ السياسي للسياسة الدينية، للدولة، وللدولة وحدها.

□ □ □

صحيح أن الصلاحيات تؤخذ ولا تُعطى، والممارسة هي المحك، لكن السؤال يبقى، وقد اكتملت هيكلية الحكم، عما إذا كان النظام السعودي سينفخ الروح فيها، ولا سيما أن النجاح الذي حققه حتى الآن بسحب البساط من تحت أقدام الأصوليين، سيدفعه إلى الثقة بالمواطن السعودي العادي، بحيث يتيح له ممارسة الحق الذي أعطاه إياه في التنظيمات الجديدة، حتى لا يكون ما

اشترعه النظام في هيكلية الحكم الجديدة قد جاء قليلاً وجاء متأخراً. على سبيل المثال، هل سيستقيل الأمراء الوزراء بعد سنتين أو أربع سنوات، كما نص عليه نظام مجلس الوزراء. وبعضهم صار له في الحكومة عشرون سنة ونيف؟! هل سيمارس مجلس الشورى صلاحياته المنصوص عليها في صلب النظام، في مساءلة الحكومة، إن لم يكن في انتقادها ورفض مشاريع قوانينها، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها، وإن لم يتطاول إلى الشؤون السياسية والمالية؟! هل ستنمو هذه التنظيمات نمواً طبيعياً يتماشى مع نهاية القرن العشرين؟ أم إن النظام السعودي قد يخنقها في بداياتها إذا وجد فيها تمادياً في الممارسة «الديموقراطية»، عندما أعطى المواطن السعودي شبراً فأخذ متراً؟

الأسئلة كثيرة، والإجابة مرهونة بعاملين. الأول، التجربة وما ستفرزه مع مرور الوقت. والثاني، مدى ثقة النظام بنفسه وثقته بالمواطن السعودي في حمايته. وهذان العاملان يتداخلان معاً، في حال نجاح التجربة، إذا وسّع النظام صدره لها، فيكسب ثقة المواطن، فيعطيه الدعم ـ وبالتالي الشرعية الشعبية ـ التي يريدها، إلى جانب الشرعية الدينية، التي بنت عليها الأسرة السعودية تحالفاتها التاريخية. بل لعل الشرعية الشعبية تكون بديلاً من الشرعية الدينية، إذا هدد الأصوليون بسحبها. وإذا لم يثق النظام بالنخبة الليبيرالية المثقفة، التي تمثل شريحة كبيرة من المواطنين العاديين، فإن رجال الدين الأصوليين سينفخون في الصور، وقد تنهار جدران أريحا السعودية.

□ □ □

وحتى لا يكون مجلس الشورى نظاماً خارج العصر، وحتى لا تستمر الديموقراطية كلمة سيئة السمعة في المملكة، فإنه على النظام

السعودي الإدراك أن «عاصفة الصحراء» السياسية لم تنتهِ بعد. وإذا كان هناك مَنْ يظن أن العاصفة قد انتهت، فإن ذيولها ما زالت بين صحراء «الصماء» في نجد، وصحراء «الدهناء» في الحجاز.

التنظيمات والحكم:

٢ ـ التقدم إلى الوراء

احتفلت المملكة العربية السعودية في ٢٣ أيلول ١٩٩٣، بالذكرى الواحدة والستين لتأسيس المملكة، وسط متغيرات سياسية لم تشهدها منذ أن وحّد الملك عبدالعزيز الجزيرة العربية قبل ثلثي قرن. ولما كانت السعودية دولة لها مقومات اقتصادية لا تجارى، كان من الضروري عدم التعامل معها بعواطفنا. فالنظام السعودي يشكل صمام الأمان للدول المجاورة له. لأنه نظام مسالم في سياسته، وإن كان توسعياً في طموحاته. ورضي الناس والدول التعامل معه، لأنه يملك الخيرات الاقتصادية والسيولة النقدية الهائلة، التي أحسن استخدامها في توطيد دعائم الولاء له ـ بشراً ودولاً. واعتقد الدعاة السعوديون أنهم ملكوا الدين والدنيا، كما اعتقدوا أن السيولة دعامة دائمة للإيمان، لا أحد يسألك فيها ولا أحد يشكك فيه. ولم يتعلموا، لا كيف يواكبون العصر، ولا كيف يطورون العقيدة.

ولم يتغير هذا المفهوم إلا عند قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ التي أسقطت حكم الشاه. وأقامت نظاماً إسلامياً يحكمه رجال الدين من أصحاب العمائم، هدم عرشاً يدّعي وصلاً بالأكاسرة. ونقلت الثورة الإسلام من فكر طوباوي يتكلم على الجنة والنار، وما يَعد

للإنسان بعد الموت من نعيم أو جحيم، إلى نظام حكم وممارسة أعطى نموذجاً يحتذى لكل المفكرين الدينيين، الذين أخذوا يقارنون ما هم عليه، كل في بلده، بما استطاع الإيرانيون أن يحققوه. ولم يسَع رجال الدين السعوديون، في إطار وهابيتهم المتزمته ومع اختلافهم الجذري مع المذهب الشيعي الذي يصل إلى حد تكفيره، إلا أن يعجبوا بما حققه رجال الدين الإيرانيون.

ومرت أحداث جسام عديدة منذ قيام الثورة الايرانية: من الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الشيوعية، إلى الانحسار الاقتصادي العالمي، إلى حرب الخليج «وعاصفة الصحراء»، إلى ما تبعها في الشرق الأوسط من مفاوضات السلام ومشتقاتها. وهكذا توالت الأحداث سريعاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بحيث لم يستطع المفكرون الإسلاميون من سعوديين وغيرهم، أن يواكبوها أو يستوعبوها. فأدى ذلك إلى عزلهم عن المتغيرات الدولية وواقع النظام العالمي الجديد، بعد أن تخلى عنهم النظام الغربي القديم، الذي كان يمول نشاطاتهم للوقوف في وجه الشيوعية، والتي كانت أفغانستان التجربة الأقسى والأخيرة فيها. فجأة أصبح هؤلاء الإسلاميون من لزوم ما لا يلزم بعد الانسحاب السوفياتي من افغانستان وانهيار الشيوعية. فانقلبوا على مَنْ كان يدعمهم.

واستفاق الناس العاديون بمن فيهم رجال الدين في السعودية أثر غزو العراق للكويت، على وجود نصف مليون جندي غربي على الأرض السعودية، يستعدون لشن حرب لم يكن في وُسْع أحد في حينه تقدير نتائجها.

ولم يكن وقع وجود هؤلاء الجنود الغربيين وبهذه الأعداد الهائلة، بالحدث السهل أو الهيّن على المواطن السعودي العادي، فما بالك

بوقعه على رجل الدين نفسه. كان وطء هذا الأمر ثقيلاً، ثقيلاً على الكل، إذ لم يذكر التاريخ وجود هذا العدد من الأجانب في الجزيرة العربية منذ غزو الفرس لها قبل الإسلام. كما لا يذكر التاريخ تواجد هذا العدد من «الكفار» على أرض الإسلام، منذ بزوغ الدعوة المحمدية، على ما مر على الجزيرة العربية من غزاة ومستعمرين. كان هذا التواجد الأجنبي الكثيف، أمراً مفصلياً، أفدح من غزو الكويت أو تحريرها. فتحرير الكويت ـ على أهميته السياسية ـ لا يستحق كل هذا الزلزال.

وبينما كان المواطن السعودي العادي يحاول أن يستوعب تدريجياً خطورة ما حدث، ويحسب مضاعِفاته، كان رجل الدين السعودي يتذكر ما فعله رجال الدين الإيرانيون في طهران بالأميركيين بعد الثورة مباشرة، من دون أن يجرؤ الأميركيون على غزو إيران أو ضربها عسكرياً. لقد أصبح لدى رجال الدين السعوديين، من علماء وعامة، «مسطرة» جديدة يقيسون بها القرار السياسي السعودي. فالمقارنة لم تعد مرفوضة بين الموقف الإيراني المعارض لـ«الشيطان الأكبر» الممثل في الولايات المتحدة الأميركية، وما يمثله في العالم من عداء للإسلام وقيمه، وبين الموقف السعودي الموالي لأميركا، وما تمثله من مصالح مشتركة مع السعوديين، من دون أي اعتبار للموقف الإسلامي. وإذا بـ«المسطرة» المستعارة من طهران تتخذ حجماً يطال القرار السياسي المتخذ في الرياض.

وبمقاييس «المسطرة» الإيرانية نفسها، كان لا بد لرجال الدين السعوديين، ومعهم العديد من المواطنين العاديين، من التطلع عبر مياه الخليج إلى التجربة الديموقراطية في إيران، حيث إن هناك مجلس شورى ينتخب مباشرة من الشعب، في داخله تعددية سياسية وحزبية ضمن الخط الإسلامي للدولة، وله صلاحيات

واسعة، إستطاع بواسطتها مؤخراً إسقاط وزير المال مرشح الرئيس رفسنجاني شخصياً، ويمارس رقابة صارمة على الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تشكل بعض الكتل النيابية في داخله معارضة للكثير من توجهات النظام الإيراني، من سياسية واقتصادية. ويكتشف الكثير من رجال الدين السعوديين، ان الإسلام ـ في التجربة الإسلامية الإيرانية ـ لم يتعارض مع الديموقراطية المباشرة، ولا مع النقد ولا مع المعارضة البناءة. ويكتشف غيرهم من السعوديين أن في النظام الإسلامي الوحيد المتكامل في العالم، هامشاً عريضاً من الديموقراطية الحقيقية، أين هم منه في ديموقراطيتهم الإسلامية ذات الأسلوب السعودي الخاص!

□ □ □

وكان الحديث عن الإصلاح السياسي في السعودية، قد بدأ إبّان حرب الخليج واشتد بين آب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١، حيث ترافقت الإيحاءات الأميركية بضرورة إدخال الأساليب الديموقراطية إلى أنظمة الحكم في الخليج، مع حملة انتقادات عنيفة وجهها المعارضون الإسلاميون إلى وجود قوات التحالف الغربي على أرض الجزيرة العربية. وعندما انتهت حرب الخليج، صعّد هؤلاء المعارضون مواقفهم واستمالوا بعض القيادات الدينية إلى جانبهم. فكانت «النصيحة» ـ المذكرة التي وقعها في تموز ١٩٩٢، أكثر من مئة شخصية دينية سعودية، يطالبون فيها الملك فهد بـ«إصلاحات عميقة في النظام السياسي»، وخصوصاً إطلاق الحريات والفصل بين السلطتين القضائية والسياسية. ولما لم يستمع أحد في الحكم السعودي الى هذه «النصيحة»، بدأت حرب الكاسيت والفاكس ضد النظام، وهما السلاحان اللذان استعملهما الإمام الخميني بنجاح في حربه لإسقاط الشاه. وحدثت المواجهة، وللمرة الأولى

بهذه الحدة، بين النظام والعلماء، مما ذكّر الناس بالمواجهة بين الملك عبدالعزيز و«الإخوان» عند بداية تأسيس المملكة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

وفي أيار ١٩٩٣ شكلت مجموعة من الشخصيات الإسلامية «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، التي دعت إلى النظر في ما يحدث من مظالم. إلا أن السلطات قمعت هذه الشخصيات على الفور. لكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة، الحليف الأساسي للمملكة، من أن تكلف اثنين من ديبلوماسييها بالاجتماع بأعضاء هذه اللجنة في السفارة الأميركية في الرياض، على الرغم من الاحتجاج السعودي. وأعلنت الخارجية الأميركية أن هذا الاجتماع «لا يسيء إلى العلاقة الممتازة القائمة بين البلدين، ونعتبره عملاً مشروعاً وروتينياً وعادياً جداً في إطار عمل سفارتنا، وإطار سياستنا الإجمالية بخصوص حقوق الإنسان».

وكان الهدف من وراء الاهتمام الأميركي بالاجتماع مع أعضاء «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، ليس فقط الدفاع عن حقوق الإنسان، بل كان لخوف الأميركيين من انجراف المملكة في صراع سياسي ليس وقته الآن، خاصة أن في معلومات الأميركيين أن الأصوليين يتغلغلون في كل مرافق الدولة بما في ذلك دوائر الدفاع، كما أنهم يدعمون تحركاً جماهيرياً في الداخل، ولهم صلات في الخارج، ويريدون السلطة ويملكون السلاح. لذلك تجاهل الأميركيون الغضبة السعودية من الاجتماع، حرصاً على احتواء أعضاء اللجنة. وهذا ما حصل.

وبسبب آثار حرب الخليج هذه، وللمرة الأولى، طالب علماء الدين في السعودية، وهم الحلفاء التقليديون للنظام والشركاء في الحكم، والذين يدعون أن شرعية النظام مستمدة منهم، بفك عرى التواصل

بين القرار السياسي والاقتصادي السعودي، والقرار السياسي والاقتصادي الأميركي.

واتكأ النظام السعودي على «الليبيراليين»، من مثقفين ورجال أعمال وسواهم، في مواجهة صريحة مع رجال الدين، الذين أشعلوا فتيل الصراع بينهم وبين الحكم. صحيح أن النظام السعودي كان يخضع لمتطلبات رجال الدين باستمرار، إلا أنه يعرف أنه قد سلّف «الليبيراليين» الكثير من الإصلاحات، بدءاً بالتعليم والجامعات ومروراً بقوانين التجارة والأعمال، وانتهاء بالاصلاحات العصرية التي أدخلها إلى أسلوب الحكم. وساندت النخبة الليبيرالية الحكم في مواجهته مع رجال الدين معطية النظام السعودي فسحة للتنفس. وكانت هذه النخبة قد تراءى لها أن في «عاصفة الصحراء» فرصة تاريخية للمسارعة إلى أخذ بعض الإصلاحات السياسية التي تواكب العصر، معتمدة على التشجيع الأميركي الدافع في هذا الاتجاه، ولتقول لرجال الدين بأنكم لستم أنتم وحدكم المجتمع السعودي بل أن هناك مجتمعاً مدنياً موازياً لكم وبأهميتكم، يعطي النظام شرعية توازي شرعيتكم. إن «عاصفة الصحراء» رغم كونها لم تفعل شيئاً إيجابياً، إلا أنه يكفيها إنجازاً أنها أوجدت مجتمعاً سعودياً أصبح يطير اليوم بجناحين ـ الديني والشعبي.

□ □ □

وبالطبع لم يتوقع أحد ـ حتى الأميركيون ـ أن تحمل التنظيمات السعودية الجديدة، وتحديداً مجلس الشورى، الأسلوب الديموقراطي بالمعنى الغربي المتعارف عليه (أي الانتخاب المباشر والتعددية السياسية وحرية المعارضة وسلطة الرقابة وغيرها)، في وقت وصل الاعتقاد عند البعض إلى أن وعد مجلس الشورى كاد يصبح

سراباً. لذلك اعتبره الكثير من المراقبين خطوة في الاتجاه الصحيح، مع الطموح لو أن بعض أعضائه، بتقديرهم في أي عصر يعيشون، يستطيعون بآرائهم الصريحة دفع صلاحيات المجلس إلى حدها الأقصى. ولما كانت صلاحيات المجلس مقتصرة إلى الحد الذي أشرنا اليه، فهذا يعني أنه يحتاج الى نوعية أقوى وأفضل من الرجال مما هو مطلوب عادة. وحيث إن الدولة تقليدياً كثيرة التردد في قراراتها، فإن هذه المجموعة من الرجال الخيّرين يستطيعون التعويض من ذلك بتنشيطها، بما يمكن أن يتوافر لهم من جرأة ومصداقية، فيبلورون مع بعضهم البعض رؤية جماعية إلى ما المملكة مقبلة عليه. هذه الرؤية الجماعية لمستقبل المملكة تكون أو لا تكون عندما يستطيع المجلس أن يسيطر على أكبر هامش من الديموقراطية، فيحافظ عليه مطالباً بالمزيد، تدريجياً، إنما بثقة ومن غير تراجع. ويكون ذلك أول نجاحاته.

من هنا تعددت المواقف من التنظيمات السعودية، وسط مرحلة اتسمت بتسليط الأضواء الخارجية على السعودية والمنطقة الخليجية. فرأى البعض أنها «تمثل استجابة جزئية لمطالب المعارضة». بينما قال آخرون إن المجلس «يعتبر نوعاً من المشاركة الشعبية في السلطة». وأبدت بعض الأطراف ترحيباً متحفظاً بالإصلاحات داعية «إلى المزيد من الانفتاح والسماح بقدر أكبر من المشاركة الشعبية». كل هذا لا يعني أن المطالبة بالمزيد من الانفتاح والمشاركة السياسية سوف تتوقف، أو أنه سيعطى دور أكبر للرأي العام السعودي، عن طريق المجلس. ولا أحد يتوقع أنه بمجرد صدور هذه التنظيمات ستخمد جميع بؤر التوتر، من داخلية ممثلة في الصراعات بين التيار السلفي والحكم، وخصوصاً في مجال العلاقات المذهبية والمزيد من المشاركة الشعبية، وخارجية ممثلة في

العلاقات مع الجيران وقضايا الحدود المعلقة، ومع الدول الإقليمية ممثلة في إيران والعراق، والعلاقات السيئة بالطرفين، ومع العالم ممثلة في الولايات المتحدة، وهي علاقات دافئة أكثر من اللزوم. لكن لا بد لهذه التنظيمات من أن تخلق حالة من الحوار، تفتح فيه كل الملفات المعلقة، ولو بحذر شديد، سعياً للتوصل إلى قرارات بشأنها من خلال التفاهم وتبادل وجهات النظر. ولا شك أيضاً أن إدارة التنظيمات الجديدة وتنفيذها سيحددان مدى نجاح التجربة وقدرتها على الصمود أمام جملة المتغيرات الإقليمية والدولية.

□ □ □

ومما يلفت النظر، أن بين أعضاء مجلس الشورى الجديد في السعودية، نخبة لا بأس بها من الذين لهم علاقة بالإعلام، بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا مؤشر واضح إلى أن النظام في السعودية سيولي العملية الإعلامية أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة. على الرغم من أنه لم يكن من بين التنظيمات السياسية السعودية التي صدرت، أي تنظيم للإعلام السعودي، ينسجم مع حجم المملكة الاقتصادي وثقلها السياسي ودورها الإستراتيجي. ولعل الإعلام لا يحتاج إلى تنظيم بقدر ما يحتاج إلى عقلية. ومن المؤسف أن الإعلام السعودي الرسمي لا يعكس أياً من الإنجازات والتطورات التي حققتها المملكة في ميادين مختلفة. والسبب أن مفهوم الإعلام السعودي لم يواكب تطورات البلاد، في السرعة نفسها، فظل يلهث وراءها.

والاعلام هو أساساً حوار يقيمه طرف سياسي مع طرف آخر، يحاول الواحد فيه أن يقنع الثاني بوجهة نظره في شتى الأمور مستعملاً الرأي والموعظة والكلمة الحسنة، فيستميله إليها. لكن الإعلام السعودي فضل السهولة، فحصر تعامله بالإعلام المؤيد له، معتبراً أن مهمته تنحصر في أن يأتي الصحافي إلى البلاد، فيريه

معالمها وما تحقق من إنجازات عمرانية، ويعامله معاملة السائح، مستضيفاً إياه في أفخم الفنادق، تاركاً للصحافي مهمة مفاوضة موظف التشريفات في الفندق، في ما يتعلق بغسل ملابسه أو إجراء مكالماته الهاتفية هل هما على حسابه الشخصي أم على حساب وزارة الإعلام، معتبراً ـ أي الإعلام ـ أن إيواءه وإطعامه هما الهدف المرتجى من الزيارة.

أما وزير الإعلام فليس من مهمته لقاء الصحافيين والاجتماع بهم أو التحدث إليهم ومحاورتهم والسؤال عن انطباعاتهم وآرائهم. فهو يكتفي بلقاء قلة منهم. ممن يتفقون معه في وجهات النظر، دون أن يدرك أن دور وزير الإعلام، هو كدور المبشر الذي يسعى لضم أكبر عدد من الناس إلى سربه إذا كانوا خارج ذلك السرب. كذلك اختار وزير الإعلام السهولة، فحصر اهتمامه بتبشير «المؤمنين»، إذ لا وقت عنده لإضاعته في اقناع من يأتي غير مقتنع سلفاً. ومَثل وزير الإعلام الذي لا يقابل الصحافيين، كمَثل وزير الخارجية الذي لا يقابل الديبلوماسيين، لإقناعهم بسياسة بلاده وتعزيز وجهة نظرها لدى حكوماتهم. ويأتي الصحافي ـ وغالباً ما يكون مدعواً ـ ويقبع في البلاد أياماً بل أسابيع، من دون أن يحظى بلقاء وزير الإعلام ـ وربما أي مسؤول آخر، قد يضيف إلى معلوماته خبراً صحيحاً أو يصحح معلوماته بمعلومات جديدة.

وقد اتخذ هذا التخلف ـ في السنة الأخيرة ـ طابعاً دراماتيكياً . ففي الحين الذي ازداد فيه الاهتمام الإعلامي بالمملكة، إثر حرب الخليج، اضعافاً مضاعفة. نجد أن الإعلام السعودي لم يستطع أن يتعامل بانفتاح، ومن دون ردة فعل، مع الإعلام الغربي. فالأخير وكما هو معروف، يستقي تقاريره من سفاراته ومصادره الديبلوماسية ومخابرات بلاده، من دون حاجة مبررة وملحة إلى

اللهاث وراء وزير الإعلام السعودي الذي لن يضيف إلى المعلومات المجمعة ما يذكر.

إن مزاجية وزير الإعلام في التعامل مع الإعلاميين، إلى أية جهة انتموا، وعدم إبداء أي جهدٍ في شرح وجهة نظر بلاده أمامهم (كان الشرح لو حصل سيساعد على نقل صورة متوازنة عن الواقع الموجود) جعل من الصعب العثور على مصداقية في أقوال الأجهزة الإعلامية المعممة من قبل الوسائل الرسمية. وفي مثل هذه الحال، تبقى مهمة وزير الإعلام منحصرة فقط في إرضاء الحاكم، عن طريق التصريح الذي يدلي به بعد كل جلسة لمجلس الوزراء، وليس في إعطاء الصورة المطلوبة عن حقيقة البلد.

لذلك لم يعْتَد السعوديون على النقد. وهم لا يحبونه لأنهم لا يعرفونه أصلاً. فقد استطاع النظام أن يسور نفسه ـ من دون أن يحصنها ـ ضد أي انتقاد ومن أي نوع كان. والإعلام السعودي، أكثر من غيره بين الإعلام العربي، يعتبر أن للإعلام وجهاً واحداً أوحد، هو أن كل شيء على ما يرام في المملكة. وقد تعزز هذا الفهم الاعلامي في عهد الوزير الحالي، حتى أصبح في عصر الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا الإعلامية والأقمار الصناعية والفاكس والأقنية التليفزيونية المفتوحة، أمراً يثير الاستغراب، إنْ لم يكن أمراً مضحكاً.

إن المثال الصارخ، في هذا المجال، على تقصير الإعلام الرسمي السعودي، في التصدي للحملات في الصحافة الغربية مؤخراً، هو ما جاء في «نيويورك تايمس» عن الوضع المالي في السعودية. وبدل أن يرد وزير الإعلام السعودي على مقالة الجريدة الاميركية الصادرة في ١٩٩٣/٨/٢٢ ، إذا به يدفع الملك السعودي إلى الرد عليها بعد أسبوع من صدورها. وليس في علمي أن من عادة الملوك الرد

على الصحف، حتى لو كانت «نيويورك تايمس». ثم مرت عشرة أيام اخرى، كان قد تم أثناءها تداول الخبر وسرت التعليقات والتفسيرات حوله، وحصل الضرر المطلوب، قبل أن يتصدى الوزير المختص (وزير المال) للرد عليها في ١٩٩٣/٩/١. كل هذا في عصر التكنولوجيا الإعلامية والأقمار الصناعية والأقنية التليفزيونية المفتوحة. ولا أعرف إذا ما كانت الصحيفة المذكورة قد نشرت رد وزير المال أم لا.

فالإعلام السعودي يتصدى للنقد بطريقتين. الأولى تكذيب كل خبر لا يعجبه أو لا يناسبه، حتى لو كان في أصغر جريدة أو مطبوعة أو إذاعة وفي أقصى بقعة في العالم، لا يقرأها أو يسمعها أحد، فيعمم عن طريق هذا التكذيب الخبر في أجهزته الإعلامية، ليسمع به القاصي والداني. والثانية، اتهام كل مَن كتب في الموضوع السعودي منتقداً، ولو مخلصاً، بما لا يعجب الإعلام الرسمي، بأنه متواطىء مع العدو (أياً كان هذا العدو، حقيقياً أو وهمياً) وأنه يريد النيل من المملكة وإنجازاتها العظيمة. أو أنه، في أضعف الإيمان، يريد ابتزازها لغاية في نفس يعقوب. أو أنه ـ إذا كان أجنبياً ـ يريد الحط من قدر الإسلام الذي تمثله المملكة، وبالتالي هو جزء من المؤامرة اليهودية ـ الصهيونية المعادية للسعودية.

وإذا قبل الإعلام السعودي على مضض، ولاعتبارات سياسية لا يستطيع التحكم فيها، ما يوجّه اليه من نقد في الصحافة والإعلام الغربيين، فإنه لا يستطيع أن يقبل بأي شكل من الأشكال ما يمكن أن يوجّه إليه من نقد في الصحافة العربية. وهو محق في ذلك. إذ من المفروض أن يكون الإعلام السعودي، خلال ثلث قرن وبهمة كل وزير مر على هذا المنصب، قد دجن كل الأقلام العربية. فمشكلة الكتابة عن السعودية في الإعلام العربي، أنك إذا كتبت

مادحاً فأنت متهم بالنفاق والوصولية وطامح للوصول إلى بيت المال. وإذا كتبت منتقداً فأنت متهم بالابتزاز طمعاً بالوصول أيضاً إلي بيت المال. وبالطبع فإن هذا المأزق يناسب الإعلام السعودي، لأن الكاتب العربي مدان في كلتا الحالتين.

وإذا كان السعوديون يتمتعون بحساسية خاصة تجاه النقد، فلأن مفهوم النقد عندهم، إرتبط بالتشهير الشخصي ببعض مسؤوليهم والذي شجعته أطراف من داخل السعودية نفسها كجزء من الصراع على السلطة أو المغانم، والذي كان سبباً مباشراً لازدهار «الصحافة الصفراء» في أوروبا. إن أسوء وأشرس أنواع النقد الذي تعرضت له المملكة، أشخاصاً وسياسة، كان بتمويل وتحريض من أفراد هم من عداد السلطة السعودية نفسها، دون أن يستطيع الإعلام الرسمي، أو ربما لا يريد، التصدي لها ومنعها. وإن كل ما نشرته الصحافة العربية من نقد للسعودية عبر سنوات مديدة لا يعادل في قساوته وإساءته ومرارته شيئاً مما نشرته الصحافة الممولة من الداخل السعودي. لذلك يستغرب القارىء السعودي عندما يقع على نقد يخالف ما يُبث له رسمياً عبر القنوات الإعلامية الرسمية، بقدر ما يستهجن الإعلام الرسمي عملاً من هذا النوع. والسبب أن كل صحافي عربي، في المفهوم الإعلامي الرسمي، معلب تلقائياً في خانة من خانات «الولاء» السياسي. وأقول «الولاء» تفادياً لاستعمال كلمة «العمالة» التي يكثر استعمالها في الأوساط الإعلامية العربية، من رسمية وغير رسمية.

من هذا المنطلق دأب الإعلام السعودي على احتواء الصحافي العربي، المحترف والفضولي والممارس لمهنته والمشغوف بها، الحريص على الحد الأدنى من المعلومات الصحيحة والتحليل الموضوعي، عن طريق ما سماه وزير الإعلام السعودي «ميثاق الشرف الإعلامي»،

الذي لا معنى له على الإطلاق، خارج مفهوم أن يكتب الصحافي بمداد الدولة وأن يضرب بسيفها وأن لا يزعج حكامها. وإلا عُدَّ «عديم المروءة والشرف والوفاء»، على حد تعبير وزير الإعلام السعودي في معرض رده على ما تنشره بعض الصحف العربية من أخبار وتعليقات مستقاة من مصادر غربية.

ولما كان الغرب، بكافة وسائله الإعلامية، لا يزال ـ وبكل أسف ـ هو المصدر الأساسي لكل أخبار وأحداث السعودية، ومنه تستمد الصحافة العربية معلوماتها لغياب حرية الوصول والحركة إلى الخبر والمعلومة ووجهات النظر المتعددة داخل المملكة، فإن الخيارات الصحافية أمام الصحافة العربية تكاد تكون معدومة، مما يضطرها دائماً إلى نشر الأخبار التي تنقلها وكالات الأنباء والصحافة الغربية، كجزء من خدماتها الصحافية لقارئها. بل من واجبها تجاه قارئها، إذا أرادت أن لا تعمق من جهله أو أن تهين ذكاءه، وسط تقصير الإعلام السعودي وغيابه الدائم.

وإذا كان وزير الإعلام السعودي لا يستطيع الرد على ما تنقله الصحافة الغربية من أخبار وتعليقات عن المملكة، ليس لأن المعلومات صحيحة أو مفحمة فقط، بل لأنه لا يملك الأسلوب المهني والراقي للرد، فإنه لجأ إلى الرد على الصحافة العربية التي نشرت بعض هذه الأخبار، بالقول في خطاب عام: «بين صفوفنا الإعلامية العربية مَنْ يساهم في نشر ما تصوره بعض صحافة الغرب من إساءة بالغة لدولنا وشعوبنا (...) أين من هذا العبث ميثاق الشرف الإعلامي؟ وأين منه الضمير العربي؟ وأين منه روابط العقيدة والدم واللغة والأصالة والوفاء لقضايا هذه الأمة» (جريدة «الحياة» ١٩٩٣/٦/٥).

□ □ □

إن من مآسي الوضع السياسي في المملكة، أن الإعلام الرسمي لا يجهد لتوسيع دائرة ما هو مسموح التداول به، وخاصة أن هناك مجموعة من الأقلام السعودية المرموقة التي تتمتع بكفاءة عالية، وكنا سنراها تسعى حثيثاً لخدمة الصالح العام، لولا ضيق ساحة الحركة والكتابة المتاحة لها. فهؤلاء مضطرون إلى مراعاة ثوابت كثيرة تحكم الصحافة وتوجهاتها، مما أحبط الكثيرين منهم، فاستشعروا عدم جدوى الكتابة في مجتمع لا يتمتع بقدر من الانفتاح وسعة الأفق. فلجأ بعضهم، من دون حرج شديد، إلى النشر في الصحافة الخارجية، وصمت البعض الآخر.

إن التنظيمات السعودية الجديدة، وبكل ما تحمله من بوارق طموحات وآمال للعديد من السعوديين والعرب، تبقى ناقصة ـ بل ربما مجهضة ـ إذا لم يرافقها وعي إعلامي راقٍ، يسعى لكسب صداقات جديدة للمملكة تمكنها من اجتياز مسالك صعبة أمامها، لا يمكن للإعلام الرسمي تجاوزها عن طريق تجاهلها. إذ إن التجربة «الدستورية» الفريدة من نوعها لم تعد تسمح، إذا أريد لها النجاح، أن يدخل الصحافي إلى المملكة متعاطفاً، ويخرج مشمئزاً. وقد خرّج الإعلام الرسمي في السنوات الماضية من الأعداء أكثر مما كسب من الأصدقاء.

فحالة الحوار المطلوبة، تتطلب التمييز والتفريق بين اللباقة والنفاق. كذلك الحالة الإعلامية المرجوة، تتطلب الاعتماد على المعلومة والرقم والمصارحة والثقة، ومعرفة ماذا يدور من مصادره الأصلية، لتعطي الصورة الصحيحة والأمينة، والتي فيها وحدها، حماية البلاد والنظام. كل ذلك حتى لا تبقى التنظيمات «الدستورية» الجديدة، خطوات خارج التاريخ، وحتى لا يبقى الإعلام الرسمي خطوة متقدمة إلى الوراء.

التنظيمات والحكم:

٣ ـ أفول «العهد السعودي»

بتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا في ١٣ أيلول ١٩٩٣، دخل العالم العربي في «العهد الإسرائيلي»، أراد هذا أم لم يرد، إعترف بذلك أم لم يعترف. ومنذ أن طوى اليهود العهد القديم من التوراة، لم يتحقق الكثير من نبوءات أنبيائهم، كما تحققت في السنوات القليلة الأخيرة التي أعقبت حرب الخليج الثانية. ولو عاش قدامى الأنبياء اليهود الذين تحفل التوراة بسير حياتهم وحروبهم، لصدّقوا أحاديث العرافين وقد أصبح أكثرها واقعاً على الأرض العربية اليوم.

كل ذلك استباق لسؤال: في أي عصر يعيش العالم العربي اليوم؟

سألت هذا السؤال، وقد شعرت أن الذي يغيب عن أحداث العالم العربي، ولو أسابيع قليلة، يدرك حدود السرعة التي تتحرك بها أحداثه. وهي على بطئها، تجر إلى متغيرات ربما لا يستطيع اللحاق بها. لكن في الوقت نفسه يعرف أن كل هذه المتغيرات المتحركة ما هي إلا من قبيل المراوحة في مكان واحد.

والمراوحة في المكان الواحد، هي سمة العالم العربي الرئيسية منذ حرب الخليج وبعد مرور ثلاث سنوات كاملة على وقف النار

واستسلام العراق. فإذا كانت حرب الخليج هي الأصل، ثم أصبحت الفرع، فهي لم تكن عنواناً للبداية كما أنه ليس من الضروري أن تكون عنوان النهاية. لذلك يأتي سؤال في أي عصر يعيش العالم العربي في أواسط عقد التسعينات، كمحاولة «لترسيم» ملامح السنوات المتبقية من هذا القرن، وكأنه «حدود» فاصلة بين الذي أتى عند تأسيس دولة إسرائيل قبل حوالى سبع وأربعين سنة، وبين الآتي بعد ست سنوات، حين يغلق القرن العشرون أبوابه على عصر عربي متخم بالتراجع ومشبع بالهزائم وذليل بالانكسار ومقيم في التخلف، واقعاً في أسر زمن قد «يؤلف ولا يؤلفان».

□ □ □

إذا كان لا بد أن يكون هناك مَعْلَم لبداية السقوط الذي يجد العالم العربي فيه نفسه اليوم، فلا شك أنه اتفاق كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧، الذي فتح «صندوق باندورا»، ونقله من حيز الأسطورة الروائية، إلى حيز الواقع السياسي. إذ تقول الأسطورة إنه عندما فتحت «باندورا» صندوقها، خلافاً لنصيحة أبيها، طارت منه الحشرات وخرجت الزواحف وغيرها، لتلوث السماء وتعيث في الأرض فساداً. في تلك السنة سقطت ريادة مصر العربية، وكانت بداية «العهد السعودي». ولأن مصر كانت هي المشكلة، وكانت هي بداية السقوط، فإن «العهد السعودي» ولد من رحم كامب دافيد، فشرب من حليب الفورة والثورة النفطية التي عرفها العالم عند ارتفاع أسعار النفط بشكل خرافي من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، وبقي مسيطراً على الأقدار العربية حتى وصلنا إلى حرب الخليج وما بعدها.

ولعل أول مَن استعمل مصطلح «العهد السعودي» كان وزير خارجية تونس الأسبق محمد المصمودي في حديث له مع مراسل

جريدة «المنار» اللندنية في بيروت نهاد المشنوق. إذ يقول المصمودي في حديثه لـ«المنار» في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧[1]:

«نحن الآن نعيش في العهد السعودي شئنا أم أبينا. فإما أن تجرنا السعودية ونصبح كلنا عملاء لأميركا، وإما أن تجرنا لنكون الضمير العربي الواعي، رغم أن إمكاناتها البشرية والإدارية لا تسمح بذلك».

كان حديث وزير خارجية تونس قبل سبع عشرة سنة، إبان العهد البورقيبي، وقت كان اتفاق كامب دافيد طرياً يحز في النفس العربية، التي لم تكن قد «تتمسحت» كما هي عليه اليوم، وفي ظل ظروف هي غير ظروف زماننا الحاضر. وكان حديث المصمودي قد جرى والحرب اللبنانية شارفت على نهاية «حرب السنتين»، ومؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس منعقد يحاول تطويق مشكلة «قوات الردع العربية» وجنوب لبنان، والتواجد الفلسطيني يفجر الوضعين السياسي والعسكري في لبنان، والسعودية مشغولة بتطويق اغتيال الرئيس اليمني إبراهيم الحمدي في الجزيرة العربية، ودول الخليج ترفض، بل تخاف، التواجد الأجنبي على أراضيها وتتعامل معه على استحياء شديد، ومشكلة «أمن الخليج» تدور في حلقة مفرغة وسط حوار طرشان لا يزال مستمراً إلى يومنا هذا. وكان مؤتمر جنيف لا يزال بين أخذ ورد، وحرب الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب بين شد وجذب، تستقطب اهتمامات المغرب العربي برمته، في الوقت الذي بدأت مطامع ليبيا في تشاد تظهر وتتخذ شكلاً عسكرياً.

---

(١) راجع جريدة «المنار» ـ لندن ـ العدد: ٤، الصفحة: ٩ ـ ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧. «المصمودي: نحن الآن في العهد السعودي شئنا أم أبينا».

وكان حديث المصمودي عن «العهد السعودي»، قد جاء وسط هذه الأحداث كلها، في معرض قوله: «ولسوء الحظ إن وزن مصر ضائع مع حكامها الذين ليسوا في مستوى حل المشاكل العربية (...) فالسعودية هي الدولة الوحيدة المطلوبة والمحترمة والغنية في ظل غياب الدور المصري».

وبالطبع، وبعد حوالى عقدين من الزمن، لم تجرنا السعودية لنكون «الضمير العربي الواعي»، بل لم تستطع ذلك، فهذا شرف لا تدعيه. ولا هي دفعتنا إلى أن «نصبح كلنا عملاء لأميركا»، وهذه تهمة تنكرها، بل هو دور لم ترده. فلا فضل لسعودي على غيره من العرب في هذه التقوى.

وهنا يعاد طرح السؤال بشكل آخر:

هل بدأ أفول «العهد السعودي»؟ وهل نحن نشهد انتقالاً، في ظل الأوضاع العربية الحالية، من هذا العهد إلى عهد آخر لم تتكون ملامحه بعد، ولم تتحدد هويته، ولم يتفق على اسمه، ولم تظهر سماته حتى الآن؟ مع ذلك كلنا نعرف اسمه، ولكن لا أحد يريد أن ينطق به، حتى لا يقال إنه يروج للإحباط العربي.

□ □ □

كان العالم العربي قد دخل في «العهد السعودي» عندما بدأ تراجع مصر إثر حرب ١٩٦٧، حسب ما يقول محمد حسنين هيكل[٢]، وإن ما يسميه هيكل بـ«الحقبة السعودية» قد بدأت إطلالتها منذ ذلك التاريخ عندما دعمت السعودية بأموال النفط دول المواجهة. وقد تحولت هذه الإطلالة إلى وجود مؤثر بعد حرب ١٩٧٣.

---

(٢) راجع «السفير» - بيروت - ١٩٩٤/١٢/٢٣. «هيكل في صالون إحسان عبد القدوس».

وظنت السعودية أن مال النفط يستطيع تكملة ما بدأه السلاح ولم تكمله السياسة عام ١٩٧٣. إلى أن جاءت حرب لبنان واحتلال إسرائيل لبيروت ١٩٨٢، وسقط النفط عند الامتحان الأول. وتكرر سقوطه بعدها بعشر سنوات عندما جاء غزو الكويت ليُظهِر النفط عارياً في شوارعها، بعد أن ظهر عاجزاً في مداخل بيروت.

ولما لم يكن لدى السعودية أي جدول أعمال لإستراتيجية سياسية ذات أولويات تستجيب وتلبي. ولما كان من سمات السياسة السعودية، التردد وغياب التخطيط السياسي الواضح والمتفق عليه بين أطراف الحكم السعودي، وضحالة المحتوى الفكري (الإسلامي وغيره) الذي يملكه السعوديون، إلى جانب انعدام حرية النقاش وحركة الجدال التي يجب أن تكون متاحة لفرقاء العمل السعودي، فإن ذلك كله قد ساق السياسة السعودية من فشل إلى فشل، توّج بحرب الخليج ومضاعفاتها التي يدفع العالم العربي يومياً ثمنها. عند هذا الفشل تلقف «العهد الإسرائيلي» العرب من «العهد السعودي»، والقوى العربية القومية متلاشية، والقوى النفطية عاجزة، والقوى الإسلامية مستشرسة. فنفخ الإسرائيليون في الصور فانهارت أسوار العرب عند أبواب اتفاق غزة ـ أريحا.

وأرادت السعودية في معرض نفيها لكل منجزات ما سبق أن حققته عهود الحقبة القومية، أن يكون الإسلام بديلاً من العروبة، محاولة أن تنسب إليها تهمة التعامل مع الشيوعية ومشتقاتها اليسارية. واعتبرت الإسلام حزباً سعودياً، كما كانت القومية العربية حزباً ناصرياً. فأخذت تدعم كل «القضايا الخاسرة» في القوس الممتد من القرن الأفريقي، حتى الشمال المغاربي. ومن الشمال التركي حتى باب المندب في جنوب الجزيرة العربية. وبعد قيام الثورة الإيرانية، اعتبرت نفسها في مواجهة بين «الإسلام السعودي» و«الإسلام

الإيراني»، من دون أن تدرك الفارق بين ديناميكية المفهومين الإسلاميين المختلفين. فشجعت الحرب بين العراق القومي وبين إيران الإسلامية، ودعمت بغداد بلا حدود. وتحت ستار المؤتمرات الإسلامية، حاولت الاختراق بإسلامها كل نشاط إسلامي مهما كانت خلفيته ودوافعه ومراميه، دون أن تميز بين الإسلاميين الحقيقيين والإسلاميين المدَّعين. وفتحت خزائنها لكل من يريد أن يغرف منها باسم الإسلام، تحت أي ادعاء أو مظهر، أو باسم أي فريق وهمي. وكان للمسلمين السود في الولايات المتحدة نصيب، كما كان للمسلمين البيض في جنوب أفريقيا نصيب آخر. ناهيك بالمسلمين الصفر في الفيليبين وأندونيسيا والصين وماليزيا، بالإضافة إلى مسلمي أفريقيا السمر.

وكانت جذور أفول «العهد السعودي» قد بدأت تتنامى عندما أعلنت السعودية الجهاد في أفغانستان لا في فلسطين، وإذا بالمال السعودي يتدفق إلى المجاهدين في أفغانستان، وتنظم له حملات التبرع سنة بعد سنة في المملكة. هذا الدفق المالي لم تعرفه قضية عربية، لا فلسطينية ولا غيرها، لا من قبل ولا من بعد. ولما بدأ الإسلام يتململ بين أيدي السعوديين بعد أن انتهت الحرب الأفغانية «الخارجية» بانسحاب الاتحاد السوفياتي، بدأت الحرب الأفغانية «الداخلية»، بخسارة الجناح السعودي في الحرب القبلية الدائرة هناك. من هنا أخذ الوهن يتسلل إلى «العهد السعودي»، وإذا بالإسلاميين الأفغان الذين مولتهم السعودية ودربتهم المخابرات المركزية الأميركية، ينتقلون إلى «الجهاد» داخل السعودية وغيرها من الدول التي كانت حليفة للسعودية، أكانت مصر أم الجزائر أم الأردن أم تونس، أم سواها. ولم يشفع هذا الإهدار الكبير للموارد المالية للسعودية لدى الإسلاميين، فكانت المواجهة مع حركة

الأصوليين الوهابيين التي أسفرت عن حركة «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، والتي سبقت إعلان النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى وتشكيله.

أما هزيمة الإسلام السعودي فقد كانت كاملة في القرن الأفريقي، في غياب السعودية التام عن أزمة الصومال (العربي)، وامتداداتها، بعد أن ساندت رئيسها السابق سيّاد بري سنوات طوالاً وحالت دون سقوطه مراراً. بقدر ما كانت بعيدة عن الدولة الأفريقية الجديدة في أريتريا، وقد مولت أحد أطراف جبهات التحرير الأريترية عقوداً طويلة. حتى في السودان، التي «انتصر» فيها الفكر الإسلامي وفاز بالحكم، فإنه كان إسلاماً مغايراً ومعادياً للإسلام السعودي. في الوقت الذي خسرت فيه السعودية رهانها على الحركات الإسلامية التي تدَّعي موالاتها في دول آسيا المسلمة. أما في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فلا وجود للإسلام السعودي إلا في شكل مصاحف مطبوعة في مطبعة القرآن الكريم في مكة المكرمة، وبين أيدي ناس لا يجيدون العربية.

□ □ □

ولما كانت السعودية دولة ذات مقومات اقتصادية لا تجارى، مارست من خلالها دوراً سياسياً فريداً من نوعه في العالم، فإن أي تقليص لمقوماتها الاقتصادية تلك يعني، تحديداً، تقليصاً لنفوذها السياسي. وبالتالي فإن أفول «العهد السعودي» يعود في الدرجة الأولى إلى أمرين أساسيين:

الأول: إنخفاض القدرة الاقتصادية السعودية إلى أقصى حد منذ حرب الخليج وحتى اليوم، والتي بلغت نفقاتها الرسمية المعلنة من الجانب السعودي وحده ٥٥ مليار دولار. رافق

ذلك انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها قبل خمس سنوات حيث بلغ سعر البرميل أقل من ١٣ دولاراً، بعد أن وصل في خضم الطفرة النفطية إلى حد وسطي بلغ ٢٨ دولاراً ويزيد. وزاد في ضعف القدرات الاقتصادية السعودية الشره الزائد إلى شراء السلاح بتحريض واضح من الدول الصناعية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، مما زاد من العبء المالي على المقومات الاقتصادية للسعودية.

الثاني: الصدمة السياسية التي أصابت السعودية نتيجة لحرب الخليج، ومضاعفاتها الداخلية، من سياسية واجتماعية ودينية، من جهة. ومن جهة ثانية مضاعفاتها العربية، في سقوط النظام العربي الواحد الممثل في الجامعة العربية ومؤسساتها، بعد أن أضعفه قيام مجلس التعاون الخليجي طوال عشر سنوات، وأطلق عليه صدام حسين بغزوه الكويت، الرصاصة الأخيرة. أما مضاعفاتها الدولية، فكانت في تواجد قوات التحالف الغربي على أرض الجزيرة العربية وما جرّ معه من نتائج، تبدأ بتحرك المجموعات الأصولية الإسلامية بمختلف مذاهبها على امتداد العالم العربي، مستخدمة العنف وسيلة لتحقيق مآربها السياسية، ولا تنتهي عند تفتيت العراق إلى أجزاء جغرافية ـ إثنية ـ طائفية، وتجويع شعبه بحصاره، لا بحصار نظامه المذنب. من الناحية العربية، حدث الشرخ بين دول «الضد» ودول الـ «مع» حتى أصبحت عودة اللحمة إليه، عملاً محفوفاً بالمخاطر. ومن الناحية الدولية، سبق السيف العذل، في عودة الاستعمار الجديد مقنعاً بقرارات دولية ونظام عالمي

جديد وسوق شرق أوسطية، بحيث صار يُحتاج إلى جهود هرقلية لاستعادة شيء من السيادة والاستقلال للعديد من الدول العربية.

وقد أدت الصدمة السياسية هذه إلى ترهل سياسي، داخلي وخارجي في المملكة، سجل عليها أفول نجمها السياسي بأفول نفوذها الاقتصادي. ولضعف سلاحها الاقتصادي - وهي القوة الوحيدة التي تملكها - أصبح من الممكن استفرادها سياسياً وتحميلها المزيد من الأعباء المالية، تحت ألف غطاء وغطاء، مما يوهن وضعها الاقتصادي، ويقلص من قدرة تحركها السياسي. فالنظام السعودي يعرف أن هبوط العائدات المالية للمملكة يؤدي تلقائياً إلى هبوط في نفوذه الخارجي والداخلي. وتدخل السعودية اليوم عداد الدول المديونة فعلاً وبمقدار كبير.

وإذا كان للترهل السياسي أسبابه المباشرة، وأهمها الوضع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه المملكة، إلاّ أن له أسبابه غير المباشرة. منها وأهمها أن القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ما زالت تخلق هاجساً أمنياً للسعودية ودول الخليج في المنطقة، بتخويفها من استمرار نظام صدام حسين في العراق، والمطامع التوسعية للنظام الإسلامي في إيران، بحيث تدفعها إلى شراء السلاح ولسنوات طويلة. سلاح لا تحتاج إليه ولا تجيد استعماله ولا تملك ثمنه. لذلك تحاول الدول الغربية المصنّعة للسلاح إقناع السعودية باستعدادها لإقراضها أي مال تحتاج إليه لشراء هذا السلاح، لقاء ربط النفط وأسعاره بتلك الدول، كضمان لديونها. فهناك شعور لدى الكثير من السعوديين، أن ثمة مؤامرة غربية مستمرة عليهم وعلى المنطقة، تسعى لربط المستقبل الاقتصادي للمملكة ومعها دول الخليج، باستمرار الحاجة إلى

الغرب عن طريق شراء السلاح وخدمته بالخبراء الغربيين الأجانب، بقصد رهن الثروة النفطية إلى آجال طويلة.

عند الأمر الأول الاقتصادي، لا بد من التذكير أن احتياطي السعودية عام ١٩٨٣ كان ١٨٠ مليار دولار. في ذلك الوقت كان الاقتصاديون لا ينامون الليل، لأنهم لا يعرفون كيف وأين سيوظفون دولار النفط السعودي. أما اليوم، فلا ينامون الليل لأنهم لا يعرفون من أين سيأتون بدولار النفط لكي تدفع السعودية التزاماتها. في السنوات العشر الأخيرة، لم يصرف هذا الاحتياطي الهائل على مشاريع التنمية والمشاريع الاجتماعية والصحية والإعمار فقط، كما لم يقتصر صرفه في الداخل والخارج على الحركات السياسية من إسلامية وسواها، لشراء الولاء والرضى والحلفاء في أصقاع المعمورة كلها. إنما صرف بالدرجة الأولى على السلاح. ومنذ حرب الخليج، صار شراء السلاح هو المصروف الأساسي.

بالطبع يعود شراء السلاح من الولايات المتحدة، ومن ثم من الدول الغربية الصناعية كبريطانيا وفرنسا، بالفائدة على الاقتصاد الأميركي والأوروبي، إلاّ أنه يؤسس في المدى البعيد لعلاقات خطرة بين السعودية وحلفائها الغربيين. ولعل التذكير بعلاقات أميركا بإيران الشاه في السبعينات يوضح كيف يمكن أن تسفر هذه العلاقات عن خطأ يودي بها إلى غير رجعة. فالسلاح، ومصادره، لا يمكن أن يؤمّنا الاستقرار الداخلي لأي بلد، كما أنهما لا يؤكدان وجود صداقة أو تحالف دائم بين طرفي الصفقة. ولعل التذكير أيضاً بعلاقات الاتحاد السوفياتي بالدول التي كان يبيع أو يهب لها السلاح، يوضح مجدداً احتمال انقلاب هذه العلاقة عند أي متغيّر في النظام السياسي للبلد المصدِّر.

إلاّ أنه ما دام هناك عطش دائم في الغرب والعالم إلى النفط، فستجد الولايات المتحدة وأوروبا طريقة ما لتدوير دولارات النفط لصالح الاقتصادين الأميركي والأوروبي. وما دام هناك نهم في السعودية ودول الخليج إلى تكديس السلاح، فستبقى الولايات المتحدة وأوروبا المصدرين الوحيدين له، فليس عندهما ما يبيعانه لها سوى سلاح مقابل النفط. وستبقى تلك العلاقة غير متكافئة وغير صحية. وستبقى علاقة فوقية تمارسها واشنطن والعواصم الأوروبية مع دول النفط في الجزيرة العربية.

لقد صرفت السعودية على السلاح سنوياً منذ حرب الخليج وإلى اليوم ١٦ مليار دولار، بالإضافة إلى ٦ مليارات دولار لأسطول طائرات مدنية جديدة، نالتها الشركات الأميركية ضد الشركات الأوروبية في صفقة أعلنت في ١٦ شباط ١٩٩٤، بعد أن تدخل الرئيس الأميركي بيل كلينتون شخصياً مع الملك فهد، لإعطاء هذه الصفقة للولايات المتحدة. مما دعا السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان إلى القول «إننا نؤمن أن القدر جعل الأميركيين القوة العظمى الوحيدة في العالم»، بعد أن طلب من الشركات الأميركية المصنّعة للسلاح و التي تطالب السعودية اليوم بـ ٣٠ مليار دولار هي فواتير سلاح لم تدفع، بجدولة هذا المبلغ، وإعادة تقسيطه، نظراً إلى النقص في السيولة النقدية الذي تعاني منه المملكة. مما دفع وزارة الدفاع الأميركية إلى طمأنة شركات السلاح، أن السعودية لا تعتزم إلغاء طلباتها، إنما إعادة جدولة مستحقاتها فقط، ضمن خطة جديدة يتفق عليها.

كل هذا لا يعني أن السعودية دولة على شفير الإفلاس، فدخلها السنوي، بأسعار النفط المتدنية اليوم، هو ٤٠ مليار دولار، والنفط الذي ما زال في باطن الأرض سيبقى ثروة مخزونة لعشرات

السنين. إلاّ أن الأزمة المالية الحالية، لا بد أن تدفع المملكة إلى سياسة تقشفية، بدت واضحة في موازنة ١٩٩٣، بخفض الإنفاق بنسبة ٢٠ بالمئة. إلاّ أن أي تقشف قد يثير تململاً في داخل السعودية، وخاصة أن الإدارة الأميركية تدفع الحكومة السعودية باتجاه التفكير في فرض ضرائب على دخل الأفراد وأرباح الشركات، لشعب لم يعتد أن يدفع ضريبة قط في حياته، مما قد يعكر من صفو «السلام الاجتماعي» في الداخل. بالإضافة إلى الرغبة الأميركية في بيع الحكومة للقطاع الخاص مؤسسات القطاع العام التي تشكل عبئاً مالياً وخسارة دائمة للدولة. فعجز الموازنة السعودية الجديدة البالغ حوالى ٧,٥ مليارات دولار، هو ضعف عجز الموازنة الأميركية. مما دفع وزير المالية السعودي محمد أبا الخيل إلى الإعلان أن: «الحكومة السعودية عازمة على مواصلة سياسة ضبط الإنفاق، بل وتقويتها أكثر فأكثر خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى تتخلص نهائياً من آثار الأعباء المالية لحرب الخليج»، مؤكداً أن الوضع العام سليم من دون أن ينفي وجود أزمة مالية(٣).

وفي غمرة هذه الأزمة، يتم توقيع اتفاق غزة ـ أريحا، الذي يحتاج إلى دعم مالي لا حدود له، فيبدأ الغرب بالتطلع نحو السعودية ودول الخليج للحصول على المال اللازم لتشغيل وتفعيل هذا الاتفاق، في الوقت الذي لا تستطيع السعودية ولا دول الخليج، ممارسة كرم لم تعد تسمح به موازناتها ومداخيلها، على الأقل حالياً. لكن في النهاية ستضطر السعودية إلى دفع الفاتورة

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي السعودي والموازنة الجديدة، راجع: «فاينتشال تايمز» (١٩٩٣/٩/١٠) ـ «نيويورك تايمز» (١٩٩٣/٨/٧) ـ نشرة أنباء «رويتر» (١٩٩٣/٩/١٣) ـ «الإيكونوميست» (١٩٩٤/١/١٥).

الفلسطينية، على الرغم من غضبها من السياسة العرفاتية خلال حرب الخليج. وستدفع السعودية ومعها دول الخليج ثمن السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي لمعرفتها بأهمية تحقيق السلام لمشاريعها التنموية والسياسية في المنطقة.

□ □ □

إذا أردنا أن نتساءل عن أحد أهم ما يمكن أن يسمى بأسباب أفول «العهد السعودي»، فما علينا إلاّ أن نبحث عن غياب المبادرات السعودية لمحاولة لَمّ الشمل العربي، وخاصة في ظل الأوضاع المهترئة الحالية للعالم العربي، والتي تعاني المملكة من متاعبها بقدر ما تعاني منها باقي الدول العربية. فقد نسينا متى كانت آخر مبادرة سعودية في هذا المجال. فالسعودية، والملك فهد شخصياً، هي وهو المؤهلان وحدهما، للدعوة إلى قمة عربية لا يملك أحد غيرهما القدرة عليها. فبعد أن مرت ثلاث سنوات على حرب الخليج، لم يعد هناك ما يبرر التلكؤ في اقتحام باب المصالحة العربية من مدخله الواسع. فجمال عبد الناصر دعا إلى قمة الإسكندرية عام ١٩٦٤، وحرب اليمن ما زالت في حدتها، وخلافه مع الملك فيصل والملك حسين في أوجه، وعلاقته مع النظام السوري آنئذٍ ليس فيها ما يدعو إلى شيء من الراحة، والوضع الفلسطيني لم يكن قد نضج بعد إلى كيان سياسي مميز. وعلى الرغم من ذلك تمت قمة الإسكندرية، واستطاع عبد الناصر أن يرأب الكثير من الصدع العربي.

إن الغياب السعودي عن أي مبادرة من هذا النوع، وخاصة بعد التقاء الملك فهد ياسر عرفات في كانون الثاني ١٩٩٤، وهو أول لقاء بينهما منذ حرب الخليج، وبعد انحياز منظمة التحرير

الفلسطينية إلى صف صدام حسين في غزوه للكويت، لم يعد له إلاّ واحد من عدة تفسيرات.

التفسير الأول: إن الكويت، المعارضة، بل المعادية لأي مصالحة عربية، ما زالت تضغط على السعودية لمنعها من القيام بأية مبادرة في هذا الاتجاه. وهي التي أبدت انزعاجاً كبيراً من لقاء الملك فهد مع ياسر عرفات، مما اضطر الملك فهد إلى إرسال مبعوث شخصي له إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لشرح أهداف اللقاء مع الزعيم الفلسطيني. وبالتالي فإن السعودية لا تريد أن تحرج الكويت في دفعها نحو مصالحة عربية، ما زالت الكويت تعتقد أن شروطها لم تتحقق بعد. لكن هذا التفسير يعطي الكويت نفوذاً ودالة ليسا لها داخل النظام السعودي.

في الوقت نفسه، هناك من يتساءل إلى متى تبقى السعودية أسيرة العقدة الكويتية، في الوقت الذي لم يعد هناك إجماع خليجي على الحصار الذي فرضته الكويت على الاتصالات مع العراق تحديداً والفلسطينيين عموماً؟ فقطر وعمان ظلتا على علاقات مع العراق والفلسطينيين، ناهيك بالبحرين والإمارات. فإذا استطاعت أربع دول من مجلس التعاون الخليجي أن تتحرر من العقدة الكويتية، فلماذا تبقى السعودية أسيرة لها؟

التفسير الثاني: إن هناك قوة كبرى، لعلها الولايات المتحدة وبتحريض إسرائيلي، لا تريد قيام مصالحة عربية بمبادرة سعودية، فتضغط على الرياض لتعطل إمكانية من هذا النوع، على الرغم من فوائدها الكبيرة التي تعود على السعودية، وخاصة في حال نجاحها. فهذه القوى لا تريد

للسعودية أن تستعيد حجمها العربي ولا دورها الخاص المميز.

التفسير الثالث: إن الوضع الصحي للملك فهد يمنعه من ذلك، لما في عقد قمة عربية كاملة وموسعة، من جهد شخصي يتطلب جلداً ومثابرة وتعباً تجهد صحة أي زعيم عربي، أكثر شباباً وأوفر صحة. ألم يمت جمال عبد الناصر في نهاية قمة ١٩٧٠ في القاهرة؟ وإذا استطاع الملك فهد أن يستضيف قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض في كانون الأول ١٩٩٣، فلأن القمة الخليجية لم تدم أكثر من ٤٨ ساعة ولم تزد على كونها مجرد اجتماع موسع لستة زعماء متجانسين، ليس فيها جهد سياسي يُذكَر.

يبقى **التفسير الرابع**، وهو الأخطر، ذلك أن الترهل السياسي في المملكة قد بلغ من التفشي واللامبالاة خارج إطار مصالح السعودية القطرية والإقليمية الضيقة إلى درجة أن المملكة أضاعت الغابة في سبيل الأشجار.

لقد عودت السعودية العرب قبل حرب الخليج على مبادرات واتصالات في كل القضايا العربية، من مشروع الملك فهد بن عبد العزيز للسلام في قمة فاس ١٩٨١، الى تحرك وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل الدائم، إلى الملك فهد نفسه عندما حاول حل قضية الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب حينما جمع الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني في مطلع الثمانينات. بينما تبدو اليوم السياسة الخارجية للسعودية في حالة ركود يكاد يُنسي العالم العربي أدوارها السابقة، فلا الملك يبادر، ولا وزير خارجيته يتحرك. أما وزير إعلامه فحدث ولا حرج.

ولعل أخطر ما في الترهل السياسي في الأوضاع الخارجية، إمكان انتقاله إلى الوضع الداخلي. فالناس، وقد أخذته على محمل الجد، تتوقع بعد قيام مجلس الشورى وبدء نشاطه في جلسة افتتاحية عقدت في ٢ كانون الثاني ١٩٩٤، أن يؤدي دوره الاستشاري المنتظر منه في التشريع وسن القوانين والرقابة على أجهزة الدولة بموجب قانون تأسيسه، وخاصة أن اسم الملك فهد قد ارتبط بهذا المشروع. فأمامه ٢٣٠ قانوناً من قوانين الإدارة الحكومية التي تتطلب تحديثاً وبتّاً. وقد يكون من السابق لأوانه، ولم يمضِ على قيام المجلس سوى أشهر معدودة، توقع الكثير منه. لكن الكل يتوقع بعد قانون مجلس الوزراء، الذي حدد مدة بقاء الوزراء بأربع سنوات، أن يستقيل منه مجموعة من الوزراء صار لها في الوزارة أكثر من عشرين سنة. إلاّ أنه حتى الآن ليس هناك بوادر تغيير حكومي، ولا حتى محاولة لملء شواغر مناصب وكلاء الوزارات، وبعضها يدار بالوكالة والإنابة منذ سنوات وسنوات.

كل ذلك يغذي الترهل، على الرغم من أن وضع الملك فهد والحكم السعودي يعتبر إجمالاً، ممتازاً في الداخل. خاصة بعد المصالحة مع الشيعة التي تمت في خريف ١٩٩٣، وبعد ضبط التعاملِ مع الأصوليين الإسلاميين من الوهابيين الذين أزعجوا الحكم طويلاً منذ غزو العراق للكويت ووصول القوات الأجنبية إلى السعودية في صيف ١٩٩٠.

ومن المؤسف أن إمكانية استمرار الترهل السياسي في الداخل، وانعكاساته الخارجية، تساهمان في مقولة أفول «العهد السعودي» إلى درجة أنهما قد تلغيان تدريجياً الدور السعودي عربياً، ولأمد طويل، ما لم تقم مبادرة سريعة تعيد لملمة الأطراف المبعثرة، على

الرغم من الشعور داخل النظام السعودي بشيء من المرارة لكثير من التصرفات العربية.

□ □ □

إذا كانت السعودية هي «الدولة الوحيدة المطلوبة والمحترمة والغنية في ظل غياب الدور المصري» ـ حسب قول المصمودي ـ فعليها أن تواجه مسؤولياتها في التصدي «للعهد الإسرائيلي»، فتتحامل على ما تعتبره «جراحاتها» العربية، معتبرة أن السنوات التي مرت منذ تلك الدعوة التونسية، ليست سجلاً بفشلها، إنما تحفيز جديد لدور ما زال يبحث عمَّن ينفض عنه غبار الهزيمة. وحتى يبقى كذلك السؤال عما إذا كان العالم العربي لا يزال يعيش في عصر عربي، مبرراً.

وهناك قول إنجيلي مأثور:«ومَن سخّرك أن تسير معه ميلاً واحداً، فسر معه ميلين[٤]».

---

(٤) إنجيل متى (٥/٤١).



التنظيمات والحكم:

٤ ــ الاتفاق السعودي ــ الشيعي

في الأول من كانون الثاني ١٩٩١، صدر في لندن العدد الأول من مجلة شهرية في اثنتين وخمسين صفحة باسم «الجزيرة العربية». في وقت كانت فيه قوات التحالف الدولي، وفي طليعتها القوات الأميركية، جاثمة على أرض الجزيرة العربية بمختلف فصائلها وجنسياتها، استعداداً لشن حرب تحرير الكويت ضد القوات العراقية الغازية. وكان الاستعمار الجديد قد وصل مدججاً بالسلاح إلى دول الخليج، ومستعداً لاستعراض عضلاته التكنولوجية في أول حرب من نوعها، ضد عدو لا أحد يملك تقويماً حقيقياً لقدراته العسكرية.

كان العالم العربي في حالة من الهيجان والترقب، لم يألف مثلها منذ حرب ١٩٧٣. وكان العرب يتوزعون بين مؤيد ومعارض للغزو العراقي للكويت من جهة، ولوجود قوات أجنبية على أرض عربية من جهة ثانية. ثمة مَنْ هو مع ومَنْ هو ضد. فضلاً عمَّن هو متحمس لفريق وفاتر الحماسة لفريق آخر. وكان الغليان سمة ذلك الشهر.

ولم تكن المجلة، التي قدر لها أن تلعب دوراً سياسياً كبيراً في فترة زمنية قصيرة، في حينه، بأكثر من منشور من منشورات المعارضة

لأنظمة الخليج التي انتشرت في لندن خلال الثمانينات. إنما اللافت للنظر فيها، أنها كانت أكثر جدية ورصانة، وأكثر مهنية من ناحية التبويب والشكل. وحمل العدد الأول منها تعريفاً تحت اسمها: «مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)». كما حملت افتتاحية العدد الأول، وسط ذلك الجو المكفهر من الأحداث العربية، نبرة تفاؤلية تقول: «يطل علينا عام ١٩٩١، والأمل يحدونا بإمكانية حدوث تغييرات سياسية(...) في دول المنطقة الخليجية، تكون مقدمة لبدء حياة جديدة مستقرة، تمارس فيها الحريات السياسية، وحرية التعبير عن الرأي، ضمن الأصول والأعراف الدينية».

كان هذا الكلام من قبيل العبارات العادية لصحف المعارضة الخليجية، يعني الكل ولا يعني أحداً. إلى أن صدر العدد الثاني (شباط ١٩٩١)، وإذا بملامح مجلة «الجزيرة العربية» تزداد وضوحاً بقولها: «إنها تعبر عن المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية، بمختلف اتجاهاتها، رغم أن القائمين عليها ملتزمون بالنهج الإسلامي. وهي امتداد لجميع الدوريات التي أصدرتها المعارضة في الماضي، والتي أدت على امتداد أعوام طويلة رسالتها. وستكون هذه المجلة على هذا الأساس منبراً للمعارضة في المملكة ككل وبشتى اتجاهاتها وبغض النظر عن كونها تختلف أو تتفق في أطروحاتها مع رأي القائمين على المجلة». وتضيف المجلة الإضافة الأوضح إلى هدفها بقولها تلك الجملة الفصل: «إن الهدف المركزي الذي تتوجه المجلة إلى تحقيقه، هو خلق رأي عام داخلي وخارجي يدفع بعملية التغيير لهيكل النظام السياسي السعودي المتخلف إلى نهاية إصلاحية تستجيب لمتطلبات المرحلة المعاصرة».

ولم يكن من بين المراقبين السياسيين لحركات المعارضة الخليجية،

من يتصور أن هذه المجلة الشهرية ستحقق الكثير من أهدافها المذكورة، بعد صدور منتظم استمر ٣٢ عدداً في ثلاث سنوات إلى أن توقفت في آب ١٩٩٣، ولم يوزع العدد الأخير منها (عدد أيلول ١٩٩٣) بعد أن كان قد طبع كجزء من صفقة العصر السياسية.

فما هي هذه الصفقة؟ وما هي خلفيتها؟ وما هو دور هذه المجلة في ذلك؟

□ □ □

بين أيلول وكانون الأول ١٩٩٣، تمت أهم صفقة سياسية بين نظام حكم ثابت، هو المملكة العربية السعودية، وبين حركة معارضة تمثل أقلية عددية، ذات لون طائفي، وتعاني من عقدة اضطهاد تاريخية، هي المعارضة الشيعية، الممثلة في الحركة الإصلاحية السعودية. هذه الصفقة وقعت ضحية صمت إعلامي مدبر، أراده طرف النظام الحاكم، والتزم به طرف المعارضة كشرط من شروط الاتفاق.

فاللافت للنظر أن المعارضة الإعلامية الناجحة للحركة الإصلاحية، والتي كانت سبباً أساسياً، للتوصل إلى الاتفاق السعودي ـ الشيعي، والتي لم تكن المعارضة تملك سلاحاً غيرها، لم تستطع استعمالها لإعلان نجاحها. فعلى الرغم من أن السعودية تسيطر سيطرة مباشرة على معظم وسائل الإعلام العربية، من صحافة وإذاعة وتليفزيون وقنوات فضائية، وخاصة خارج حدود العالم العربي، وذات تأثير مباشر على العديد من المطبوعات والقنوات الإعلامية داخل الأقطار العربية، لجأت إلى الصمت حيال هذا الموضوع، وهي التي تهيم بالدعاية المبالغ بها لأقل الإنجازات.

والسبب أن النظام السعودي، الذي قدم التنازلات الأساسية، أراد

عن طريق الصمت عدم تعميم هذا الحدث وتفاصيله، حتى لا يصبح سابقة تتخذها حركات معارضة مماثلة مستقبلاً، وحتى تبقى «مكرمة» من مكرمات النظام، فلا تبدو تنازلاً منه أو ضعفاً في بنيته. بالمقابل امتنعت المعارضة عن إثارة ضجة حول هذا الحدث الاستثنائي، حنكة منها، لحماية نجاح الاتفاق وتنفيذه، بالإضافة إلى أن كتمان الاتفاق كان شرطاً من شروط النظام، إلتزمت به بمصداقية كبيرة. لذلك تمت عملية التعتيم الإعلامي بنجاح كبير، فلم تتداول الصحافة هذا الاتفاق ـ الحدث إلاّ في نطاق محدد، وفي نشرات خاصة لجأ معارضو الاتفاق إلى ترويج معظمها في محاولة للطعن فيه وإفشاله. فقد كانت كلتا الحكومة والمعارضة، مدركة أن الإعلام عن سير المفاوضات ونتائجها، قد يدخلها في تعقيدات بروتوكولية تتعلق بخصوصية النظام السعودي من ناحية، وقد يساهم في الكشف عن سريتها من ناحية ثانية، مما قد يعطل من مسيرتها. لذلك كان الصمت، قبل وبعد الاتفاق، هو ما ناسب الطرفين.

□ □ □

ما الذي جعل هذا الحدث الاستثنائي ممكناً؟

سؤال من عدة أسئلة، كلها تبدأ من حرب الخليج، الأولى والثانية. فبين الحرب الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) والثانية (حرب تحرير الكويت) خف التوتر بين الشيعة في بلدان الخليج العربي وبين الأنظمة الحاكمة إلى درجة معقولة. في الحرب الأولى، أثبت الشيعة ولاءهم الوطني وعروبتهم بانحياز أكثرهم إلى الصف العربي ضد إيران الفارسية. وما أن وضعت هذه الحرب أوزارها، حتى سرى ارتياح عام في أوساط الشيعة. أما في الحرب الثانية، فقد وقف شيعة الخليج كلهم في الصف المعادي لغزو العراق

للكويت، مؤكدين ولاءهم للأنظمة الحاكمة ومعارضتهم لصدام حسين، الذي لم يكن بينهم وبينه عبر تاريخ الحكم البعثي في العراق، أي تفاهم. لذلك رفض الشيعة كل مبادرات واتصالات النظام العراقي، إبانَ غزو الكويت، للتعاون معه.

كل هذه كانت عوامل ساهمت في تخفيف التوتر بين الشيعة الخليجيين وبين السلطات الحاكمة، وخاصة السعودية، عندما أدركت هذه السلطات أن الشيعة ليسوا طرفاً، على وجه العموم، في الخطر القادم نحوها. وهنا التقت مواقف الحركة الإصلاحية مع الخط العام للحكومة السعودية في حرب الخليج الثانية تحديداً، وخاصة عندما دعا الشيخ حسن الصفار، رئيس الحركة السابق ومرشدها الحالي، إلى اشتراك الشيعة في التعبئة العامة التي سبقت هجوم التحالف الغربي على القوات العراقية المحتلة للكويت.

من خلال هذه الانفراجات، بدا ممكناً فتح حوارٍ حول مطالب الشيعة في السعودية.

قبل ذلك، ما هي أوضاع الشيعة في السعودية، وما هي مطالبهم؟

النظام السعودي نظام لا يشبه أي نظام آخر في العالم. فهو نظام لا يتعايش مع الآخرين. والسبب في ذلك، أن المذهب الوهابي ـ وهو مذهب السلطة الحاكمة ـ مذهب مغلق رافض لكل المذاهب الأخرى، ولا يتعايش مع أي منها. فهو الدين كاملاً، وهو الإسلام نفسه، كما يفهمه أصحابه. لا قبله ولا بعده. فإما أن تكون من أتباعه وإلاّ فهو يرفضك. وهذا سبب عدم انتشاره خارج نجد وبعض شواطىء الخليج. كذلك هو نظامه السياسي فإما أن تكون معه، بكل ما له وما عليه، وإلاّ فأنت من الخارجين عليه. فالبنية الدينية للوهابية، هي البنية السياسية نفسها التي يتألف منها النظام الحاكم ويجري التعامل من خلالها.

من هنا تُفهم علاقة آل سعود المتوترة بالشيعة فيما يسمى اليوم بالمملكة العربية السعودية. فمنذ ثورة الإخوان الأولى، التي اشتركت مع الحركة السلفية بطابعها الديني المتعصب وتشددها الوهابي. والإخوان يكنون كرهاً شديداً للشيعة، الذين اعتبروهم «كفرة» يجب ردهم إلى الدين الصحيح بالقوة.

وفي مؤتمر الأرطاوية عام ١٩٢٦، الذي عقده الإخوان كبداية حركتهم ضد الإمام (الملك فيما بعد) عبد العزيز، منكرين عليه تصرفات عديدة منها تنصيب نفسه ملكاً، لأن الإسلام يحرّم الملكية، ومنها استخدامه السيارات والتلغراف والتليفون لأنها من أعمال السحر. ومنها أيضاً سكوته على شيعة الأحساء والقطيف وتقاعسه عن فرض الإسلام الوهابي عليهم (البند العاشر)[١].

وأحال الملك عبد العزيز بعد ذلك بحوالى سنة في مؤتمر الرياض في كانون الثاني ١٩٢٧، مطالب الإخوان إلى العلماء طالباً الإفتاء في شأنها. فأفتوا فيما يتعلق بالشيعة على عبد العزيز أن يلزمهم البيعة على الإسلام الوهابي ويمنعهم من «إظهار شعائر دينهم الباطل»، ويمنعون ـ من جملة أمور أخرى ـ من زيارة المشاهد (كربلاء والنجف). كذلك تهدم أماكنهم «المبنية لإقامة البدع في المساجد وغيرها. ومَنْ أبى قبول ما ذكر ينفى من بلاد المسلمين»[٢].

ويشكل الشيعة حوالى ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المملكة، يتواجد أكثرهم في المنطقة الشرقية، وهي المنطقة الحساسة الغنية بالنفط وآباره ومنشآته والأيدي العاملة المحلية والأجنبية، والتي يبلغ

---

(١) كتاب «الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز» للدكتور عبد الفتاح أبو علية. (الناشر غير معروف).

(٢) كتاب «أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود» ـ لعبد الله الزامل ـ (الناشر غير معروف).

تعدادهم فيها حوالى مليون نسمة. ويتوزعون على أربع مناطق سكن رئيسية هي: الدمام (وتضم مدن الدمام وثقبة والخبر والظهران). والأحساء، وهي منطقة زراعية وثاني منطقة سكنية. والقطيف، وهي المنطقة الزراعية الثانية، والمدن الصناعية في الخفجي وجبيل ورحيمة وأبقيق.

□ □ □

بعد ذلك، كيف نظم الشيعة السعوديون أنفسهم، وما هي الحركة الإصلاحية؟

كانت «منظمة الثورة الإسلامية» جزءاً من حركة أكبر تسمى «حركة الرساليين الطلائع»، تأسست في العام ١٩٦٨، وظلت في إطار تنظيم سري، وفق أسس العمل الحزبي التقليدي. ولم يعلن عن فروعها مثل الجبهة الإسلامية في البحرين، ومنظمة العمل الإسلامي في العراق، ومنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية (السعودية)، إلاّ على مدار عدة سنوات. وخرج تنظيم «الثورة الإسلامية» إلى العلن في العام ١٩٧٥، واستمر إلى أواخر العام ١٩٩٠، وتحديداً حتى بُعيد الغزو العراقي للكويت. عند هذا المنعطف جرى تبديل النظام والأهداف والاسم، وتزامن مع صدور مجلة «الجزيرة العربية»، حيث جرى إعلان اسم «الحركة الإصلاحية»، وتم التباين عن الحركة الأم. وأعلن الإصلاحيون أن علاقتهم مع «الرساليين الطلائع» وفروعها القطرية الأخرى «مجرد علاقة رفاق سابقين».

كان من أهم أسباب تغيير الاسم، والانفصال عن التنظيم الماضي، هو تأكيد الإصلاحيين الفصل بينهم وبين حزب الله السعودي، في الوقت الذي طرأ تحسن نسبي بين المملكة وإيران، حتى إن هناك مَنْ يعتقد أن إيران لم تعارض التقارب السعودي مع الإصلاحيين

الشيعة، على الرغم من استمرار معارضة حزب الله للاتفاق، قبل وبعد حدوثه. فقد كان هناك مزج دائم بين أي تنظيم إسلامي في الخليج وبين حزب الله الموالي لإيران. فالحركة الإصلاحية لم تكن من دعاة تصدير الثورة الإسلامية على الطريقة الإيرانية إلى دول الخليج، بل كانت حركة محلية تمثل الأقلية الشيعية في السعودية، لها مطالب معينة من النظام السعودي الحاكم، تريد تحقيقها بالوسائل السلمية والضغوط الإعلامية، لا بالشعارات الثورية والعمل التخريبي. وكان يقود هذه الحركة مجموعة من المثقفين الشيعة يعيشون في الخارج، ينقسمون إلى مجموعتين أساسيتين: مجموعة لندن ومجموعة واشنطن، لهم مرشد سياسي هو الشيخ حسن الصفار الذي كان يقيم في دمشق. ولهم مرجع ديني هو آية الله محمد الشيرازي الذي يقيم حالياً في طهران. لذلك عرفوا في أوساط حزب الله بالشيرازيين، نسبة إليه. ولم تكن المجموعة المثقفة هذه على علاقة وطيدة بالأجهزة الإيرانية، مما شجّع السعوديين على القبول بفتح حوار معهم.

وتميز نشاط الحركة الإصلاحية بأسلوب جديد غير معروف في الأوساط التقليدية للشيعة، إذ اتخذ شكل إنتاج إعلامي ودعائي متطور شمل العديد من الكتب والدراسات والمنشورات بالعربية والإنكليزية في العاصمة البريطانية، أخذت تعتمدها المؤسسات والأحزاب الأوروبية والأميركية كمصدر من مصادر المعلومات الحقيقية عن السعودية. وإلى جانب نشاطها في لندن، فتحت الحركة الإصلاحية مكتباً تنسيقياً في واشنطن، يعنى بانتهاكات حقوق الإنسان في دول الخليج، مؤسسة واجهة لها باسم «اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية» وأخذت تتصل بشكل يومي مع منظمة العفو الدولية، «أمنيستي أنترناشونال»

و «ميدل إيست وتش» ومنظمة «ليبرتي» البريطانية، ومنظمات أميركية وغربية أخرى. وأصدرت الحركة نشرة باللغة الإنكليزية باسم «آرابيا مونيتر»، أوصلتها إلى المئات من رجال الصحافة والشخصيات والمنظمات في الولايات المتحدة. وتمكنت من انتزاع مصداقيتها في الأوساط الأميركية عندما نالت منحة وقدرها خمسون ألف دولار من «المؤسسة الوطنية لدعم الديموقراطية»، وهي من أهم المؤسسات الأميركية الداعمة لنشاطات المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.

واستطاع شباب الحركة أن يقيموا علاقات واسعة مع الإعلام الأميركي ورجال الكونغرس والعديد من الشخصيات المؤثرة في القرارات الأميركية. وكثرت التساؤلات عن هوية الحركة (وواجهتها اللجنة الدولية) ومطبوعاتها، بقدر ما ازدادت التساؤلات في الأوساط الأميركية عما يدور داخل المملكة. وعبر الإعلام الذكي ذي النوعية المؤثرة، إستطاعت الحركة أن تصيب من النظام السعودي مقتلاً في أكثر الأماكن حساسية له، وهو الإعلام الأميركي خصوصاً، والإعلام الغربي بشكل عام.

وتضافرت مجموعة العوامل الإعلامية هذه، مع الانفتاح القسري للمملكة العربية السعودية أثناء وبعد حرب الخليج الثانية، حيث تدفق آلاف الصحافيين الأجانب إلى السعودية ودول الخليج الأخرى، لتغطية أهم حدث سياسي ـ عسكري منذ الحرب العالمية الثانية. في الوقت نفسه تضاعفت الضغوط الداخلية من التيار السلفي الديني والتيار المدني الليبيرالي (كل من زاويته المختلفة) مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية وتوسيع المشاركة في الحكم. وكثفت مجموعات الضغط الأميركية والغربية حملاتها على النظام السعودي، لتغييبه الديموقراطية واضطهاده الشيعة وحرمانه المرأة من

حقوقها وتزمته الديني، وإلى ما هنالك من تقاليد ارتكز إليها الحكم السعودي منذ نشأته.

واتخذت الضغوط الأميركية والأوروبية أشكالاً عدة ابتداء بدعوة السلطات السعودية إلى الأخذ يبعض أنظمة الشورى في الحكم، وإلى تحسين وضع حقوق الإنسان في المملكة، وانتهاء بالعمل على حل المشكلات القائمة مع القوى المعارضة، خصوصاً تلك التي تملك إعلاماً مؤثراً في الخارج، ولها حضور في المنظمات الإنسانية الدولية. وتؤكد مصادر الحركة الإصلاحية، أن إدارة الرئيس كلينتون الجديدة، قد قدمت للمملكة تقريراً كانت إدارة الرئيس السابق بوش، قد أعدته بإشراف وزير الخارجية السابق جيمس بايكر، ولم يتيسر لها تقديمه من قبل إلى المملكة لانشغالها خلال المعركة الانتخابية، تدعو فيه المملكة إلى تغيير سياستها في ثلاثة مجالات أساسية: حقوق المرأة، وحقوق العمال الأجانب، وأوضاع السكان الشيعة. وكان التقرير متشائماً في تحليله تجاه التطورات المستقبلية في المملكة إذا لم يبدل النظام السعودي من طرقه في الحكم. وأطلق وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي، تصريحه الشهير الذي قال فيه: «إننا نحترم التنوع الثقافي والديني في الدول، ولكن لن نسمح بأن يكون مبرراً للقمع».

في هذه الأثناء برزت قوى معارضة داخل الصف السلفي في السعودية، على شكل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، إلى جانب مجموعة من الليبيراليين تدعو إلى إصلاحات سياسية وإلى احترام حقوق الإنسان، حاول الشيعة فتح حوار معهم، فاقتصر الأمر على اللقاءات وتنسيق بعض المواقف. وكان التيار السلفي أول ما اصطدمت به المعارضة الشيعية، الذي أثبت أنه لم يغير من مواقفه السلبية تجاه الشيعة، وليس على استعداد للاعتراف بهم

كمذهب من مذاهب الإسلام، ولا التعاون معهم لإجراء الإصلاح المطلوب في البناء الوطني. بينما كان الليبيراليون أكثر انفتاحاً على مثل هذا التعاون.

عند هذا المفترق اتجه الحكم السعودي نحو إبرام صفقة منفردة مع الشيعة وإخراج قضيتهم من ملف المعارضة الوطنية، في رغبة منه لكسبهم إلى جانبه في المعركة ضد السلفيين.

□ □ □

كانت الظروف قد بدأت تتهيأ باتجاه صفقة العصر السياسية في السعودية. أهمها إعلان تشكيل مجلس الشورى بعد سنوات طويلة من التلويح به، ضم وجوداً رمزياً للشيعة تمثل في شخص واحد هو الدكتور جميل عبد الله منصور الجشي، في مجلس يضم ستين عضواً. وكانت خطوة صغيرة، لكنها بدت خطوة مهمة باتجاه تطوير وتعميق الصلة بين الشيعة والنظام السعودي، وخاصة في إطار الرواسب التاريخية بين الفريقين، حيث أبعد الشيعة نفسياً وفعلياً عن دوائر السلطة والسياسة. لذلك لم يكن الشيعة على استعداد، وخاصة على ضوء تجارب السنوات العشر الماضية، لأن يكونوا أداة مساومة بين التيار السلفي والنظام الحاكم. فقد كان الشيعة قد اكتشفوا أن لهم قضية مميزة لا علاقة لها بالمطالب السلفية المتمادية من النظام، ولا المواقف الليبيرالية الخجولة منه أيضاً. وإن على حل هذه القضية يتوقف تحديد طبيعة دور الشيعة السياسي والاقتصادي حاضراً ومستقبلاً في الحياة الوطنية للمملكة.

وكانت الحركة الإصلاحية قد أعلنت عن عشرة مطالب هي الآتية:

١ ـ أن تعلن الحكومة السعودية احترامها للمذهب الشيعي

كأحد المذاهب الإسلامية المعترف بها، وتعترف بحق الشيعة في ممارسة أمور دينهم وفق مذهبهم.

٢ ـ حرية وحرمة أماكن العبادة، بالسماح للشيعة ببناء المساجد والحسينيات، وتعمير مراقد الأئمة في البقيع.

٣ ـ أن يكون نظام التعليم الديني الحكومي في المناطق الشيعية وفق مذهبهم.

٤ ـ حرية الفكر والثقافة بالسماح بطبع الكتب الشيعية ودخولها، ومنح امتيازات لإصدار صحف ومجلات للشيعة وفق القانون.

٥ ـ حرية إنشاء الحوزات والمدارس الدينية في البلاد كما كانت في الماضي.

٦ ـ وقف حملات التشهير بالشيعة والطعن في مذهبهم وإعطائهم حرية الدفاع عن مذهبهم.

٧ ـ إعطاء الصلاحيات الكاملة للقضاء والمحاكم الشرعية الشيعية، كسائر المحاكم في البلاد.

٨ ـ حرية ممارسة الشيعة لشعائرهم المذهبية.

٩ ـ تكافؤ الفرص، بإلغاء التمييز الطائفي ضد الشيعة في الجامعات والمؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية السياسية والعسكرية والأمنية.

١٠ ـ الاهتمام العمراني بالمناطق الشيعية، ووضع حد لما تعاني منه من إهمال وحرمان.

وسط هذه الأجواء، إقتنعت السلطة السعودية، بشخص رأسها الملك فهد بن عبد العزيز، بضرورة طرح مبادرة في هذا الاتجاه.

وقبلت التفاوض مع طرف سياسي معارض باعتباره ممثلاً لفريق من المواطنين السعوديين، متجاوزة القنوات التقليدية التي تعتمدها السلطات لاتصالاتها بالجماعات والطوائف المختلفة. وكان مجرد تغيير هذه القنوات، بمثابة تثبيت لنوع جديد من التفكير وأساليب العمل.

وتقدمت السلطة السعودية، باسم الملك فهد، عبر سفيره في لندن الدكتور غازي القصيبي، بعرض إلى الحركة الإصلاحية يقبل البحث في تلبية مطالبهم ويسعى لتسوية الخلافات معهم، ويسمح بعودتهم إلى البلاد، شرط إيقاف نشاطهم الإعلامي الفاعل، المتمثل في العديد من المنشورات والكتب وعلى رأسها مجلة «الجزيرة العربية»، وتجميد اتصالاتهم الإعلامية بالصحافة البريطانية والأميركية والمؤسسات السياسية والجامعية والإنسانية والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ولم يكن القصيبي أكثر من ساعي بريد موثوق بين ملكه والمعارضة، في الوقت الذي كانت تجري فيه اتصالات أخرى يقوم بها أشخاص آخرون في طليعتهم الأمير محمد بن فهد (إبن الملك فهد) أمير المنطقة الشرقية، حيث التواجد الشيعي الكثيف في السعودية. فقد كانت معايشة الأمير الطويلة للمنطقة قد جعلته أكثر اطلاعاً من غيره من أفراد الأسرة الحاكمة، على مواقف الشيعة من القضايا المطروحة على الساحة السعودية، وخاصة مظالم التمييز التي يتعرضون لها. كذلك الاتصالات التي قام بها الأمير تركي الفيصل (إبن الملك فيصل وشقيق وزير الخارجية) رئيس الاستخبارات السعودية الخارجية، ونائبه الأمير سعود بن فهد (إبن الملك فهد أيضاً). إلى جانب الدور الذي يمكن أن يكون قد لعبه السفير السعودي في دمشق أحمد الكحيمي في اتصالاته مع

بعض أفراد المعارضة الشيعية هناك. وما كان ممكناً لهؤلاء أن يقوموا بكل هذه الاتصالات، لولا موافقة الملك فهد عليها، ورغبته الشخصية في نجاحها، مما أضفى على هذه المبادرة طابعاً استثنائياً لم تعرفه المملكة من قبل.

□ □ □

تدارست جماعة الحركة الإصلاحية في لندن المبادرة السعودية، وكانت منقسمة بين عدة تيارات، كما كانت تحسب حساب ما تسميه بالرفاق السابقين في المنظمة الأم، وهي تعرف أنهم ليسوا فقط معارضين للاتفاق، بل سيعملون أيضاً على إفشاله. كما كان لا بد لها أن تأخذ مشورة آية الله محمد الشيرازي، الذي يرجع إليه بالتقليد من قبل معظم أعضاء الحركة. لكن الشيرازي على ما يبدو بعد أن حذر من غدر الطرف الآخر، ترك الأمر شورى لما تراه الأكثرية.

وتوصلت الحركة إلى موقف موحد يقول: إن المبادرة جيدة إذا حققت شرطين. الأول: حق العودة لجميع المبعدين، والثاني: تنفيذ حد معقول من المطالب وليس كلها. وقالت في الشرط الأول، إن أي عودة إلى المملكة تبقى مرهونة بلقاء مع الملك، وسماع تطمينات منه شخصياً إلى تحقيق المطالب العاجل منها وغير العاجل. وقالت في الشرط الثاني، بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الشيعة، وإلغاء قرارات منع السفر.

وافقت الحكومة السعودية على شروط الإصلاحيين، وسافر وفد من مسؤولي الحركة إلى السعودية في ٢٧ أيلول ١٩٩٣، مؤلف من أربعة أشخاص هم: توفيق السيف (المعروف بتوفيق الشيخ) الأمين العام للحركة الإصلاحية منذ عام ١٩٩١. جعفر الشايب، نائب الأمين العام للحركة، والمتحدث باسم اللجنة الدولية لحقوق

الإنسان في واشنطن. صادق الجبران، وهو عالم ديني تخلى عن اللباس الخاص برجال الدين قبل سنوات. عيسى المزعل، دكتور في الدراسات الشرقية، الذي كان موجوداً في المملكة.

وبقي الوفد في المملكة، بين جدة والرياض، مدة ٢٢ يوماً، أمضى معظمها في زيارات للمنطقة الشرقية لشرح ما حصل ورصد ردات الفعل عليه من الجماعات الشيعية هناك. إلى أن استقبلهم الملك فهد في قصر السلام في جدة في منتصف تشرين الأول ١٩٩٣ بحضور أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد. واستمرت المقابلة حوالى الساعتين في جو ودي للغاية (حسب ما وصفته مصادر الحركة) جرى خلالها تباسط في الحديث، بعيداً عن أجواء البروتوكول الرسمية، تمّ فيها استعراض مطالب الحركة، ومستقبل شبابها بعد عودتهم إلى بلادهم.

وحقق لقاء الملك فهد زعماء الحركة المطالب التالية فوراً:

١ ـ إطلاق سراح أربعين معتقلاً سياسياً شيعياً، بمن فيهم أولئك الصادرة في حقهم أحكام الإعدام.

٢ ـ البدء بإصدار جوازات سفر للذين يرغبون في العودة إلى البلاد، إلى أي اتجاه سياسي انتموا. (كانت مطالب الحركة تصر على أن يشمل الاتفاق كل أفراد المعارضة الشيعية ولا يقتصر على المنتمين إلى الحركة، للالتفاف على أي محاولة من خارجها لإفشاله).

٣ ـ البدء بإعادة النظر في قرارات منع السفر التي كانت تشمل حوالى ألفي مواطن، والتي بدأ ينخفض عددها تدريجياً. وستبقى حالات خاصة سيتم النقاش حولها ودراستها واحدة واحدة.

٤ ـ إحالة لائحة المطالب الأخرى إلى دوائر الاختصاص في الوزارات المعنية، والبدء بإجراءات تخفيفية في وقف التمييز ضد الشيعة. منها السماح، ولو بطريقة غض النظر، بدخول الكتب الخاصة بالشيعة أو بأقلام كتّاب شيعة. ثم تعديل كتاب التاريخ الذي يدرّس في المدارس المتوسطة، والذي يذكر في طبعته القديمة، أن الشيعة هم من الفرق الضالة. أما الطبعة الجديدة فتذكر أن في المملكة خمسة مذاهب إسلامية، هي المذاهب الأربعة المعروفة لأهل السنّة والجماعة، والمذهب الخامس هو مذهب الإمامية الإثني عشرية.

وتحفظ حزب الله السعودي على الاتفاق، لأسباب عديدة، منها وأهمها أنه لم يكن طرفاً في هذا الاتفاق، وإنه إذا لم يؤيده فإنه لن يعارضه، بانتظار مساره التطبيقي. وانتقد حزب الله الحركة الإصلاحية لتخليها عن شعاراتها الإسلامية، وتحويلها إلى مطالب إصلاحية تخص طائفة بعينها لا أكثر. ورأى الحزب أن الحركة قد قضت على نفسها بنفسها عندما تخلت عن حركتها الإعلامية ووافقت على وقف مطبوعاتها في الخارج وخاصة مجلة «الجزيرة العربية». وإن السلطات السعودية قد نجحت في احتواء قوة معارضة كانت سبب قلق وإحراج لها في علاقاتها الدولية، وذات نفوذ في الجاليات العربية والإسلامية في الخارج، دون أن تقدم السلطات السعودية في المقابل شيئاً يذكر.

□ □ □

لا شك أن الاتفاق السعودي ـ الشيعي، يفتح صفحة جديدة في علاقة النظام السعودي برعاياه، وخاصة مع الأقلية الشيعية في المملكة، بقدر ما يفتح ـ إذا استطاع النظام السعودي أن يبني عليها

ويطورها - صفحة جديدة في العلاقات السنية - الشيعية على امتداد العالمين العربي والإسلامي. لذلك لم يعد هذا الاتفاق شكلاً من أشكال إعلان نوايا، بقدر ما أصبح بحاجة إلى ترسيخ يثبت من مبادئه، وينقله من حدوده الدنيا التي تمّ التوصل إليها، إلى واقع أرحب يجعله ركيزة لاتفاقات مماثلة لدول خليجية أخرى، تعاني من مأزق مماثل في علاقاتها مع مواطنيها الشيعة.

ومن الإنصاف القول إن هذا النوع من المبادرات يمثل سابقة قلّما تحدث في العالم العربي. فليس من المألوف لحاكم عربي أن يستدعي معارضيه للاجتماع به والتحاور معه وبحث مطالبهم توصلاً إلى التفاهم معهم، كما حدث بين الملك فهد بن عبد العزيز وزعماء الحركة الإصلاحية. وخاصة إذا كان الحاكم ملك المملكة العربية السعودية، الذي تحكم علاقته وعلاقة نظامه بالشيعة، جملة موروثات تاريخية وتعقيدات طائفية وفتاوي مذهبية، يقع معظمها خارج إطار الوضع الراهن، ليعود إلى تاريخ لم يشاركوا في صنعه. لذلك هناك من يتربص بهذا الاتفاق لإفشاله، من داخل النظام السعودي أكثر من خارجه. لأن هذه النقلة النوعية تفتح في حال تثبيتها، آفاقاً للإصلاح داخل المملكة، لا يريده أعداء النظام.

لذلك يبقى السؤال المطروح هل يريد النظام السعودي فعلاً تطوير علاقته مع المعارضة الشيعية إلى درجة الالتحام الوطني، طاوياً صفحة قديمة غير مشرقة مع مواطنيه الشيعة، فيندرج ذلك في تصور مستقبلي تخطو فيه المملكة بواقعية، خطوات حقيقية - ولو بطيئة - نحو الإصلاح والانفتاح؟ أم إن الأمر مجرد عمل آني، في مرحلة تكاثرت فيها الضغوط الداخلية والخارجية على المملكة؟

فالإصلاحيون يدركون أن النظام السعودي يجد صعوبة شديدة في تطوير وتحسين أوضاع الشيعة، دون استفزاز أكيد لقطاعات واسعة

من الاتجاهات الدينية التقليدية، وخصوصاً عند السلفيين. وهم غير متوهمين بأن اتفاق النظام معهم، هو إجراء في سياق إجراءات أخرى تبنتها الحكومة لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية معاً. لذلك ليس في نيتهم اللجوء إلى التصلب والتصعيد، مانحين النظام كل الفرص الممكنة.

□ □ □

الجواب على هذا السؤال ـ وأي سؤال آخر في هذا السياق ـ ليس في متناول أي منا في هذه المرحلة، مع الاعتراف بأن هامش المناورة ليس واسعاً بما فيه الكفاية لأحد. فليس هناك ضمانات كافية لديمومة هذا الاتفاق كما أنه ليس نهاية الصعوبات، بل بدايتها.

وبانتظار أن لا يسقط، لا النظام ولا المعارضة، أمام هذه التحديات الخطرة، يحلو التفاؤل.

□ أستند في معلومات هذا الفصل على لقاءات شخصية مع عدد من أعضاء الحركة الإصلاحية في لندن بين أيلول وكانون الأول ١٩٩٣، وما نشر في مجلتهم «الجزيرة العربية». بالإضافة إلى ما نشر في مجلة «العالم» ـ لندن (١٣/١١/١٩٩٣) ـ ونشرة «صوت البحرين» ـ لندن (كانون الأول ١٩٩٣) ـ ومنشور «رسالة الحرمين» (الموالية لحزب الله) ـ لندن (تشرين الثاني ١٩٩٣)، ومجلة «النصر» (الموالية لإيران) ـ لندن (كانون الأول ١٩٩٣).

علاقات الجوار:

١ ــ من الحج إلى النفط

في الأسبوع الذي قدمت فيه إسرائيل إلى الخليج العربي، كانت دول مجلس التعاون الخليجي مشغولة بإيقاف العراق دون الوصول إلى العالم العربي. وبين المفاوضات المتعددة الأطراف لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط حول موارد المياه التي عقدت في العاصمة العمانية مسقط، وتلك المفاوضات المتعددة الأطراف حول الحد من التسلح التي ستعقد في العاصمة القطرية الدوحة، كانت الرياض (عاصمة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي) منهمكة في رصد ردات الفعل لبيانها المتشدد إزاء العراق الذي صدر عن وزراء خارجية دول الخليج في ٣ نيسان ١٩٩٤، الداعي إلى تأييد إبقاء العقوبات على النظام العراقي واستمرار حصار شعبه.

واستوقفني، من بين جملة مواقف لأطراف أخرى، الموقف السعودي المتصلب الذي عبّر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل في بيان مجلس التعاون الخليجي في دورته الخمسين، والذي حذر فيه من محاولات العراق العمل على شق مجلس التعاون الخليجي «الذي كان الصخرة الصلبة التي تصدت لأطماعه ودمرت عدوانه»، والذي حاول من خلاله أن يضع حداً

لما أثير عن تباين في مواقف دول المجلس تجاه العراق. وهو تباين تؤكده السياسة القطرية الجديدة يومياً، والسياسة العمانية تقليدياً، وتحاول السياسة السعودية لملمته.

لذلك لم يحاول الأمير سعود الفيصل أن يغطي العلاقات المتردية بين دول الخليج بألفاظ منمقة، إذ بادر إلى الإقرار بأن مجلس التعاون الخليجي يلتئم «في ظل ظروف مهما أحسنّا الظن بها فإنه لا يمكن القول إنها مطَمْئنة». أما عدم اطمئنان وزير الخارجية السعودية، فيعود إلى أن الديبلوماسية المستقلة التي تتبعها كل من سلطنة عمان ودولة قطر تحديداً، ترى السعودية فيها خروجاً على سياسة «الإجماع» التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي خروجاً على سياستها. ولعلها المرة الأولى التي تعرب فيها السعودية علناً، وبهذا الوضوح، عن استيائها من انفتاح شريكتيها، وخاصة قطر، على العراق. من هنا جاء التأكيد السعودي، أن النظام العراقي يبذل جهوداً كبيرة وواسعة على امتداد الساحة العربية، محاولاً من خلالها العمل على رفع الحصار المفروض عليه بموجب قرارات مجلس الأمن، والشروع في تطبيع العلاقات معه من دون التقيد بالتنفيذ الكامل والشامل لما تنص عليه هذه القرارات والأسس المعروفة التي بنيت عليها. ومن هنا أيضاً جاءت دعوة الأمير سعود الفيصل لوزراء خارجية مجلس التعاون، إلى إصدار قرارات «تؤكد ثبات واستمرار موقفنا من هذا الأمر من أجل إقفال الباب أمام أي محاولات من هذا النوع».

وصدر بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، كما أراده الأمير سعود الفيصل، وبالمفردات التي انتقاها، وبالإجماع الذي ترغب فيه عادة السعودية. ولكن هل تمّ إقفال الباب أمام محاولات التباين في الموقف الخليجي من العراق؟ من المؤكد لا. ومن المؤكد

أيضاً أن هذا البيان لم يلغِ أيضاً التباين في الموقف الدولي من موضوع رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، منذ أن أخذت دول كفرنسا وتركيا والصين وغيرها تدعو إلى ذلك. إذاً فالبيان والإجماع عليه شيء، وكيف يتصرف الأفرقاء الخليجيون على الأرض شيء آخر. فمحاولة السعودية إعادة توحيد الموقف السياسي الخليجي بشكل عام، وحيال العراق بشكل خاص، لم تكن بأكثر من تطبيق لمقولة «أن على المرء أن يسعى». فالسعودية تشعر بتقلص كبير في نفوذها السياسي منذ حرب الخليج وإلى اليوم، في أوساط نظرائها في مجلس التعاون، وهي تنظر باستياء إلى التحركات الديبلوماسية التي تقوم بها دول مجلس التعاون، كل باتجاه مصالحه المتناقضة والمتضاربة مع المصلحة السعودية، دون أن تستطيع رد قضائه. أكانت سياسة قطر مع العراق، أم عمان مع اليمن، أم الإمارات مع إيران، أم الكويت مع الكل. كذلك لم يكن الموقف السعودي مجرد حركة تأييد للكويت في مشكلنها مع العراق، وهي المختلفة معها في العديد من أوجه سياستها، بقدر ما كان صرخة طرف منزعج بأنه لم يعد قادراً على التحكم بالأمور.

□ □ □

والهم العراقي ليس وحده الذي يشغل البال السعودي. فهناك الهم الإيراني، الذي يفوق خطورة في المدى البعيد، الهم العراقي. وخاصة أن العلاقات السعودية ـ الإيرانية قد عادت إلى التوتر مؤخراً، بسبب الخلاف حول موضوعين أساسيين: عدد الحجاج الإيرانيين، والسياسة النفطية حول سقف الإنتاج والأسعار. وعلى الرغم من أن الأمير سعود الفيصل قد استعمل لهجة هادئة في حديثه عن إيران، إلاّ أن إيران صعّدت لهجتها في ردها على البيان

الخليجي، الذي وصفته بأنه «يخدم مصالح قوى أجنبية في المنطقة».

من الواضح أن إيران أخذت على السعودية تأييدها لموقف الإمارات من قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها في الخليج بين أبو ظبي وطهران. إلاّ أن للخلاف السعودي ـ الإيراني أسبابه الأعمق، وهو الذي سبّب التوتر الدائم في العلاقات بين الطرفين، على الرغم من محاولات الرياض بين وقت آخر، السعي للتوصل إلى شبه تفاهم مع إيران، وإن يكن من غير نجاح يذكر.

منذ الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، والزعماء الإيرانيون يعطون لموسم الحج أهمية كبرى، فآية الله الخميني كان يعتبر الحج بمثابة مؤتمر سنوي لما لا يقل عن مليون مسلم يجتمعون في مكة من مختلف أنحاء العالم، ليتبادلوا الرأي في قضايا العالم الإسلامي ومشاكله، وسعياً لإيجاد الحلول لها. ولما كان من طقوس الحج لعن الشيطان ورجمه، فقد اعتبر الخميني أن ذلك يشمل رموز الشيطان على الأرض، الممثلة في الطغيان والإلحاد والولايات المتحدة. لذلك أطلق على أميركا اسم «الشيطان الأكبر». وفي عز فورة الثورة الإيرانية، أرسل الخميني أكثر من ١٦٠ ألف حاج إلى مكة، ليتظاهروا ضد «قوى الاستكبار العالمي» و«الشيطان الأكبر».

وأصبحت هذه التظاهرات عند كل موسم حج، مثار إزعاج مستمر للنظام السعودي، ومناسبة اصطدام دائم بين قوى الأمن السعودية والحجاج الإيرانيين. حتى كان ٣١ تموز ١٩٨٦، حيث التحمت قوى الأمن مع المتظاهرين الإيرانيين، الذين كانوا يهتفون هتافات معادية لأميركا وإسرائيل، والنظام السعودي. وذهب ضحية هذا الاصطدام ٤٠٠ قتيل من بين الحجاج الإيرانيين.

على أثر ذلك، هجم في اليوم التالي متظاهرون إيرانيون في طهران

على السفارتين السعودية والكويتية ونهبوهما وأحرقوهما، وقتل من جراء ذلك ديبلوماسي سعودي. وقطعت إيران العلاقات الديبلوماسية مع السعودية، وأوقفت إرسال الحجاج لمدة ثلاث سنوات، إلى حين وفاة الخميني. وبعد ذلك بسنوات قتل ١٤٠٠ حاج دعساً بالأقدام في تموز ١٩٩٠، أثر انهيار نفق للحجاج في مكة، فدعت إيران إلى فرض رقابة دولية على الحج، متهمة السلطات السعودية بعدم قدرتها على حماية الحجاج المسلمين. وبعد أشهر قليلة من تلك الدعوة، اتخذ الملك فهد لنفسه لقب «خادم الحرمين الشريفين»، موحياً وكأن في هذه الخطوة نوعاً من الرد الخفي على المطلب الإيراني.

إلى أن وقعت حرب الخليج، بعد احتلال العراق للكويت، حيث وقفت إيران حيالها موقفاً محايداً وتصرفت بمسؤولية عالية، فبدأت العلاقات السعودية ـ الإيرانية تسير نحو التحسن. وفي العام ١٩٩١، تمّ التوصل إلى تسوية بين البلدين حول قضية الحجاج. تحدد بموجبها عدد الحجاج الإيرانيين والطريقة التي يسمح لهم بالتظاهر فيها. وعلى أساس هذه التسوية أخذت إيران ترسل كل سنة ١٢٠ ألف حاج، سمح لهم بالتظاهر والهتاف ضد «الكفار» و«الاستكبار» من دون تسمية، شرط أن يتم التظاهر في معسكرات إقامة الإيرانيين وبعيداً عن مرأى بقية الحجاج. إلاّ أن السعودية أعلنت مطلع هذا العام (١٩٩٤)، أنها لن تسمح هذه السنة بأكثر من ٥٥ ألف حاج من إيران، بدعوى عدم وجود أماكن وتسهيلات كافية لهم أثناء أعمال توسعة الحرمين الشريفين، ومتسلحة بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في عمان في آذار ١٩٨٨، الذي أقر نظام حصص ينص أن تسمح

السعودية بحاج واحد لكل ألف مواطن من تعداد سكان البلد الذي يفد منه.

واعتبرت إيران أن موقف السعودية هو من قبيل التراجع عن تعهداتها السابقة، لأن عدداً كبيراً من الدول الإسلامية لا قدرة لها على استعمال هذه «الكوتا»، وأن مصر ترسل عادة أعداداً أكبر من المخصص لها بموجب هذا القانون. وأطلق الزعيم الإيراني ومرشد الثورة آية الله علي خامنئي الرصاصة الكلامية الأولى في خطبة له في عيد الفطر (١٣ آذار ١٩٩٤) معلناً أن المملكة قد حولت الحج إلى «أداة أخرى بيد أميركا والقوى العظمى». واندفعت من بعده الصحافة الإيرانية في أعنف هجوم لها على السعودية، متسلحة ببيان وزارة الخارجية الإيرانية الذي صدر في ٥ نيسان ١٩٩١، رداً على بيان وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، والذي حثّت فيه المسؤولين السعوديين «على تسهيل أداء هذا الواجب المقدس (الحج) بدلاً من نقض العهود وإقامة العراقيل أمام المسلمين الراغبين في الحج». وقال البيان الإيراني إن السعوديين «ملزمون بالتقيد باتفاق ١٩٩١ بشأن عدد الحجاج، وحق الإيرانيين في تنظيم اجتماعات سياسية حاشدة أثناء الحج، لأن الاتفاق أبرم بعد إقرار نظام الحصص».

وجاء الرد السعودي حاملاً علامات الاستغراب من الهجوم الإيراني، ومبدياً «دهشته العميقة» من الموقف الإيراني العدائي من المملكة، والتناقض الحاصل بين الزعماء الإيرانيين. فبينما يدعو الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى تحسين العلاقات بين البلدين، ويرسل الرسائل بهذا المعنى، يدلي الزعيم الروحي علي خامنئي «ببيانات غير مسؤولة»، لذلك لا يعرف المسؤولون السعوديون أياً من الأطراف الإيرانية هي التي يجب أن يتوجهوا

إليها أو يتعاملوا معها. ولم تخف حدة اللهجة الإيرانية، وسط حيرة السعوديين المستمرة، وهم يسمعون نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الإيراني محمد جواد لاريجاني، يقول في خطبة الجمعة (١ نيسان ١٩٩٤)، إن «من المعيب للسعوديين أن يرفضوا المسلمين الذين يودون زيارة الأماكن المقدسة الإسلامية»، مؤكداً في خطبته أن إيران «لا تريد مال السعوديين ولا عروشهم، بينما أميركا التي يعتمدون عليها، لا تريد سوى الاستيلاء على دولاراتهم البترولية والسيطرة عليهم».

وسط الدهشة السعودية حيال هذا الأمر، يصدر مكتب مرشد الجمهورية الإيرانية بياناً في ١٦ نيسان ١٩٩٤ يقول فيه إن السعودية سمحت بعقد تجمع للحجاج الإيرانيين في مكة المكرمة يعبرون فيه «عن كرههم لقوى الاستكبار والكفار»، وإن هذه التجمعات ستجري دون مواجهة مع السلطة السعودية، وحددت حجاج إيران بـ٦٥ ألفاً. فما كان من المملكة إلاّ أن أصدرت بياناً مضاداً أعلنت فيه أنها لن تسمح للحجاج بعقد أي تجمعات أو مسيرات أو رفع شعارات أو ترديد هتافات، قبل وأثناء وبعد انتهاء مناسك الحج. أما عدد الحجاج الإيرانيين الذين سيسمح لهم بالحج فسيكون بواقع ألف حاج لكل مليون نسمة من سكان إيران. ولما كان عدد سكان إيران بموجب وثائق الأمم المتحدة في آخر احصاء مسجل عام ١٩٩٢، هو واحداً وستين مليوناً وستمائة ألف نسمة، فإن عدد حجاج إيران المسموح لهم لموسم حج هذا العام (١٤١٤هـ)، فسيكون واحداً وستين ألفاً وستمائة حاج.

□ □ □

إلاّ أن الدهشة السعودية من توتر الأجواء بين طهران والرياض، يجب أن لا تطول، حين تدرك المملكة أن موضوع الحجاج

وعددهم، هو مجرد غطاء للخلاف الأخطر بين البلدين ألا وهو أسعار النفط ومعدلات إنتاجه، والذي أشار إليه لاريجاني في خطبته من طرف خفي. فمن المعروف أن دخل إيران من النفط قد هبط إلى أدنى مستوياته في السنة الأخيرة، نظراً إلى هبوط أسعار النفط في السوق العالمية. فالسنة المالية الإيرانية، التي انتهت في ٢٠ آذار ١٩٩٤، سجلت ١٧ مليار دولار مدخول إيران من النفط، بينما كان دخلها الحقيقي لا يتعدى ١٣ مليار دولار. وقلص مجلس النواب الإيراني في موازنة هذا العام (٩٤ - ١٩٩٥) مداخيل البلاد من النفط إلى ١٠ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل أقل من نصف مدخول إيران من النفط قبل أربع أو خمس سنوات.

وإيران تضع اللوم في ذلك على السعودية، لإنتاجها الفائض من النفط، الذي هو السبب في تدني الأسعار. ففي اجتماع «أوبك» (الدول الست المصدرة للنفط) في ٢٦ آذار ١٩٩٤، إقترحت إيران خفض الإنتاج بنسبة ٦ بالمئة عن السقف المعتمد حالياً. بينما اقترحت دول أخرى في «أوبك» خفض الإنتاج بنسبة مليون إلى أربعة ملايين برميل في اليوم. وكانت حسابات هذه الدول، أن هذا التخفيض سيرفع ٣ دولارات من سعر البرميل الواحد. وأبدت ثماني دول نفطية أخرى، خارج «أوبك»، إستعدادها لتخفيض إنتاجها بنسبة ٢٥٠ ألف برميل يومياً، لتمنع تفاقم انهيار سعر النفط. وعلى الرغم من خفض إيران ومعها عدد من دول «أوبك»، رفضت السعودية تخفيض إنتاجها عن ثمانية ملايين برميل يومياً. لذلك لم يكن لدول «أوبك» الأخرى خيار إلاّ المحافظة على سقف الانتاج الحالي الذي هو ٢٤,٥٢ مليون برميل في اليوم، للدول الاثنتي عشرة مجتمعة، على الرغم من حلول الصيف، حيث يقل استهلاك دول الشمال للنفط.

ولم يتردد وزير النفط الإيراني غلام رضا أقازادة، في التعبير عن

استيائه للموقف السعودي من منع دول «أوبك» من التوصل إلى اتفاق يوصل سوق النفط العالمي إلى حالة من الاستقرار، ويمنع انهيار الأسعار. ولم ينفِ وزير النفط الإيراني الربط بين «العناد» السعودي حول «كوتا» الإنتاج، وفتح إيران لملف الحجاج والإصرار على زيادة عددهم. ولم يغب ذلك أيضاً عن تعليقات الصحافة الإيرانية، التي انتقدت موقف المملكة السعودية «بإعطاء المصالح الأميركية الأولوية على مصالحها ومصالح جيرانها من دول المنطقة». ولا غابت وكالة الأنباء الإيرانية عن التعليق (في معرض النفي، ولكنه تأكيد للربط) بأن على السعودية «التي فضلت مصالح الغرب على مصالح الدول الإسلامية في «أوبك»، أن لا تقحم الخلاف مع إيران حول الحجاج في موضوع إنتاج النفط وأسعاره». هذا الإقحام الذي لا يمكن تفاديه، مهما حاولت كل من الرياض وطهران التنصل منه، سيبقى باسطاً ظلاله على الخلاف السعودي ـ الإيراني لفترة طويلة قادمة.

□ □ □

لأن العلاقات السعودية ـ الإيرانية مقدر لها أن تبقى في وضع متوتر، للاختلاف في طبيعة النظامين وتحالفاتهما، أكثر مما هو في مذهبيتيهما المختلفتين والمتعارضتين، لا بد من سؤال يُطرح على ضوء مؤشرات إلى متغيرات محتملة في السياسة الخليجية الراهنة. هل إيران بالفعل، هي استثمار سياسي وإستراتيجي سيء؟ إذا كان الجواب بالنفي، فلا بد من إعادة النظر في الأسس التي عززت هذا الخلاف والتي زال معظمها بوفاة مؤسس الثورة الإيرانية آية الله الخميني. فحتى تكون إيران استثماراً سياسياً وإستراتيجياً جيداً لجيرانها دول الخليج العربية، ينبغي لهذه الدول أن تخترق «حاجز الخوف» منها، كما اخترق أنور السادات حاجز الخوف الإسرائيلي

قبل حوالى عقدين من الزمن، وأن تتعلم من أخطائه الفادحة الكثيرة. ففي الوقت الذي وصلت فيه إسرائيل إلى قلب عاصمتين خليجيتين حتى الآن، لم يعد من الصعب على السعودية، ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، أن تصل هي بدورها إلى قلب طهران، إذا أحسنت إعادة حساباتها وأساليب تعاملها على ضوء متغيرات إستراتيجية وسياسية واقتصادية في المنطقة لم يعد فيها شيء من المسلّمات التقليدية. فلم يعد المطلب في السياسة اليوم السعي نحو «أمور صغيرة»، كتحجيم دور قطر مثلاً، الذي كاد يصبح مطلباً خليجياً، ولا الوقوف في وجه طموحات عُمان وسياستها المستقلة، بقدر ما أصبحت السياسة سعياً وراء إستراتيجية مصالح. فالتحالفات قد تتغير مع تغير الظروف، ولكن المصالح تبقى.

ويجب النظر إلى فكرة الاستثمار السياسي والاستراتيجي في إيران، على ضوء الحركة الضخمة التي يقوم بها نظام صدام حسين لفك الحصار عنه، والضجيج الذي يثيره للفت النظر إليه بعد أن تآكل نظامه من الداخل بالانهيار الاقتصادي الكامل والشلل السياسي الذي يعيشه. فالتقارير الغربية تشير إلى أن النظام الصدامي قد وصل إلى حد الاختناق، وأن هناك ملامح كثيرة قد بدأت تظهر في هذا الاتجاه، لم تكن معروفة عنه سابقاً. من هنا يُخشى أن يقوم صدام بمغامرة جديدة، عندما يفقد نهائياً الأمل في رفع الحصار، ولما يعد لديه شيء يخسره. وقد يقوم بهذه المغامرة اليوم قبل الغد، لأنه مع مرور الوقت سيفقد سيطرته تدريجياً على قواته المسلحة، التي على الرغم من امتيازاتها الكثيرة، فهي تعاني من ضيق العيش كما يعاني كل الشعب العراقي. وبالتالي قد ترفض هذه القوات

الانصياع لأوامره في غزو عسكري جديد، بل وقد تجدها مناسبة طيبة للإطاحة به.

وعلى عكس ما تشير إليه التقارير الغربية، فإن مغامرة صدام حسين العسكرية المحتملة، عندما يضنيه الحصار «وتصل السكين إلى الرقبة»، لن يكون مسرحها شمال العراق. فهو لا يهمه استعادة السليمانية مثلاً وضرب أكراد العراق، وخاصة أنهم ضمن «مناطق آمنة» في حماية التحالف الغربي، ولا إنهاك قواته، وقد استعادت حوالى ثمانين بالمئة من قدراتها القتالية السابقة حسب رأي خبراء الأمم المتحدة. فهكذا مغامرة لن تحقق أهدافه. بينما لو اتجه جنوباً نحو البصرة، وكرر الزحف نحو الكويت مرة ثانية، ومنها إلى آبار النفط السعودية في المنطقة الشرقية الأمر الذي لم يقم به في مغامرته الأولى في ٢ آب ١٩٩٠، فإنه سيكون قد حقق انتقامه «البدوي» من السعودية، التي تتزعم حركة الحصار ضده. وسيضطر هذه المرة إلى استعمال طيرانه وخسارته في وجه الطيران السعودي - الأميركي الذي سيقصف جيوشه في طلعات جوية من قاعدتي الظهران في السعودية والمحرّق في البحرين. وربما لا يصل صدام إلى نصف الطريق، ولكن ما همه إذا كانت عقدة شمشون قد استبدت به، فيحرق نصف العالم على رأس نصف العالم الآخر، ليحصل الانهيار المجنون عليه وعلى أعدائه في وقت واحد!

هذا «السيناريو» المخيف، ليس سراً من الأسرار، في خلد من يعرف كيف يقرأ شخصية صدام حسين والمتابع لتحركاته. لذلك لا بد، بعد انهيار النظام العربي القديم بغزو العراق للكويت في صيف ١٩٩٠، من البدء بصياغة نظام عربي جديد، قبل أن يرتكب صدام حماقة جنونية جديدة، مهما بدت مستبعدة اليوم، ومهما بدت مهمة صياغة النظام العربي الجديد مستحيلة.

فالاستحالة ليست في صعوبة المهمة، بقدر ما هي في صعوبة الإدراك أن العقلية التآمرية العربية التي أسقطت لبنان في دوامة حرب أهلية، وأسقطت بعده العراق في أتون حرب خارجية، وأسقطت القضية الفلسطينية في وثيقة استسلام ذليل، قد تسقط العرب كلهم في معارك خاسرة. كذلك لن تفلح تلك العقلية إذا أوكلت هذه المهمة إليها. إنما الذي قد يفلح، وسط الاستحالات التي يعيشها العالم العربي اليوم، هو الإدراك، بعد طول معاناة، أنه ليس هناك أمن خليجي بمعزل عن أمن عربي عام. بل هناك أمن قومي عربي واحد لا يتجزأ.

ربما كنا بحاجة إلى أن تصل إسرائيل إلى الخليج، لندرك بداهة هذا الأمر. فالأيام ما زالت حبلى بالمفاجآت.

علاقات الجوار:

٢ ـ بين الفهد والحسين

منذ صبيحة الغزو العراقي للكويت، والعلاقات السعودية ـ الأردنية لم تمر بمرحلة أخطر ولا أدق مما هي عليه اليوم، بكل انعكاساتها السلبية على الأوضاع العربية المتردية. فالسحب لم تنقشع بين الرياض وعمّان وقد مر عليها قرابة الأربع سنوات حتى الآن، حيث لم يفلح أصحاب المساعي الحميدة (وهم قلة) في تبديدها، بينما نجح أصحاب المساعي السيئة (وهم كثر) في تلبيدها. فالأجواء المكفهرة بين البلدين قد وصلت إلى حد بات يصعب معه الإعلان عن أية نشرة جوية سياسية تشير إلى تحسن في الطقس أو انقشاع في الرؤية.

ولما كانت السماء ملبدة بين الأردن والسعودية، وخبراء الأرصاد الجوية السياسية لا يلمحون أي بارقة انفراج في العلاقات في المدى المنظور، فذلك يعود إلى أن لا أحد من المراقبين السياسيين (على كثرتهم) يعرف تماماً حتى الآن ما هي الأسباب الحقيقية التي منعت الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، من لقاء الملك حسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، في مكة المكرمة في ٢٧ رمضان (٨ آذار ١٩٩٤) أثناء أدائه فريضة العمرة. هذا الحادث، على

بساطته، ترك من المضاعفات السيئة بين البلدين والمرارة الشخصية بين الملكين ما يحتاج إلى وقت طويل لإزالته.

□ □ □

لعل قصة اللقاء الذي لم يتم بين الملكين، وما جر ويجر من ذيول إلى الآن، تبدأ من اليوم الأول لدخول القوات العراقية إلى الكويت صبيحة الخميس ٢ آب ١٩٩٠، وممثلو مجلس التعاون العربي المؤلف من: مصر، الأردن، العراق، واليمن، مجتمعون في الإسكندرية، حيث تم الاتفاق فيها بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين، على أن يطير الملك حسين إلى بغداد بعد اتصال هاتفي مع الرئيس العراقي صدام حسين، لإقناعه بالحضور إلى جدة يوم الأحد ٥ آب، للاجتماع بالملك فهد والشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء، بالإضافة إليه والرئيس مبارك في قمة مصغرة لحل الخلاف العراقي ـ الكويتي. وكان التنسيق يبدو كاملاً بين الرئيس مبارك والملك حسين، والحل العربي هو الحل المطروح للخروج من الأزمة التي سببها صدام. كذلك كان قد تم التفاهم على أن يؤجل مجلس الجامعة العربية المجتمع في القاهرة إصدار أي بيان في موضوع الاعتداء العراقي، بانتظار لقاء جدة الموعود.

وغادر الملك حسين الإسكندرية صباح الجمعة ٣ آب إلى عمّان، ليتوجه منها إلى بغداد يوم السبت ٤ آب، ويصطحب معه منها صدام إلى جدة يوم الأحد ٥ آب. وفوجىء الملك حسين عند وصوله إلى عمّان بصدور قرار مجلس الجامعة العربية المجتمع على مستوى وزراء الخارجية، في اليوم التالي السبت ٤ آب ١٩٩٠، بإدانة الغزو العراقي للكويت، على عكس ما كان متفقاً عليه، وهو تأجيل إصدار أي قرار عربي من مجلس الجامعة، (حيث كان وزراء

الخارجية العرب مجتمعين في القاهرة على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية) إلى ما بعد ذهاب الملك حسين إلى بغداد. وصدر قرار الإدانة المعروف بأكثرية ١٤ دولة ضد ٨ دول. وكان في خلفية هذا الموقف إصرار الملك حسين على السعي حتى اللحظة الأخيرة إلى حل عربي، بعد أن كان الرئيس مبارك قد تسلم صبيحة الغزو رسالة من جيمس بايكر وزير الخارجية الأميركية، يطالب فيها بإصدار قرار عربي فوري بإدانة الغزو العراقي للكويت. لذلك كان الاتفاق في قمة الإسكندرية، أن يؤجل الرئيس مبارك الرد على رسالة بايكر، ويمنح الملك حسين الفرصة الأخيرة للتفاهم مع صدام. لذلك لما صدر قرار الإدانة العربي، هتف مروان القاسم، وزير الخارجية الأردنية في القاهرة: «لقد سقط الحل العربي».

وحصل ما حصل بعده في القمة العربية في القاهرة التي إلتأمت الأربعاء ٨ آب ١٩٩٤. وتمّ ترتيب الحل الأميركي، وفشلت محاولة الملك حسين لإنقاذ الحل العربي من قبل أن تبدأ. ومن يومها شعر الملك حسين بعتب كبير على مصر، وليس على السعودية. وبدأ الأردن يتحدث عن إفشال مصر للحل العربي. وبدأت مصر تتحدث عن دور للأردن في مؤامرة صدام حسين ضد الكويت. وبدأ تشكيل التحالف الغربي ضد العراق، الذي لم ينضم إليه الأردن، وبدأ مع كل ذلك وصول القوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية، حتى كانت «عاصفة الصحراء» وحرب الخليج المدمرة وتحرير الكويت.

□ □ □

في حمأة هذه الأوضاع، إرتكب الملك حسين خطأ «تكتيكياً» بإطلاق لقب «الشريف حسين» على نفسه تشبهاً وتيمناً بأجداده

الهاشميين، حكام الحجاز حتى العام ١٩٢٤، داعياً الناس إلى مناداته بهذا الاسم. وقد زاد هذا الأمر من شكوك السعوديين تجاهه، عززتها معلومات مصرية كانت تصل إلى السعوديين عن وجود أطماع للملك حسين في الحجاز. بالإضافة إلى أن الملك حسين كان قد تحدث في زيارته الأولى للولايات المتحدة أثناء أزمة الخليج، أمام بعض الأميركيين، أن الحجاز بلاد أجداده الهاشميين، إلاّ أنه لا مطامع له فيها، وأنه معترف اعترافاً كاملاً بالوضع القائم وبالسيادة السعودية عليها. ونقل الأميركيون هذا الكلام إلى السعوديين، مما زاد أكثر من شكوكهم تجاه نواياه. وأصبحت العلاقة الشخصية بين العاهلين، السعودي والهاشمي، معدومة. وغذّى الإعلام الأردني (المتعاطف مع العراق، منذ بداية أزمة الخليج حتى نهاية الحرب وما بعدها، بوقوفه مع صدام) حالة التوتر والعداء بين البلدين وباقي دول الخليج. وعلى الرغم من التغيير الذي حدث في الموقف السياسي الأردني بعد هزيمة صدام ومحاولة الأردن إعادة اللحمة مع الدول الخليجية. إلاّ أن الإعلام الأردني لم يتراجع بالنسبة نفسها عن مواقفه الموالية للعراق.

ومرت فترة هدوء توقع خلالها المراقبون أن تعود الأمور طبيعية وبشكل تدريجي بين الأردن والسعودية وباقي دول الخليج. وكان الأردن منذ البداية على علاقات طيبة مع سلطنة عُمان، التي اتخذت موقفاً من العراق مستقلاً عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ثم تعزز التقارب مع دولة قطر، نتيجة للتغيير السياسي الذي طرأ على موقفها من العراق، أثر الخلاف الحدودي مع السعودية وما تبعه من منحى «استقلالي» في سياستها. إلاّ أن التحريض الكويتي المستمر للسعودية ضد الأردن، منع أي تقارب بين عمّان والرياض. وظلت العلاقات تراوح مكانها وفي حدودها

الدنيا بين العاصمتين، مع بوادر انفراج هنا، وبوادر تقارب هناك، من دون مساعٍ حقيقية لأي مصالحة بين النظامين.

إلى أن جاء رمضان (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، وكان الملك حسين، الذي اعتاد أن يؤدي العمرة كل سنة، والذي لم يؤدِّها منذ عام ١٩٩٠ - بسبب أزمة الخليج وما استتبعها - قد أبدى رغبة في زيارة مكة تلك السنة، طالباً لقاء الملك فهد أثناءها. وجاء الرد السعودي مرحباً بالزيارة غير أنه رفض اشتراط مقابلة الملك فهد. فشعر الملك حسين بالحرج، وامتنع عن المجيء إلى مكة والقيام بالعمرة.

وما أن أطل شهر أيار ١٩٩٣، حتى أعلن الملك فهد عن تبرعه بعشرة ملايين دولار لترميم قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى في القدس، عن طريق الأونيسكو، وليس عن طريق الأردن، كما جرت العادة في الماضي، قافزاً فوق دور الأردن التقليدي في هذا المجال، بحكم رعايته التاريخية لثاني الحرمين وأولى القبلتين وباقي المقدسات الإسلامية في القدس. وجاء الرد عصبياً من الأردن، بالإعلان أن الترميم سيكون على حسابه، وأن الحكومة الأردنية هي التي ستتولاه، حتى إن الملك حسين أعلن أنه على استعداد لبيع قصره في لندن ورصد ثمنه (الذي قيل إنه يساوي تسعة ملايين ونصف المليون جنيه استرليني) لترميم القبة والمسجد، واستغل ياسر عرفات الفرصة ليصب الزيت على النار، فأرسل برقية إلى الملك فهد يشكره على بادرته «السخية» مما وتّر العلاقات السعودية - الأردنية وأزّمها من جديد.

ومرت فترة أخرى من الهدوء، حاولت فيها سلطنة عمان بتستر شديد التدخل، من دون إلحاح ومن دون إحراج لأي من الطرفين، لإصلاح ذات البين بين السعودية والأردن. وطلب العمانيون من الأردن أن يتوقف الإعلام الأردني عن مهاجمة السعودية، مباشرة

أو مداورة. وفعلاً توقفت الحملات الصحافية ضد السعودية والخليج. حدث هذا في الوقت الذي أعلن فيه الملك فهد في بداية شهر رمضان (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) عن حملة تبرعات لإنقاذ المقدسات الإسلامية في القدس برعاية الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض. ورحب الأمير الحسن، ولي العهد الأردني، في تصريح صحافي بالبادرة الملكية السعودية، قائلاً: «إن هذا ما عودتنا عليه السعودية». وبدا أن الأجواء قد صفت بعض الشيء، حين جدد الملك حسين رغبته في أداء العمرة.

□ □ □

وبدأت الاتصالات البروتوكولية تأخذ مجراها من أجل زيارة الملك حسين لمكة. وفعلاً وصل رئيس التشريفات الملكية الأردنية أيمن المجالي يوم الأحد ٢٥ رمضان إلى السعودية لبحث ترتيبات الزيارة الهاشمية لمكة. واتفق المجالي مع السعوديين على أن يقوم الملك حسين بزيارة إلى جدة الثلاثاء في ٢٧ رمضان، ويستقبل استقبالاً بروتوكولياً عادياً، على أساس أنها زيارة لأداء فريضة العمرة، وليست زيارة رسمية أو زيارة عمل. وطرح موضوع لقاء الملك فهد مع الملك حسين عند وجود الأخير في مكة. فقال السعوديون للمجالي إنه عندما يصل الملك حسين إلى جدة ويطلب اللقاء مع الملك فهد، «يصبح لكل حادث حديث»، حسبما عبر عنه الطرف السعودي. ولم يَعِد السعوديون إطلاقاً بلقاء الفهد مع الحسين، لا مباشرة ولا من طرف خفي. وبالتالي فإن زيارة الملك حسين لمكة برغبة لقاء الملك فهد، تصبح مجازفة ليس للسعوديين يد فيها. إلاّ أن بعض السعوديين ـ كما يبدو ـ أوحوا إلى فريق التشريفات الأردني، أن احتمالات لقاء الملكين كبيرة، مما أطلق لدى الأردنيين

«أوهاماً كاذبة» في هذا الإطار. مع ذلك يؤكد السعوديون أن الأردنيين لم يشترطوا اللقاء، ولا هم أعطوهم هذا الانطباع.

وهكذا كان، واتخذ الملك حسين قراره بالسفر، ووصل إلى مطار جدة ظهر يوم الثلثاء ٢٧ رمضان. وفوجىء أن في استقباله نائب أمير منطقة مكة الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبد العزيز، بدلاً من أمير منطقة مكة الأمير ماجد بن عبد العزيز، الذي كان موجوداً في مكة. وبعد وصول الوفد الأردني إلى قصر الضيافة في جدة، الذي يستقبل فيه عادة الملوك ورؤساء الدول، بحوالى ساعة ونصف الساعة، تحرك الملك الهاشمي وركبه إلى مكة لأداء العمرة. وعندما سأل أحد موظفي التشريفات الأردنية زميله السعودي، عما إذا كان سيتبع ذلك لقاء الملك حسين مع الملك فهد، قال له: لم تأتِ تعليمات حتى الآن. وانتهى الأردنيون من أداء العمرة، قبل موعد الإفطار بحوالى ربع ساعة. وإذا بالموكب الأردني يتحرك باتجاه جدة، بعد أن كانوا يتوقعون أن يُدْعَوا إلى الإفطار إلى مائدة الملك فهد في قصر الضيافة في مكة، حيث جرى التقليد أن يدعو الملك فهد إلى الإفطار كل كبار الشخصيات والضيوف الأجانب ورؤساء الدول ممن يؤدون العمرة في ذلك اليوم. وقالت المراسم الملكية السعودية أن التعليمات لديها هي بالتوجه بعد العمرة مباشرة إلى جدة.

هنا يقال إن الملك حسين ما لبث أن بدأ يفقد صبره، ويظهر انزعاجه مما حصل، إلى درجة أنه لم يتناول إفطاره عند وصوله إلى جدة. صحيح أن السعوديين لم يعدوه بأي لقاء، وأنه غامر وقبل بالذهاب إلى السعودية لشعوره بالحصار السياسي والاقتصادي محاولاً كسر هذا الحصار، ولرغبته الدينية الشديدة في أداء فريضة العمرة في يوم ٢٧ رمضان (وهو ليلة القدر). إلاّ أنه كان يأمل في

داخله أن يتم هذا اللقاء في اللحظة الأخيرة. وفي العاشرة ليلاً أبلغ الملك حسين رسمياً أنه لن يكون هناك لقاء، لعدم وصول «تعليمات» بذلك. فما كان من الملك حسين إلاّ أن استقل طائرته إلى المدينة المنورة وأدى الصلاة في المسجد النبوي، وزار قبر جده، ليعود بعدها إلى عمّان، وهو كظيم.

□ □ □

لكن لماذا لم يُستقبل الملك حسين؟

تروي مصادر عربية مقربة من الطرفين، وهم من «سعاة الخير» بين البلدين، أنه كان مقرراً بالفعل أن يلتقي الملك فهد الملك حسين. ويعززون صحة هذا الاحتمال، بأن الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، توجه الاثنين ٢٦ رمضان من الرياض إلى مكة من أجل هذا الغرض وليحضر اللقاء كذلك. ولما عرف أن اللقاء لن يتم، عاد في اليوم التالي الثلثاء ٢٧ رمضان، مع مغادرة الملك حسين مكة، إلى الرياض مستاء. وتقول هذه المصادر أن الملك فهد قرر في اللحظة الأخيرة عدم إجراء اللقاء، من دون أن يعرف أقرب المقربين إليه، لماذا. وأن ثمة سببين محتملين للرفض: الأول، قد يكون موقفاً شخصياً. والثاني: قد يكون تلقى في الساعة الأخيرة رسالة أو تقريراً من طرف عربي (يقال إنه مصر ويقال إنه الكويت) نقل إليه معلومات لغير صالح الأردن، جعلت الملك فهد يتخلى عن فكرة اللقاء.

هذا في الأسباب المباشرة. أما الأسباب غير المباشرة، فيدور التحليل حولها كالآتي:

أولاً: إنزعاج السعوديين من الدور الذي يحاول الملك حسين أن يلعبه في الجزيرة العربية، كاستضافته لفريقي الصراع

اليمني، الشمالي والجنوبي، لتوقيع وثيقة «العهد والوفاق» في عمّان قبل أسبوع واحد من زيارته للسعودية، وللوساطة التي يقوم بها في اليمن، وللمصالحات التي بدأها مع مجموعة دول الخليج (عُمان ـ قطر ـ البحرين). وهي أمور بدأت تأخذ أبعاداً أكبر مما يريد لها السعوديون وأوسع من دائرة تحملهم.

ثانياً: خوف المصريين من أن أي تقارب أردني ـ سعودي، قد يكشف أدواراً لعبتها مصر في حرب الخليج، وينتج عن ذلك تقليص للنفوذ المصري الحالي في دول الخليج، وإحلال العمالة الأردنية مكان العمالة المصرية الكثيفة الوافدة. بالإضافة إلى الضغينة الكويتية ضد الأردن لموقفه من حرب الخليج.

ثالثاً: غضب الأميركيين على الأردن لرفضه توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، قبل سورية ولبنان، واستمرارهم في حصار ميناء العقبة، الذي يسبب خسائر اقتصادية ومالية فادحة للأردن. ويلاحظ أن الملك حسين قد شنّ هجوماً عنيفاً على أميركا بعد عودته مباشرة من السعودية لهذا السبب بالذات. وهناك علاقة للسعودية بموضوع حصار العقبة، إذ إن الأميركيين يقودون السفن الكبيرة التي لا يستطيعون تفتيشها في عرض البحر، إلى ميناء جدة، حيث يجري إنزال البضائع إلى أرصفة الميناء للتفتيش. وهناك تصبح من مسؤولية السعوديين إعادتها إلى سفنها بعد التفتيش. ولما لم يكن لأغلب هذه السفن وكلاء في جدة للمراجعة من أجلها، والتأمين لا يشمل تفتيش البضائع، وميناء جدة ميناء ضخم ومزدحم، فإن البضائع تهمل على

الأرصفة، فإما أن تتلف أو تضيع. في الوقت نفسه لا يستطيع الأردن أن يشن حملة على مصر، لدورها «المعادي» له، ولأنه يعرف أن أوراق ياسر عرفات كلها في يد مصر، وأن أي تأزيم علني للعلاقات قد يعرقل من عملية السلام.

□ □ □

في خضم هذه التقلبات، كان الموقف الأردني على الصعيدين الشعبي والسياسي، من عدم لقاء الملك فهد مع الملك حسين، موقفاً أقل ما يقال فيه، أنه «متماسك الأعصاب». فعلى الرغم من الشعور بالغضب لما حدث في مكة، إلاّ أن الإعلام الأردني، الرسمي وغير الرسمي، ومعه عشرون حزباً سياسياً مرخص لها، تجاهلوا كلياً هذا الحدث من غير تعليمات من «القصر»، ولم يبدوا أي ردة فعل تذكر. فليس هناك مصلحة أردنية في تصعيد الأزمة مع السعودية، في ظل الظروف السياسية المتقلبة التي تعيشها المنطقة حالياً. وليس هناك مصلحة أردنية أيضاً في الظهور وكأن الحكومة الأردنية ارتكبت خطأً فادحاً في السياسة الخارجية. وظل الموقف الأردني الرسمي المعلن، قبل الزيارة وبعدها، يفيد أن رحلة الملك حسين قد تمت لأسباب دينية بحتة، وأن اللقاء مع الملك فهد، لم يكن مطروحاً ولا مشروطاً. لكن هذا الموقف الرسمي لم يمنع الأروقة السياسية في عمّان من التساؤل، لماذا ذهب الملك حسين إلى السعودية إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق للقاء الملك فهد؟ ولماذا لم يتم ترتيب «صفقة» سياسية قبل اتخاذ القرار بالسفر؟ وهل كان ثمة «صفقة» لم تتم؟ وماذا حدث لهذه «الصفقة»؟ وما هي؟

أسئلة، أسئلة، أسئلة، لا يجيب عنها السياسيون الأردنيون ولا الصحافة. والسبب أن الأحزاب السياسية والإعلام الأردني، تعاملوا

مع هذه الزيارة، لاعتقادهم أن «القصر» يريد أن يقلل من الأهمية السياسية لهذا الحدث، ولأنهم لا يريدون أن يلاموا لتوتر العلاقة بين البلدين، بعد أن تحملوا وزر سوء العلاقات مع دول الخليج منذ بداية أزمة الخليج وإلى اليوم. وخاصة أن رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي قد اتهم الصحافة الأردنية في تصريح له في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٤، بأنها هي السبب في تدهور العلاقات الأردنية ـ الخليجية. بالإضافة إلى اعتقاد أغلب السياسيين أن المشكلة «شخصية» بين الملك فهد والملك حسين، ولا يريدون التدخل فيها.

هذا من ناحية التعامل المباشر مع الحدث. أما من ناحية المصالح الإستراتيجية للبلدين، فالأردن يدرك أن له مصلحة حيوية في العمالة الأردنية ـ الفلسطينية التي تبلغ مئات الآلاف، التي تعتمد على السعودية في مقوماتها الاقتصادية، والتي تخاف مزاحمة العمالة المصرية لها، إذا أصبح لها شروط سياسية. كما يعتمد الأردن، في طرق مواصلاته البرية والبحرية والجوية، على السعودية في الوصول إلى دول الخليج الأخرى والشرق الأقصى. لذلك يخشى الأردن أن تغلق السعودية، هذه الطرق لأسبابها السياسية. ناهيك بالمساعدات المالية والاقتصادية المباشرة التي كانت السعودية تدفعها للأردن.

من ناحية أخرى، هناك مصالح إستراتيجية من صالح السعودية أن ترعاها وتحافظ عليها مع الأردن. أهمها الحدود البرية الطويلة المشتركة بين البلدين، والتي لو فتحها الأردن في وجه تهريب السلاح والمخدرات مثلاً، لزعزع من أسس المجتمع السعودي وأقلق النظام كثيراً. ويشهد السعوديون بصدق، أن الحدود مع الأردن آمنة ومنضبطة، وأنه طوال فترة حرب الخليج، حيث كان السلاح

العراقي يتدفق عبر الأردن إلى بغداد، لم تتسرب قطعة سلاح واحدة منه إلى السعودية. كما أن الأردن بقي حتى الآن حريصاً على أمن حدوده مع السعودية.

لذلك هناك أوساط سعودية، تدعو إلى مصالحة مع الأردن، من بينها الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، الذي يعتبر أن الأردن يشكل جداراً أمنياً جيداً للسعودية، يجب المحافظة عليه. ومن بينها أيضاً الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، الذي أرسل إلى الملك حسين قبل زيارته الأخيرة إلى مكة، رسالة غير مباشرة مع شيخ من شيوخ قبائل شمّر (وهي قبائل تتنقل في الصحراء السعودية ـ الأردنية ـ العراقية ـ السورية المشتركة، حيث للأمير عبد الله نفوذ فيها) تضمنت عتباً سعودياً، ليس لموقف الأردن من حرب الخليج، بل لحملات الصحف الأردنية على السعودية. لذلك كان الأمير عبد الله منزعجاً من عدم لقاء الملك فهد مع الملك حسين. ويشكل شيوخ قبائل شمّر حلقة وصل مستمرة بين السعودية والأردن تعود إلى أيام تأسيس المملكة السعودية وانتقال الهاشميين إلى الأردن، في العشرينات من هذا القرن.

□ □ □

نتيجة لهذه الصلات، أعلن الملك حسين أكثر من مرة في تصريحات صحافية، أنه مستعد للاعتذار، «من الملك فهد ومن الإخوة الخليجيين، إذا شعروا أننا اتخذنا موقفاً يمس بهم». وظن الأردنيون بعد هذه التصريحات، أن السعودية ستعيد سفيرها إلى عمان (محمد فهد العيسى). ولكنها لم تفعل. كذلك لم يعين الأردن سفيراً له في الرياض، بعد أن انتهت مدة السفير الحالي في تشرين الأول ١٩٩٤. واعتبر السعوديون أن هذا الكلام غير كافٍ،

بينما اعتبرت أوساط عربية أنه خطوة أولى، ولو كانت ناقصة. وظلت ناقصة من وجهة نظر السعوديين حتى الآن. ويؤكد الملك حسين في تصريح آخر له، أن ليس من سياسته اعتبار الخلافات في وجهات النظر السياسية بينه وبين غيره من الزعماء، خلافات شخصية، «وإلاّ لما تحدثنا مع ٧٥ بالمئة من العالم».

الأمر الهام الآخر، الذي لا بد للسعودية أن تحسب حسابه في خلافها مع الأردن، هو خطر إعادة العلاقات الاستراتيجية الوطيدة بين الأردن والعراق، مع أنها غير مطروحة حالياً وفي ظل نظام صدام حسين القائم، إلاّ أن هذا أمر يعادل في خطورته موضوع الحدود، ويقلق السعودية، كما أقلقتها محاولات الأردن ومساعيها في تحقيق مصالحة بين أطراف النزاع اليمني، مخافة أن يمتد النفوذ الأردني إلى أقصى الجزيرة العربية.

في ظل هذه التحركات ما زال هناك من يسأل عن الدور الفلسطيني في هذه المعمعة، ولماذا استقبل الملك فهد ياسر عرفات ولم يستقبل الملك حسين؟ ويأتي الجواب أن لا دور فلسطيني وسط هذه الأجواء، لأن لا أحد يستطيع أن يراهن على عرفات، بسبب ألاعيبه المعروفة، وانعدام الثقة بينه وبين أغلب الزعماء العرب. أما لماذا استقبله الملك فهد، فذلك يعود إلى طلب أميركي ووساطة مصرية، لتعجيل موضوع اتفاق غزة ـ أريحا. وإنه استقبل استقبالاً فاتراً، ولم يتعدَّ اللقاء ٤٥ دقيقة، كان عرفات هو المتحدث فيها والملك فهد هو المستمع.

□ □ □

وما أن مر حوالى شهر على عودة الملك حسين من أداء العمرة وزيارة الحرم النبوي الشريف، حتى أقام في عمّان احتفالاً ضخماً دعا إليه أكثر من ألف شخصية، لمناسبة انتهاء عملية ترميم قبة

الصخرة، وكأنه أراد بذلك تأكيد حقه التاريخي في رعاية المسجد الأقصى في القدس. وأثار هذا الاحتفال حفيظة السعودية، فأصدرت في ٢٠ نيسان ١٩٩٤، بياناً عنيفاً وغاضباً أكدت فيه التزامها المساهمة في تنفيذ مشروع ترميم وإعمار الأماكن المقدسة في القدس. ومن دون أن يشير البيان السعودي مباشرة إلى الأردن، أوضح أن السعودية «ليست حديثة عهد فيما تقدمه لمدينة القدس، بل سبق لها أن بادرت منذ ثلاثين عاماً إلى تقديم بعض الدعم والمساعدات لصالح المسجد الأقصى وقبة الصخرة». وأنها ستمضي «بقيادة مليكها في مواصلة التزامها نفاذ هذا المشروع الإسلامي، من خلال الاتصالات القائمة والتشاور الدائم والتعاون الوثيق مع منظمة اليونسكو ممثلة بمديرها العام».

بذلك أكد البيان السعودي أربعة أمور، ونفي فيه نفياً قاطعاً دور الأردن والملك حسين. الأول: أن عملية الترميم لم تنتهِ كما يقول الأردن. الثاني: أن الملك فهد هو ملتزم الترميم وليس الملك حسين. الثالث: أن عمليات الترميم تقوم بها الأونيسكو وليس الأردن. الرابع: أن الفلسطينيين ممثلين في ياسر عرفات (وأورد نص برقيته المؤرخة في ١٩٩٤/٥/١٢) يؤيدون الالتزام السعودي، ولا يشيرون إلى الدور الأردني في عمليات الترميم.

وعادت العلاقات السعودية ـ الأردنية إلى نقطة الصفر.

□ □ □

إذا كان الصفر هو نهاية الأشياء، فهو بدايتها أيضاً. فالديبلوماسية هي فن أن تقول في عشر كلمات ما يمكن أن تقوله بشكل أفضل في كلمتين. والخلافات السياسية بين العرب، هي كالمصائب، تبدأ كبيرة ثم تصغر مع الوقت. لذلك هي تحتاج إلى ديبلوماسية العشر كلمات بدل الكلمتين، فالمهم هو الاسم الذي تنجح ـ تلك

الدبلوماسية ـ في إطلاقه على الحقائق، لا الحقائق ذاتها. وهذا ما يذكرني بالمقولة الصحافية الشهيرة: «لا تدع أبداً الحقائق تتدخل في رواية قصة جيدة».

وأزمة العلاقات بين السعودية والأردن، تحتاج اليوم إلى دبلوماسية تغيّر من أسماء الحقائق المتداولة، فربما تنجح في تصغير حجم الخلاف الذي يتحدث به الناس، ولو احتاجت إلى كلام كثير بدل كلام قليل، وحتى لا تبقى تحت رحمة خبراء الأرصاد الجوية السياسية. عندئذٍ، ربما، تصبح قصة جيدة.

هذا إذا صَحَت السماء، وانقشعت الرؤية.

مزبلة
التاريخ الجديد

■ صحيح أن دول الغرب تحاول تجزئة الحلول وتعاملنا كجغرافيا واحدة، إلا أن ذلك من ضمن السعي إلى إيجاد حل إقليمي شامل يشمل منطقة جغرافية معينة.

وليس مهماً أن يكون الحل على حساب جغرافية قطرية معينة ـ كالعراق أو الكويت مثلاً ـ يقضم حدوداً من هنا ويضيف حدوداً من هناك، ما دامت الغاية أن يصل إلى تحديد بقعة ذات جغرافية محددة، بغض النظر عن حدودها التي سبق التعارف عليها.

أما المبادئ السياسية التي وقفت أو التي كانت تقف وراء موقف أي من دول المنطقة، فقد ألقيت في مزبلة التاريخ الجديد.□

دولة لا يحتاج إليها أحد

لما سألته ما الذي يشغل بال الخليج من قضايا هذه الأيام، وقد مرت ثلاث سنوات على حرب، حررت الكويت ودمرت العراق وحمت أنظمة الحكم الخليجية من السقوط وأعادت الاستعمار الى الخليج، بشكل جيوش وأساطيل أجنبية لم يعرفها تاريخ الجزيرة العربية منذ الغزو البرتغالي في القرن الثامن عشر، قال لي:

ـ «سأقبل سؤالك، وسأفيض في الإجابة عليه، إذا قبلت التعامل معي على أساس مبدأ الإمام الشافعي».

قلت له: وما هو مبدأ الإمام الشافعي؟

قال: «يقول الإمام الشافعي: إن مذهبي صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب».

قلت: وهل هناك عرض أكرم من هذا العرض!

كان هذا الحديث في عاصمة خليجية في ربيع ١٩٩٣، حيث الحر كان ما زال مقبولاً، والناس ما زالت تفكر أين تقضي الصيف، والأزمة السياسية العربية في مجملها تراوح مكانها بعناوينها البارزة، أكانت مفاوضات السلام في واشنطن أم حصار العراق نظاماً

وشعباً، أم الإرهاب الأصولي في الجزائر ومصر، أم تراكم الخلافات العربية، أم حديث الإعمار «الحريري» في لبنان، والعدوان الإسرائيلي الذي أخّره سنوات، إن لم يكن قد قضى عليه بالفعل. يضاف إلى ذلك خلافات دول الخليج نفسها حول شكل مجلس التعاون في عهد أمينه العام الجديد، وحول الموقف من السياسة الإيرانية الجديدة المتشددة بعد احتلالها جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وغيرها وغيرها.

أما محدثي فكان أحد أبناء الخليج، الذين عاصروا نموّه وواكبوا تطوره وعملوا في إداراته المختلفة منذ أيام الإنكليز إلى أيام الاستقلال وحتى حرب الخليج وما بعده. وهو من الخليجيين القلائل الذين يملكون علاقات عربية ودولية نادرة، ويتمتع بثقة الكثيرين من أصحاب القرار في عواصم عدة. الأهم من ذلك كله، أنه يملك من الثقافة التاريخية والتجربة السياسية ما يجعل من إجاباته مداخل إلى استشراف المستقبل السياسي للوضع الخليجي برمته، دون أن يقحم، بين أدوات التحليل السياسي، الشأن الخاص في الأمر العام، وهذا ما يحدث غالباً في الكثير من محاولات الإجابة على التساؤلات الكبرى. ما كان يعنيني شخصياً في تلك اللحظة، أن الرجل صديقي وأنني موضع ثقته.

قال لي: «قبل أن ندخل في متاهات أسئلتك عن الأفكار التي تنتاب دول الخليج، والقضايا التي تشغل حكامها وشعوبها، هذه الأيام. وقبل أن نفلفش في أوراق الأزمات المتراكمة أمامنا على الطاولة، دعني أبدأ من القضية الأهم في رأيي والتي تعني دول الخليج أكثر مما تعني الدول العربية الأخرى، وهي إنهاء حالة العداء المستفحل في العمق السياسي العربي منذ حرب الخليج وإلى اليوم. وأنا لا أحب في هذا المجال كلمة المصالحة، لأنها تعطي طابعاً آنياً

للعمل السياسي، بقدر ما تعطي، أيضاً، إنطباعاً بالسهولة. فالخلاف سهل ما دامت المصالحة سهلة. وبعد كل مصالحة يمكن أن يقع خلاف، وهكذا دواليك. والتاريخ العربي الحديث مفروش بالمصالحات والخلافات على امتداد ثلاثين سنة.

«إن إنهاء حالة العداء السياسي - لا الخلاف السهل - يبدأ من العودة، مع سابق تصور وتصميم، إلى حوار الثقة. وحوار الثقة يكون بأن يكف فريق عربي ما عن العمل ضد فريق عربي آخر، قولاً وفعلاً. ومن أهم شروط حوار الثقة، هو أن لا ينتقل العرب، كما تعودوا وعودوا، من القتال الى العناق. بل من القتال إلى الهدنة، ومن الهدنة إلى المفاوضة، ومن المفاوضة الى الحوار، ومن الحوار إلى المصافحة، ومن المصافحة إلى التجربة.ولو كنت صاحب قرار لمنعت الزعماء العرب من تقبيل بعضهم بعضاً، في كل مطار وفي كل لقاء وفي كل مؤتمر وفي كل اجتماع. ولفرضت غرامة على أي واحد منهم يهم بتقبيل الآخر. لقد أصبح تبويس اللحى عادة عربية معيبة، تفضح نفاقنا ورياءنا أمام أنفسنا وأمام العالم. لذلك على كل طرف عربي أن يَقْبَل الآخر كما هو، بغض النظر عن قوته المالية أو العسكرية. أن نَقْبَل بعضنا بعضاً كما نحن، لا أن نكون صورة الواحد عن الآخر. أن نفكر كأمة بعقولنا، لا بمصالحنا الآنية، لنكون طرفاً في صياغة النظام العالمي الجديد قبل ولوج القرن الواحد والعشرين. وإلا أصبحنا - أكثر مما نحن عليه اليوم - هباءً منثوراً في فضاء السياسة العالمية».

قلت له: ما الذي يؤخر أو يمنع بدء حوار الثقة؟

قال: «أمران. الأول دولي - إقليمي، والثاني خليجي.

«الأمر الدولي - الإقليمي يتعلق بالنظام الآحادي الجديد في العالم، وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بزعامته، والذي ترك هامشاً

عريضاً للقوى الإقليمية للتحرك والبروز في ساحات كانت محظورة عليها في أيام نظام القطبين والحرب الباردة. القوتان الإقليميتان اللتان تعنيانا نحن هما إيران وتركيا. والحديث عنهما له مجال آخر يطول. ولا داعي للتأكيد أنهما يتحركان عندنا كثيراً. فالنظام الآحادي مع هامش البروز الاقليمي، ترك مثلاً، مجالاً لاستعداء السعودية على إيران، والذي نظن كل سنة أننا نقفل بابه بعد ـ أو قبل ـ كل موسم حج. كما ترك في الوقت نفسه مجالاً لاستعداء إيران على دولة الإمارات، في قضية جزيرة أبو موسى، التي ظننا أيضاً أننا أقفلنا بابها مع الاستقلال عام ١٩٧١.

□ □ □

«من ضمن الفراغ الهامشي الحاصل في الجزيرة العربية، أجد أن الأمر الخليجي أصعب في رأيي وأخطر. أصعب لأن الذي يؤخر حوار الثقة هي الكويت. وأخطر لأن الكويت بعد ثلاث سنوات من غزو العراق لها، ما زالت تعاني حتى الآن من توتر سياسي دفعها إلى أقصى التصلب في الموضوع العراقي تحديداً، وموضوع المصالحة العربية عموماً. حتى أصبح من الصعب في الكويت تبيان مَنْ الأكثر تطرفاً في عدائه العربي، الحكومة أم مجلس الأمة؟ الوزراء أم البرلمانيون؟ الحكم أم المعارضة؟ إن المعاملة المهينة التي تعرض لها وزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى حين رفض استقباله رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون، عند زيارته الأخيرة إلى الكويت في حزيران الماضي، ومن قبلها المعاملة التي تعرض لها وزير خارجية اليمن محمد سالم باسندوه من قبل وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد حين رفض لقاءه في فيينا في حزيران ١٩٩٣ أيضاً، لأبلغ دليل على الرعونة والاستعلاء اللذين تمارسهما الكويت في سياستها الخارجية العربية، القائمة على

أساس أن مَنْ لم يكن معنا بصراحة ووضوح أثناء الحرب، فهو ضدنا بعد الحرب.

«إن حالة الحداد السياسي الدائم الذي تعيشه الكويت منذ عودة الشرعية إليها بعد التحرير، أوقع زميلاتها في مجلس التعاون الخليجي في حرج كبير. والخليجيون على مختلف مستوياتهم ومشاربهم مستاؤون إلى أبعد الحدود من دعوة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لزيارة الكويت في نيسان ١٩٩٣، والاستقبال الحافل الذي أقيم له في أثناء الزيارة. وقد وجدوا في ما رافقها من مهرجانية رخيصة وتعليقات في الصحافة والإعلام الكويتيين استفزازاً بالغاً للمشاعر العربية في الخليج، بغض النظر عن مآخذ وتحفظات أهل الخليج على بعض الأنظمة العربية. وكان أكثر المستائين المملكة العربية السعودية. فالأوساط السعودية، من رسمية وشعبية، لا تخفي امتعاضها من التكريم الكويتي لجورج بوش، ليس في مبالغاته فحسب، بل في مبدئه أيضاً. فهي تقول إنه إذا كان لا بد من تكريم «بطل ما» كان وراء تحرير الكويت، فهذا «البطل» هو الملك فهد بن عبدالعزيز لا جورج بوش. صحيح أن القوات الأميركية تحديداً، ومن ورائها التحالف الغربي، العسكري والسياسي، هما اللذان هزما العراق وأجليا قواته عن الكويت، إلا أنه لولا الملك فهد وقراره الجريء بدعوة القوات الأميركية والغربية واستضافتها في بلاده، وبكل ما سببته وتسببه له ولبلاده من مضاعفات على الصعيد الاجتماعي والسياسي والديني إلى اليوم، لما كان من الممكن تحرير الكويت، ولا كانت تحررت. لذلك لما بلغ الغضب السعودي - وهو أكبر من الاستياء - الكويت، حاولت هذه الأخيرة إصلاح غلطتها بالإعلان عن دعوة الملك فهد

لزيارتها تكريماً لدوره في تحرير الكويت، إلا أن السعودية أعلنت اعتذارها عن عدم قبول الدعوة.

«والاستياء السعودي تحديداً، والخليجي عموماً من الكويت، ليس ناتجاً فقط عن زيارة بوش والاستفزاز الصارخ للمشاعر العربية، بل من نتائجها العملية التي أسفرت عن قصة محاولة اغتيال الرئيس الأميركي السابق وما وفرته من فرصة للقوات الأميركية الجوية من ضرب العراق تحت غطاء الانتقام لمحاولة الاغتيال «المزعومة»، والتي ما زال المتهمون بها قيد المحاكمة ولم تصدر أحكام بإدانتهم حتى كتابة هذه السطور. وينعكس هذا الاستياء أيضاً في لجم الكويت للمحاولات السعودية ـ الخليجية في إيجاد مخرج لعودة شيء من الحوار التضامني بين العرب، والذي قد يؤدي تدريجياً إلى فك الحصار الدولي الرهيب على الشعب العراقي، والذي أسفر عن *تجويعه وإرهاقه وتفكيك وحدته الاجتماعية والسياسية والدينية*، دون أن يزحزح قيد أنملة النظام الشرس الجاثم على صدره. بل هناك مَن يعتقد، أن استمرار الوضع الدولي كما هو بالنسبة إلى العراق، يساهم في تطويل عمر الحكم الصدّامي.

«لذلك يأخذ السعوديون والخليجيون على الكويت عرقلتها لأي مساعٍ جدية للوصول إلى حوار ثقة، بقدر ما يأخذون عليها انفرادها في الكثير من القرارات من دون التشاور معهم، والتي تنعكس عليهم سلباً. صحيح أنهم كلهم حلفاء لأميركا، إلا أن المبالغة في التركيز على الولايات المتحدة وحدها، وإغفال مراكز القوى الأخرى في العالم، يفقد دول الخليج حرية المناورات السياسية على الساحة الدولية. وصحيح أيضاً أنهم يسعون كلهم إلى تغيير نظام صدام حسين في العراق وتقويض سلطته، إلا أنهم في الوقت نفسه لا يريدون أي نظام بديل. وصحيح أيضاً وأيضاً أن

الولايات المتحدة قد أصبحت ملتزمة بحماية الكويت وضمان استقلالها، إلا أنهم يستشهدون بكلام للسفير الأميركي لدى الكويت، إدوار غنيم، العربي الأصل، (إذا كان لأصله العربي هنا أهمية تذكر) قاله في ندوة في إحدى ديوانيات الكويت في ٢٣ تموز ١٩٩٣: «نحن مستعدون للدفاع عن الكويت معكم وليس عنكم». وأضاف غنيم موضحاً: «إن الأميركيين لا يدافعون عن أحد يدفع لهم ثمناً مقابل ذلك». والسفير الأميركي في الكويت يتعاطى في الشأن الداخلي السياسي بشكل غير مألوف، إذ هو مثلاً دائم الحضور في الديوانيات، مما دعا الخارجية الكويتية، بتحريض من المعارضة، إلى لفت نظره إلى هذا الأمر عدة مرات.

«ويرى الخليجيون في كلام السفير الأميركي في الكويت مؤشراً خطراً، لعله الأوضح منذ حرب الخليج، وهو أن الولايات المتحدة لن تدافع عنهم بثمن مهما كان باهظاً، ومهما كانت مصالحها تستدعي ذلك، من دون أن يدافعوا هم عن أنفسهم أولاً. فالعضلات الأميركية وحدها ليست تحت تصرف من يدفع ثمن استخدامها، ومهما كانت أيضاً الحاجة الأميركية إلى ذلك الثمن. فالرأي العام الأميركي يتطلب من حكومته أن يتمتع البلد الذي تدفع بأبنائها للدفاع عنه، بما يتجاوز المصلحة المباشرة للولايات المتحدة، بل أن يمتلك من البنية الوطنية والرغبة في مقاومة المحتل، ما يؤهله لطلب المساعدة في الدفاع عن نفسه. وهذا ما ليس عند الكويت حتى الآن.

«ويستغرب الخليجيون أن الكويت، وهي أول دولة استقلت بين دول الخليج قبل ثلاثين سنة، قد أثبتت خلال وبعد حرب الخليج، أن ليس لها صديق أو حليف حقيقي. وأنها أول دولة قامت في الخليج على القواعد الدستورية والبرلمانية وحرية الصحافة، غير أنها

تراجعت عن دستور ١٩٦١، خطوة خطوة إلى أن أفرغته من محتواه. ولم تعد إلى الوضعية البرلمانية إلاّ بالضغط الأميركي - الغربي وبإصرار بعض أبنائها ونضالهم للحفاظ على مكاسبهم الدستورية. ولا يستطيع الخليجيون أن يفسروا هذه الظاهرة، إلا بأن الكويت تُحْكَم بعقلية المرابي لا عقلية الدولة، وبأسلوب وزير المال لا بأسلوب أمير الدولة. وكأن الدولة شركة مالية محدودة الأسهم، كأي شركة تجارية أخرى في الكويت، يحدها الربح أو الخسارة فقط. وكأن العالم بتشعباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سوق شبيه بسوق «المناخ». فإذا تعرض سوق العالم للانهيار، عُوِّض على المساهمين فيه من أرباح صندوق الدولة.

«والخليجيون ما زالوا غير قادرين على فهْم المعادلة الاجتماعية القائمة في الكويت، على الرغم من أن بلادهم استوعبت أعداداً كبيرة من العرب المهاجرين، وجنّست عدداً لا بأس به منهم. فالعربي الذي يحمل الجنسية السعودية مثلاً، هو مواطن سعودي له الحقوق وعليه الواجبات نفسها التي يملكها أي مواطن سعودي أصيل آخر. كذلك البحريني والإماراتي والعماني والقطري. إلاّ الكويتي. فالكويت تعمل بنظام شبيه بنظام «الابارثايد» المعمول به في جنوب أفريقيا، والذي تقرر إلغاؤه مؤخراً. وهو نظام يعتمد نوعين من المواطنية. مواطن درجة أولى بالتأسيس، ومواطن درجة ثانية بالتجنيس. وهناك مواطن درجة ثالثة هو المعروف بـ«البدون»، أي المواطن الذي بدون جنسية، والذي تتألف من فئته معظم عناصر الجيش والشرطة والأمن الكويتية. مواطن الدرجة الأولى بالتأسيس هو المواطن الوحيد في الكويت الذي يتمتع بكافة المزايا والحصانة التي تتيحها الدولة، من حق الانتخاب إلى التوظيف إلى

الاقراض إلى الاسكان، إلى التعويض عليه إذا خسر أمواله في مضاربات البورصة والأسواق المالية.

«لذلك لا يستغرب الخليجيون اليوم، ولم يستغربوا حتى في حينه، أن لا يكون الجيش الكويتي قد وقف في وجه الغزاة العراقيين حين يكون معظم عناصره من فئة «البدون». فكيف يمكن لمواطن أو عسكري أن يدافع عن وطن لم يمنحه جنسيته ولم يعترف به!؟ أما السلاح الذي كدّس عبر السنوات، فليس هناك مَنْ يحسن استخدامه إلاّ «المرتزقة التقنيين» الذين ليسوا على استعداد لأن يموتوا دفاعاً عن بلد فرّ جنوده وتوقفت وزاراته عن الدفع. ألم يتباهَ وزير الدفاع الكويتي السابق الشيخ نواف الأحمد في تصريح صحافي له إبان الغزو العراقي لبلاده، أنه استطاع أن يهرّب عدداً من طائرات سلاحه الجوي إلى خارج الكويت بعد ساعات أو أيام قليلة من الاجتياح!؟

«إن ما يخشاه الخليجيون، حباً بأنفسهم أولاً وضماناً لسلامة مصالحهم على المدى البعيد، أنه إذا استمرت الكويت في هذه السياسة التي تجمع بين منطق «ماري أنطوانيت» وعقلية «تاليران»، واضعة بيضها كله في السلة الأميركية، أن تصبح دولة ربما لا يحتاج إليها أحد.

□ □ □

«لقد بات في اعتقاد الخليجيين أن الصورة التي ترسخت في أذهان العرب عن الكويت، هي صورة بلد سلم مصيره وتحريره إلى القوات الغربية وإلى الإدارة الأميركية، وأنه لم يقطع حتى الآن شوطاً في استعادة توازناته النفسية والسياسية والمؤسساتية تجاه العرب. فالكويتيون ما زالوا يذكرون بمواقفهم القومية السابقة، وبحجم المساعدات المالية التي قدموها للعرب، والتي فاقت أية

مساعدات قدمتها أية دولة أخرى. لذلك لا يستطيعون أن يفهموا لماذا ساند الشارع العربي - ولو عاطفياً - الغزو العراقي لبلادهم، ولماذا لم يفهم العرب عمق الصدمة التي تعرضت لها الكويت من جراء هذا الغزو، والتي لم تترك لهم خياراً سوى الاستعانة بالقوى العسكرية الأميركية.

«فاليقين السائد لدى الكويتيين أن معظم العرب قد تخلوا عنهم في وقت المحنة، وأنهم لولا الولايات المتحدة لما التفت إليهم أحد، وأن العرب، منذ نشوء كياناتهم المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية فشلوا في تسوية أية قضية - ولو واحدة - وحلها. وأنهم لو اعتمدوا على العرب، لكانوا لاجئين كمسلمي البوسنة اليوم - ولو أغنياء - في عواصم العالم. فالبنية النفسية الراهنة للكويتيين ما زالت تعتمد هذا المنطق، الحامل الرفض والخوف والحقد لكل ما هو عراقي، دون أن يقتصر على رجال السلطة في بغداد، بل ليشمل كل الشعب العراقي، مما يزيد في تعميق الهوة، ولأجيال قادمة، بين الدولتين والشعبين.

«لذلك اهتزت القيم العربية والثوابت القومية، في التفكير الحكومي والشعبي في الكويت وأصبحت مقولات التضامن العربي والأمن القومي العربي المشترك ووحدة المصير العربي، لا تلقى أي صدى لدى الكويتيين. وأصبح التطرف في الانغلاق القطري في دولة هي عبارة عن مدينة، هو الموقف الشائع. وعلت صيحات «أنا كويتي، أنا كويتي... أنا خليجي، أنا خليجي» فوق صيحة «أنا عربي»، حتى أصبح الحديث عن «تكويت الهوية»، واستبدال «الشخصية الخليجية» بالشخصية العربية، حديث إفك يومياً واسع الانتشار، وكأن الكويتيين من عرق وجنس وشعب ومنطقة لا علاقة لها

بالجزيرة العربية، بصحرائها وبحارها وخلجانها. وكأن العرب لم يأتوا منها ولم يتأصلوا في رمال هذه الجزيرة.

«وإذا كانت التركيبة التاريخية للمواطن الكويتي لا تساعد كثيراً على الحد من تطرفه وانغلاقه القطري، فإن كلام السياسيين الكويتيين، حكاماً ومعارضين، إلى جانب كتابات الصحافة الكويتية، يشعر العرب بشقيهم (المساند للعراق والمساند للتحالف الغربي مع الكويت) وكأن هناك دعوة مبرمجة للانسلاخ الجماعي عن الأمة العربية، وتتفاقم آثارها شيئاً فشيئاً لتستوي كعمل تاريخي في مقدورهم تحقيقه. ويتضح ذلك باستمرار من طريقة الفرز اليومي التي يمارسها الكويتيون بكل وضوح في تعاطيهم مع الأطراف العربية.

«هناك الكويت أولاً، والخليج ثانياً، والدول العربية التي ساندت التحالف ثالثاً، والدول العربية التي ساندت العراق رابعاً. هذا الفرز، هو قاعدة التعامل مع العرب. ومنها ينطلق الكويتيون إلى تحديد المصلحة الكويتية: لا مساعدات اقتصادية بغير اتفاقيات سياسية. ولا تعاون مع النظام العراقي القائم، ولا تعاون مع النظام العراقي المقبل مستقبلاً، ما دام أغلب العراقيين يعتقدون في قرارة أنفسهم بأن الكويت جزء من العراق. ولا اتفاقيات أمنية إلاّ مع الدول الغربية، والولايات المتحدة الأميركية تخصيصاً، مع الاستعداد لتحمل كافة تبعاتها المالية والسياسية. وهذا الموقف الذي يعتبر من صلب السياسة الخارجية للدولة، ليس موضع خلاف داخلي إطلاقاً بين الحكومة من جهة ومجلس الأمة من جهة ثانية، أو بين الحكومة والمعارضة بمختلف أجنحتها القومية أو الإسلامية.

□ □ □

«إذا كان التاريخ مليئاً بالألغاز، كما هو مليء بالرمال، فإن ترسيم

الحدود بين العراق والكويت هو أحد هذه الألغاز. ففي مطلع هذا القرن رسم البريطانيون حدوداً وهمية بين البلدين بناء على آبار المياه التي كانت تزورها القبائل، وحسب ولاء هذه القبائل لأي شيخ من الشيوخ. وفي عام ١٩٢٣ وضع المعتمد البريطاني جون مور يافطة تعلن الحدود بين البلدين، بعد أن مشى جنوباً عدة خطوات بين آخر بئر مياه وأول نخلة في منطقة صفوان. وأعلن أن هذه هي الحدود. لكن في عام ١٩٣٠ أزال المعتمد البريطاني في البصرة اليافطة، وزرع عدداً آخر من النخيل جنوب صفوان، التي أورقت عام ١٩٤٠. فاتسعت الحدود جنوباً.

«عند ظهور النفط، كان حقل الرميلة إلى الشمال - الشرقي من نخيل صفوان وكان ميناء أم القصر الواقع على الخليج، والذي ساعد البريطانيون على بنائه، إلى الغرب من صفوان. وكانت جزيرتا وربة وبوبيان مقابل أم القصر. وتقاسم العراق والكويت، فيما بعد، حقل نفط الرميلة. وطلب العراق من الكويت تأجيره الجزيرتين، لإعطائه متسعاً أكبر من المياه العميقة في الخليج قبالة شط العرب. ورفضت الكويت ذلك... إلى أن كانت الحرب.

«وأصدرت الأمم المتحدة قراراً عن طريق مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود نهائياً بين العراق والكويت. وصدر قرار مجلس الأمن الرقم ٨٣٣ الذي صادق على نتائج عمل اللجنة في آب ١٩٩٢. واعترضت العراق على الخريطة الجديدة للحدود، وقد طار منها حقل الرميلة ونصف ميناء أم القصر وخور عبدالله. أما جنى نخيل صفوان فقد أصبح تمراً لا يؤكل. وإذا بالأمم المتحدة التي ليس من بين مهامها تقسيم الدول، تخضع لتنفيذ القول القديم، بأن الدول المهزومة في الحرب، تدفع عادة جزءاً من أرضها ثمناً لهزيمتها.

«وتأكيداً لما اعتبرته الكويت حقها المكتسب من الشرعية الدولية في ترسيم الحدود الجديدة، سارعت إلى تنفيذ مشروع بناء «حزام أمني» على الحدود، إنطلاقاً من مثلث العوجة في المنطقة الغربية الجنوبية، حيث تلتقي حدود العراق والكويت والسعودية. ويتضمن مشروع «الحزام الأمني» الكويتي، حفر خندق على طول امتداد هذه الحدود، بعمق ثلاثة أمتار وعرض خمسة أمتار، يبتعد عنها داخل الأراضي الكويتية الجديدة، ما بين عشرة وخمسين متراً. وسيستخدم التراب الناتج عن حفر الخندق في إقامة ساتر ترابي خلف الخندق في اتجاه الأراضي الكويتية، يصل ارتفاعه إلى خمسة أمتار. ويبدو أن حكومة الكويت - وهي تعيش «بارانويا» حقيقية إزاء العراق، لم تسمع بخط «ماجينو» المسلح الذي بناه الفرنسيون على حدودهم مع ألمانيا - وكلها جبال وأنهر وغابات وليست صحراء ولا رمال - قبل الحرب العالمية الثانية، وهو الذي استدار الألمان حوله عند وقوع الحرب، ودخلوا الأراضي الفرنسية من دون أدنى عناء. ومنذ ذلك التاريخ، لم يفكر عاقل يفهم في الإستراتيجية الحديثة، وفي عصر الطيران والفضاء، في خط «ماجينو» آخر، إلاّ الكويتيون.

□ □ □

«وفي الوقت الذي تتعرض فيه دول مجلس التعاون الخليجي لضغوط أميركية وأوروبية كبيرة لحملها على التخلي عن مقاطعة إسرائيل، وهي التي رفضت مذكرة رسمية أميركية من عشر نقاط بهذا الشأن، تبدأ من السماح للطائرات التي تهبط في إسرائيل بعبور أجواء الخليج والهبوط في مطاراته، كذلك للسفن التي تمر بموانىء إسرائيلية بالمرور على موانىء دول الخليج، إلى السماح بانتقال البريد بين دول مجلس التعاون وإسرائيل، الى الاستيراد

المباشر للسلع الإسرائيلية، إلى رفع الحظر على الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع إسرائيل، إلى رفض كل أشكال المقاطعة لإسرائيل، التي تشكل خروجاً على كل أحكام مكتب مقاطعة إسرائيل منذ إنشائه عام ١٩٥١، إلى مقررات الجامعة العربية بشأن المقاطعة منذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. في هذا الوقت بالذات، شذت الكويت عن باقي دول الخليج، وأعلنت بلسان نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد بأن «الكويت تحللت من المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل»، وسترفع أسماء الشركات التي تتعامل معها عن القائمة السوداء، وذلك لاعتبارات «تتعلق بالمصلحة الوطنية للدولة». وكان ذلك في الرياض أثناء اجتماع وزراء الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في حزيران الماضي. ولم يتردد وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين، في أن يضيف إلى كلام وزيره قائلاً: «إن الكويت تضع مصالحها أولاً، وتفخر بموقفها في شأن المقاطعة».

«كل هذا في الوقت الذي رفضت فيه باقي دول الخليج طلب وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل أثناء جولته في المنطقة في آذار ونيسان ١٩٩٣. وكان من بين أسباب رفض الدول الخليجية، في الرد على المذكرة الأميركية، والذي سمعه كريستوفر في جولته، أن رفع المقاطعة يدخل في نطاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو أمر ترفضه دول الخليج طالما لم يتم إحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام، كما وأنها حريصة على الالتزام بقرارات الجامعة العربية كما هي الآن. أما إذا عدّلت فسيكونون أيضاً من ضمن الملتزمين بهذه التعديلات.

«وسط هذه الأجواء العربية المتوترة أحرجت الكويت جيرانها، دول الخليج، بخرقها الإجماع العربي، إعتقاداً منها أن السلام في المنطقة

قد حصل، وأنه إذا كان العرب قد أحبطوها بمواقفهم منها في حرب الخليج، فعليها التقرب من إسرائيل، علّها تفوز ببعض المكاسب الإقليمية والاعترافات الدولية، مما يعزز وجودها وينهي بعض مشكلاتها الداخلية. وكأن الانفراد بكسر المقاطعة مع إسرائيل، بغض النظر عما يجري في المعركة السياسية، يمنحها قوة إضافية. وهذا ما يجعل في رأي الكثير من الخليجيين، قيام حوار الثقة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

□ □ □

«غير أن الأمر الآخر الذي يؤخر حوار الثقة، والذي ليست الكويت أحد أسبابه، هو قضية الأسرى الكويتيين في العراق، التي أصبحت هاجساً وطنياً لكل كويتي. وقضية الأسرى الكويتيين ابتدأت بشكل واسع في الأيام الأخيرة للاحتلال العراقي، خلال شهر شباط ١٩٩١، في الفترة ما بين الحربين الجوية والبرية، حيث سارع العراقيون إلى اعتقال أكبر عدد ممكن من الكويتيين ونقلهم إلى الأراضي العراقية، لاستعمالهم كورقة ضغط في المفاوضات اللاحقة. ويقدر العدد الرسمي للأسرى الكويتيين في العراق بـ ٨٥٠ شخصاً، بين مدني وعسكري. ولم تترك الكويت وسيلة من وسائل الضغط إلا ومارستها في سعيها للإفراج عن أسراها في العراق. لكن العراق استمر لا يعترف بوجود هؤلاء الأسرى لديه.

«هناك انزعاج واضح لدى الأوساط الكويتية من غياب الضغط الدولي على العراق في هذه القضية تحديداً. وتتساءل هذه الأوساط عن سبب تقاعس التحالف الغربي في الأيام الأولى لانتهاء الحرب عن الضغط الفعلي على العراق للإفراج عن الأسرى، وخاصة أن العراق أفرج في آذار ١٩٩١ عن جميع أسرى الحرب من قوات التحالف، ما عدا الكويتيين. ذلك لأن ضغط قوات التحالف الغربي

اقتصر على أسراهم، وتُرك الأسرى الآخرون حتى وقت آخر. على هذا الأساس، تصر الكويت على ضرورة استمرار الضغط على بغداد للإفراج عن أسراها، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ القرارات الدولية التي صدرت ضد العراق، والتي ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بتطبيقها. كذلك تصر على دول الجامعة العربية، على أن لا عودة إلى علاقات طبيعية مع العراق، إلا بشرط إطلاق سراح الأسرى الكويتيين أولاً. وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي توليها الكويت لهذه القضية، في الداخل والخارج، من لجان شعبية إلى مؤتمرات دولية إلى ندوات عن حقوق المعتقلين، فإن العراق، لا يسمع ولا يرى ولا يتحرك. وكأن ذلك ليس في سلم أولوياته، فالبلد المحاصر، حكومة وشعباً، براً وبحراً وجواً، تبقى هذه القضية الإنسانية في آخر سلسلة همومه. أو تبدو وكأنها لا تعنيه على الإطلاق. وهو الغريق فما خوفه من البلل».

□ □ □

توقف صديقي عن الحديث، وقد سكت عن كل الكلام المباح، الذي يقال والذي لا يقال عن القضية ـ العقدة التي تشغل بال الخليج هذه الأيام، وكأنه أفرغ ما في صدره من أحمال، فاستراح. لكنني شعرت أن مسحة كآبة قد بدأت تظهر على ملامحه وفي نبرة صوته. وشعرت بشيء من الندم، إذ جررته إلى حديث لعلَّه في غنى عنه. وساد الصمت بيننا لحظات. إلى أن قطعه بقوله:

«ما أكرم الشافعي. هذا الإمام الذي اعتبر أن صواب رأيه لا يلغي إمكانية الخطأ فيه، وخطأ رأي غيره لا ينفي احتمال الصواب فيه! أين نحن اليوم من هكذا اتساع أفق وعلو تفكير وديموقراطية، ولو كره جماعتنا في الخليج هذه الكلمة».

قلت له: وهل الجماعة في الخليج على استعداد لمناقشة الخطأ

والصواب، أو البحث بتجرد في أصول وفروع أزماتهم المتعددة، أو حتى الإقرار بأن هناك خطأ ما في «مملكة الدنمرك»، على حد تعبير هاملت؟

قال: «هنا معضلة حوار الثقة، الذي بدأنا حديثنا به. لا خيار لك في العمل السياسي الجدي، إلا أن تسمع الرأي الآخر. فدول الخليج لا تملك الصواب دائماً. والصواب ليس نفطاً ولا مالاً ولا رمالاً ولا بحراً. الصواب هو عقل منفتح محاور. اللهم خذ نفطنا واحفظ لنا عقولنا. حتى لا تتعطل لغة الكلام، وتغرق «مملكة الدنمرك» في الخطأ دائماً. ولا تجد مَنْ يدافع عنها أو يحررها».

ولم ينتظر ردي. فقد طوى عباءته ووضعها تحت إبطه وركز عقاله على رأسه، وابتسم مهرولاً في اتجاه الباب، وكأنه تأخر عن موعد له مع صحافي آخر.

٢ ـ الكويت

انفصام الشخصية

في اليوم السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٣، وقف أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمام مجلس الأمة الكويتي في افتتاح دورة انعقاده الثانية، ناصحاً شعبه بالواقعية والتواضع في الاعتراف بحقيقة حجم الكويت وموقعها الجغرافي، مطالباً مواطنيه بعدم الخلط بين مفهومي الرخاء والترف.

وقال الأمير: «علينا أن نتوخى الواقعية وأن ندرك حجمنا وأن تكون طموحاتنا في حدود قدراتنا حتى لا نصاب بخيبة الأمل (...) المطلوب هو أن نتعرف بعمق على مواقع قوتنا وعلى نقاط ضعفنا حتى نحدد بالضبط موقعنا من العالم، فلا نصاب بالغرور ولا نشعر بالصِغَر».

ولو كان هذا النصح قد قدم إلى الكويتيين عند تأسيس الدولة قبل حوالي ثلث قرن، وعملوا به، لوفروا على هذه الأمة أولاً، ومن ثم على أنفسهم، عمق المعاناة التي تسببوا بها، والتي قادت إلى حرب الخليج ونتائجها المدمرة، وأوصلت الوضع العربي إلى الحالة الكارثية التي هو فيها اليوم.

□ □ □

وتزامن الخطاب الأميري مع احتفالات العالم هذه السنة بمرور ٢٥٠٠ سنة على نشوء الديموقراطية في أثينا، من دون أن يذكر أن العرب اخترعوا مرادفاً لها، في زمن يسبق الإغريق، اسمه العشائرية. وعندما تطورت الديموقراطية عبر الممارسة، لتشمل تفسيرات عدة وتطرح نماذج مختلفة منها، كلها تدعي وصلاً بالأصل الهليني، ظل مفهوم العشائرية عند العرب محافظاً على جذوره التاريخية.

وعندما أخذت التجارب الديموقراطية في العالم العربي، تسقط الواحدة بعد الأخرى طوال ثلث القرن الأخير، جاءت العشائرية لتحيي عظامها وهي رميم في دولة في الجزيرة العربية اسمها الكويت. وكان إحياء الديموقراطية على صورة وشاكلة الكويت، وكما أرادها حكامها بالتوافق بين شيوخ القبيلة ورعاياهم. وعندما جاء الاستقلال إلى الكويت في العام ١٩٦٢ كانت الديموقراطية الكويتية غير مؤذية للنظام في الداخل، وغير مسيئة إلى الحكم في الخارج. ومع تقدم مفهوم الديموقراطية في القرن العشرين، متخذاً طابع المؤسسات الدستورية والبرلمانية، اختلط المفهومان في بلد كالكويت.

وإذا بالديموقراطية تصبح، بمرور الوقت، عبئاً على النظام، ينوء تحت وطأته صراع تيارات سياسية دولية وإقليمية وطائفية في بلد عريق الجذور في الفردية. وإذا بالإطار العشائري، الذي استطاع أن يحتوي أحدث الأساليب الديموقراطية ويكيفها لحسابه، يهتز. كل ذلك دون أن يتخلى النظام عن أي من مميزاته القبلية. فقد كانت السيادة عند العرب للعشيرة الأقوى. وما زالت العشيرة الأقوى تحكم الكويت حتى اليوم.

لكن آل الصباح كان لهم في الكويت تاريخ يختلف عن باقي

عشائر الجزيرة العربية. كلهم جاؤوا إلى الحكم بحد السيف. بينما وحدهم آل الصباح جاؤوا بالاختيار. فمن بين الأسر الخليجية الحاكمة، كان آل الصباح من العتوب الذين هاجروا من الزبارة، على ساحل قطر، في العام ١٧٥٢، واستقروا فيها. وقد رحب السكان بالقادمين الجدد في مواسم الهجرة إلى الشمال، لتأسيس مركز تجاري في الكويت. وظل آل الصباح لا يقطعون شعرة إلا بعد أن يراجعوا «الجماعة». وكانت «الجماعة» تتكوّن من الأعيان والوجهاء والتجار وأصحاب الحل والربط من المواطنين. إلى أن جاء الشيخ مبارك الصباح في العام ١٨٩٦، فأنهى عهد الشورى، وتحول الحكم في الكويت إلى نظام قبلي يسود عليه آل الصباح من دون مرجعية شعبية.

وبحلول العام ١٩٢١ قامت في الكويت أول حركة إصلاحية في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، تطالب بأن يشارك الأعيان من الأهالي الأمير في حكم البلاد. وكان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى في اختيار الأمير من بين أفراد الأسرة الحاكمة. ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من آل الصباح والأهالي لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف». ولكن هذه الحركة فشلت بعد أشهر قليلة لم تتجاوز العشرة، لرفض الشيخ أحمد الجابر ـ الذي كان قد تولى الحكم حديثاً ـ التعاون مع أعضاء مجلس الشورى وللخلافات الحادة التي دبت بين أفراده.

وفي العام ١٩٣٨ تجددت الحركة الإصلاحية في الكويت، وقد انصبت أغلب مطالبها على إقامة حكم دستوري وتنظيم البلاد على أسس حديثة. وكانت مطالب حركة ١٩٣٨، والتي رافقتها حركات مماثلة في البحرين ودبي، متأثرة بثورة ١٩٣٦ في

فلسطين، وسنوات الإضراب الفلسطيني الطويلة التي تبعتها. كما كانت متأثرة بحكم الملك غازي في العراق وتعاطفه القومي ومنحاه السياسي الذي كان يبدو معادياً للبريطانيين.

فقد كان من اللافت للنظر من بين مطالب الحركة الإصلاحية إلى جانب إنشاء مجلس تشريعي، و«ضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات الشعب وأن يسمع شكواهم»، ثلاثة أمور:

١ ـ السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد.

٢ ـ ضرورة التعاون بين الكويت والعراق لتحقيق المشروعات الإصلاحية.

٣ ـ إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب القادمين من إيران.

وكانت هذه المطالب من الأهمية في زمانها، بحيث تركت أثراً في الحياة السياسية في الكويت، دام أكثر من نصف قرن، وظلت معياراً لضبط مدى التقدم الدستوري في البلاد. وعاش المجلس التشريعي مدة ستة أشهر أصدر خلالها «القانون الأساسي» الذي هو أول وثيقة دستورية في تاريخ الكويت، ونجح في إقامة إدارة مدنية في البلاد. لكن سرعان ما حُل المجلس بعد ذلك وقُمع مؤيدوه وشرد قادته وأعدم بعضهم. وكان أول وآخر إعدام يتم لأسباب سياسية في الكويت[١].

وجاء دستور ١٩٦٢، الذي أقره مجلس الأمة الكويتي، الذي كان قد أنشىء عام ١٩٦١ وأعلن عند الاستقلال في تشرين الثاني

(١) راجع كتاب «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)» للدكتور خلدون حسن النقيب ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ ١٩٨٧.

١٩٦٢، مكسباً وتتويجاً لحركة ١٩٣٨. وكان السبب المباشر في جعله ممكناً هو مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق في ٢٥ حزيران ١٩٦١، فخاف آل الصباح من فتح ثغرة في الوضع الداخلي، حتى لا تبدو مطالب المعارضة الكويتية الداعية إلى الدستور والبرلمانية، وكأنها مقترنة بالإنضمام إلى العراق، كبديل من الإصلاح في حال تخلف الحكومة عن إعلان الدستور. فقد كانت الأيام أيام الوحدة السورية ـ المصرية، والمد القومي الوحدوي والناصري على أشده.

واعتبر دستور ١٩٦٢ حجر الأساس في تأسيس كيان الدولة في الكويت كما نعرفها اليوم. كما كان نتيجة نضال كل التجارب التي سبقته في الديموقراطية، والتي اختار الكويتيون في سياقها آل الصباح حكاماً لهم، وبملء إرادتهم. لذلك اعتبروا أن ذلك الدستور هو الوثيقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم، والتي لا بد منها، ليكون لهذا الإختيار شرعية سياسية ودستورية تحسم أي جدل قائم حول حكم آل الصباح مستقبلاً. فيكون ولاء الكويتيين لآل الصباح، بقدر ولاء آل الصباح للدستور، نصاً وروحاً.

□ □ □

لذلك يعتبر الكويتيون، الذين احتفلوا بالذكرى الثالثة والثلاثين لاستقلالهم في شباط ١٩٩٤، أن سبب الكارثة التي أحاقت بيلادهم بعد ثلاثين سنة تماماً، يعود إلى تجاهل آل الصباح هذا الدستور. فالكويت، هي الدولة الوحيدة في كل الجزيرة العربية والخليج، التي يمكن لها أن تدعي أن لها ارتباطاً تاريخياً بشيء من مفهوم الديموقراطية الممارس بعضه في عالم اليوم، والمتَجاهَل كله في دول العالم العربي.

فالتجربة الديموقراطية لم تستطع في بلد صغير وغني مثل الكويت،

أن تتخلص من «انفصام الشخصية» الذي تعانيه، في بحثها عن صيغة تجمع بين العشائرية الأصيلة، وبين الديموقراطية البرلمانية المستوردة. فهي ككل شيء في الكويت لها شخصيتان. بدءاً بشخصية الكويتي القديم ـ بالتأسيس العشائري. وشخصية الكويتي الحديث ـ بالتجديد الديموقراطي. الأول قابل بالديموقراطية باعتبارها شراً لا بد منه في الدول العصرية. والثاني مطالب بها ومتمسك بشرعيتها لأنها تحمي مصالحه وتحقق طموحاته.

وانفصام الشخصية الكويتية يعود في الدرجة الأولى إلى حرص الكويتي القديم (الذي هو عادة مواطن بالتأسيس) على حصر الاستفادة من خيرات بلاده وامتيازاتها بشخصه الذي يعتقد أن النظام العشائري يحميه، بينما النظام الديموقراطي يعرقله. في الوقت الذي يعتبر المواطن الكويتي الحديث، وربما غير المولود في الكويت، (الذي هو عادة مواطن بالتجنيس) والذي عاش وعمل دهراً، هو وأبناؤه وأحفاده في الكويت، فأعطاها علمه وخبرته وعرقه وشبابه، أن لولاه لما قامت الدولة بشكلها الحديث. هذا المواطن في سعيه الدؤوب للوصول إلى مستوى المواطن الأصلي، المادي على الأقل، هو أكثر تمسكاً بالممارسة الديموقراطية البرلمانية وصولاً إلى مساواته بمواطنه الآخر، في التغلب على القوانين المجحفة والتي تعرقل وصوله إلى مبتغاه.

إلا أن هذا كله، لا يجعل من التجربة الديموقراطية في الكويت، وإن ردت إلى أصولها العشائرية، وقد مر عليها ما مر، تجربة ناجحة. فالأخطاء التي أحاطت بها في الماضي، وقد جعلت كويتيي اليوم ـ الخارج منهم من النظام والداخل فيه ـ يتمسكون بالديموقراطية بعد كارثة الغزو العراقي وحرب الخليج، أكثر من قبل. فقد كان الكويتيون يروجون في يومٍ مضى، لما اخترعته أثينا في يومٍ

ما. وكان الطموح الكويتي يدعو علناً إلى تصديره إلى الجيران. وكانت الكويت تمارسه من خلال أقصى التحركات الديبلوماسية والعمل السياسي، الذي كان يبرر لها اللعب على كل حبال الساحة الخليجية والعربية والإقليمية، مما أفرد لها وأعطاها دوراً متميزاً لعقدين من الزمن على الأقل. هذا التميز قام على توظيف الوضع الديموقراطي والحريات الصحافية النسبية التي كانت تتمتع بها دون كل دول الجزيرة العربية، في ديبلوماسية مرنة، مارست ادعاء الذكاء من دون أن تكون ذكية، معتقدة أن دولة صغيرة المساحة، قليلة السكان، معدومة القدرات العسكرية، ضعيفة البنية السياسية، ولو كانت غنية، تستطيع أن تمشي على حبال مشدودة بين مجموعة قوى طامعة بها، من دون أن تسقط.

وزلت قدمها أكثر من مرة عندما حاولت إرضاء الأطراف ـ الخليجية والإقليمية والدولية ـ المتناقضة معاً، بعدم استيعابها لمتغيرات كثيرة حصلت على الأرض، ظناً منها أن في ذلك «توازناً» سياسياً. وقد أصيب التوازن السياسي بالخلل يوم أبطلت الكويت التجربة الديموقراطية وألغت مجلس الأمة وعطلت الحياة البرلمانية تحت غطاء خطر الحرب العراقية ـ الإيرانية، فلم تستطع بعد ذلك أن تحافظ على صمام الأمان الحقيقي والأبقى في يدها، وهو الحالة الصحية النادرة والوحيدة التي كانت متوافرة بين دول المجموعة الخليجية، وهي الحالة الديموقراطية البرلمانية. ففقدت المناعة بفقدانها السلاح الوحيد الذي كانت تنفرد به. لذلك كان سقوطها عظيماً عند الغزو العراقي.

□ □ □

ولما عادت الديبلوماسية الكويتية لترتكب أخطاءها التاريخية نفسها، وقد تم ما تم في الكويت بعد الغزو العراقي وحرب الخليج بذيولها

العديدة، وجدت أن الديموقراطية البرلمانية، قد عادت بفضل شعبها في الدرجة الأولى، وعناده في الحفاظ عليها. ومن ثم بفضل الضغط المستمر الذي مارسه «أبطال» التحرير الأميركي، إدارة وإعلاماً، ليبرروا أمام شعبهم أنهم لم يخوضوا حرباً من أجل إنقاذ أسرة قبلية حاكمة، إنما من أجل إنقاذ نظام سيقوم بتطبيق الديموقراطية. كل ذلك قد تم على الرغم من تلكؤ آل الصباح في قبول مبدأ العودة إلى الشرعية الدستورية، دون أن يتعظوا بأحداث الغزو ونتائجه.

ولعل الهم الأساسي للديبلوماسية الكويتية، وسط الظروف التي نتجت عن مواقفها بعد حرب الخليج وحتى الآن، والتي أقل ما يقال فيها إنها ظروف سريعة التغير لا يمكن بناء أية مسلّمات أو ثوابت سياسية عليها، أنه ليس هناك إلى اليوم، التزام دولي وإقليمي يجعل استقلال الكويت كدولة في مأمن من العدوان الخارجي. وإن هذا الهم الكويتي يكبر مع مرور الأيام. وذلك يعود إلى أن صدام حسين ما زال يسيطر على مقاليد الأمور في العراق، وليس هناك في المدى القريب ما يشير إلى أن سيطرته قد تضعف، وأن قبضته قد تهن. وما دام الوضع العراقي القائم لم يحسم لغير صالحه، ولا يريد أحد من «الحلفاء» حسمه لصالح أعدائه من الكويتيين وغيرهم من العرب، فإن استمراره في السلطة ما زال يشكل تهديداً مستمراً للكويت، وربما لغيرها من الجيران.

فأكثر ما يقلق الكويت وأصحاب القرار فيها، هو غياب التنسيق الخليجي حيال الموقف من العراق. فليس هناك ما يبعث على الإطمئنان عند الكويتيين، وهم يرون دولاً خليجية عدة، كدولة قطر التي أعادت فتح سفارتها في بغداد، واستقبلت القائم بالأعمال العراقي في الدوحة، ناهيك بالزيارة التي قام بها معاون

رئيس الأركان القطري الشيخ محمد بن فهد آل ثاني للعراق في كانون الأول ١٩٩٣، وهي الأولى لمسؤول عسكري خليجي إلى بغداد منذ غزو الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠. والزيارة التي قام بها وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى الأردن في ٢ كانون الثاني ١٩٩٤، لدرس «إمكانية رأب الصدع الذي أحدثته أزمة الخليج في الصف العربي». إلى جانب إقامتها معرضاً لترويج المنتجات التجارية للسودان (وهي من «دول الضد») في الدوحة في كانون الثاني ١٩٩٤.

كما كانت قطر أول دولة خليجية تقوم بعرض برنامج تليفزيوني ليل الأحد ١٣ شباط ١٩٩٤، عن معاناة الشعب العراقي تحت الحصار الدولي وتأثيره على حياتهم اليومية. ومما قاله أحد العراقيين في التليفزيون القطري: «لقد عادت الكويت إلى أهلها، وعاد أميرها إلى الحكم، فلماذا يستمر الحصار علينا وتجويعنا؟». وللمرة الثانية يفاجئ التلفزيون القطري المشاهدين بحديث يجريه ليل الجمعة ١٨ شباط ١٩٩٤ مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف، يقول فيه إن هناك «أغراضاً سياسية لإبقاء الحصار، لا علاقة لها بالأزمة» وإن القرار ٧٠٦، الذي يدعو العراق الى تصدير كميات محدودة من نفطه لمواجهة احتياجاته الضرورية، «قرار غير قابل للتطبيق، لأنه تحول من قرار انساني الى قرار استعماري».

هذا الموقف القطري دفع الكويت إلى الاحتجاج لدى مجلس التعاون الخليجي، في رسالة أرسلها وزير الخارجية الكويتية إلى الأمين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي. كما استدعت الكويت السفير القطري لديها، إلى الخارجية الكويتية لبحث الأزمة معه. كذلك استدعت الكويت سفيرها في الدوحة «للتشاور» بشأن العلاقات بين البلدين. وكان الرد القطري على الاحتجاج

الكويتي، أن قام التليفزيون للمرة الثالثة بعرض حلقة جديدة عن «حصار العراق» مساء الأربعاء ٢ آذار ١٩٩٤ .

وإن دولة كسلطنة عُمان التي لم تقطع علاقاتها الديبلوماسية مع بغداد، وما زال سفير العراق مقيماً في مسقط، والتي أقامت أسبوعاً ثقافياً عراقياً قبيل الاحتفالات بعيدها الوطني في تشرين الثاني ١٩٩٣. ودولة كالبحرين التي دعا رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة في تصريح صحافي إلى ضرورة عودة العلاقات مع العراق، والتي دعت وفداً عراقياً من نقابة المحامين العراقيين إلى الاشتراك في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في البحرين الذي عقد في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٣، تحت شعار: «استعادة التضامن العربي في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة العربية». ناهيك أيضاً بدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تغازل الموضوع العراقي من على بعد قريب، ويطلق المسؤولون فيها التصريحات الداعية إلى التسامح والعودة إلى التضامن العربي.

□ □ □

كل ذلك يستدعي القلق بالنسبة إلى الكويت، التي تقف في وجه عودة التضامن العربي لعدم ثقتها بالنظام القائم في بغداد، وليقينها بأنه مهما وقع من عقود ومعاهدات، فإن التزامه بمضمونها سيظل موضع شك بالنسبة إليها. لذلك فهي لا تريد «تجاوز مخلفات الماضي وعقده»، وبالتالي فإن كابوس عدوان عراقي آخر ما زال يؤرق الكويتيين، حكومة وشعباً. وحملت الديبلوماسية الكويتية هذا الكابوس طوال السنوات الثلاث الماضية متمسكة بـ«المبادىء الستة»، التي هي شرط لإعادة العلاقات العربية ومنطلقات لسياسة الكويت تجاه دول «الضد» التي وضعها «تاليران» السياسة الكويتية، وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، (أقدم وزير خارجية في العالم

اليوم) بعد «تحرير» بلاده من الغزو العراقي والتي أدلى بها أمام مجلس الأمة الكويتي في ٢٩ حزيران ١٩٩٣.

أمام تداول هذه «المبادىء الستة» (التي من بينها: إدانة العدوان العراقي، الالتزام بقرارات مجلس الأمن، احترام سيادة الكويت، الخ ...) وجد الشيخ صباح الأحمد نفسه محاصراً. فبعد أن مرت ثلاث سنوات على الغزو والتحرير، بدأت المتغيرات السريعة في المواقف الدولية والعربية والخليجية تظهر عقم هذه السياسة، وقد هاله حصراً تذبذب المواقف الخليجية، على الرغم من السياسات الرسمية المعلنة لتلك الدول. فكان لا بد من بدء مرحلة «التكويع» التي دشنت بجولة قام بها إلى دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى في كانون الثاني ١٩٩٤ لوقف التدهور في الوضع الخليجي، ولم تمضِ أيام على انفضاض القمة الخليجية الأخيرة في الرياض. في هذه الجولة أطلق الوزير الكويتي جملة تصريحات يفهم منها أن هناك تغييراً طفيفاً قد طرأ على السياسة الكويتية. وعلى الرغم من التصريحات التصعيدية التي أطلقها الشيخ صباح في جولته، ومنها أنه يجب أن يسبق المصالحة «مواجهة الأخطاء التي ارتكبت» متسائلاً عما استجد لتحقيق المصالحة وأن موقف بلاده في هذا الشأن لم يتبدل وهو أنه «عندما يزول السبب الذي أدى إلى وجود هذه الخلافات، فإن الحديث عن المصالحة مع الآخرين يصبح عندها معقولاً»[٢].

على الرغم من كل ذلك لم يستطع القيّم على الديبلوماسية الكويتية إلا أن يلاحظ أن هناك رغبة واضحة لدى بعض دول الخليج في

(٢) راجع المؤتمر الصحافي لوزير الخارجية الكويتي الذي عقد في أبو ظبي في ١/٥/ ١٩٩٤.

إعادة التوازن إلى العلاقات العربية، وذلك بالبدء في الاتصال بـ«دول الضد». مما اضطره إلى الإعلان عن مبادرات كويتية وتحركات ديبلوماسية في اتجاهها، يبدأها بسلسلة زيارات تشمل اليمن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، لتوضيح ما إذا كان هناك أية مواقف جديدة من هذه الدول تستوجب إعادة العلاقات الطبيعية معها. فقد أدرك الشيخ صباح الأحمد أن بلاده لا تستطيع الاستمرار طويلاً في المقاطعة السياسية للدول التي ساندت العراق، خصوصاً أن دول الخليج الأخرى قد بدأت في مد الجسور مع تلك الدول. وإن الذكاء الديبلوماسي يدعو الكويت إلى اجتياز الحواجز السياسية والنفسية باتجاه «دول الضد»، وبذلك تكون قد حققت إنجازاً ديبلوماسياً غير قليل، وبدأت فعلياً في محاصرة النظام العراقي الذي حافظ على علاقاته بالدول التي ساندته أيام الحرب، وساعده على ذلك الموقف الكويتي الرافض لإعادة الجسور المقطوعة مع هذه الدول.

وما يشعر الكويت بالعزلة، وكأنها هي المحاصرة سياسياً وليس العراق، هو النفور العربي ـ والخليجي تحديداً ـ من اندفاع المسؤولين الكويتيين إلى استفزاز المشاعر العربية، بمجمل تصريحات لا تقدم لقضية الكويت شيئاً، بل على العكس تعمق من الهوة بينها وبين باقي العرب، حتى المتعاطفين مع مطالبها. وآخر هذه التصريحات «المجانية» ما أدلى به سفير الكويت في واشنطن، الشيخ محمد صباح السالم الصباح، أمام وفد يهودي أميركي جاء يزوره في عيد الفطر لـ «معرفة الأعداء الذين سيصبحون أصدقاء في المستقبل» ـ على حد تعبير رئيسه. إذ يقول السفير الكويتي متباهياً أمام وفد اليهود الأميركيين: «نحن نعتبر يهود الخليج (...) وأننا نجادل في كل شيء». فالمقارنة الفخورة بين يهود «الخليج» ويهود «أميركا»،

لم تجد حتى كتابة هذه السطور، مصدراً كويتياً واحداً يكذبها، ولا مصدراً خليجياً واحداً يحتج عليها[٣].

□ □ □

غير أن من الأشياء التي كبلت يد الديبلوماسية الكويتية وعززت من إحساسها بأنها قد تصبح هي نفسها أسيرة مواقفها المتصلبة بدلاً من العراق، هو التسيب السياسي والاقتصادي والأمني داخل الكويت، نتيجة ضعف بنية النظام الكويتي نفسه والاهتزازات التي سببها الغزو العراقي للعديد من المؤسسات الكويتية. ولعل انفصام الشخصية الكويتية يبدو واضحاً في التباعد السياسي بين أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وبين ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح. فالأخير يدرك ضرورة التحرك الديبلوماسي باتجاه «دول الضد»، كخطوة فعالة لحمل النظام العراقي على القبول بالقرارات الدولية المتعلقة بالكويت. وولي العهد يعارض ذلك ولا يرغب في أكثر من فتح أقنية مع «دول المع». وبين من هو «مع» ومن هو «ضد»، وجدت الديبلوماسية الكويتية نفسها تراوح مكانها. لذلك ظلت مرحلة «التكويع» بطيئة ما دامت الكويت رهينة «شروط المسكوب» التي وضعها الشيخ صباح الأحمد، وما دام «الفيتو الكويتي» الذي يحمله معه أينما رحل، ضد المصالحة العربية، قد بدأ يرتد على السياسة الكويتية.

فوزير الخارجية وحكومته يعتقدان أن العقاب الذي أنزل بالعراق حتى الآن، لا يزال غير كافٍ ولا يُطْمَأنّ إلى فاعليته ما دام صدام حسين في السلطة العراقية. ولكنه يعرف أن لا علاقة للكويت

---

(٣) الأسوشيتدبرس - «السفير» ١٩٩٤/٣/١٢.

بذلك، ولا قدرة لها عليه، ولا إمكانية لديها لإحداث أي تغيير داخل العراق. فاستمرار صدام في السلطة يتوقف على الشعب العراقي نفسه، وقدرته (وقدرة التحالف الدولي ـ الأميركي) على الإطاحة به. وبالتالي فإن تعليق المصالحة العربية حتى يتم هذا الأمر، معناه تجميد أوضاع العالم العربي بحالته السيئة الحاضرة، إلى زمان لا يستطيع أحد حسابه، بانتظار «مجهول عراقي» يصعب توقع سياسته ومواقفه.

ناهيك أن «الفيتو الكويتي» لا يعاقب صدام حسين ونظامه، بقدر ما يعاقب الشعب العراقي ويحاصره بالجوع والأوبئة إلى درجة مأساوية. وهذا ما خلف في الوجدان العراقي جروحاً عميقة لا تندمل إزاء الشعب الكويتي والشعوب العربية التي ناصرت الكويت، ستبقى إلى أجيال متعاقبة، تغذي فيه روح العداء والحقد والانتقام. وبالتالي فإن الموقف الكويتي قد حول الصراع بين الأنظمة السياسية العربية إلى صراع تدميري بين شعوبها.

لكن الكويتيين، كما يبدو، لم يستمعوا إلى دعوة أميرهم إلى التواضع، وخاصة في موضوع الحدود، وهو الموضوع الأكثر حساسية بالنسبة إليهم. فلم يتورع وكيل وزارة الخارجية الكويتية، سليمان ماجد الشاهين، من الإعلان لوكالة أنباء الإمارات (١٧/ ١٢/١٩٩٣) أن بلاده قد «قدمت تنازلات للجانب العراقي في ترسيم الحدود»، بعد أن كانت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد منحت الكويت شريطاً إضافياً متوسط عرضه ٦٠٠ متر على طول الحدود البرية، إضافة إلى الجزء الجنوبي من مدينة أم القصر على ساحل الخليج العربي. وقد امتثلت العراق لذلك بإجلاء رعاياها من الشريط العراقي الذي انتقلت ملكيته إلى الأراضي الكويتية، من دون أن تعترف رسمياً بقرار ترسيم الحدود.

وكيف يمكن للعراق أن يقبل بفكرة ملك المغرب، والكويت تقول بتعالٍ إنها «قدمت «تنازلات» للعراق في موضوع الحدود، بعد أن قضمت منها، ما لم يكن لها تاريخياً في الأصل؟

أيرضى القتيل، بعد كل ذلك، ولا يرضى القاتل!

وعلى أهمية تفاصيل «التنازلات» الكويتية، والتي تقول الكويت إنها «نصف خور الزبير (وهو ذراع بحرية شمال غرب الخليج) وشريط طويل على امتداد الحدود البرية»، فإن اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، تعتبر مؤشراً إلى مدى قبول العراق بقرارات الأمم المتحدة. وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى قبول العراق هذا الأمر الواقع، وبالتالي فإن الحدود سوف تبقى قنبلة موقوتة بين البلدين.

□ □ □

ومما يقلق الكويتيين كثيراً في هذه الناحية، ويدعو بعض العقلاء منهم إلى إعادة النظر في شروطهم «المسكوبية»، هو أن الولايات المتحدة عن طريق الأمم المتحدة، وقد تشددت كثيراً في موضوع تدمير السلاح العراقي وفرض الرقابة عليه، لا تظهر التشدد نفسه في حمل العراق على الاعتراف بالترسيم. من هنا يشتمّ الكويتيون أن واشنطن لا يعنيها كثيراً من أين تبدأ حدودهم ولا أين تنتهي، ولا سيادتهم على هذه الحدود. فالذي يعني أميركا هو حدود النفط لا حدود الوطن. وترى الكويت في عدم التصلب الأميركي في موضوع الحدود وموضوع الأسرى الكويتيين مع العراق، أمراً يدعو إلى التساؤل، بقدر ما يدعو إلى ضرورة تغيير السياسة الحالية للدولة.

ويصل عدم الثقة لدى الكويتيين إلى أقصى درجاته عندما يدركون أن السياسة الحالية لبلادهم لم تؤدِّ إلى إلغاء الخطر العراقي تماماً من

حدودهم. ولا استطاعت حليفتهم الكبرى، الولايات المتحدة، بكل ما تملك من وسائل القوة والضغط والحصار، انتزاع اعتراف عراقي بالكويت كدولة مستقلة. مع أن هذا الاعتراف، ولو تم من قبل نظام صدام، لا يلغي الخطر القادم من بغداد، وخاصة أن لصدام سوابق في إلغاء اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ مع إيران الشاه حول حدود شط العرب، عند بدء حربه معها في أيلول ١٩٨٠. ولعل الكويت لا تأمن العراق إلا إذا قام نظام آخر في بغداد، يعترف بالحدود الدولية ويقيم علاقات معها على أساس احترام مواثيق الأمم المتحدة المقرة بهذا الشأن. واللافت للنظر، أن المعارضة العراقية، بكافة فروعها وأجنحتها وفصائلها، غير متفقة حتى الآن على الاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت بالشكل الذي أقرته اللجنة الدولية، ولا هي متفقة على التخلي عن «المحافظة التاسعة عشرة».

بهذا يكبر الهم الكويتي، وقد أدركت الدولة أن الأخطار الخارجية تهدد أمن البلاد أكثر من أي خطر داخلي متوهَّم. من هنا أعطت الحكومة دفعاً للعبة الديموقراطية عن طريق مشاركة مجلس الأمة في طرح قضايا شائكة وحساسة، كفتح ملفات الغزو والاختلاسات المالية، التي كان آخر أبطالها وزير المال والنفط السابق الشيخ علي الخليفة الصباح، والذي ما زالت محاكمته بتهم مختلفة مستمرة في الكويت، مما يساعد على تعزيز الموقع الدستوري للمجلس، بشكل يصعب التراجع عنه.

□ □ □

إذا كان التاريخ، حسب قول «غيبون» (مؤرخ «صعود وسقوط الأمبراطورية الرومانية»)، «ما هو إلا أقل من سجل لجرائم وحماقات ومآسي البشرية»، فبالأحرى بالنسبة الينا أن يكون

الذاكرة التي تدعونا، نحن العرب، إلى معرفة حقيقة حجمنا وموقعنا من العالم، فنقر بتواضع واقعنا، ونعترف بحماقاتنا. كل ذلك قبل أن يجرفنا التاريخ مجدداً إلى مأساة عربية جديدة، لا طاقة لنا على تحملها، ولا قدرة لنا على ردها.

هل هناك في الكويت اليوم، من يقرأ التاريخ، بتواضع؟

٣ ـ الكويت

اللجوء الى الوحدة

وسط غمرة أحداث الجزيرة العربية، استوقفتني جملة محطات إخبارية يمكن أن تشكل مؤشرات إلى متغيرات محتملة في السياسة الخليجية، على ضوء ما يجري في اليمن، وعلى نور ما يعده رسامو الخرائط الجدد للجزيرة العربية وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين.

أول ما استرعى انتباهي محاضرة ألقاها وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين[١]، دعا فيها إلى اتحاد كونفيديرالي بين دولتين أو أكثر من دول الخليج، في الوقت الذي تعمل فيه بلاده، بالمال والسلاح والتحريض، على تقويض وحدة اليمن. وتساءلت وأنا أقرأ نص المحاضرة، عمّا إذا كان ما قاله الديبلوماسي الكويتي هو فعلاً ما تخطط له الكويت (وإن كانت لا تريده)، وقد استَدْرَكْتُ أن «الاستقلال» الذي تعيشه الكويت (ولا تمارسه) هو نعمة لا تدوم، في ظل جار طامع بها لا يعترف بهذا «الاستقلال»، وفي ظل حماية أميركية ـ غربية لا يمكن أن تتوافر لها عملياً في

(١) سليمان ماجد الشاهين ـ محاضرة ألقيت في الكويت في «المؤتمر الدولي لآثار العدوان العراقي على الكويت» ـ ١٩٩٤/٤/٤.

حال حدوث غزو آخر، بعد أن توافرت فرصة «التحرير» عند الاجتياح العراقي لها.

وعدت إلى التساؤل عمّا إذا كان هذا الكلام نوعاً من تفحص الجو الخليجي لهكذا دعوة، يطير بها بالون الاختبار ويعلو إلى أن ينفجر في الجو. فإما أن يسقط من علو منخفض بهدوء ولا يلملم أحد بقاياه. أو أن ينفجر على علو شاهق بضوضاء كبيرة وتسقط شظاياه فوق مجلس التعاون الخليجي، وتصيب مَنْ تصيب. عندئذٍ تتحول من دعوة في المطلق، إلى دعوة سياسية محددة تسعى الكويت إليها جدّياً كوسيلة من وسائل حماية أمنها، الذي أصبح غير قابل للحماية مهما كثر عدد المناورات المشتركة على أرضها التي تقوم بها القوات الكويتية (الضئيلة العدد) مع قوات التحالف الغربي بجنسيات دولها الكبرى المختلفة، وإن منحها مجلس الأمة الحصانة الديبلوماسية في ١٢ نيسان ١٩٩٤، وهي سابقة لم يعرفها العالم من قبل، أن تُمنح جيوش لا أفراد، الحصانة التي لم تكن لجيوش الاستعمار والانتداب في العصر الكولونيالي. فيحق بذلك للقوات الأجنبية أن تفعل ما تشاء دون أن تطالها القوانين الكويتية.

وإذا سلمنا جدلاً أن الهاجس الأمني، هو الأكثر إلحاحاً لدى الكويت، منذ أن أطلق العراقيون هتافاتهم إبان غزو قواتهم للكويت في ٢ آب ١٩٩٠: «بالكيماوي يا صدام، من الكويت إلى الدمام»، فإن ما قاله سليمان ماجد الشاهين في محاضرته يحمل الكثير من المنطق، لو كان الأفق السياسي الكويتي أكثر رحابة مما بدر من التصرفات الديبلوماسية الكويتية حتى الآن. إذ يقول الشاهين: «ولا شك أن الوحدة بين دول مجلس التعاون، كونفيديرالية أو فيديرالية هي واحدة من صمامات الأمن للمستقبل حيث الحياة للتجمع الأكبر والأقوى». وفي هذا القول اعتراف

صريح أن لا حياة مستقلة للكيانات الصغيرة، ولو كانت نفطية كالكويت، من دون أن تكون جزءاً من كيان أكبر له مقومات الدولة ولديه خصائص الوطن.

ولم يأتِ هذا التفكير الكويتي عبثاً. فبعد تجربة الغزو والتحرير معاً، يقول الشاهين: إن «في غياب الإمكانات الخليجية الدفاعية الموحدة وحاجتها إلى التدريب والإعداد الأكبر، فقد اتجهت الكويت ودول مجلس التعاون إلى التعاقد الدفاعي والأمني والفني مع الدول العظمى. وسيظل هذا التعاون الثنائي حتى تتمكن دول المجلس من إعداد نفسها تحاشياً لأي فراغ أمني».

ويضيف: «ولا شك أن التفكير في أمن الخليج يتطلب مشاركة جميع دوله بما فيها إيران والعراق. ولكن العراق ونظامه الحالي المرفوض إقليمياً والمعزول دولياً، لا يمكن أن يؤتمن على أي تعاقد جماعي أمني، وهو الذي قام بتهديد جيرانه واحتل واحدة من أقرب الدول إليه. وفي غياب هذه المعادلة فإن التعاون الثنائي مع الدول العظمى هي الصيغة التي ستسود لمرحلة طويلة قادمة».

عند هذا المفترق تتضح ثلاثة أمور: الأمر الأول، أن «الوحدة» المطلوبة مع دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي هي الصيغة الأضمن لأمن الكويت. الأمر الثاني، أن لا بديل من اتفاقات الدفاع الثنائية مع الدول الكبرى لضمان أمن الكيانات الصغيرة، في غياب «الوحدة» أو حتى قيامها. الأمر الثالث، أن الأمن «المثالي» لدول الخليج، لا يتم من غير مشاركة إيران والعراق، وهذا أمر غير متيسر حالياً، لعِلة ما في موقف وسياسة كل منهما.

□ □ □

صحيح أن الشاهين لم يحدد أي دولة يريد الاندماج معها، إلاّ أن

من الواضح أن الطموح الكويتي في الدعوة إلى وحدة فيديرالية أو كونفيديرالية مع دولة خليجية أخرى، يقصد به تحديداً السعودية. لذلك يدعو وكيل وزارة الخارجية الكويتية إلى «اندماج هذه الدول (الخليجية) أو اندماج إحداها مع الأخرى ثنائياً بأسلوب متحضر يحقق آمال الشعوب في حدود أطر عمل قانونية مقبولة تتفق مع رغبات السلطات السياسية والوطنية العليا، يمكن قبوله بوصفه ضماناً أمنياً لمواجهة أي تهديد خارجي. ولدينا أفضل مثال ودليل على ذلك التجمعات الدولية في العالم المتقدم».

ولكن هل تتفق رغبات السلطات السياسية في المملكة العربية السعودية مع الدعوة الكويتية؟

من البديهي أن السعودية لن تقبل أي فكرة وحدوية مع الكويت (بغض النظر عن فيديراليتها أو كونفيديراليتها) ما دام في الكويت برلمان باسم مجلس الأمة، وما دامت الكويت تتمتع بديموقراطية تجري انتخابات برلمانية كل أربع سنوات، يتم الاختيار فيها بالاقتراع السري الحر، وما دام فيها صحافة يملكها أفراد، مارست في الماضي حرية مميزة وتمارس اليوم حرية منضبطة في نقدها للحكومة وفي التعبير عن وجهات نظر متعددة في المجتمع الكويتي. ومن الطبيعي، وهي الدولة الأقوى والأكبر والأغنى، أن تطالب بذوبان المؤسسات الكويتية في المؤسسات السعودية، أو تتشابه معها.

هنا تقتحم الولايات المتحدة المشهد، في معارضتها لإلغاء الديموقراطية ومؤسساتها في الكويت، وتصطدم المصلحة الأميركية، بالمطالب السعودية. فأميركا تعتبر أنها حققت مكسبين أساسيين عن طريق «عاصفة الصحراء» في حرب الخليج. الأول، هزيمة العراق عسكرياً وتحجيم قدراته القتالية عن

طريق تدمير أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها، بواسطة الأمم المتحدة. والثاني، إعادة فرض الديموقراطية البرلمانية في الكويت، على الرغم من معارضة آل الصباح والسعودية وبعض دول الخليج. واعتبرت أميركا أن في عودة الديموقراطية إلى الكويت مسوغاً لتحرير الكويت لدى الرأي العام الأميركي تحديداً، لا تحرير الكويت من احتلال عراقي من أجل النفط. وإذا كان في الإنجازين الأميركيين من مكاسب، فإن المكسب الديموقراطي يعادل في الأهمية المكسب العسكري. لذلك تجد أميركا أن من الصعب عليها أن تتخلى عن الشق الديموقراطي في هذه المعادلة.

ومعارضة الولايات المتحدة للفكرة الاتحادية لا تقف عند هذه الحدود. بل تتعداها إلى موضوع التزاماتها الدفاعية لكل من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج. فمن السهل أن تتولى مهمة الدفاع عن كل بلد خليجي على حدة، بحكم المعاهدات الدفاعية مع كل منها، ولكن من الصعب الدفاع عن كيانات أكبر، بزيادة العبء الدفاعي عليها. لذلك فهي لا تريد تكبير السعودية، بتكبير التزاماتها العسكرية. فالدفاع عن كيانات صغيرة منفصلة شيء، والدفاع عن كيان كبير واحد (كالكيان السعودي ـ الكويتي المشترك مثلاً) شيء آخر. وبعد استبعاد واشنطن كونفيديرالية سعودية ـ كويتية مشتركة، فإنها ترى أن الذي يمكن أن يضع حداً لهذه الفكرة (قبل الرفض السعودي لها للاعتبارات المذكورة) هي أن يتقبل العراق فكرة استقلال الكويت ويعترف بترسيم الحدود قانونياً.

من ناحية أخرى ترى واشنطن أن وراء بالون الاختبار الكويتي هذا، خوفاً دفيناً لدى الكويت، لا يقتصر على التهديد العراقي المستمر لإستقلالها، بل هو خوف من تخلي أميركا عن الدفاع عنها في

حال تعرضها مجدداً لأي اعتداء. ويميل الظن لدى الكويت إلى أن في حال دخولها في كونفيديرالية ما مع السعودية، وحصول اعتداء عليها، ستضطر الولايات المتحدة إلى الدفاع عنها في «عاصفة» جديدة في الصحراء، لأهمية السعودية في الاستراتيجية الأميركية في الجزيرة العربية، وثقلها السياسي والنفطي في العالم. وبالتالي تحتمي الدولة الصغيرة بالدولة الأكبر والأهم. فلا يمكن لأميركا أن تقف متفرجة على حريق قد يشب في المملكة، دون أن ترسل أطفائيتها إليها. وإلاّ فإنه سيلتهم كل المصالح الأميركية في المنطقة.

في المقابل يثير الكثير من الكويتيين العاديين ضرورة تعزيز روابط الدفاع والسياسة الخارجية مع السعودية كخيار أمني محتمل. إنما يترددون كثيراً فيما لو كان ثمن الخيار هذا، التخلي عن مكتسباتهم الديموقراطية، التي يعتزون بها، والتي يعتبرون أنهم ناضلوا للحصول عليها. ففكرة التحرك نحو نوع من الوحدة السياسية مع السعودية، لو طرحت علناً، (ومن اللافت للنظر أن الصحافة الكويتية لم تنشر أو تناقش محاضرة الشاهين) ستكون مثيرة للجدل والخلاف في الكويت بين مختلف الاتجاهات السياسية في الحكومة أو في مجلس الأمة أو في الشارع. وقد يتضح، فيما لو تمّ أي نقاش علني حولها، أن أكثرية الكويتيين لن تحبذها.

وعلى الرغم من أن فكرة الكونفيديرالية ما زالت فجّة وغامضة، إلاّ أن انعكاساتها على مجلس التعاون الخليجي بعد حوالى ثلاث عشرة سنة على قيامه، بدوله الست، ستكون قاضية عليه. إذ ستثبت فشله نهائياً كتجمع اقتصادي ـ سياسي ـ دفاعي، لم يحقق تكاملاً اقتصادياً، ولم يحل خلافاً حدودياً واحداً (وما أكثر الخلافات على الحدود) بين الدول الأعضاء، ولم يشكل قوة دفاع مشتركة رادعة، ولم يصل إلى تنسيق سياسي في أي قضية إقليمية. فمجلس التعاون الخليجي لم يعد أكثر من منبر للتلاقي في

اجتماعات موسمية للوزراء وقمة سنوية للزعماء، تصدر بعدها بيانات مشتركة تكاد تكون متشابهة في نصوصها، وفارغة في المضمون.

□ □ □

ويأتي كلام الديبلوماسي الكويتي في الوقت الذي تتحرك الكويت في اتجاه «ديبلوماسية المصالحة»، بعد عودة وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد من جولته في دول المغرب العربي، وهي التي كانت مصنفة من بين دول «الضد»، وقد منحت أسباباً تخفيفية، لإثبات مصداقية هذا التوجه. والمؤسف في الاستراتيجية الكويتية الجديدة أن «ديبلوماسية المصالحة»، على عكس ما يوحي التعبير، هي «كسب المزيد من الأصدقاء (للكويت) تعزيزاً للحصار السياسي والديبلوماسي المفروض على العراق»[٢]. وإن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مستبعدان من هذه المصالحة، وإن السودان مؤجل واليمن مُرْجَأة بسبب الحرب.

وإذا كانت دول المغرب العربي، هي «الأقل ضداً» من غيرها، فإن الكويت ما زالت تمنن، بلسان ولي عهدها ورئيس وزرائها الشيخ سعد العبد الله الصباح، «الأشقاء» الذين وقفوا «ضدها»، بالمساعدات التي قدمتها لهم وبـ «المساعي الخيرة» التي قامت بها لإصلاح ذات البين بينهم. هذا الموقف الذي لا يوحي أن الكويت قادرة ـ لظروف مزايدات سياستها الداخلية ـ على استعادة مرونة ديبلوماسيتها السابقة، أو أنها راغبة في الانفتاح والتعاون، مع مَنْ لم يشاطرها الموقف أو الرأي، وإن أراد لها الخير. فقد أعمى الغزو العراقي الكويت عن أن ترى أي لون آخر، سوى اللونين الأبيض أو

(٢) «الحياة» ـ لندن ـ ١٦/٥/١٩٩٤.

الأسود في تلك اللحظة. و «تلك اللحظة» ما زالت جاثمة على صدرها بعد أربع سنوات ونيف من الغزو، ممثلة في عدم الاعتراف العراقي بترسيم الحدود، وكذلك الإقرار العراقي بوجود أسرى كويتيين لديها. وهما أمران ما زالا بعيدَيْ المنال، بسبب منطق «ديبلوماسية المصالحة»، لا لسبب آخر.

□ □ □

وموضوع الأسرى الكويتيين في العراق، هو الأقسى وقعاً، وخاصة أنه يصطدم برفض العراقيين البحث في هذا الأمر بأي شكل لسببين: الأول: حرص العراق على الاحتفاظ بورقة مؤثرة في أي مفاوضات مقبلة مع الكويت، وهو الذي ما زال يلعب بورقة الأسرى الإيرانيين والعراقيين مع إيران، بعد مرور حوالى ثماني سنوات على وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية. والثاني: استياء العراق من الطريقة التي عالجت بها الكويت موضوع الأسرى، واستعمال هذه القضية للضغط على مجلس الأمن الدولي لمنعه من رفع الحصار عن العراق، وعلى الدول الأخرى (عربية وأجنبية) لوقف أي مصالحة مع النظام في بغداد. كذلك استعمال ملف الأسرى في الصراع الداخلي بين الأطراف الحاكمة في الكويت، وتأجيج روح العداء للعراق بين الكويتيين. ولعل أفدح مثال على ذلك، هو الخلاف الذي وقع بين اللجنة الوطنية للأسرى، وهي لجنة حكومية يرأسها وزير الخارجية السابق الشيخ سالم الصباح، واللجنة الشعبية للأسرى، وهي لجنة شعبية يرأسها الدكتور غانم النجار. وقد أدى هذا الخلاف إلى حل الحكومة للجنة الشعبية، مما استدعى اعتراض الولايات المتحدة واحتجاجها. وتتهم اللجنة الشعبية اللجنة الحكومية بأنها تستعمل الأسرى «كرهائن» لتحقيق مكاسب سياسية محلية، متجاهلة الأوضاع الإنسانية المتعلقة بأوضاعهم

وأوضاع عائلاتهم، وأن موضوع الأسرى كان من الممكن حلّه لولا استغلاله سياسياً.

وبمبادرة لكسر الحلقة المفرغة في موضوع الأسرى، وفي معلومات تذاع لأول مرة، فقد تشكلت في كل من سلطنة عُمان ودولة قطر، وهما الدولتان اللتان تقيمان علاقات ديبلوماسية مع العراق، لجان شعبية، تعمل بمعزل عن حكومتيهما (وإن كان بموافقتهما) لحل مشكلة الأسرى مع العراق، الذي يسميهم «مفقودين». فالعراق يعترف بوجود «مفقودين» ولا يقر بوجود «أسرى» لديه. وقد تمّ التفاهم والتنسيق بين كل من اللجنة الشعبية في عُمان وقطر، وبين اللجنة الشعبية الكويتية حول سبل الخروج من الطوق الحكومي المفروض حول هذا الموضوع. كذلك تمّ الاتصال مع العراقيين في هذا الخصوص، على أن تبدأ اللجان تحركها خلال هذا الشهر. وقد وافق العراق على أن يتم الإفراج عن عدد صغير من «المفقودين» (حوالى عشرة أشخاص)، تحت غطاء أنه قد تمّ العثور عليهم لسبب ما. بينما يتم الإفراج عن عدد محدود آخر بين وقت وآخر. على أن يسلموا للجنة الدكتور غانم النجار الشعبية في الكويت، لا للجنة الحكومية.

والفكرة من وراء تأسيس لجنة مسقط ولجنة الدوحة (وهناك محاولات لتأسيس لجان مماثلة في كل من الإمارات والبحرين) هو تشجيع العراق على حل هذه المشكلة والتقليل من العوائق ضده، وسحب ورقة الأسرى من يد الحكومة الكويتية، وبالتالي إضعاف حجة الكويت في هذا الموضوع الحساس الذي تستعمله الحكومة بشكل ضاغط يومياً ضد العراق، مما يساهم في تطبيع العلاقات ـ شيئاً فشيئاً ـ بين البلدين. وإذا التزم العراق بتعهداته لهذه اللجان وتمّ فعلاً الإفراج عن دفعة من المفقودين ـ الأسرى، الذين يتراوح

عددهم بين ٤٠٠ و ٦٠٠ شخص (لا بالآلاف كما تدعي الحكومة الكويتية)، تعطى اللجنة الشعبية الكويتية المصداقية المطلوبة بتحقيقها نتائج إيجابية في وجه اللجنة الحكومية التي لم تحقق شيئاً. وينزع الموضوع السياسي عن الموضوع الإنساني، ويسقط من يد الكويت الرسمية سلاح أسيء استخدامه، فأضرّ بحالة الأسرى كما سمم العلاقات بين البلدين من جهة، وبين دول الخليج كافة من جهة ثانية.

□ □ □

وفي غمرة كل ذلك، لم يتردد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي جاسم حمد الصقر في الدعوة إلى ضرورة خروج بلاده من أسر الانفعالات التي تتجاهل المتغيرات الدولية والأوضاع الإقليمية القائمة، مبدياً خشيته أن تقع الكويت في عزلة خطرة. مؤكداً أن «الأمم الحية وهي في ذروة محنتها ترتفع فوق جراحها وتتعامل مع واقع الحياة»[٣].

وبقدر ما فشلت الديبلوماسية الكويتية في الخروج من حساسيتها المفرطة لكل ما يقال عنها، ولهواجسها من النظام العراقي، مما شلّ كامل حركتها التقليدية، بتجاهلها المتغيرات القريبة منها والبعيدة، كذلك فشلت في أن تدرك أنها إذا هي لم تتغير ولم تتجاوب مع المعطيات السياسية المتحركة يومياً، فإن غيرها يتحرك ويتجاوب. وبذلك تترك الديبلوماسية الكويتية وحدها في صقيع العالم الذي لا يهمه كثيراً مصيرها.

□ □ □

(٣) «الحياة» ـ لندن ـ ١٨/٥/١٩٩٤.

يقول الإمام زين العابدين: «ليس عصبية أن يحب المرء قومه، بل العصبية أن يفضل شرار قومه على خيار قوم آخرين».

هنا تنبغي المكاشفة: أن تتعصب لقومك شيء، وأن تختار شراره شيء آخر. أن تكون دائماً أنت على حق أمر، وأن يكون غيرك دائماً على خطأ أمر آخر. فالبراعة في الديبلوماسية تتطلب أن لا تتحول عصبية أشرار قوم إلى اتهام خيار قوم آخرين.

أين أنت يا زين العابدين؟

البنية الهشة

■ في بنية هشة كالبنية الخليجية، سيدفع الغرب بكل قوته ووسائله دول الخليج إلى كسر الجليد مع اسرائيل تحت ألف مبرر، من مؤتمر المياه في مسقط إلى مؤتمر التسلح في قطر إلى مؤتمر البيئة في البحرين، ليخلق منها أدوات حوار بين العرب واسرائيل كجزء من حركة التطبيع.□

«الدولة العظمى»

يروى أن الملك فيصل بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية الراحل، استدعى على عجل وزير خارجيته الدكتور عمر السقاف، ذات يوم بعد حرب ١٩٦٧، وكانت الهزيمة العربية قد اكتملت صورتها ووضحت أبعادها. فظن الوزير أن الملك قد تلقى خبراً أو هاتفاً ما يتعلق بالحرب وظروفها، وإلاّ ما معنى هذا الاستدعاء العاجل. إلاّ أن السقاف الذي كان على علم بمواعيد ملكه، كان يعرف أنه في الوقت الذي استدعي فيه، كان الملك فيصل على موعد مع الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية الكويتية، الذي كان يقوم بزيارة خاطفة للمملكة. وغلّب الوزير الظن أن الأمر قد يتعلق بموضوع كويتي ما.

ولما دخل الوزير على الملك، بادره الملك فيصل بسؤال سريع: «قل لي يا عمر، هل تعرف ما هما الدولتان العظميان في العالم اليوم؟». ودهش السقاف لسؤال الملك البسيط والذي لا يستحق كل هذا الاستدعاء العاجل، فأجاب بشيء من الهدوء: «الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي». فما كان من الملك فيصل إلاّ أن ابتسم وأجابه: «أضف إلى معلوماتك بلداً ثالثاً هو الكويت».

تُروى هذه النادرة للدلالة على «غرور» دولة الكويت وشعورها بالعظمة في حينه. طبعاً كان ذلك قبل الغزو العراقي لها، وقبل «عاصفة الصحراء» وما جرى بعدها من تحرير وتقليص لدورها.

حكاية الملك فيصل مع وزيره حصلت قبل حوالى ثلاثين سنة، لكن لو يعيد التاريخ نفسه، فيستدعي الملك فهد وزير خارجيته الأمير سعود الفيصل اليوم، ليسأله السؤال نفسه، لكان الأمير أجابه، ومن غير دهشة: «دولة قطر». والسبب أن الأمير سعود الفيصل يعرف، أن سياسة بلاده بعد حرب الخليج، والتي لم تساهم فيها قطر إلاّ بالنذر اليسير من القوات أو الجهد، قد ولّدت لديها الشعور بالعظمة، أين منه ما كان عند الكويت في عقدي الستينات والسبعينات!

صحيح أن العقيد معمر القذافي كان أول من أطلق في العالم العربي على بلاده لقب «العظمى»، عندما أعلن أن اسم ليبيا الرسمي سيكون: «الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية الديمقراطية العظمى»، مختصراً كل ذلك بكلمتين: «الجماهيرية العظمى». إلّا أنه لم يتصرف، قبل حصار «لوكربي» وبعده، وكأنه رئيس دولة عظمى. بل ظل على تواضعه، زعيم قبيلة يقيم في مضرب من مضاربه الكثيرة في الصحراء، غارقاً في متاهات نظريات «الكتاب الأخضر»، واللجان الشعبية وفوضى الحكم وأحلام الوحدة العربية.

وصحيح أيضاً أن لا أحد في دولة قَطَر قد قرأ «الكتاب الأخضر»، أو تأثر به، إلّا أن مَنْ يتابع الشؤون القطرية، لا بد وأن يدرك أن سياستها الواضحة من تحركات وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، إظهار مدى الشعور بالعظمة الذي يمارسه نتيجة لذلك في تصريحاته ومواقفه، وكأنه وزير خارجية دولة كبرى، لا دولة خليجية نفطية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها

الأصليين ١٥٠ ألف نسمة، ولا يتعدى تاريخها الحديث المعروف سبعين سنة من عمر الزمن.

وككل الدول العظمى، تمارس دولة قَطَر في تصرفاتها السياسية فوقيَّة، لا تتناسب مع حجمها الجغرافي، ولا قدراتها العسكرية، ولا موقعها الجغرافي، ولا إمكاناتها الإقتصادية، ناهيك بالفكر السياسي الذي تدعو إليه، والكفاءة الديبلوماسية التي يتحلى بها طاقمها. كل هذه متطلبات ليست متوافرة في قَطَر، لتدخل بها نادي «الدول العظمى».

□ □ □

لعل القصة تبدأ من التغيير الذي حصل في الحكم في قطر، عند تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد، رئاسة الوزراء، وتسلم مع فريق عمل تابع له مقاليد السلطة في البلاد. مما أدى إلى إقصاء والده الأمير، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ورجاله عن إدارة دفة الحكم في قطر منذ أن تولى السلطة عام ١٩٧٢، أثر انقلاب أبيض أطاح بابن عمه الحاكم السابق الشيخ أحمد بن علي آل ثاني. وكان معروفاً عن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أنه رجل ديناميكي، وإن كان حذِراً في علاقاته العربية والدولية، فهو يعمل بشكل يومي دؤوب، حتى أصبح محط مقارنة في أدائه الناجح مع غيره من حكام الخليج.

كل ذلك تبدل لما كبر الأولاد، ومات الأشقاء، وتغيّرت الظروف الداخلية والخارجية والمالية. هذان التبدل والتغيير كان عنوانهما ولده البكر وولي عهده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي أتى بوزير خارجية شاب متعلم ومتحرك، هو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عام ١٩٩٢، بعد إعفاء سلفه، ليقوم بتأكيد استقلالية القرار السياسي القطري، وخاصة في السياسة الخارجية.

في التغيير الذي حدث في بنية الحكم القطري، أرادت المجموعة الشابة بقيادة ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كسر طوق الهيمنة السعودية، بتشجيع من أطراف خليجية معينة، نتيجة لمضاعفات حرب الخليج وما ترتب عليها من مستجدات إقليمية ودولية، وأعباء سياسية واقتصادية جديدة. لقد كان الشعور في الأوساط السياسية في الدوحة، بأن الوقت قد حان لأن تشب قطر عن الطوق السعودي، بعد حوالى عشرين سنة من الإستقلال، وهي التي كانت أكثر دول مجموعة مجلس التعاون الخليجي التزاماً بالسياسة السعودية.

وتم اتخاذ القرار بأن توضع المصلحة القطرية الوطنية فوق أي اعتبار آخر. وعلى هذا الأساس بدأ التحرك الديبلوماسي على صعيدين: إقليمي وخليجي، مدفوعاً بثلاثة اعتبارات:

الأول: الشعور القطري أن مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بين قطر والسعودية أثر حادثة مخفر الخفوس عام ١٩٩٢، ولما تمر شهور على انتهاء حرب الخليج، مما أدى إلى استمرار التوتر بين البلدين فترة طويلة، انتهت مرحلياً بوساطة مصرية، بعد فشل المساعي الخليجية كلها.

الثاني: استمرار الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين منذ عام ١٩٨٢، والذي لم ترَ قطر للسعودية فيه جهداً محايداً، حينما فشل مجلس التعاون الخليجي في حل الإشكال طالباً من الطرفين الحفاظ على «الوضع القائم»، مما جعل قطر تلجأ إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بينما طعنت البحرين في صلاحية المحكمة.

الثالث: فقدان التوازن داخل مجلس التعاون الخليجي في آلية

صنع القرارات واتخاذ المواقف من اقتصادية وسياسية، مما أدى إلى تهميش الدور القطري. وتضرب قطر مثلاً على ذلك، برفض ترشيح سفيرها السابق في تونس، وكيل وزارة خارجيتها الحالي، حسين علي مفتاح، لمنصب الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي، خلفاً للعُماني سيف بن هاشل المسكري الذي انتهت مدة خدمته، إذ إن البحرين قامت بترشيح أحد ديبلوماسييها لهذا المنصب. ونظراً إلى الحساسيات المعهودة، عين بدر بن عوض الشنفري سفير مسقط في واشنطن، بصفة مؤقتة، حلاً للإشكال. وقد دفع هذا الموقف قطر إلى التهديد بالإنسحاب من مجلس التعاون، إلى أن عيّن في آذار ١٩٩٤، السفير في وزارة خارجية البحرين عبد العزيز عبد الرحمن بوعلي أميناً عاماً مساعداً للشؤون السياسية، مما أدى إلى تثبيت الشكوك القطرية.

□ □ □

ولتأكيد القرار القطري المستقل، ذهبت قطر ـ مدفوعة بهذه الاعتبارات ـ إلى النهاية في كسر طوق الهيمنة السعودية، والخروج على بيت الطاعة الوهابي، باللجوء إلى سياسة ملوك الطوائف في الأندلس، حيث تحالف هؤلاء الملوك مع الفرنجة المحتلين للبلاد، ضد بعضهم البعض، من دون النظر إلى نتائج هذا التحالف الذي أدى إلى تقويض عروشهم وسقوط غرناطة، آخر الممالك العربية. فاتجهت الدوحة، باختيارها، إلى تل أبيب وطهران وبغداد، على تناقض ما ين تلك العواصم.

بالمنطق نفسه، اعتبرت قطر أن «الضرب» الذي يمكن أن يسجل لها هدفاً سياسياً مباشراً ضد السعودية، هو الوصول إلى الولايات

المتحدة عن طريق إسرائيل. فقطر لا يمكن أن تنافس السعودية في أهميتها السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية، لدى أميركا مهما حاولت. لذلك اعتبرت أن بوابة إسرائيل هي التي ستفتح لها أبواب أميركا، بحيث يصبح الدعم الأميركي لها أهم من الدعم الأميركي للسعودية، وخاصة إذا جاء هذا الدعم عن طريق إسرائيل. فالطريق إلى واشنطن ـ ليكون سالكاً ـ لا بد وأن يمر في تل أبيب. وعن هذا الطريق، يحسب الغرب حساباً مختلفاً لقطر، لا علاقة له بحجمها السكاني أو مكانها الجغرافي أو إمكاناتها النفطية أو المالية. فلتكن حصان طروادة الإسرائيلي، لتسقط أسوار طروادة السعودية نفسها.

لذلك عندما سُئِل وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في واشنطن (١٩٩٤/١/٢٧) عن اجتماعه في الأسبوع الذي سبق بوزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز في لندن (١/٢٣/ ١٩٩٤) عما إذا كانت بلاده تلعب بالنار مع جيرانها في سياستها مع إسرائيل، أجاب: «من المثير في بعض الأحيان اللعب بالنار»[١].

هذه هي المرة الأولى، في علمي على الأقل، التي يعترف فيها وزير خارجية أي دولة، بأنه يلعب بالنار، مع أن من عادة، بل من مهام وزراء الخارجية إطفاء الحرائق لا إشعال النيران. كذلك ليس من العادة أن يبحث وزراء الخارجية، «عن الإثارة»، بل عن الهدوء.

لكن البحث عن الإثارة أصبح سمة السياسة الخارجية لدولة قطر، التي بدأت كردة فعل لسياسة السعودية حيالها تحديداً، بالإضافة إلى مجموعة قضايا خليجية أخرى، انفجرت في موضوع الاشتباك الذي تم في مركز حدود الخفوس (الذي يبعد عن العاصمة،

---

(١) راجع «النهار» و«الحياة» ـ ١٩٩٤/١/٢٨.

الدوحة، مسافة ١٢٠ كيلومتراً) في العام ١٩٩٢، وكان التصعيد القطري لهذا الموضوع بداية اللعب بالنار. إلى أن أصبحت «النكاية» بالسعودية هي حجر الزاوية في التخطيط السياسي القطري. وتبلورت هذه «النكاية» حتى أصبح موضوع العلاقات مع إسرائيل وكأنه استراتيجية، هي الأخطر والأفدح.

فالموقف القطري من إسرائيل تجاوز في تطرفه الموقف الكويتي، الذي كان حتى الإعلان الرسمي عن لقاء وزيرَيْ خارجية البلدين، لا يتعدى رغبة الكويت في رفع المقاطعة عن إسرائيل نتيجة ضغوط أميركية وتسديداً لفواتير حرب التحرير. وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى أن أي لقاء بين الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتية، وبيريز قد تم، أو أنه من المحتمل أن يتم في موعد قريب. بينما أمامنا إعلان رسمي في مؤتمر صحافي، يعلن فيه وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن سياسة قطر تجاه إسرائيل ليست موجهة ضد جيرانها، وأن لقطر سياسة مستقلة تختلف عن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في الكثير من المجالات، وعلى رأسها الموضوع الإسرائيلي. ولم يتوانَ وزير الخارجية القطري عن الإعلان صراحة أن بلاده تنوي، بحكم استقلالية قرارها، أن تنفرد بإلغاء المقاطعة الثانوية ضد إسرائيل، إلى أن تتخذ الجامعة العربية قرارها بإلغاء المقاطعة العربية، الأساسية والشاملة.

إلاّ أن الأهم من ذلك كله، تأكيد الوزير القطري أنه تم البحث في اجتماعه مع الوزير الإسرائيلي، في إتمام صفقة غاز طبيعي بين قطر وإسرائيل، لن يبدأ تنفيذها «قبل إحراز تقدم في عملية السلام مع سورية ولبنان»، من دون تحديد لكلمة «تقدم»، التي قد تعني أي «تحرك» في هذا المجال، ومن دون أن يمثل هذا التحرك تقدماً. مؤكداً

أنه أبلغ وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر والأميركيين «أن لقطر مصالح خاصة في تطوير عملية السلام» وأنه يأمل «بأن تؤدي عملية السلام إلى قيام نظام جديد وشرق أوسط جديد خالٍ من سفك الدماء»، معلناً «أن قطر ستستضيف في نهاية نيسان ١٩٩٤، إحدى جولات المفاوضات المتعددة الأطراف، وأن قطر ستستقبل الديبلوماسيين الإسرائيليين كغيرهم من الديبلوماسيين»[٢].

وجرأة وزير خارجية قطر لم تتوقف عند ذلك، بل تعداها بقوله إن اللعب بالنار «يجب أن يتم بأمان (...) وإن علاقة قطر مع إسرائيل ليست موجهة ضد أي من الجيران(...) وإن كان لقطر بعض التعقيدات معهم، لكن لا نفعل ذلك عن قصد». معترفاً بأن لدى بلاده خلافات مع دول مجلس التعاون الخليجي، دون أن ينفي أو يؤكد أن قطر قد نسقت سياستها الجديدة حيال إسرائيل مع جيرانها من الدول الخليجية، في معرض تأكيده على استقلالية السياسة القطرية بقوله المستمر «إنها سياستنا».

ويبدو أن جرأة وزير خارجية قطر مستمدة من تشجيع وزير الخارجية الأميركي، الذي قال: «سأشجعه على اتخاذ إجراءات تخفف آثار المقاطعة لإسرائيل وعلى إقامة علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة بين بلاده والدولة العبرية، تمهيداً لسلام حقيقي في الشرق الأوسط». وأتبع وارن كريستوفر تشجيعه لنظيره القطري بتحذيره من التقارب مع العراق وإيران، قائلاً: «قلت له موقفنا بصراحة تجاه البلدين، وهو أننا لا نزال نعتبر أن العراق يخرق عدداً من قرارات الأمم المتحدة. ونعتبر إيران خارجة على القانون دولياً(...) ونصحته أن يأخذ في الاعتبار آراء الولايات المتحدة في هذا المجال(...) إني

---

(٢) راجع «الحياة» - ١٩٩٤/١/٢٩.

أرى أنه من المهم للقطريين المحافظة على علاقات مع دول، أعتقد أنها ستكون صديقاً أضمن في المستقبل من هذين البلدين»[٣].

واتضح أن اللعب بالنار بالنسبة إلى قطر، سلاح ذو حدين. فما هو مسموح لها بالنسبة إلى التقارب مع إسرائيل، ممنوع عليها بالنسبة إلى جاريها الأساسيين: إيران والعراق. وإن تمسك قطر بإقامة علاقات جيدة مع كل من طهران وبغداد، يجب أن يوازيه إقامة علاقات مع تل أبيب. وكان لا بد للوزير القطري من أن «يستأذن» نظيره الأميركي في الحدود المسموح له فيها اللعب بالنار مع جيرانه. ويبدو أن الإذن قد أُعطي. وتمادت قطر في اللعب.

وكان قد سبق لقاء وزير خارجية قطر مع شمعون بيريز في لندن (والذي التقاه للمرة الأولى في نيويورك في أيلول ١٩٩٣، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) أن نشرت جريدة «الشرق» القطرية في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٣ حديثاً صحافياً أجراه مراسلها في القدس مع وزير خارجية إسرائيل، نشرته في صفحتها الأولى بمانشيت عريضة وصورة كبيرة لبيريز. وكانت تلك أول مقابلة صحافية تجريها صحيفة خليجية مع مسؤول إسرائيلي. وبررت «الشرق» القطرية هذا «السبق الصحافي» بقولها في افتتاحيتها: «إن الأمور تسير نحو صلح شامل تفرضه علينا الظروف والتحولات السياسية شئنا أم أبينا».

وكانت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية قد أكدت في ٧ تشرين الأول ١٩٩٣، أن مسؤولاً إسرائيلياً كبيراً قد زار قطر، واجتمع مع كبار المسؤولين في الدوحة، وأن هذه الزيارة لقطر والانفتاح تجاهها

(٣) المصدر السابق.

«يكشف عن رغبة عربية في تحريك العلاقات مع الدولة العبرية، وأنها خطوة لإقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل وقطر».

□ □ □

لكن ما الذي حرّك هذه السياسة المدمرة للتضامن الخليجي على الأقل، وللعلاقة القطرية ـ السعودية التي عرفت في حدها الأدنى منذ الاستقلال القطري عام ١٩٧١ وإلى اليوم، علاقات كانت «مثالية» بالنسبة إلى المملكة، و«مريحة» بالنسبة إلى قطر؟

الذي غيّر كل هذا الوضع، كان الخلاف على الحدود، بين المملكة «الأولى» في الجزيرة العربية والخليج، وقطر الإمارة «الخامسة» في الأهمية في مجلس التعاون الخليجي. فكان اللعب بالنار، وكان الانفجار.

انفجرت الأزمة الحدودية بين قطر والسعودية في أيلول ١٩٩٢، حينما هاجمت قوات سعودية مركز الخفوس الحدودي، الذي يقع جنوب شبه جزيرة قطر، ويبعد عن خور العديد، على مياه الخليج، مسافة كيلومتر واحد فقط. وذهب ضحية الهجوم السعودي جنديان قطريان، وجرح عدد آخر. وكان الرد القطري على الهجوم السعودي، ذا شقين. الأول، إعلان قطر لإلغاء اتفاق ١٩٦٥ حول الحدود بينها وبين السعودية من طرف واحد. والثاني، القيام بحملة إعلامية وسياسية ضد السعودية، لم تهدأ إلاّ بتدخل عدد من الدول العربية والخليجية لتسوية الأزمة.

وكانت قصة الحدود بين السعودية وقطر قد بدأت، عندما برزت المخاوف البريطانية من سيطرة آل سعود على قطر بعدما استولى الملك عبد العزيز على الأحساء عام ١٩١٣، واعتبر قطر جزءاً منها في التقسيمات الإدارية لجنده، مما عجّل في وضع قطر تحت الحماية

البريطانية بموجب معاهدة ١٩١٦. وكان الملك عبد العزيز قد أعلن للكابتن شيكسبير، المعتمد البريطاني في الكويت، أن عُمان وقطر هما جزء من الأراضي التي يرغب في استعادتها. ورد شيكسبير أن بريطانيا ستدافع عن حلفائها شيوخ الخليج بلا تردد، وأن الحدود السعودية ـ القطرية هي التي رسمها «الخط الأزرق» بموجب الاتفاق بين بريطانيا وتركيا العثمانية في ٢٩ تموز ١٩١٣.

أما مطالب عبد العزيز آل سعود التوسعية، فكانت ترتكز على أن آل ثاني هم وهابيون كآل سعود، (كما هم القواسم في الشارقة ورأس الخيمة) وأن قطر خضعت للاحتلال السعودي عام ١٧٩٢، قبل تولي آل ثاني الحكم فيها، إذ كان يحكمها آنذاك، العتوب من آل خليفة الذين قدموا من الكويت، لكنهم أجبروا أثر الاجتياح السعودي، على الهجرة إلى البحرين، وظلوا فيها إلى اليوم. وكرر السعوديون مطالبتهم بقطر في مؤتمر العقير الذي عقد عام ١٩٢٢ بين عبد العزيز وبرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، إذ طرح ابن سعود ضمّ أجزاء من أراضي قطر إلى بلاده. ورفض كوكس الطلب السعودي بشدة وأوضح أن بلاده ستدافع عن قطر، معلناً أن حدود قطر «تبدأ من نهاية الخليج الواقع جنوب جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من انباك». وقد عرف هذا الخط بـ«تصريح كوكس»[٤].

ونامت قضية الحدود، وهي بين مد وجزر حسب الظروف السياسية المتقلبة للمنطقة، حتى مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢، بعد اتصالات بريطانية ـ سعودية، بهدف تسوية مشاكل الحدود مع قطر وأبو ظبي وعُمان. وفشل المؤتمر عندما رفضت السعودية، ما

(٤) راجع كتاب «نزاعات الحدود في الخليج» ـ سالم مشكور ـ مركز الدراسات الاستراتيجية ـ بيروت ـ ١٩٩٣.

طالبت به قطر، وهو أن تقع حدودها «في خط يبدأ عند غار البريد على دوحة سلوى، ثم يتجه شرقاً عبر ثلاث قارات هي: حزم سودة وناثيل وعقلة المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد، على أن تحتفظ قطر برقعة الأرض التي يبلغ عمقها خمسة وعشرين ميلاً والتي تقع عند قاعدة «شبه الجزيرة»، وهي التي كانت مدرجة في المطالب السعودية. إلى أن عادت المفاوضات عام ١٩٦٥، وأعلن الطرفان عن اتفاق «ودي» لم تتم المصادقة عليه رسمياً. على أن «تمتد الحدود من راس خور العديد، سودة ناثيل، ومنها في اتجاه غربي، لتنتهي عند رأس خليج سلوى». وعندما تمكنت المملكة من الحصول على خور العديد بموجب اتفاق ١٩٧٤ مع أبو ظبي، باتت جارة لقطر من ناحية الجنوب. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن اتفاق جديد لترسيم الحدود بين قطر والسعودية، حرصت قطر (وكان نزاعها الجديد على الحدود مع البحرين حول جزيرتي حوار وفشت الديبل قد تفجر) على كسب ود السعودية كحليف لها ضد البحرين، جعلها تتنازل عن شريط حدودي، أصبحت بموجبه منطقة خور العديد بأكملها ضمن الأراضي السعودية[٥]. وهذا ما شجع السعودية على إغلاق الحدود القطرية في وجه الإمارات، بتحويلها الطريق البري الذي يربط بين قطر والإمارات، معطية لنفسها منفذاً على البحر في خور العديد. وأصرّت السعودية على أن الطريق الجديد يعتمد اتفاقية ١٩٦٥، التي كانت قطر قد ألغتها من طرف واحد. وكانت قطر قد طلبت ممراً للإمارات عبر الأراضي السعودية، غير خاضع للتفتيش السعودي.

---

(٥) راجع كتاب «الصراع على الخليج العربي» ـ عبد الرحمن محمد النعيمي ـ المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٩٢.

وخسرت قطر المعركة بعودتها إلى العمل باتفاقية الحدود مع السعودية لعام ١٩٦٥، أثر وساطة الرئيس المصري حسني مبارك، حين جمع في المدينة المنورة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٢، الملك فهد والشيخ خليفة، لإنقاذ القمة الخليجية الثالثة عشرة التي كانت ستعقد في اليوم التالي في أبو ظبي، والتي هددت قطر بمقاطعتها والإنسحاب من مجلس التعاون الخليجي. وهكذا لم تحصل قطر من السعودية إلاّ على تنازل بسيط، وهو إعداد «خريطة نهائية للحدود يتم إنجازها خلال سنة». كذلك خسرت قطر المعركة الإعلامية، حيث استطاعت السعودية، بسيطرتها على وسائل الإعلام العربية، التعتيم على الموقف القطري.

□ □ □

على الصعيد الإقليمي، كانت قبلة التحرك إيران، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران في أسوأ مراحلها، بسبب الخلاف على الجزر الثلاث: أبو موسى، والطنب الكبرى والطنب الصغرى. كذلك كان الخلاف بين السعودية وإيران، بين صعود وهبوط، حول أكثر من قضية تبدأ بالعلاقات مع الولايات المتحدة وتنتهي بعدد الحجاج الإيرانيين والحد من حرية حركتهم.

مع إيران دخلت قطر في العمق، عندما وقّع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في طهران في تشرين الثاني ١٩٩١، ولما تنقضِ سنة على حرب الخليج، اتفاقاً يقضي بتزويد قطر بمياه الشرب من إيران عبر أنابيب تمر تحت البحر، تقدر تكاليفها بنحو مليار دولار. كما تمّ التفاهم بين طهران والدوحة حول تقاسم حقول غاز الشمال الواقعة في مياه الخليج بين البلدين. وأكدت قطر رغبتها في توسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إيران، التي

وصفها وزير الخارجية القطري بأنها طيبة، وأن «لدى البلدين النيات الحسنة لتطويرها». مضيفاً: «إن قوة إيران هي من مصلحة المنطقة». كما تمّ توقيع اتفاق إعلامي وتبادل ثقافي بين البلدين في أيلول ١٩٩٣.

وحاولت قطر أن تلعب دوراً ولو متواضعاً في الخلاف الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر الثلاث، عبر زيارة رسمية قام بها أمير دولة قطر إلى دولة الإمارات في ١٧ كانون الأول ١٩٩٣، قبل أيام قليلة من انعقاد القمة الخليجية الرابعة عشرة في كانون الأول ١٩٩٤، بعد أن كانت تلك الزيارة قد تأجلت أكثر من مرة، للخلاف الحاد في وجهات النظر بين أبو ظبي والدوحة، حول التقارب القطري ـ الإيراني الذي تعتقد الإمارات أنه يسيء إلى قضية الإمارات في خلافها مع إيران، وأن هذا التقارب كان على حسابها وحساب الموقف الموحّد لمجلس التعاون الخليجي من هذه القضية.

فعندما ذهب أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني للقاء رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، كان يحاول أن يقنع نظيره بأن علاقاته مع إيران كفيلة بشق الطريق إلى حل سلمي ـ سياسي لأزمة الجزر، لو تساهل الشيخ زايد قليلاً. وخاصة أن هناك إدراكاً عاماً بضرورة منع تفاقم الوضع في الخليج والحؤول دون وصوله إلى حالة صدام مسلح مع إيران، أين منه الصدام مع العراق. وأن الخليج يحتاج إلى فترة هدوء واستقرار طويلة. يعيد فيها بناء قدراته الإقتصادية التي استهلكتها حرب تحرير الكويت، وخاصة في ظل تدني أسعار النفط الحالية، وصفقات التسلح العسكري الضخمة التي تتهافت عليها دول الخليج، حماية لأمنها المهدد.

بعد إيران كان التحرك باتجاه العراق، حين أعادت قطر العلاقات

الديبلوماسية المقطوعة منذ حرب الخليج، بعودة السفير القطري إلى بغداد في كانون الأول ١٩٩٢، وسط «همس» احتجاجي في الأوساط السياسية الخليجية، وعلى الرغم من الاحتجاجات الكويتية الصاخبة على الموقف القطري «الخارق» للتضامن الخليجي الاسمي في مسألة العراق. وبررت قطر موقفها بإعلانها التزامها بقرارات مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الموقف من العراق، وأنها شاركت في قوات التحالف الدولي التي حررت الكويت. لكن بعد التحرير، كان لا بد لقطر من إعادة التوازن إلى علاقاتها الخارجية، كجزء من قرارها السياسي المستقل.

وسعت قطر في تبرير تحركها نحو العراق، إلى ترميم العلاقات الكويتية ـ العراقية، بعرض وساطتها بين البلدين في موضوع الأسرى الكويتيين المحتجزين في العراق، وقضية ترسيم الحدود. إلا أن الكويت رفضت نهائياً البحث في الموضوع. ودخلت لعبة كرة القدم في الأزمة، عندما استأجر نادي الوكرة القطري لاعبين عراقيين، وسط احتجاج رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ أحمد فهد الأحمد الصباح، الذي وصف هذا العمل بأنه «مؤسف ومؤلم»، لأن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تقاطع العراق في جميع الميادين و«من ضمنها الميدان الرياضي».

وازداد توتر العلاقات القطرية ـ الكويتية عندما زار معاون رئيس الأركان القطري الشيخ محمد بن فهد آل ثاني العراق في كانون الأول ١٩٩٣، ووصفه بأنه «بلده الثاني». وهي الزيارة الأولى لمسؤول عسكري خليجي إلى بغداد منذ غزو العراق للكويت. وتبع ذلك البرامج التليفزيونية الثلاثة التي بثها تليفزيون قطر عن العراق تحت عنوان «الحصار»، منها حديث مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف وحديث آخر مع وزير التجارة مهدي صالح، مما

دفع الكويت إلى استدعاء سفيرها في الدوحة، واتهام قطر بأنها تضع قناة تليفزيونية بتصرف العراق لبث برامجها من خلالها، وهو ما نفاه مدير التليفزيون القطري. وبدأت حملة إعلامية شعواء بين البلدين لم تنتهِ حتى الآن، أصبح بعدها إصلاح العلاقات القطرية الكويتية أمراً صعباً. ولم يبقَ في التحالف الخليجي ضد عراق صدام، سوى السعودية والكويت، في الوقت الذي مدت فيه باقي الدول الخليجية الجسور إلى بغداد.

□ □ □

وسط هذا التخبط الديبلوماسي لتأكيد استقلالية قرار قطر السياسي، سعياً وراء تميّز العلاقات الخارجية لدولة خليجية صغيرة بحجم قطر، هناك وجهتا نظر.

الأولى، تقول بضرورة عدم الخروج على المألوف في العلاقات الخارجية خصوصاً وأن مجلس التعاون الخليجي ما زال يعتبر المظلة التي تعمل تحتها السياسات الخليجية بشكل عام. هذه السياسات التي يمثلها المجلس الوزاري لمجلس التعاون، والمفترض أنها تمثل الحد الأدنى المتفق عليه من قبل الزعماء الخليجيين، والذي تؤكده القمم الخليجية سنة بعد سنة. لذلك فإن علاقات أو تحالفات أو حتى اتصالات، تتم من قبل أية دولة عضو في مجلس التعاون، بعيداً عن التشاور مع الدول الخليجية الأخرى، من شأنها الإضرار بوحدة الصف الخليجي، وفي وقت يشعر حكام الخليج بضرورة الظهور بمظهر الوحدة والتفاهم، وليس بمظهر التمزق والاختلاف.

الثانية، تقول إن مجلس التعاون الخليجي، الذي لم يحقق طوال خمس عشرة سنة على قيامه، أي نجاح، ولو متواضعاً، في حقل السياسة الخارجية، لاختلاف المصالح وتوزع المشارب بين أعضائه، والذي امتحن في حرب الخليج، وسقط في الامتحان، قد أصبح

عقيماً. هذا العقم يظهر بوضوح في سياسات المجلس ذات النمط الواحد من التفكير والتوجه، التي لم تعد، في نهاية المطاف، بالفائدة على دوله. لذلك لا بد من كسر هذا الجمود والانطلاق بسياسات منفتحة، توفر فرصاً جديدة لتغيير خط التحالفات التقليدية، والخلاص من العقلية المغلقة المستمرة في العمل على أساس مسلمات تجاوزها الزمن.

□ □ □

بين هذين الاتجاهين، وجدت قطر فرصتها للعب بالنار، من دون أدنى إدراك لحساسية مسألة العلاقات والتحالفات، وأن الانفتاح في السياسة الخارجية لا يعني إحراق المسلمات المبدئية في العلاقات مع الدول المجاورة، لمجرد إثارة خبر في الصحف. وإن «النكاية» لا تشكل، في نهاية المطاف، استراتيجية، خصوصاً إذا كانت نابعة من الخوف. سواء خوف تسلط دولة أخرى أو هيمنة جارة أو خلاف حدود. فالنجومية الديبلوماسية، لدولة أو لوزير، لا تقوم على الإثارة فقط. كذلك ليس هناك أمان حين يلعب أحد بالنار. والخروج على المألوف لا يتطلب أن يجدع المرء أنفه نكاية بوجهه.

الوحدة
أم جليس السوء

■ لقد خرجت اليمن من مشكلة الحاكم السياسي الواحد، عن طريق الشرعية البرلمانية والديموقراطية السياسية والتعددية الحزبية، فاليمنيون لا يختارون اليوم السيّد عليهم، بل مَنْ يسود.

ففي عملية انفعالية قصيرة النظر، خدمت السعودية اليمن بطردها ألوف اليمنيين من أراضيها أثر حرب الخليج. وعاد هؤلاء اليمنيون إلى بلادهم، وهم يحملون مرارة سياسية نتيجة القرار السعودي الواحد التعسفي، فدعموا فكرة النظام الديموقراطي الوحدوي، وحاربوا دفاعاً عن وحدة اليمن وأسقطوا الإنفصال □

١ ـ اليمن

الدور السعودي ـ الكويتي

إذا كان «الإيمان يمان والحكمة يمانية» ـ حسب قول حديث شريف منسوب ـ فلا بد أن هناك حكمة ما في الصراع السياسي الذي يدور حالياً في اليمن، ذلك الصراع المعقد والدقيق، تعقيد تاريخ اليمن العريق، ودقة توازنات اليمن الجغرافية والقبلية والدينية.

ولعله ليس من الحكمة في شيء الدخول إلى متاهات هذا الصراع، الذي أغرق الأخبار العربية، حتى كاد يطغى على الحدث العربي الأبرز، وهو الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

وأكثر ما يشعر المرء بإغراق الحدث اليمني إذا قام بزيارة إلى الخليج، حتى يكاد يلمس أن الصراع السياسي اليمني قد وصل إلى بلدان الخليج. إن لم يكن قد وصل فعلاً إلى أطرافها وأصبح شاغلاً للدوائر السياسية فيها، يزاحم قضايا الأمن الخليجي وموضوع الجزر الثلاث والعلاقات مع إيران وغيرها مما يؤرق البال الخليجي. والأسئلة اليمنية التي تلح على زائر الخليج كثيرة هذه الأيام، وكلها تدور حول من يذكي الصراع الدائر اليوم بين الشمال والجنوب، بين صنعاء وعدن، بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض.

ولم تكن هذه الأسئلة ذات بال، عندما كانت أسوار صنعاء تلوح من كل عاصمة خليجية، وكان ميناء عدن القديم يختال يومياً على أشرعة سفن بحر العرب وهي ترسو في مرافىء الخليج، وكانت وجوه آلاف اليمنيين المنتشرين في بلدان الخليج، تحمل حكايات بلادهم وطموحاتها وتنقل نزاعاتهم إلى بلاد جديدة. فقد كان اليمنيون في الخليج كتلة من الألوان السياسية الزاهية، وبركاناً من النشاط الاقتصادي الذي لا يخمد.

كل ذلك تغيّر بعد حرب الخليج. لقد سدت الأبواب في وجوه اليمنيين لمجرد أن حكومتهم راهنت على طرف سياسي خاسر، ودفعتهم شحنة عاطفية في ظرف سياسي نادر، إلى التصفيق لحاكم لم يكن في مستوى اللحظة التاريخية للحدث. لكن الأبواب التي ظنت بعض الأنظمة الخليجية أنها أغلقتها في وجه اليمنيين عقاباً لموقفهم السياسي من حرب الخليج، لم تستطع أن تمنع الصراع السياسي الذي يدور حالياً في اليمن، من أن يقتحم الساحة الخليجية، ملقياً بظلاله على أدوار أطراف خليجية معينة في الذي يدور بين صنعاء وعدن، أكثر مما يدور بين حزب المؤتمر أو الحزب الإشتراكي، ويتعدى شخص علي عبد الله صالح وشخص علي سالم البيض.

إن دول الخليج مُقْحَمَةٌ في الموضوع اليمني، ليس فقط لأن اليمن واستقرارها يشكلان ثقلاً سياسياً وأمنياً هاماً في الجزيرة العربية، بل، وهو الأهم آنياً، لأن بعض هذه الأطراف الخليجية المعينة، وجدت في الأزمة اليمنية المستمرة فصولاً، مناسبة لتسديد فاتورة موقف اليمن الذي بدا متطرفاً في معاداته للتحالف الغربي في حرب الخليج، أكثر من كونه مؤيداً للعراق في غزوها للكويت.

□ □ □

ومن الممكن اختصار المشكلة السياسية في اليمن، بأن شطريها أقدما على الوحدة عام ١٩٩١، من منطلقٍ عاطفي، وسط ظروف دولية فرضت على النظام في صنعاء شمالاً، وعلى النظام في عدن جنوباً، تحقيق الوحدة اليمنية، التي هي شعار النظامين ومطلبهما التاريخي. وعندما أتاحت المتغيرات العالمية تنفيذ هذا المطلب، وقع الشطران أسيرَي هذه الفرصة التاريخية، وسط مد جارف من الحماسة الشعبية للوحدة، بحيث لم يعد من السهل على أي من صنعاء أو عدن ان تفرض شروطها على الطرف الآخر، خوفاً من ان تعرقل هذه الشروط عملية الوحدة، فيدوسهما المد الوحدوي الجماهيري، ويدينهما بإضاعة هذا الحلم التاريخي.

واعتبر النظامان أنه من خلال اتمام عملية الوحدة، يمكن «التشاطر» على بعضهما البعض، وقد قبل كل منهما طواعية الدخول في اللعبة، ولكنْ كل لأسبابه الخاصة. اليمن الجنوبي لم يكن له خيار في الوحدة، وهو النظام العربي الماركسي الفريد من نوعه، وقد انهارت الشيوعية، وأفلست الخزانة السوفياتية، وأقفلت ترسانة التسلح، وتفكك الحليف الأقوى، وانهار النظام العالمي القديم، الذي أوجد مبرراً لكيان اليمن الجنوبية منذ الاستقلال عام ١٩٧٠ وحتى يوم الوحدة عام ١٩٩١. ولم يكن هناك سوى الوحدة مخرجاً من المأزق ومدخلاً جديداً إلى العالم العربي. وظن الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، أنه بحكم تنظيمه الماركسي، وإيديولوجية عسكرييه وقواعده الحزبية، يستطيع ان يسيطر على الحكم في اليمن ويبزّ منافسه في الشمال.

كذلك لم يكن للنظام في اليمن الشمالية خيار في الوحدة. فهو النظام الأم، وهو اليمن التاريخية، وهو المقبول عربياً وغربياً وصاحب العلاقات الأوسع، وهو الداعي إليها منذ أيام إمامة آل

حميد الدين ومن قبل الجمهورية. فضلاً عن كونه البلد الطامح لاستيعاب اليمن الجنوبية عبر التاريخ. وعندما قرع التاريخ باب الوحدة، رحب به كل من حزب المؤتمر الحاكم في الشمال، والحزب الإشتراكي الحاكم في الجنوب، ووافقا على وحدة اليمن، ليس فقط من منطلق الرضى السياسي عن العملية الوحدوية، بل لتبرئة نفسيهما أمام الشعب اليمني من تهمة رفض الوحدة. فالوحدة اليمنية، من الناحية العاطفية الشعبية، شكلت تهديداً مستمراً لكل من النظامين في صنعاء وعدن. وكان من الصعب على أي منهما أن يعلن رفضه لها تحت أي غطاء، في الوقت الذي كان الحزبان الحاكمان يبتزان بعضهما البعض بالمطالبة والادعاء في كل مناسبة رغبتهما في الوحدة وبأسرع وقت.

ولما تمت وحدة ٢٢ أيار ١٩٩١، اكتشف الحزب الإشتراكي الجنوبي، ان حزب المؤتمر الشمالي، وهو الحزب السياسي القبلي التقليدي، كان أكثر شطارة ومهارة منه في التنظيم والسيطرة. بقدر ما اكتشف أمينه العام، علي سالم البيض، الرئيس السابق لليمن الجنوبية، ان علي عبد الله صالح، رئيس حزب المؤتمر، والرئيس السابق لليمن الشمالية، والرئيس الحالي لكل اليمن الموحدة، هو الرئيس الفعلي المسيطر على مفاتيح السلطة، وأنه (أي البيض) كنائب للرئيس، رجل بلا سلطة. لقد أصبح علي سالم البيض موظفاً عند علي عبد الله صالح. وعبر اختلافاتهما الظاهرة والكبيرة، ناهيك بالحواجز النفسية والمصلحية بين الرجلين، أخذ كل منهما يبحث عن مبررات معارك ضد الآخر من أجل أن يفوز أحدهما بغنيمة الحكم كاملة.

ولا بد هنا أن تفرض المقارنة نفسها بين الوحدة اليمنية وظروفها والوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨. فكما تمت الوحدة اليمنية،

كذلك كانت قد تمت الوحدة المصرية ـ السورية في ظروف متغيرات دولية معينة في حينه، وتحت مد عاطفي شعبي سوري بالدرجة الأولى، تحقيقاً لحلم الوحدة العربية التاريخي، الذي لم تستطع مصر جمال عبد الناصر أن ترفضه أو تقاومه. وكما ظن السوريون، بخبرتهم الحزبية والسياسية الواسعة أنهم أكثر «شطارة» من المصريين في الإمساك بمفاتيح السلطة، حتى «ألغاهم» عبد الناصر عبر نظامه السياسي، وهمشهم. وكما سلم شكري القوتلي رئيس الجمورية السورية، وسط الحمأة التاريخية والعاطفية للوحدة مفاتيح السلطة إلى جمال عبد الناصر، وتحوّل من حاكم لسورية إلي «المواطن العربي الأول»، مع فارق واسع بين الحالتين، كذلك سلّم علي سالم البيض، وإن كان بذهنية أخرى، الحكم في اليمن الجنوبي إلى علي عبد الله صالح. ومع الفارق بين شكري القوتلي «السوري»، الذي سلم طواعية، وباعتزاز تاريخي بتحقيق حلم أجيال، الحكم إلى عبد الناصر، وبين شكري القوتلي «اليمني»، علي سالم البيض الذي لم يكن مستعداً لتسليم الحكم أصلاً ولا أن يصبح «المواطن اليمني الأول» في جمهورية علي عبد الله صالح. فإذا به يصبح «المواطن اليمني الثاني».

□ □ □

من هنا تدخل في الأزمة اليمنية دول خليجية يشغلها الموضوع اليمني مباشرة. إنما كل لأسبابه الخاصة به. وهذه الدول تجد في الصراع السياسي اليمني، بخطورته وحدّته، مجالاً لتنفيذ مآربها السياسية القصيرة الأمد أو الطويلة الأجل، ولعل أهم هذه الأدوار في هذا التدخل وأخطرها هو الدور السعودي.

والدور السعودي بدأ من نقطة الخطأ في الصراع السياسي اليمني، إذ انجرف السعوديون في ارتكاب الغلطة المميتة بتسفير اليمنيين بعد

حرب الخليج، نتيجة موقف غاضب من سلوك الحكومة اليمنية، ولم يحسنوا التعامل مع الكبرياء اليمني. والكبرياء عادة لا يقبل الغضب. فانجرح الكبرياء اليمني من العنجهية السعودية، التي اعتادت المملكة التعامل بها على مر السنين مع اليمن واليمنيين. وخسرت السعودية بهذه الغلطة كل رصيد المساعدات التي قدمتها لليمن. وحيث إن الكبرياء العربي ـ وتحديداً البدوي ـ أعمى لا يقبل المنطق، فقد انهارت نتيجة لذلك العلاقة السعودية ـ اليمنية في العمق.

ومنذ البدء كانت السعودية ضد الوحدة اليمنية، إلاّ انها قبلت بها على مضض، نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي وافلاسه قبل انهيار الشيوعية وسقوط نظامها في موسكو، بقدر ما كان قبولها نتيجة أيضاً لرغبة الغرب في احتواء اليمن الجنوبي ذي النظام الماركسي بإدخاله في النظام العربي العام عن طريق الجارة الكبرى السعودية. وبقدر ما كانت السعودية ضد الوحدة اليمنية، كانت أيضاً ضد الديموقراطية والتعددية الحزبية والبرلمانية وحق المرأة بالانتخاب وحرية الصحافة. هذه الأقانيم كانت شرطاً من شروط تحقيق وحدة اليمنين، ومباركة وتشجيع الغرب لهذه الوحدة. وحاولت السعودية أن تعرقل المسيرة الديموقراطية في اليمن، خوفاً من أن تصل عدواها إلى داخل حدودها. ولم تفلح. كما حاولت في انتخابات نيسان ١٩٩٣، دعم جماعات لها في الداخل اليمني، بشكل مستتر. إلاّ أن هذه الجماعات لم تنجح في الوصول إلى المجلس على الرغم من المال السعودي الوفير الذي صرف على حملتهم الانتخابية.

ولما بدأت أزمة الحكم بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، عقب انتخابات نيسان، ارتدت السعودية إلى فكرة فصم الوحدة

باستغلال الخلاف بين صنعاء وعدن. وهنا ارتطمت السعودية بمجموعة خطوط حمراء، لم تستطع تجاوزها.

أولها وأهمها أن لا فصم للوحدة ولا اعادة للتشطير، ولا عودة عن الديموقراطية ولا تراجع عن تعدد الأحزاب ولا عن اصدار الصحف. وأكد هذا الموقف بشكل قاطع بيان وزارة الخارجية الأميركية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، الذي قال بوضوح إن إدارة الرئيس كلينتون «تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الأفضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقة ككل». وأضاف البيان: «إن الانتخابات اليمنية ـ وهي أول انتخابات على أساس التعددية الحزبية في الجزيرة العربية ـ سجلت تطوراً مهماً في تاريخ المنطقة، وإن ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية».

ثانيها، إن تفكيك الوحدة اليمنية أمر في غاية الصعوبة، ليس فقط لالتفاف الجماهير اليمنية حولها، على حدة خلافاتها السياسية وانقساماتها القبلية، بل لأن التشطير لا يعني عودة الأوضاع في اليمن إلى سابق عهدها، في يمن شمالية ويمن جنوبية، بل قد يعني في حالة حدوثه في المدى البعيد، يمناً في حضرموت ويمناً في عدن ويمناً في صنعاء وربما يمناً في تعز.

وثالثها أن السعودية قد أدركت ان لا مصلحة لها، لا آنية ولا حتى مستقبلية، في الدفع إلى التشطير. فالإنفصال اليمني لن يتم بشكل سلمي حتماً، وهي بتجربتها في الحرب بين الملكيين والجمهوريين في الستينات، ستضطر أن تفتح حدودها لآلاف اليمنيين الذين سينزحون إليها نتيجة لحرب الانفصال، في الوقت الذي ما كادت فيه فرحة السعودية تكتمل لتخلصها من حوالى مليون يمني أثر حرب الخليج. كل ذلك سيخلق مشكلة للسعودية، هي غير قادرة عليها في الظروف الدولية الحالية. بل لعل الأهم من ذلك كله، من

منظور سعودي، أن عملية اعادة تشطير اليمن ستكون مكلفة اقتصادياً، والسعودية ليست قادرة الآن، ولأعوام قادمة، على تحمل أعبائها المالية.

نتيجة لهذا الموقف، راح المأزق السعودي يتعاظم. فإذا تركت السعودية اليمنيين يتوحدون في نظام ديموقراطي حزبي تعددي، له أكثر من ١٣٠ صحيفة من كل الأجناس والأحجام، تهاجم الرئيس وتفضح وزراءه وتطالب بالاصلاحات وتنادي بالحرية، سيكون موقفها كطواحين الهواء التي لا يمكن ان تقف في وجه رياح التغيير. وهي وإن حاولت ان تعمل لتشطير اليمن وفصله، فإنها ستجابه وضعاً هو من الخطورة السياسية والعسكرية والمالية، بحيث تعجز عن مجابهته. إلى جانب انها ستكون في حالة تحدٍّ للرغبات الأميركية المباشرة في الحفاظ على الوحدة اليمنية وديموقراطيتها، مهما واجهت، هذه الأخيرة، من عقبات واعترضتها صعوبات. لذلك لجأت السعودية إلى حل هامشي، هو منْع اليمنيين الذين ما زالوا يعملون في أراضيها، من تحويل أي أموال إلى بلادهم، إمعاناً في الضغط على الأزمة الاقتصادية المتعاظمة في اليمن.

□ □ □

لكن الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تبقى هي الأخطر والأطول زمناً. فهي تعود إلى العام ١٩٣٤، حين خاض آل سعود آخر حرب لهم في الجزيرة العربية. وكان النزاع قد بدأ بين السعوديين واليمنيين بعد استيلاء الملك عبد العزيز على الحجاز وعسير، وبعد أن استقل الإمام يحيى حميد الدين باليمن بعد انسحاب الأتراك منه في نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان في خلفية هذا النزاع، النفوذ الديني بين السعوديين الوهابيين واليمنيين

الزيديين. فالملك عبد العزيز ينتمي إلى المذهب الوهابي السني والإمام حميد الدين إلى المذهب الزيدي الشيعي. وكانت الحدود بين السعودية واليمن غير مرسومة ولا محددة. فطالب الإمام يحيى بنجران، وتقدم بجيشه، العام ١٩٣٣ إلى جبال جيزان (حيث كانت تقوم في السابق إمارة الادارسة) وتجاوزها إلى نجران على البحر الأحمر.

قبل ذلك كان الأمير الحسن الإدريسي لاجئاً في صنعاء، فقام، بتحريض من الإيطاليين وبحماية بارجة ايطالية، باحتلال جيزان في تشرين الثاني ١٩٣٢ مدعوماً بفريق من الحجازيين المعارضين لحكم الملك عبد العزيز. وكانت الخطة تقضي بأن تدخل قوات الإدريسي إلى جيزان في حماية الإمام يحيى. وظلت القوات الإدريسية في جيزان ونجران بين تشرين الثاني ١٩٣٢ وشباط ١٩٣٣، حتى دخول الجيش اليمني الحرب وهزيمته مع الأدارسة أمام القوات السعودية وفرار الإدريسي وصحبه إلى اليمن.

وكان الملك عبد العزيز قد أرسل انذاراً إلى الإمام يحيى بالانسحاب لكن الأخير تجاهله. فما كان من الملك عبد العزيز إلاّ أن أرسل قواته في ٥ نيسان ١٩٣٤ على جبهتين. الأولى بقيادة ولي عهده وابنه الأمير سعود (الملك فيما بعد) والثانية بقيادة ابنه الأمير فيصل (الملك فيما بعد). توجهت قوات سعود من نجران مستهدفة احتلال الجبال في منطقة القبائل الزيدية (الشيعة). وسارت قوات فيصل على الشاطىء عبر تهامة مستهدفة الحديدة ومناطق قبائل الشوافع (السنة). هزم اليمنيون قوات سعود هزيمة نكراء، بينما انتصرت عليهم قوات فيصل باحتلالها سهل تهامة ومدينة حرض واستيلائها على الحُديدة.

إثر احتلال قوات الأمير فيصل للحُديدة، سارعت هيئات عربية إلى

التوسط بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى، وتألف وفد الوساطة من: الأمير شكيب ارسلان (لبنان) والحاج أمين الحسيني (فلسطين) وهاشم الأتاسي (سورية) ومحمد علي علوبة (مصر). ونجحت الوساطة في ايقاف الحرب في ٢٧ نيسان ١٩٣٤، وبدأت مفاوضات الصلح بين البلدين في الطائف بعد حرب دامت ٢٢ يوماً. وأسفرت معاهدة الصلح التي وقعت في جدة في ٢١ أيار ١٩٣٤، عن إلحاق جيزان ونجران ومناطقهما (إلى جانب عسير) بالسعودية وتسليم الإدريسي إلى السعوديين، ودفع غرامة للملك عبد العزيز مقدارها ١٠٠ ألف جنيه تعويضاً له. وانسحب السعوديون من الحُديدة وتهامة. وإذا باتفاق الطائف هزيمة لليمن[١].

منذ ذلك التاريخ والحدود بين السعودية واليمن جرح ينزف بين البلدين، زادته الاكتشافات النفطية في الأرض المشاع والمختلف عليها بين البلدين، نزفاً واشتعالاً. ولما تمت الوحدة اليمنية، وتلتها حرب الخليج واتضح حجم النفط المخزون في اليمن، وأعيد فتح ملف خلافات الحدود في الجزيرة العربية، أثر الخلاف القطري ـ السعودي في العام ١٩٩٢، والاتفاق على ترسيم الحدود نهائياً بين اليمن وسلطنة عُمان، أدى كل ذلك إلى ضرورة تضميد هذا الجرح ـ إذا كان ممكناً ـ بين السعودية واليمن، ببدء مفاوضات جدية حول الحدود بينهما. إلاّ أن ذلك تزامن مع بدء الصراع السياسي داخل اليمن، اثر الانتخابات النيابية الأخيرة، وارتفاع حدة الخلاف بين فريقي الحكم فيها.

وتألفت لجنة سعودية ـ يمنية مشتركة من الخبراء للتفاوض من أجل

(١) راجع كتاب محمد المانع «توحيد المملكة العربية السعودية» ـ الدمام ـ ١٩٨٢. وكتاب حافظ وهبة «الجزيرة العربية في القرن العشرين» ـ القاهرة ـ ١٩٦١.

التوصل إلى حل لمشكلة الحدود. واجتمعت اللجنة حتى الآن ست مرات، على أن تجتمع مرة سابعة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣ في صنعاء. ولم تسفر هذه الاجتماعات عن أي نتائج بسبب تمسك السعودية بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، التي تقضي بمنح السعودية المناطق الثلاث: نجران وجيزان وعسير. وطلب السعوديون من اليمنين ضرورة الاتفاق على ترسيم العلامات الحدودية التي وضعت بين البلدين بموجب معاهدة الطائف. أي أن السعودية تريد اعترافاً رسمياً من اليمن، بترسيم الحدود بشكلها الحالي نهائياً، بحيث تبقى كل من نجران وجيزان وعسير تابعة للسعودية وفي وضع غير قابل للتراجع أو النقض.

أما الجانب اليمني في اللجنة، فقد اعتبر أن معاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، لاغية منذ أيلول ١٩٩٢، وهو يعارض تجديدها. وقدمت اليمن إلى الجانب السعودي خلال اجتماع اللجنة في تعز في آب ١٩٩٣، مقترحات تتضمن البدء بالتفاوض على خط الحدود الذي لم تتضمنه معاهدة الطائف، والممتد شرقاً من نقطة جبل ثار حتى الحدود مع سلطنة عُمان. على أن يترك موضوع خط الحدود الغربية، المنصوص عليه في معاهدة الطائف، والممتد من جزيرة ميسم على البحر الأحمر حتى جبل ثار، إلى ما بعد الإتفاق على الحدود الشرقية. والهدف اليمني من هذا الطرح، هو عدم إعطاء السعودية اعترافاً نهائياً وشرعياً بالحدود الواقعة بين البلدين جنوب نجران. إلاّ أن الجانب السعودي تمسك بالمشروع الذي اقترحه عند بدء المفاوضات في أيلول ١٩٩٢، وهو الإبقاء على معاهدة الطائف كما هي. بالإضافة إلى ترسيم حدود بحرية في البحر الأحمر غير منصوص عليها في المعاهدة.

ومما لا شك فيه أن اليمنيين يشعرون أن السعوديين يتفاوضون معهم

من موقع أقوى، بعد التدهور في العلاقات بين البلدين أثر حرب الخليج، وطرد أكثر من مليون عامل وتاجر يمني من السعودية. إلى جانب انعكاسات الصراع السياسي الداخلي بين أطراف الحكم في اليمن، الذي يضعف أكثر وأكثر موقف اليمن في هذه المفاوضات. لذلك يتحايل اليمنيون على هذا الضعف بقولهم إنهم مرتاحون ما دامت المفاوضات مستمرة. «فطالما هناك تفاوض وحوار ـ حسب قول عضو يمني في اللجنة ـ فإن الأمور إيجابية، ولا بد أن يتم التوصل إلى نتائج».

لكن الأمور ليست مرهونة بنتائجها فقط، إنما هي مرهونة بمواقفها أيضاً. ومن بين هذه المواقف، العقدة السعودية من الوصول إلى مياه المحيط الهندي عن طريق اختراق حدود اليمن إلى بحر العرب، وعدم المساس بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، بأي شكل، لأنها أحد إنجازات عهد الملك عبد العزيز في توحيد الجزيرة العربية. يقابل ذلك العقدة اليمنية التي عبر عنها الرئيس علي عبد الله صالح في كلام له إلى أحد زواره، بأنه يستحيل عليه القبول باتفاق حدود مجحف مع السعودية، يسجل فيه على نفسه وعلى أولاده من بعده بأنه باسم اليمن تخلى عن أرض يمنية لدولة أقوى وأغنى منه، كسبتها بحرب غزو غير متكافئة. فعقدة التاريخ هي التي تتحكم بالمواقف، من دون التطلع إلى النتائج.

إلاّ ان موقفاً سعودياً متشدداً مقابل موقف يمني متشدد لا يمكن أن يوصل إلى حل لمشكلة الحدود. فمن مصلحة الطرفين التوصل إلى حل، حل عادل ضمن الخلفية التاريخية للمشكلة والواقع المنطقي الراهن لها. فلا الحق التاريخي يسمح بها، ولا الأمر الواقع يمكن أن يستمر فيها. فالطرفان مضطران إلى التعايش، وبالتالي مضطران إلى اتفاق يقود إلى حدود مستقرة لا يُنبش تاريخها كل نصف قرن،

ولا تُغيّر علاماتها عند كل نزاع. وإلاّ فستبقى مشاكل الحدود بين البلدين ـ كما قال لي أحدهم ـ ألف سنة.

□ □ □

الدور الآخر في الأزمة السياسية اليمنية، هو الدور الكويتي. فدور الكويت في تصعيد الخلاف بين شطري اليمن وحزبيها المتصارعين، هو دور تشفٍّ من موقف اليمن حيال غزو العراق وحرب الخليج. فكما انتقمت الكويت من الفلسطينيين والأردنيين لموقفهما المماثل من موضوع الاحتلال العراقي، وجدت فرصتها اليوم للإنتقام من اليمن، بتغذية الانقسامات فيها طموحاً إلى فصم وحدتها. ولم تتورع الصحافة الكويتية (فؤاد الهاشم في «الوطن») عن أن تكتب قائلة ما معناه، إنه ما الذي يمنع الكويت التي دفعت الملايين خلال السنوات العشرين الأخيرة في مساعدة اليمن وإعمارها، من أن تدفع الملايين اليوم من أجل اعادة تشطيرها، لتأديبها؟ فهذا أمر لا يضيرها! وتضيف «الوطن» الكويتية: «يسعدنا أن نزف البشرى إلى كل أبناء الشعب الكويتي حول أحداث غير سعيدة يمر بها حالياً اليمن السعيد. بوادر الانفصال آتية لا ريب فيها بين الشمال والجنوب، والتي من مصلحتنا ان نغذيها من أجل مصلحة الكويت ودول الخليج وكل العرب». مما دفع الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتية إلى التنصل من هذا الكلام، في محاولة منه لاخفاء الدور الكويتي.

والمأخذ الكويتي على اليمن، وخاصة على جنوبها، إن الكويت كانت أول مَنْ دعم مشاريعها وساهم في إعمارها، فأسست مكاتب للتنمية في عدن، وأقامت اللجان للتعليم والصحة وسواها من وسائل المساعدات في صنعاء. ويعتقد الكويتيون أن علي سالم البيض والحزب الإشتراكي العدني لم يكونا يريدان الوقوف مع

العراق، وانهما كانا أكثر عقلانية من نظيريهما في الشمال، حيث كان علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر متعاطفين مع صدام حسين بسبب خلافه مع السعودية. لذلك كان الكويتيون يأملون أن تبقى اليمن على الأقل، على الحياد. لكنها حينما اتخذت ذلك الموقف من حرب الخليج، اعتبرت الكويت أن «على نفسها جنت براقش» في اليمن.

والدور الكويتي، دور هامشي وصغير في الصراع السياسي الداخلي في اليمن، مقارنة بالدور السعودي. والمال الكويتي مال ضئيل إذا قورن بالمال الذي صرفته وتصرفه السعودية، التي كانت، حتى حرب الخليج، تقوم بدفع رواتب موظفي الحكومة اليمنية. فالدور الكويتي ليس مهماً بحد ذاته، في ترجيح كفة فريق من الفريقين اليمنيين المتنازعين. لكن الجغرافيا الكويتية، التي كانت صاحبة الدور المهم في حرب الخليج، هي اليوم بموقفها المتعنت حيال المصالحة العربية العامة، تعود إلى عرقلة أي مساعٍ قد توصل إلى «تطبيع» العلاقات العربية مجدداً، بحيث يبقى موقف التشفي هو الموقف الكويتي الذي يملي على الكويت سياستها المرحلية.

متاهة التدخل

ثمة شخصان كانا يبتسمان في العالم العربي، بينما يخوض اليمنيون، شمالهم ضد جنوبهم، حرباً مدمرة، إما باسم الوحدة أو باسم الانفصال.

الأول، الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية. والثاني، الشيخ صباح الأحمد الجابر، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت.

الأمير سلطان بن عبد العزيز لأنه المكلف بحمل ملف اليمن منذ قيام الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢، وما تبعها من حرب أهلية بين الملكيين والجمهوريين في الشمال، وما لحق بها من حرب أهلية أخرى بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في الجنوب، قبل وبعد استقلال اليمن الجنوبية عن بريطانيا في العام ١٩٦٧. ومنذ ذلك الحين وإلى اليوم، والأمير سلطان ممسك بالسياسة السعودية في اليمن، حتى إنه قطع إجازته الخاصة في روما (الثلثاء ١٠/٥/١٩٩٤) ليعود إلى بلاده لمتابعة الأوضاع.

والشيخ صباح الأحمد، لأنه منذ قيام الجمهورية في اليمن، أدرك

أنها الطريق الذي يجب أن تسلكه الكويت ليصبح لها مكانة في الجزيرة العربية. فهبّ يلعب دوراً رائداً باسم بلاده في تقديم مساعدات لليمن، من بناء المدارس والمستشفيات إلى العديد من المساعدات الاقتصادية والوساطات السياسية، منذ الأيام الأولى للثورة اليمنية إلى الأيام الأولى لغزو العراق للكويت. وظلت اليمن بفضله تحتل مكانة خاصة عند الكويتيين، لذلك كانت الصدمة كبيرة لديهم عندما اتخذت الحكومة اليمنية موقفاً اعتبرته الكويت معادياً لها في حرب الخليج. وهكذا بقي ملف اليمن قريباً من اهتمامات الشيخ صباح في الدولة الكويتية، وهو وزير الخارجية الأقدم عهداً بالشؤون اليمنية، وبالمنصب، من كل وزراء خارجية العالم اليوم.

□ □ □

في غضون السنوات الأربع الأخيرة، كادت الابتسامة تختفي عن وجهي الأمير سلطان والشيخ صباح ـ كل لأسبابه الخاصة ـ عندما يأتي ذكر اليمن. لقد تمت الوحدة اليمنية، وكانت السعودية ترى فيها خطراً على مصالحها ونفوذها وهيمنتها في الجزيرة العربية. وقد تمت هذه الوحدة من غير رأي السعودية وعلى الرغم من معارضتها الخفية لها. ولكنها تمت بترحيب من الكويت، إلى أن وقعت حرب الخليج الثانية، واتخذ النظام الوحدوي الجديد في اليمن (بشقيها الشمالي والجنوبي) موقفاً مؤيداً لصدام حسين والحل العربي، ومعارضاً التحالف الدولي ووجود القوات الأجنبية على أرض الجزيرة العربية. ودفعت اليمن ثمناً باهظاً لموقفها هذا، بطرد أكثر من ٨٠٠ ألف يمني من السعودية، وحوالى ٣٠٠ ألف يمني آخر من الكويت. وحلّ الغضب الساطع السعودي والكويتي معاً، على اليمن، وتمّ تصنيفها بين دول «الضد».

وانطلق السعي في الرياض والكويت للعمل عل تقويض الوحدة اليمنية، كل حسب قدرته، وكل حسب اتصالاته. إنما معاً بالمال، وهو مِلْح الأرض اليمنية. وفتح كل منهما خطوطه الخاصة به إلى صنعاء وعدن في محاولة دائمة لتوسيع شقة الخلاف بينهما، توصلاً إلى انفصال يعيد اليمن إلى سابق عهدها من شمال وجنوب (وربما إلى تشطير أكثر) يحقق كلا البلدين «انتقامه» عبرها من الدولة، التي لو نمت وحدتها واستمرت وتطورت، لصارت بالتأكيد الدولة الديموقراطية الأولى في الجزيرة العربية.

ولما بدأت الحرب الأهلية بين صنعاء وعدن، إما سعياً وراء الانفصال أو سعياً وراء تثبيت الوحدة، عادت الابتسامة إلى وجهي الرجلين، وكأن مساعيهما قد بدأت تثمر بعد أربع سنوات من العمل الدؤوب. فالذي شغل بال هذين الرجلين منذ الأيام الأولى لإعلان الوحدة، (والتي كانت قبل أشهر من اندلاع حرب الخليج، إلى اليوم الذي أطلقت فيه الرصاصة الأولى في حرب الانفصال) كان المنظر اليمني الذي أمامهما، في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، والموقف الأميركي منه، وهو الموقف المؤثر في سياسة بلدي الرجلين؟

□ □ □

المتاهة في الحديث عن اليمن واسعة. لذلك يتسلل إلى أي تحليل للمشكلة اليمنية، قبل وبعد الحرب الأهلية الدائرة اليوم، شيء من القدرية، وكأن اليمن مجرد حجر شطرنج في لعبة جغرافية سياسية، تعير نفسها باستمرار إلى «النظرية التآمرية» في السياسة - الداخلية والخارجية. بل وكأن اليمن لا تملك القدرة، أو حتى الرغبة، في أن ترفض أو تقبل أن تتحرك ضمن رقعة هذه اللعبة، وفق مصلحة هي غير مصلحتها أو وفق إرادة هي فوق إرادتها. وكأن كل شيء في

تاريخ اليمن قد قرره آخرون. ولعل مقولة «حرب الآخرين» لغسان تويني تنطبق على اليمن أكثر مما تنطبق على أي بلد عربي آخر.

من هنا ندخل إلى عالم السياسة اليمنية الفسيفسائي، حيث التآمر والتآمر المضاد بين الأشخاص والأحزاب والقبائل، يذهل أي كاتب بوليسي. وحيث تنتقل الولاءات بين الأفراد والهيئات والمناطق، بسرعة برقية تدهش أي محلل سياسي. وحيث تصبح شخصية «العليين» مدار حيرة أي مؤلف روائي. ففي هذا العالم المنمق بالزخرفة السياسية، المشاكس لكل ما هو متعارف عليه في علم وتقاليد السياسة العربية - على الأقل - لا بد من أن يبدأ حديث الحرب الأهلية المستعرة بين شمال اليمن وجنوبها، عند الرجلين اللذين بسببهما كانت الوحدة، وباسميهما يتم الانفصال، أو يتم تثبيت الوحدة لصالح أحدهما، وإن لم يكن لصالح اليمن، بحل عسكري يسحق فيه الواحد منهما الآخر.

العلي الأول، رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، ضابط قبلي من حاشد تولى السلطة في اليمن، أثر انقلاب عسكري عام ١٩٧٨، قضى فيه على منافسه الرئيس عبد الله الحمدي، وحكم اليمن كرئيس لها منذ ذلك الحين. وهو رئيس حزب المؤتمر الشعبي الذي أدخل الحزبية والانتخابات البرلمانية إلى البلاد.

العلي الثاني، نائب رئيس الجمهورية، علي سالم البيض، مدني من أشراف الجنوب، إشتراكي حالياً وماركسي سابقاً، والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، وصل إلى السلطة أثر مذبحة المكتب السياسي للحزب في عدن عام ١٩٨٦. قاد دولة الجنوب إلى وحدة مع دولة الشمال، ويقودها اليوم إلى الانفصال عنها.

منذ ولادة دولة الوحدة في العام ١٩٩٠، لم يعد «العليان» يلتقيان إلاّ لماما. حتى آب ١٩٩٣، حين سافر البيض إلى واشنطن، حيث

اجتمع بنائب الرئيس الأميركي آل غور، من دون أن يستأذن أو يحيط علماً رئيسه علي عبد الله صالح، وكان ذلك بداية الخلاف. كما كان بداية الاتصال الأميركي - اليمني الجنوبي. وعاد البيض من واشنطن إلى عدن من دون أن يعرّج على صنعاء، وظل فيها إلى اليوم. وقلّما حدث أن سياسياً قد سبب كل هذا الخلل في الدولة، وأوصلها إلى أتون حرب أهلية، من دون أن يفعل شيئاً كثيراً، سوى أن يقول «لا». فقد كان الرفض وما زال سلاحه الأول.

مع مرور الشهور أخذت مظاهر الخلاف تتراكم إلى مطالب يعلنها علي سالم البيض من عدن، حتى بلغت ثمانية عشر مطلباً، يشترطها لعودته إلى صنعاء ولممارسته مهامه السياسية كنائب لرئيس الجمهورية، وهو يعرف سلفاً أن علي عبد الله صالح لن يقبل بها، ولو كان من بين هذه المطالب دعوات إصلاحية محقة، وتطورت هذه المطالب وتعديلاتها إلى «وثيقة العهد والوفاق» التي وقعت في عمّان في شباط ١٩٩٤، دون أن يمد علي الجنوب (البيض) إلى علي الشمال (صالح) يده ليصافحه، لولا أن الملك حسين دفعه خجلاً إلى المصافحة، عند توقيعها. ولم يكن قد جف الحبر على الوثيقة، عندما وقع الاصطدام العسكري الأول في جنوب اليمن في اليوم التالي. ومن عمّان، طار علي سالم البيض إلى جدة حيث التقى الملك فهد، وكانت بداية علنية للتحالف السعودي – اليمني الجنوبي.

ومنذ ذلك اليوم التفاؤلي والاحتفالي في العاصمة الأردنية وأوساط نائب الرئيس اليمني من مواقعها في عدن ترسل الإشارة تلو الإشارة إلى أن اليمن الجنوبية وحزبها الإشتراكي الحاكم سابقاً، قد اتخذا القرار بالانفصال، وأنهما ينتظران فقط العذر والسبب والمبرر معاً، ليعلنا هذا الأمر. بل ينتظران القرار وأي شكل يتخذ.

في الواقع ان انفصالاً، من نوع ما، كان حاصلاً على الأرض. فالاشتراكيون في الجنوب كان لهم جيشهم وشرطتهم وأمنهم، التي لم تندمج في مؤسسة دولة الوحدة مع الشمال. ولأشهر خلت، كان لهم سياستهم الخارجية المستقلة، وهم يحاولون استمالة دول الجوار وغيرها إلى وجهة نظرهم في الخلاف مع الشمال. حتى موظفو الخدمة المدنية الذين انتقلوا إلى العمل في الوزارات بصنعاء، عادوا كلهم إلى الجنوب من دون إذن، وما زالت صنعاء تدفع لهم رواتبهم.

وفي الوقت الذي يقول فيه الشماليون أن خلافهم ليس مع الجنوب، ولا حتى مع الحزب الاشتراكي، بل مع مجموعة من زعماء هذا الحزب، يبادر الجنوبيون الى القول ان الرجل العادي في عدن، من الحزبيين أو من خارجهم، لم تعطه الوحدة شيئاً، بينما كلفته الكثير. ففي الشمال نظام قبلي - جمهوري مفكك، بينما في الجنوب مجتمع مدني وسياسي مبني على أساس النظام والحزب. فالتقاليد الشمالية القبلية قد بدأت تتسلل إلى العادات الجنوبية، التي هي أكثر انضباطاً وعصرنة، واجتاحت الإنجازات الاجتماعية التي حققها الحزب الماركسي الواحد، أكان نظام التطبيب المجاني أم الخدمات الاجتماعية أم الضمانات الاشتراكية الأخرى.

لذلك يشعر الجنوبيون العاديون أن الانفصال هو في صالحهم اقتصادياً. فالجنوب يملك ثلث مخزون النفط في اليمن، وإن كان لا يشكل إلاّ سدس عدد السكان. وميناء عدن الحر، قد ازدادت حركته التجارية، وأصبحت مداخيله تشكل مورداً يشجع على الاستثمار. كذلك يدعي الجنوبيون أن أموال المغتربين من حضرموت وسواها من مناطق الجنوب في البنوك السعودية وحدها،

تبلغ ٢٥ مليار دولار. وإن كان هذا الرقم مبالغاً فيه، إلاّ أن جزءاً كبيراً منه مستعد للانتقال إلى اليمن الجنوبي للاستثمار فيه. ويذهب البعض إلى القول إن مجموعة من رجال المال السعوديين، ذوي الأصل الحضرموتي، يشجعون أركان الحزب الاشتراكي على الانفصال، عن طريق الإغراء باستثمارات ضخمة، وتأكيداً لولائهم السعودي.

وخلال تسعة أشهر من أزمة سياسية تراوح مكانها بين «العليين»، ومن أزمة ثقة بين صنعاء وعدن، تدفق المال السعودي لشراء السلاح لحلفاء الرياض الجدد، وهم «الشيوعيون» السابقون والماركسيون المرتدّون، حتى بلغ حجمه في تقدير مصادر غربية ٢٠٠ مليون دولار من آب ١٩٩٣ إلى اليوم[١]. وقد وجدت السعودية (ومعها الكويت) فرصتها التاريخية لإنهاء الوحدة التي هددتها في الأربع سنوات الأخيرة، بقدر ما وجدت فرصتها للانتقام من الموقف اليمني (الشمال تحديداً) من حرب الخليج، ومن مفاوضات الحدود.

عند هذا المنعطف يدخل «الآخرون» إلى المسرح اليمني، وتتخذ المتاهة اليمنية شكلاً خارجياً، ليست اليمن هي اللاعب الأساسي أو الوحيد فيه. لذلك لم يتردد رئيس وزراء اليمن بالوكالة محمد سعيد العطار في أن يعلن «أن الوحدة اليمنية والديموقراطية القائمة على التعددية السياسية، قد أزعجتا بعض الدول التي كانت لا تريد لهذه التجربة أن تنجح». مضيفاً: «إن العناصر المتمردة تتلقى المساعدات المالية والمادية والأسلحة والعتاد من جهات كثيرة»[٢].

(١) «الغارديان» ـ لندن ١٩٩٤/٤/٧.

(٢) «النهار» ـ بيروت ١٩٩٤/٥/١٢.

أما وقد نجحت السعودية في إشعال الحرب الأهلية في اليمن، فقد عادت مخاوفها من نزوح اليمنيين إلى أراضيها نتيجة لهذه الحرب، مما اضطر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، إلى التصريح «أن ليس هناك أي مبرر لنزوح الأخوة اليمنيين في اتجاه الأراضي السعودية. وأتمنى أن لا تجبرهم الظروف على هذا الأمر قبل وقوعها[٣]». ولم يحدد وزير الداخلية السعودي، وقوع ماذا؟

إلاّ أن مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو كان أكثر وضوحاً حين أعلن خشيته، أثر عودته من صنعاء بعد يومين من بدء الحرب، بقوله «إن الحرب ستؤدي إلى مشكلة لاجئين يسعون إلى ملاذ في دول مجاورة (السعودية) مما سينجم عنه صعوبات وعدم استقرار»[٤]. ونظراً إلى الانتشار القبلي على الحدود اليمنية ومجاورة السعودية لهذا النزاع (بغض النظر عن تدخلها) فإن ذلك قد يؤدي إلى أزمة لاجئين أسوأ من أزمة اللاجئين الصوماليين، والذين ما زال بعضهم في معسكرات داخل اليمن حتى اليوم.

□ □ □

قبل بضعة أشهر، قال سياسي خليجي، رداً على استفسار لي عما اذا كانت اليمن هي مشكلة الجزيرة العربية، بأن اليمن اليوم (أو حتى الأمس) هي صاحبة النظام السياسي الأكثر منعة ومناعة في الجزيرة العربية. لقد خرجت اليمن من مشكلة الحاكم السياسي الواحد، من طريق الشرعية البرلمانية والديموقراطية السياسية

---

(٣) «الحياة» ـ لندن ١٢/٥/١٩٩٤.

(٤) «السفير» ـ بيروت ١٢/٥/١٩٩٤.

والتعددية الحزبية، فاليمنيون لا يختارون اليوم السيد عليهم، بل من يسود. ففي عملية انفعالية قصيرة النظر، خدمت السعودية اليمن بطرد الوف اليمنيين من أراضيها اثر حرب الخليج. وعاد هؤلاء اليمنيون الى بلادهم، وهم يحملون مرارة سياسية نتيجة قرار الفرد الواحد التعسفي، فدعموا فكرة النظام الديموقراطي، من غير أن يكون لهم خيار الا أن يعملوا في بلادهم، فزادوا الهيكل الاقتصادي اليمني منعة وعافية، وحققوا لليمن، للمرة الأولى في تاريخها المعاصر والمضطرب، أول انتقال سلمي للسلطة السياسية.

سقط هذا الكلام التفاؤلي كله وسط الحيرة الأميركية، على الرغم من دعم الولايات المتحدة للوحدة اليمنية ومؤسساتها الديموقراطية، وان كان بعضها معطلاً عن العمل، كدولة «كبرى» في الجزيرة العربية، تملك البشر والموقع الجغرافي والاستراتيجي، كما تملك النفط، كبديل من السعودية، وفي منافسة معها. وخاصة أن هناك قلقاً واضحاً في الأوساط السياسية الأميركية حيال «استقرار» المملكة على مدى السنوات المتبقية من هذا القرن. ولا ترى الولايات المتحدة أيضاً مانعاً، في حال تعثر الوحدة وفشل الشمال في الحفاظ عليها والإبقاء عليها بقوة السلاح، في أن يكون هناك يمنان منفصلتان فيهما حد أدنىمن الممارسة الديموقراطية المقبولة غربياً، وحد أقصى من النفط الحريص عليه الغرب. وقد يكون من الأجدى للولايات المتحدة أن يكون لديها أكثر من بوليصة تأمين، بدلاً من بوليصة واحدة.

ويستمر قتال الفقراء الذين اكتشفوا كنز النفط مع الديموقراطية، فرفض بعضهم أن يظل شعباً واحداً في بلدين، بينما أصر البعض الآخر أن يبقى شعباً واحداً في بلد واحد، معيراً أرضه وسماءه

وبحره إلى من يدفع ثمن السلاح ليدمر الشعب والبلد والأرض فتعود اليمن، كما أرادوا لها أن تكون دائماً، إلى العصور الوسطى.

ولا أعرف إذا كان الأمير سلطان والشيخ صباح ما زالا يتسمان، وقد دخلت الحرب الأهلية اليمنية مراحلها الصعبة. فالستارة لم ترتفع عن المسرح بعد، والممثلون لم يصعدوا على الخشبة حتى الآن، والجمهور ما زال نائماً. لعله ينتظر النشيد الوطني لأي وطن عربي، ليستيقظ. أما التصفيق فقد يأتي لاحقاً.

□ □ □

ليس مهماً، والحديث عن اليمن يبدو وكأنه حديث سيطول، إذا كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قد أعطى علي سالم البيض، لقب «فخامة الرئيس»، في إشارة واضحة إلى أنه رئيس «جمهورية اليمن الديموقراطية»، مشكلاً بذلك اعترافاً غير مباشر بالدولة الانفصالية الجديدة. المهم أن الشيخ زايد قد انضم إلى فريق المبتسمين من الزعماء الخليجيين، جراء إعلان جنوب اليمن انفصاله عن شماله في دولة الوحدة اليمنية.

وبزيادة عدد المبتسمين العرب واحداً أو أكثر، فإن الابتسامة التي تركناها على وجه كل من الأمير سلطان بن عبد العزيز والشيخ صباح الأحمد، قد تحولت إلى قهقهة غداة عيد الأضحى، عندما أعلن البيض الانفصال بعد أربع سنوات تماماً، إلاّ يوماً واحداً. (٢٢ أيار ١٩٩٠ ـ ٢١ أيار ١٩٩٤).

وهذا اليوم الواحد هو علامة فارقة في مخططات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والمفتش العام في المملكة العربية السعودية، وجهود النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير

الخارجية في دولة الكويت. لقد نجحا في هذا اليوم، حيث فشل اليمنيون، ومعهم كل النوايا العربية الحسنة، ونجحت السعودية ومعها الكويت وبتأييد متأخر من الإمارات، في تقويض أهم مشروع حضاري وحدوي عربي متكامل عرفه هذا القرن. وفشلت اليمن، مع ورثة سيوف سيف بن ذي يزن، في تحقيق حلمها التاريخي في الإبقاء على الوحدة بعد حوالى ٥٠٠ سنة من التشطير.

□ □ □

منذ بداية الحرب الأهلية في اليمن، والتحريض الخليجي على الانفصال يأخذ عدة اتجاهات، أخذت معالمها تتضح منذ إعلان الولادة الثانية لدولة الجنوب اليمني. وكانت البداية دعوة الملك فهد بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، الزعماء اليمنيين إلى التحلي «بالواقعية في التفكير»، التي أعلن عنها في كلمة له في عيد الأضحى، وفسرها المراقبون بأنها اعتراف ضمني بتقسيم اليمن.

ومما لا شك فيه أن البيض قد حصل على وعود خليجية واضحة بالاعتراف بدولته، وأن دولاً من بين دول الجوار قد حفزته على سرعة اتخاذ قرار الانفصال، وأقنعته «بأن قراراً كهذا هو السبيل الوحيد لتدويل الأزمة وإخراجها خارج حدود اليمن». مما دفع صنعاء، وقد هالها أمر التحريض هذا، إلى بذل أقصى الجهد لحمل السعودية على وقف دعمها لعدن، ولو أدى الأمر إلى التنازل عن الموقف اليمني الرسمي من موضوع الحدود، وإبرام صفقة تتخلى فيها اليمن عن بعض بل كل مطالبها في نجران وجيزان.

والخوف من تدويل الأزمة اليمنية، هو الذي يدفع الولايات المتحدة إلى عدم الاعتراف باليمن الجنوبي خشية من تحول النزاع اليمني إلى نزاع اقليمي، يؤدي إلى استقطابات جديدة في العالم العربي.

وهو تحول لا أحد يعرف أين ستؤدي به الحرب اليمنية، ولا إذا كانت ستجعل من اليمن أفغانستان ثانية، كما يشيع الأميركيون على لسان وزير خارجيتهم وارن كريستوفر، وهو يحذر دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل في اليمن ويدعوهم إلى العمل لوقف تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، ملوحاً أن «الحرب ستستمر إلى ما لا نهاية وسوف تساهم في الاضطرابات في المنطقة». ومن الواضح أن الولايات المتحدة في هذه المرحلة، قد اكتفت بالتلميح دون التصريح، في تحذير حلفائها الخليجيين، وتحديداً السعودية أولاً ومن ثم الكويت، من اللعب بالنار اليمنية.

ومن اللافت للنظر أن ردات فعل الدول الخليجية على الحدث اليمني، كانت وظلت شاحبة بل باردة، من دون أي حماسة ظاهرة لأي طرف من الأطراف، ومن دون أي قلق مما يمكن أن تؤدي إليه الحرب اليمنية من مضاعفات لها انعكاساتها الخطيرة على مجمل الوضع في الخليج. وعلى الرغم من شماتة الإعلام السعودي ـ الكويتي وتحيزه الواضح إلى الفريق الجنوبي، إلاّ أن المواطن العادي الخليجي، الذي تتنازعه عوامل عدة تترجح بين التشفي من اليمنيين وبين الخوف من أن تجر الحرب، إذا طالت، بلدانهم إلى «مستنقع فيتنامي» لا بد وأن ينزلقوا إليه، ما زال هذا المواطن غير مقتنع بإمكان أي حل عربي، وغير متحمس لأي نوع من أنواع الوحدة، وقد ترعرع في نعيم الانفصال وغرف من مكاسب القطرية.

وفي غياب أي تصور لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب اليمنية، هناك شعور بـ «الأمان الكاذب» لدى أكثر الخليجيين، أن اليمن بعيدة عنهم، وأن أي قلاقل في أطراف جنوب شبه الجزيرة العربية، لن تنعكس عليهم. وفي زمن اضمحلال أي شعور عربي قومي موحد، وفي مناخ سقوط أي مفهوم من مفاهيم «التضامن العربي» بعد

حرب الخليج، وكذلك اختراع دول «الضد» و «المع»، وانهيار الجامعة العربية كمؤسسة تمثل سقف البيت العربي الواحد، فلا أحد يهمه إذا قامت حرب عربية ـ عربية لا أحد يعرف مداها! أما وقد أصبح «الاستعمار» هو الحماية لكل بلد من بلدانهم، صار التعاطف مع أحداث البوسنة والبكاء على المسلمين هناك، أهم من الالتفات إلى تمزيق اليمن. كما سبق أن كانت الدعوة إلى الجهاد في أفغانستان وتحرير كابول من السوفيات، أهم من الدعوة إلى الجهاد في فلسطين لتحرير القدس من الصهاينة.

□ □ □

في العام الميلادي ٨٣٧، أتى المعتصم، خليفة المأمون وثامن الخلفاء العباسيين، الخبر أن أمبراطور الروم قد أغار بجيشه على بلدة تقع على الخط الفاصل بين أرض العرب وأرض الروم، فأهلك أهلها وسبى نساءها وأحرقها.

ونقل إلى الخليفة العباسي وهو في عاصمته بغداد، أن امرأة عربية من أهالي تلك البلدة، صرخت وهي تساق إلى الأسر: «وا معتصماه». فما كان من المعتصم إلاّ أن تململ وصاح: «لبيكِ، لبيكِ»، مقرراً الانتقام لتلك المرأة العربية التي نادته. فقام بفتح عمورية التي كان يقال عنها «عين الروم»، والبلدة الثانية بعد القسطنطينية، والتي استعصت على الفتح منذ كان الإسلام. وكان هذا العمل من أهم الانتصارات العربية في العصر العباسي.

وفي العام الميلادي ١٩٩٤، أتى حكام ثلاث دول عربية، الخبر أن حرباً أهلية قد نشبت بين شمال اليمن وجنوبها على الخط الفاصل بين أرض السعودية ودول الخليج الأخرى، فأهلكت أهالي اليمن وأحرقت أرضها وأتت على اقتصادها.

ونقل إلى هؤلاء الحكام الثلاثة، كل في عاصمته، أن وزيراً للخارجية في «جمهورية اليمن الديموقراطية» القديمة ـ الجديدة، اسمه عبد الله الأصنج، هو مبعد عن عاصمة بلاده عدن، منذ ٢٧ سنة، قد صرخ وهو يساق إلى الحكم: «وا زيداه، وا فهداه، وا مباركاه، وا إسلاماه»[٥]، مستغيثاً الضمير العالمي ومستصرخاً الشعب العربي إنقاذ «أشراف» اليمن الجنوبية الانفصالية من «أشرار» اليمن الشمالية الوحدوية.

فما كان من الحكام الثلاثة إلاّ أن تململوا وقرروا الانتقام لذلك الوزير الذي استغاثهم، بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وإصدار قرار بتعيين مبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة لمحاولة إيجاد فرص لهم للتدخل، أكثر من إيجاد فرص للتفاهم بين الفريقين المتنازعين. ونسي الوزير اليمني المستغيث أن يستبدل في نداء استغاثته كلمة «وا نفطاه» بكلمة «وا إسلاماه»، أو يضيفها ليحرك عجلة التدخل، لأن النفط هو إكسير الحرب بقدر ما هو إكسير الحياة بالنسبة إلى دول الجزيرة العربية. فكلمة «وا إسلاماه» لن تحركهم بأبعد ما حركتهم حرب البوسنة، بينما قد تحركهم كلمة «وا نفطاه» ـ بل هي بالفعل قد حركتهم ـ وإن كانوا يعتقدون أن في العجلة الندامة وفي التأني السلامة. فالتأني سيزيد من عدد القتلى في اليمن وسيزيد من الدمار والخراب. أما العجلة فهي من الشيطان، الذي سيكون أسعدهم، لو توافرت له فرص «الإنقاذ» في اليمن السعيدة.

وبالطبع لن يقوم هؤلاء الحكام بفتح عمورية اليمنية، ولا بهزيمة «أمبراطور» الروم اليمني علي عبد الله صالح، وليس هناك من أبي

(٥) «النهار» و«السفير» ـ بيروت ١٩٩٤/٦/١١.

تمام لينظم القصائد حولهم، وليس علي سالم البيض بتلك المرأة العربية التي سُبيت. لكن من المؤكد أنهم يريدون أن يحققوا «انتصاراً عربياً» في العصر النفطي الجديد.

□ □ □

صحيح أن العرب لا يخوضون فتوحات ضد الروم اليوم (أي روم)، فهم بالكاد قادرون على الحفاظ على حدودهم القُطرية الضيقة في وجه الغزاة الجدد من القبائل العبرية المتحالفة مع النظام العالمي الجديد. فبلبلة القبائل العربية، بحدودها المائعة، قد عادت لتحط وسط المتاهة اليمنية. وقد أصبح الصراع على مَنْ يفلح في تشطير اليمن أكثر وضوحاً مما كان حتى الآن. فلا أحد يريد أن يخوض غمار فتوحات جديدة. فلا تخوم ولا أمصار تستحق العناء. ولا استغاثة تستوجب، في عصر الدويلات القَبَلية، إنزال ـ أو ربما رفع ـ علم جديد عن سارية الأمم المتحدة.

لعل الصدى الوحيد لما يجري، هو ما قاله أبو الطيب المتنبي لسيف الدولة الحمداني (وكان قد بدأ عصر التمزق العربي في نهاية العصر العباسي) محتجاً على السياسة «الانفصالية» لتلك الفترة:

«وسوى الروم خلف ظهرك رومٌ

فعلى أي جانبيك تميلُ»

يا انفصاليّي العالم اتحدوا!

٣ ـ اليمن

الهزيمة الروسية

■ «إذا سأل أحفادنا الجد العظيم سيف بن ذي يزن عن عصرنا بماذا سيجيبهم؟ (...)
«سيكتشف أن عصرنا كان كذبة طويلة (...) سيقرأ عن سد مأرب وسيعرف أنه حسنة من الشيخ زايد بن سلطان. سيبدأ بقراءة نقوش الوحدة اليمنية وسيعرف أنها صدقة من الشيخين جورج بوش وميخائيل غورباتشوف حفظهما الرب. سيبحث عن وقع النفط وما أحدثه من تغيير فينا فلن يرى له أثراً. ثم سيقرأ عن إنجازاتنا فسيعرف أننا قمنا ببناء مصنع كبير جداً للغزل والنسيج لحياكة أربعة عشر مليون كفن. وقمنا بتوسعة مقبرة الشهداء وفتح فروع لها(...) على مستوى اليمن الموحد».□

عبد الله أحمد النعمان[١]

في الوقت الذي يقاتل فيه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لإبقاء بلاده موحدة، بعد أن نجحت السعودية في تدويل قضية اليمن، نجد «حليفه» الرئيس العراقي صدام حسين منشغلاً بنوم وزرائه حتى الظهر، معتبراً أن القضية المصيرية التي تهدد بلاده، هي كيف يداوم الوزراء في الساعة الثامنة صباحاً بدلاً من النوم حتى الضحى، كـ «إجراء أول» لإخراج العراق من أزماته الكثيرة والمتلاحقة. منبهاً إلى أن «كل مَنْ لا

(١) كاتب وسياسي يمني ـ «الحياة» ـ لندن ـ ٢٠ أيار ١٩٩٤.

يستطيع ان يستيقظ باكراً عليه أن يحاول النوم باكراً»، مشدداً على أن فاعلية الحكومة تعتمد على «النظام النفسي والجسدي»، دون أي إشارة إلى النظام العقلي أو السياسي![٢].

وشتان ما بين الأزمتين. الأولى تنحصر في كيف نحافظ على وحدة بلد في وجه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول؟ والثانية: كيف نتجاهل انقسام بلد يعج بالكوارث السياسية والاقتصادية، عن طريق التشديد على تفاهات الروتين الحكومي كمخرج وهمي لأزمة لا حلّ لها إلاّ بخروج الحاكم! والأزمة هي الحاكم في كلا البلدين.

منذ خمسة عشر عاماً تولى علي عبد الله صالح الحكم في اليمن في تموز ١٩٧٨. وكانت أحلام اليمنيين تشير أن المسؤولية لا يستطيع أن يتحملها إنسان بمفرده، بل عليه أن يستعين بكل الشرفاء والمخلصين وأن يمد يده إلى كل مَنْ يسعى لخدمة أمته بصدق وأمانة. وأن الرئيس صالح قد قبل أمانة تحمل مسؤولية رعاية وحماية الأمة والحفاظ على كرامتها وحرياتها وأموالها. وطمح اليمنيون بعد أن دخلوا في عصر الوحدة أن يتحقق فيهم القول الشهير: «لا يصلح القوم فوضى لا سراة لهم / ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا». وإذا بالجهال يسودون، وتسقط الوحدة اليمنية. وبسقوطها تأكد للعديد أننا لا نستحق الاستقلال ـ ولو الاسمي ـ الذي نعيشه، وأننا ربما حصلنا عليه مئة سنة قبل أوانه.

ومنذ عشرين سنة (أقل أو أكثر) تولى صدام حسين الحكم في العراق (بمنصب أو بآخر). وكانت أحلام العراقيين معلقة على جيل يربى خارج الخلل الذي كان يعيشه جيل الآباء. وإذا بجيل الأبناء الذين رباهم صدام يسودون العراق بجهالتهم فيما يدخل السراة

(٢) راجع «النهار» ـ بيروت ـ ٣١ أيار ١٩٩٤.

العراقيون السجون والقبور. وإذا بقواعد اللعبة السياسية تتركز على البحث عن زعامة عربية «أوحدية»، أدخلت العراق والعالم العربي في حربين مدمرتين، لا منطق ولا مصلحة فيهما، سوى سيطرة الفرد على القطيع. وإذا بالعراق القوي الموحد، يصبح العراق الذليل المحاصر والمجزّأ. وكما لم يُستشر سيف بن ذي يزن في اليمن، بشمالها وجنوبها، ولا في وحدتها ولا في انفصالها، ولا في الحرب بين شطريها، كذلك لم يُستشر صلاح الدين الأيوبي في العراق، بعربه وأكراده، لا في حرب إيران ولا في غزو الكويت، ولا في طموح الزعامة الفردية التي تنطحت لتقزم الأمة العربية بكاملها. فكان الحصار وكان التقسيم وكانت المذلة.

□ □ □

لا أحد يعرف تماماً مَنْ خدع مَنْ، لكن الثابت أن الشعوب العربية قابلة دائماً للخداع. وبما أن الحرب اليمنية، وقد دخلت هذا الأسبوع مرحلة التدويل (بنجاح السعودية ومعها كتلة دول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا قطر) في عرضها على مجلس الأمن الدولي) فمعنى ذلك أن الحرب، بأشكالها المتعددة مستمرة في اليمن لعشرين سنة قادمة على الأقل، مما سيفتح صندوق «باندورا» في الجزيرة العربية لتخرج منه مجموعة أزمات لا أحد يعرف أين ستؤدي بدول الخليج العربي المتصارعة على تشطير اليمن، كل لسبب خاص بمصالحه الآنية والفورية، دون وعي لانعكاسات ذلك على المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إليها إطالة حرب الانفصال أو الوحدة، فيما يختص بأمن دول الجزيرة العربية ومستقبلها، بل حتى شكلها على خريطة العالم سنة ٢٠٠٠. وكما يبدو فإن السعودية هي الدولة الوحيدة التي تستعد لهذه الحرب الطويلة، بشخص وزير دفاعها الأمير سلطان بن عبد العزيز على الأقل، الذي يزور يومياً،

منذ بداية الحرب اليمنية، المعسكرات والقطعات العسكرية في مناطق الجنوب الحدودية المتنازع عليها مع اليمن (جيزان ونجران وعسير) محرضاً على التصدي لـ«أعداء الإسلام والمملكة» من دون تحديد لهوية هؤلاء الأعداء.

وموضوع اليمن ومضاعفاته الخليجية لا يثير اهتمام أيٍّ من دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة، إلى درجة أن دولة كقَطَر، لم تعِر موضوع اليمن أي اهتمام، وانصرفت إلى الاهتمام بالموضوع الفلسطيني حيث أرسلت أول وفد إعلامي عربيٍ إلى «المناطق المحررة» في غزة وأريحا، نكاية بالسعودية وتودداً إلى أميركا عن طريق إسرائيل. مظهرة أن اهتماماتها هي اهتمامات «دولة كبرى» يهمها موضوع الشرق الأوسط، والسلام الآتي ونتائجه الدولية البعيدة، أكثر مما يهمها موضوع «محلي» كحرب اليمن في جوارها.

□ □ □

هذا الاستطراد يقودنا إلى استطراد جديد، وهو غياب موضوع اليمن عن اهتمامات «دولة كبرى» أخرى، هي روسيا. وخاصة أنها الدولة الراعية في العهد السوفياتي لدولة اليمن الجنوبية السابقة، والتي لولا رعايتها على امتداد عقدين من الزمن، لما كان هناك في العالم العربي دولة ماركسية ـ لينينية ذات حزب أممي في الطرف الجنوبي من الجزيرة العربية (مهد الإسلام) وعلى حدود السعودية المملكة القائمة على خدمة الحرمين الشريفين. حتى أصبح اليمن الجنوبية اليوم ـ بقيافتها الانفصالية الجديدة ـ حليفة السعودية الأولى في الجزيرة العربية.

ولم يرِد موضوع اليمن إطلاقاً في جولة فيكتور بوسوفاليوك المبعوث الخاص للرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى منطقة الشرق الأوسط،

التي قام بها في أيار ١٩٩٤، إلى عدة بلدان عربية، قاصراً مهمته على البحث في سبل إزالة العراقيل من طريق المسيرة السلمية للمحادثات العربية ـ الإسرائيلية حتى تستطيع التقدم. وكأنه بذلك يؤكد دور بلاده الشكلي كراعٍ رسمي آخر (مع الولايات المتحدة) لمحادثات السلام. ولم يشر بوسوفاليوك بالطبع، إلى أنه لولا سقوط الاتحاد السوفياتي السياسي وإفلاسه الاقتصادي، لما كان هناك وحدة يمنية، وأن تخلي بلاده عن عدن هو الذي دفعها إلى أحضان صنعاء.

وإذا كان موضوع اليمن لا يشغل بال روسيا الآن، إلاّ أن روسيا دولة تشغل بال العالم اليوم، وعليها أن تشغل بال العرب أكثر من غيرهم. لا لأنها وريثة الاتحاد السوفياتي، الحليف السابق لنصف الدول العربية على الأقل، ولا لأنها في ظل النظام العالمي الجديد ما زالت تطمح أن تغسل أقدام جنودها في مياه الخليج العربي الدافئة، (وإن كانت لا تبدي هذه الرغبة علناً ولا تظهر اهتماماً بالقضايا العربية كما كانت) ولا لأنها ما زالت قوة عظمى تملك سلاحاً نووياً جباراً، لا أحد يعرف كيف سيتم التصرف فيه. بل لكل هذه الأسباب، ولغيرها، على العرب أن يعوا الوضع الروسي، ويعيدوا النظر في سياساتهم المتعددة حيال روسيا.

كان دين أتشيسون، وزير الخارجية الأميركية السابق قبل حوالى أربعين سنة، يقول إن بريطانيا فقدت أمبراطوريتها ولم تجد لنفسها دوراً. وفي خلال ثلاثة عقود من الزمن، خسرت بريطانيا أمبراطوريتها، إلاّ أنها استطاعت أن تجد في فكرة «الكومنولث» بديلاً من أمبراطوريتها المترامية الأطراف والمتعددة الأعراق والأجناس، وأن تلملم بقاياها في هيكلية مؤسسة حافظت من خلالها على بعض نفوذها وبعض مصالحها. إلاّ أن روسيا خسرت

أمبراطوريتها في خلال ثلاث سنوات من دون أن تجد في «الكومنولث» الذي نقلته معدلاً ـ وفق مواصفاتها ـ ما يحمي مصالحها ويحقق لها شيئاً من بقايا نفوذها القديم.

ويقول وليام هايتر، سفير بريطانيا السابق في موسكو، إن «روسيا اليوم هي في الموقع الدولي نفسه الذي كانت فيه قبل الثورة البلشفية. دولة كبرى، كغيرها من القوى العظمى، تأمل أن تلعب دوراً (إن لم تكن تبحث عن دور) في مجالس أوروبا». ومن الطبيعي أن تطمح روسيا، وقد اعتادت الحياة الأمبراطورية طوال سبعين سنة من قيام الاتحاد السوفياتي، إلى أن يكون لها اليوم دور الدولة الكبرى ونفوذ القوة العظمى. وتاريخ توسع الاستعمار الروسي، منذ أيام القياصرة وإلى اليوم، تاريخ يتكرر في كل الحقبات. وكثيراً ما يتوقف المؤرخون عند سؤال، لماذا أرادت روسيا في القرن السابع عشر إبان العهد القيصري، وكانت تملك أكبر مساحة من الأراضي في العالم، بلغت سدس المعمورة، التوسع نحو مزيد من الأراضي؟ ولماذا تجد صعوبة اليوم، في إدراك أنها خسرت أمبراطوريتها؟ ولماذا ترفض الاعتراف بالأمر الواقع؟

□ □ □

بعض المحاولة في الجواب على هذه التساؤلات يستحق وقفة سريعة اليوم عند تاريخ السياسة الروسية في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد فُتحت بعض الملفات وتوافرت بعض المصادر، وصار من الممكن للمؤرخين أن يكتبوا بشيء من الحرية[٣]. فلم يعد من الضروري الآن العودة إلى الأسلوب

---

(٣) راجع كتاب ـ الكسي فاسيلييف ـ «السياسة الروسية في الشرق الأوسط».
Alexei Vassiliev - Russian Policy in the Middle East - Ithaca - London 1994.

السوفياتي في التعامل مع التاريخ في المنطقة العربية، بأن هناك مجموعة من الإقطاعيين الأشرار وعملائهم من الاستعماريين والامبرياليين يمتصون خيرات الشعب، بينما الجماهير المحبة للسلام تناضل مع حلفائها الأصدقاء الاشتراكيين السوفيات، الذين يقدمون لها المساعدات من أجل بناء حياة جديدة. (أو شيء من هذا القبيل).

في المقابل، سقطت أيضاً النظرة الغربية إلى التاريخ الروسي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط، التي كانت تذهب إلى القول إن هناك اتحاداً سوفياتياً عدواني المقاصد مؤلف من مجموعة متآمرين يجلسون في الكرملين، لا همّ لهم إلاّ التآمر لوقف إمدادات النفط إلى الغرب، والتوسع إلى حدود المحيط الهندي، بجند من الثوار يريدون أن ينشروا مبادىء الشيوعية في كل مكان (أو شيء من هذا القبيل أيضاً).

الصورتان ـ الروسية والغربية ـ اختلفتا كلياً في السنوات الثلاث الأخيرة، إلى درجة أصبح هناك اعتقاد أنه طوال تاريخ الاتحاد السوفياتي لم يكن هناك مفهوم واحد أو سياسة واضحة أو مدروسة أو تخطيط طويل الأمد، أو حتى مفهوم استراتيجي عام يمكن أن يسمى «السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط»، ولا حتى في إطار العلاقات الثنائية بين موسكو والعديد من دول العالم العربي.

حتى القول إن الاتحاد السوفياتي كان يمارس شيئاً من البرغماتية وشيئاً من المثالية، في سياسته الشرق أوسطية، بخلق نوع من التوازن بين الفكر الشيوعي الطوباوي في بعض مفاهيم الدولة الماركسية ـ اللينينية، وبين المصالح القُطرية الآنية في أحيان، والضيقة في أحيان أخرى، للاتحاد السوفياتي كدولة كبرى ـ قول فيه شيء من المبالغة. فالاتحاد السوفياتي خلط دائماً بين العقيدة

والمصالح الوطنية، وكان يسعى إلى الممكن عملياً في التطبيق السياسي، مقابل المستحيل في الدعوة العقائدية. وفي الواقع، إن التوازن بين العقيدة والمصالح الوطنية في السياسة السوفياتية، كان مرتبطاً دائماً ومعنياً باستمرار بالزمن الذي كان يتم فيه هذا التوازن، أكثر من المكان الذي تنفذ فيه هذه السياسة.

الأماكن التي كانت تعني الاتحاد السوفياتي أكثر من غيرها، كانت البلدان المجاورة لحدوده. في هذه البلدان كانت السياسة السوفياتية مبنية على المصالح الوطنية وكانت تسعى إلى قيام علاقات جوار حسنة مع أي نظام كان يحكم في تركيا أو إيران أو أفغانستان حتى عام ١٩٧٨. وكما كان يحدث بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حيث كانت السياسة الأميركية أكثر مزاجية وتردداً وتغيراً في البلدان التي كانت تبعد عنها (كما حدث في فيتنام والصومال والبوسنة). كذلك الاتحاد السوفياتي، كانت سياسته أكثر أيديولوجية وأكثر تمسكاً بالتنظيرات العقائدية كلما كانت البلدان الحليفة له أكثر بعداً عن حدوده. وقد تمثلت هذه السياسة بأقصى تطبيقاتها في اليمن الجنوبي، حيث أراد الاتحاد السوفياتي أن يبني الاشتراكية العلمية، وسط بلد قَبَلي، تتناحر قبائله وعشائره، بقدر ما يتقاتل أعضاء الحزب الماركسي الحاكم، ويغتال أعضاء المكتب السياسي بعضهم البعض وسط الاجتماعات والمؤتمرات. وكانت صورة اليمن الجنوبية نموذجاً لفشل السياسة السوفياتية المبنية على الأيديولوجية غير القابلة للتطبيق.

□ □ □

ومن الممكن رد الكثير من فشل السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، إلى قرار جوزف ستالين عام ١٩٤٥، بإخضاع كل من إيران وتركيا لسياسته، ووضعهما في موقع دوني للاتحاد السوفياتي.

الأمر الذي دفع هذين البلدين إلى الارتباط والتحالف مع الولايات المتحدة. مما دفع نيكيتا خروتشوف من بعده إلى التوسع نحو بلدان بعيدة كل البعد عن حدوده، لم يكن لها أي تأثير يذكر، حتى ذلك التاريخ، في السياسة السوفياتية ولم يكن لموسكو أي نفوذ فيها. وأعني تحديداً العالم العربي. ومع صفقة السلاح التي أبرمها خروتشوف مع جمال عبد الناصر في مصر عام ١٩٥٥، وصلت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط.

وكانت سياسة خروتشوف مزيجاً من التبشير بالشيوعية باندفاع أيديولوجي يحمل شيئاً من المثالية الماركسية، ومن البرغماتية السياسية التي تحقق مصالح الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. وكانت سياسة ناجحة، ونجح خروتشوف، حيث فشل بريجنيف من بعده. نجح خروتشوف لأنه كان محظوظاً بوجود زعيم تاريخي كجمال عبد الناصر، فهِم التوازنات الدولية وعرف كيف يوفِّق بين مصالح بلاده والمصالح العربية وبين المصلحة السوفياتية. وفشل بريجنيف، لأنه كان قليل الحظ، في مفترقين: الأول، قيام حرب ١٩٦٧ العربية - الإسرائيلية، التي أظهرت الضعف المصري والعربي، مخيبة السياسة التي أرساها خروتشوف وعبد الناصر. والثاني، أن بريجنيف اضطر إلى التعامل مع زعيم يختلف جذرياً في مفاهيمه عن عبد الناصر، هو أنور السادات. في الوقت نفسه أثبتت مصر، أنها ليست قوية بما فيه الكفاية، لتتحمل عبء التوقعات السوفياتية منها، لذلك لم يكن من الممكن للمساعدات العسكرية السوفياتية أن تصل إلى مستوى يهدد بحرب نووية مع الولايات المتحدة. وجاءت السبعينات من هذا القرن، لتشهد انحدار النفوذ السوفياتي في العالم العربي، الذي بدأ بطرد السادات للخبراء السوفيات من مصر.

بالطبع هناك من المسؤولين الروس الحديثين من يضع الموضوع في إطار أوسع من ذلك، ويعزو فشل السياسة السوفياتية في العالم العربي، إلى تنامي قوة الطبقات البورجوازية، على تنوعها وتعددها في العالم العربي، وانحراف هذه الطبقات عن المسار الثوري. بل إلى الأهم من ذلك، إلى فقدان التفاؤل السياسي الذي عرفه الروس إبان الحقبة الخروتشوفية، وازدياد الأزمات السياسية والاقتصادية في العالم الاشتراكي. ومع حلول العام ١٩٧٩، لم يكن لدى الاتحاد السوفياتي لا القوات العسكرية ولا الأصدقاء الذين يعتمد عليهم، ويحتاج إليهم في سياسته التوسعية. وفي هذه اللحظة، وقع الاتحاد السوفياتي في الخطأ التاريخي المميت، حين ارتكب حماقته الاقليمية الكبرى بغزو أفغانستان واحتلالها.

لكن مَنْ اتخذ القرار الغبي بغزو أفغانستان؟

الجواب، على الرغم من محاولات البحاثين والمؤرخين في السنوات الأخيرة، ما زال مجهولاً. وبحكم العادة يلقى اللوم على الأموات. هل هو بريجنيف (الأمين العام للحزب) أم أندروبوف (رئيس الـ«ك.جي.بي») أم غروميكو (وزير الخارجية) أم سوسلوف (منظّر المكتب السياسي ورئيسه)؟ أكثر المراقبين يشيرون إلى أن بريجنيف وكان قد وصل إلى حالة مرضية تمنعه من التركيز، هو صاحب هذا القرار الخاطىء. ولكن كأكثر أنظمة الحزب الواحد الفردية، فإن الأجهزة ورجالاتها كانوا لا يريدون إزعاج الرجل الحاكم، بأي احتمالات ممكنة للفشل في السياسة التي يتبناها، سوى احتمالات النجاح.

خلال الثمانينات، انهارت السياسة السوفياتية وانهار معها الاتحاد السوفياتي. ولكن ماذا بعد ذلك؟ الجواب الأكيد، أن روسيا عائدة إلى الشرق الأوسط لا محالة. ولكن مرحلياً، فإن أي سياسة روسية

تحمل في طياتها نوعاً من المواجهة مع الولايات المتحدة، ستكون كارثة. في الوقت نفسه إن أي سياسة روسية تتعاون مع الولايات المتحدة بتبعية وذيلية واضحة، ستكون أسوأ. فلروسيا مصالحها المستقلة في الشرق الأوسط، وخاصة في القوس الشمالي الممتد من تركيا إلى إيران إلى أفغانستان. وعليها أن تُبعد أي تهديد لأمنها ومصالحها في تلك المنطقة، وخاصة إذا تواجدت قواعد أجنبية فيه. كما عليها أن تراقب بحذر شديد، أي نشاط تركي أو إيراني في جمهوريات آسيا الوسطى، لتتمكن من استعادة نفوذها التاريخي والتقليدي في مناطق الجوار، التي كانت لأكثر من أربعمائة سنة خلت، جزءاً دائماً من أمبراطوريتها.

□ □ □

ومهما قيل، ومن أي وجهة نظر كانت، لا بد من الإقرار بأن تدويل الأزمة اليمنية في غياب أي دور لروسيا هو هزيمة لسياستها في الشرق الأوسط وتقزيم لحجمها «الأمبراطوري» ـ القديم والجديد. في الوقت نفسه هو نجاح ـ حتى الآن ـ لدور السعودية وطموحاتها «الأمبراطورية» الجديدة في الجزيرة العربية. فـ «السعودية الكبرى» تكبر بتمرير سيطرتها في الجزيرة العربية عبر دول مجلس التعاون الخليجي الخمس (إذ إن قَطَر الدولة السادسة في المجلس قد شذت عن السياسة الخليجية). وكلما حققت السعودية أهدافها في اليمن، زادت سيطرتها على مفاصل الأزمات الخليجية، وأصبحت دول مجلس التعاون أكثر طواعية للمفاهيم السعودية. لكن قَطَر، على الرغم من التشجيع الإسرائيلي لديبلوماسيتها الجديدة الرعناء، وغض النظر الأميركي عنها مرحلياً، لا بد أن تعود إلى بيت الطاعة السعودي ـ كما اعتادت عبر تاريخها كله ـ إذا نجحت الرياض في الفصل النهائي بين صنعاء وعدن، وإذا اقتدرت على تشطير اليمن

«دويلات نفطية» تمتد من حضرموت والمهرة إلى عدن ولحج ومن تعز وصنعاء إلى الحُدَيْدة.

كذلك، ومهما قيل، فإن الأزمة اليمنية وحربها الطاحنة المدمرة حتى الآن، هي مثال حي على الغرور العربي الذي لا بد وأن يؤدي إلى هزيمة نكراء لكل القيم السياسية العربية - العادية لا المثالية - للنظام العربي العام. فموقف اليمن الشمالي في لجوئه إلى القوة العسكرية لحسم قضية الوحدة مع الجنوب فيه غرور، لا يدانيه إلاّ الغرور العراقي في الحسم العسكري في حربه مع إيران أو في غزوه للكويت - مع اختلاف المعطيات والأسباب والدوافع في الحالتين. وإذا كان أكثر المراقبين مجمعين، من قبل أن تقع الحرب بين شطري اليمن، على صعوبة تثبيت الوحدة بعمل عسكري يقوم به طرف من الأطراف (وهذا ما ثبت على الأرض حتى الآن) فكيف يغامر علي عبد الله صالح بحرب لإسقاط علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي في الجنوب، دون أن يصل إلى نتيجة إيجابية لصالحه أو لصالح الوحدة، وقد مرّ شهر على الحرب، التي بدأت ترتد، بإقحام الأمم المتحدة فيها وتدويلها، عليه وعلى قضية الوحدة. أليس الغرور العربي عنوان هكذا سياسة؟

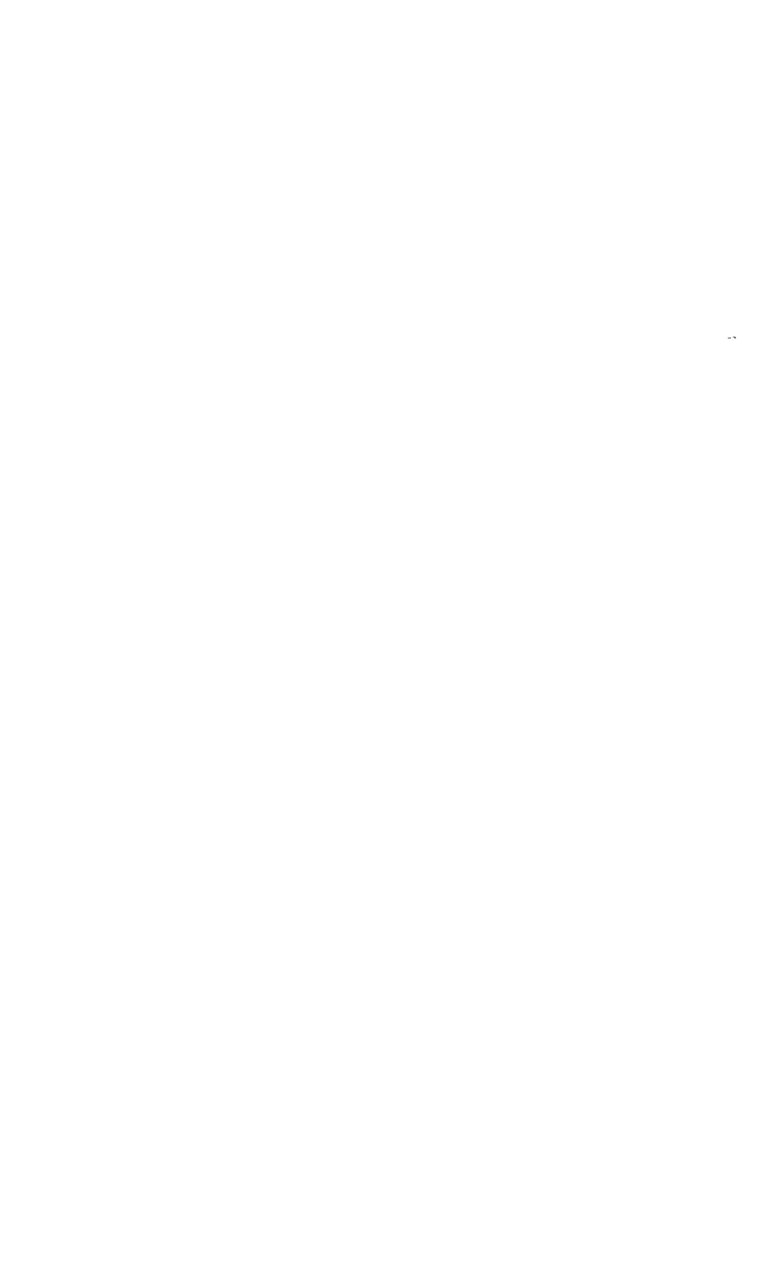
بالقدر نفسه، يمكن للغرور العربي الذي تمارسه السعودية، بما تملك من اتصالات دولية وقدرات مالية ونفوذ في أروقة الأمم المتحدة في نيويورك، وفي الإدارة الأميركية في واشنطن والعواصم الأوروبية، ناهيك بصنّاع القرار في الدول العربية وجامعتها العتيدة، أن يرتد عليها إذا فشل تدويل القضية اليمنية مرحلياً، في تثبيت وقف إطلاق نار حقيقي على الساحة اليمنية، يؤدي إلى انفصال الجنوب، وما بعده جغرافياً عن عاصمة الوحدة صنعاء. وبالتالي فإن موافقة حكومة صنعاء على مجمل قرار مجلس الأمن قد لا يقدم ولا

يؤخر في تطويل أمد الحرب ونتائجها، بقدر ما يؤكد مدى الكارثة التي دفع الغرور العربي اليمن إليها.

هذا الغرور الذي دفع حاكماً عربياً إلى اعتبار أن مشكلة النوم عند وزرائه هي القضية التي تستوجب تعديلاً وزارياً لحكومته، وهو الغرور نفسه الذي دفع حاكماً عربياً آخر إلى اعتبار أن حرباً يشنها نصف الدولة على نصفها الآخر، هو شأن «داخلي» لا يستوجب التدويل.

ولما لم يعد هناك من «أمبراطوريات»، قديمة أو حديثة، تليق بالغرور العربي الذي نعيشه، تبقى أقوال الجد العظيم سيف بن ذي يزن لأحفاده، هي الأوقع في النفوس. وإلاّ فمعامل حياكة الأكفان، ستكون هي الصناعة الوحيدة الرابحة في عالم عربي يعيش على حسنات مجلس الأمن وصدقات الأجاويد من شيوخ خليج النفط العربي، أياً كانت أسماؤهم أو ألقابهم. ولا داعي للتأكيد أن عصرنا كان كذبة كبيرة.

يا أمة ضحكت من جهلها وغرورها..!



الدور الأميركي ـ السعودي

يُقال ـ والعهدة على الراوي ـ إن ديبلوماسياً أميركياً التقى مؤخراً في واشنطن ديبلوماسياً سعودياً، كان في عداد الفريق السعودي (وهو غير فريق كرة القدم) الذي يعمل بين الأمم المتحدة في نيويورك والخارجية الأميركية في واشنطن، لإقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي من جهة وإدارة الرئيس كلينتون من جهة ثانية، بوجهة النظر السعودية الداعية إلى فصم الوحدة اليمنية والاعتراف باليمن الجنوبية جمهورية «ديموقراطية» مستقلة.

ويقال إن الديبلوماسي الأميركي، بعد أن استمع مطولاً إلى شرح زميله السعودي عن فوائد الانفصال، سأله: ماذا كان يا ترى سيقول الملك عبد العزيز آل سعود، باني وموحّد المملكة العربية السعودية كما نعرفها اليوم، لحفيده الأمير سعود الفيصل وزير خارجية هذه المملكة، لو سمعه يكرر المقولة التي أصبحت لازمة للسياسة السعودية في سياق الأزمة اليمنية، وهي أن الوحدة لا تُفرض بالقوة أو بالحرب؟ كان على الأغلب، سيؤنبه.

ولم يشأ الديبلوماسي الأميركي أن يخوض عميقاً في تاريخ توحيد

الجزيرة العربية، أراد فقط أن يذكّر زميله السعودي، أن المملكة العربية السعودية التي يمثل سياستها الديبلوماسية اليوم، ما كانت لتكون «مملكة» ولا «سعودية» لولا أن الملك عبد العزيز قد وحّد قبل ستين سنة بحد السيف بين نجد والحجاز والأحساء وحائل وعسير وغيرها من المناطق، وجعل من شتات قبائل الجزيرة العربية، بالقوة، مملكة ودولة.

ويتساءل الديبلوماسي الأميركي (مستلهماً التاريخ) ماذا سيكون موقف الحكومة في الرياض، لو أرادت الحجاز ـ على سبيل المثال ـ أن تنفصل عن المملكة السعودية اليوم؟ وهي التي كان قد أخضعها بالقوة الملك عبد العزيز في العام ١٩٢٤ وسط رفض أهلها لهذا الضم، بعد أن كان الحجازيون قد أعلنوا في جدة قيام «حكومة الحجاز الدستورية الديموقراطية» خوفاً من الغزو الوهابي، وطالبوا باعتراف الدول الأجنبية باستقلال الدولة الجديدة. لكن تلك الخطوة لم تتم لعوامل عدة، أهمها تدخل الإنكليز لصالح السعوديين في وجه الهاشميين. ماذا لو حصل ذلك مجدداً؟

هل ستسمح الحكومة في الرياض للحجاز بالانفصال لمجرد أن الملك عبد العزيز قد فرض عليها الوحدة بالقوة قبل نصف قرن ونيف؟ أم ستعتبر هذه المطالبة عصياناً يجب قمعه بالقوة وتمرداً على الشرعية يجب سحقه سلماً أو حرباً؟ أم ربما ـ لو تمادينا في تطبيق المنطق السعودي ـ ستعتبر الحكومة في الرياض أن من حق الحجاز وغيرها من المناطق، أن تخرج من الوحدة السعودية، وأن تطالب بتدويل قضيتها وأن تستغيث بجيرانها والمجتمع الدولي للاعتراف باستقلالها عن المملكة، من دون أن ترفع الرياض إصبعها اعتراضاً؟

بل ماذا لو قصفت الرياض جدة وجيّشت الجيوش لتسحق الانفصاليين الحجازيين؟ هل ستقبل بوقف إطلاق النار وقواتها تتقدم

نحو العاصمة الانفصالية قبل أن تعيد تثبيت الشرعية إلى المملكة؟ ألن تعتبره شأناً داخلياً ترفض فيه أي تدخل خارجي؟ أليس من واجبات كل حكم في كل دولة الحفاظ على وحدة أراضيه؟ أم أن هذا المنطق غير قابل للتطبيق في السعودية، وقابل للتطبيق في اليمن؟

□ □ □

وحتى لا يبدو الديبلوماسي الأميركي وكأنه يريد حشر زميله السعودي في إطار السوابق التاريخية لتأسيس وقيام المملكة العربية السعودية وحدها، قال له ما معناه: إنه كأميركي ينتمي إلى دولة، ما كان يمكن أن تحقق وحدتها، إلاّ بعد حرب أهلية بين الشمال الأميركي (الوحدوي) والجنوب الأميركي (الانفصالي) وان هذه الحرب التي دامت أربع سنوات (١٨٦١ - ١٨٦٥) هي التي أوجدت الولايات المتحدة الأميركية كما نعرفها اليوم. وهي أول حرب أهلية «حديثة» من نوعها في العالم، حيث استعملت فيها أحدث أسلحة ووسائل اتصال ذلك العصر، واشترك فيها أربعة ملايين رجل، سقط منهم ستمائة ألف قتيل، وتدخل فيها أطراف أجنبية كثيرة (الفرنسيون والاسبان) لصالح الجنوبيين، وانتهت بتدمير الولايات الجنوبية تدميراً شبه كامل، ولكنها أنقذت الوحدة الأميركية من السقوط، وأدت إلى جعل الولايات المتحدة دولة كبرى. بالإضافة إلى أن التاريخ الأوروبي حافل بالسوابق والأمثلة على أن الدول الأوروبية ما قامت ولا حققت وحدتها إلاّ عن طريق القوة. بداية بالوحدة الألمانية في عهد بسمارك إلى الوحدة الإيطالية في عهد مازيني وكافور. لذلك فإن أي كلام آخر في الوحدة يعتبر مردوداً بالنسبة إلى أي أميركي.

ولا تعرف مصادر الرواة ماذا كان رد الديبلوماسي السعودي على

كل ما قاله زميله الأميركي، إلاّ أنها تعرف أن المصلحة السعودية والمصلحة الأميركية قد افترقتا في موضوع الوحدة اليمنية. هنا وجب التأكيد أن الوحدة اليمنية موضوع يختلف عن موضوع الحرب الأهلية الدائرة الآن بين صنعاء وعدن، حيث يمكن أن تلتقي الرغبتان السعودية والأميركية في وضع حد لها. ولكنْ كل من وجهة نظر مختلفة.

الرغبة السعودية تريد وقف القتال لتثبيت انفصال الجنوب والتخلص من الوحدة اليمنية منعاً لاجتياح الشمال نهائياً لمعاقل الحزب الاشتراكي الموالي (مرحلياً) لها.

والرغبة الأميركية تريد وقف القتال، خوفاً من اتساع دائرة الحرب بجر أطراف خليجية وإقليمية إليها، بحيث تهدد الأمن السياسي والعسكري والنفطي جدياً في جنوب الجزيرة العربية، ولمّا تمر أربع سنوات على نهاية حرب الخليج الثانية في الوقت الذي ما زالت فيه واشنطن تعتقد أن في استمرار وتثبيت الوحدة اليمنية عامل استقرار في المنطقة يخدم المصالح الأميركية، أكثر مما يخدمها الانفصال.

□ □ □

لكن ما هو في الحقيقة الموقف الأميركي؟ وكيف يمكن قراءة مؤشراته حتى الآن؟

لعل القراءة يجب أن تبدأ من أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً علنياً واضحاً ورسمياً منذ الأيام الأولى لتصعيد الخلاف بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وقبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمّان في شباط ١٩٩٣، قالت فيه بالحرف الواحد إن إدارة الرئيس كلينتون «تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الفضلى للشعب اليمني ولشعوب المنطقة كلها(...) وإن

الانتخابات اليمنية (التي جرت في ٢٧ نيسان ١٩٩٣) سجلت تطوراً مهماً في تاريخ المنطقة، وإن ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية» (بيان وزارة الخارجية الأميركية ـ ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٣).

كان ذلك الموقف قبل أن يقرر الرئيس علي عبد الله صالح حسم خلافه مع نائبه علي سالم البيض بقوة السلاح، ويختار توقيته في اليوم الذي كان فيه روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط يزور فيه صنعاء وعدن ضمن جولة في دول الخليج في الأسبوع الأول من أيار ١٩٩٤، وحاول بيلليترو عبثاً إقناع الرئيس اليمني بوقف القتال في الأيام الثلاثة الأولى لاندلاعه، من غير أن يجد تجاوباً من علي عبد الله صالح، مما دعاه إلى ترك العاصمة اليمنية غاضباً ـ كما قيل. لكن توقيت زيارة بيلليترو لليمن واندلاع الحرب خلالها، تركا انطباعاً بأن المبعوث الأميركي لم يكن بالفعل جاداً في الضغط لوقف القتال من قبل أن يتصاعد. وثمة تفسيران لهذا الأمر:

الأول: يشير إلى أن الأميركيين يقفون مع الوحدة وأنهم أرادوا إعطاء علي عبد الله صالح الفرصة لحسم خلافه مع البيض والحزب الاشتراكي عن طريق القوة العسكرية، بعد أن طالت الأزمة السياسية اليمنية ومعها اعتكاف البيض وخاصة بعد التوقيع على اتفاق العهد والوفاق في عمّان، وأن اليمنيين الشماليين أقنعوا بيلليترو أثناء وجوده في صنعاء بقدرتهم على الحسم العسكري ضد عدن في أيام، مما يثبّت الوحدة اليمنية نهائياً وينهي الأزمة، التي لم يكن الشماليون قادرين على القبول بحل سياسي لها.

وكان الأميركيون راغبين في التوصل إلى حل سريع لها

لأنهم وجدوا في استمرار الأزمة اليمنية وإطالتها مصدر قلق وعدم استقرار في الجزيرة العربية، يشغلهم عن القضية الأساسية ألا وهي مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وقد نجحوا في إدخال دول مجلس التعاون الخليجي إليها، عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف (المياه في عُمان والتسلح في قطَر).

الثاني: يشير إلى أن الأميركيين لا يمانعون في خروج اليمن الجنوبية من دولة الوحدة، وأنهم قالوا كلاماً بهذا المعنى لعلي سالم البيض عندما زار الولايات المتحدة في آب ١٩٩٣، حيث اجتمع بنائب الرئيس الأميركي آل غور في واشنطن. وقد عاد البيض بعدها مباشرة إلى عدن من دون المرور بصنعاء معلناً اعتكافه وبادئاً حربه السياسية ضد علي عبد الله صالح، وكأنه عاد مسلحاً «بقول أميركي ما».

وازدادت الشكوك في الموقف الأميركي «وتشجيعه» لتمرد الجنوبيين ـ السياسي على الأقل ـ عندما رفض البيض أن ينضم سفير اليمن في واشنطن محسن العيني (شمالي) إلى لقائه مع نائب الرئيس الأميركي، كما تقتضي الأعراف الديبلوماسية. مما دفع السفير العيني إلى السفر خارج العاصمة الأميركية منعاً للإحراج، ودفع رئيسه علي عبد الله صالح إلى الإعلان من صنعاء أن نائبه لم يستأذنه في هذا اللقاء ولا علم له به.

لذلك أراد بيلليترو ـ مع الاحتفاظ بالغضب الشكلي لاندلاع القتال ـ من عدم الضغط الجدي على صنعاء، توفير المناسبة لعدن لامتحان قدرتها على الخروج من الوحدة بأقل خسارة ممكنة واستمزاج دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى للاعتراف بها. لذلك سرعان ما أعلن بيلليترو عند مغادرته عدن إلى صلالة،

عن لومه علي عبد الله صالح لبدئه القتال، موفراً لعدن الغطاء السياسي لتبرر انفصالها. وكانت السرعة هي مفتاح الموقف الأميركي. السرعة في أن تحسم صنعاء حربها مع عدن بإسقاط الحزب الاشتراكي وتركيبته فتعزز الوحدة كما تريدها. فتقف واشنطن معها، معتبرة أن الموضوع قضية داخلية. والسرعة في أن تحسم عدن صراعها مع صنعاء في أن تنال الاعتراف بانفصالها بتدويل قضيتها. فتؤيد واشنطن ـ بعد تريث ـ الانفصال عندما تبدأ الاعترافات العربية تتوالى. لكن الأمور لم تسِر بالسرعة التي أرادتها السياسة الأميركية. لذلك ظلت إلى اليوم تحمل سمات التردد ومعالم الغموض.

إنطلاقاً من هذا الموقف تجاهلت الولايات المتحدة الطلب السعودي لمعرفة موقفها من الاعتراف بيمن جنوبية مستقلة، في حال اعتراف السعودية ودول الخليج بالنظام في عدن. واعتبرته موقفاً جذرياً سابقاً لأوانه. وقد عكس بيلليترو هذا الموقف في شهادة أدلى بها أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي في ١٤ حزيران ١٩٩٤، مؤكداً «أن الوفاق في اليمن لا يزال ممكناً» وأن واشنطن «تعارض فرض الوحدة بالقوة، كما تعارض خطوة الانفصال في خضم الحرب». لذلك تخشى إذا لم تتوقف المعارك فوراً أن تعتبر جهات خارجية ذات مصالح أن من الضروري اتخاذ إجراءات قد تسيء إلى فرص التوصل إلى اتفاق لوقف النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، ذلك لأن واشنطن لا تزال ترى أنه في الامكان المحافظة على يمن موحد (ربما في إطار سياسي جديد يختلف عن النظام القائم حالياً) إذا سعى الطرفان بجدية وصدق للتوصل إلى حوار وطني يحفظ الوحدة.

وظلت الخارجية الأميركية حريصة على إبقاء مسافة بينها وبين

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد بيان اجتماع أبها الذي هدد بالتدخل في اليمن. وكانت هذه المسافة تزداد بين واشنطن والرياض، كلما ازدادت التحركات السعودية باتجاه التحريض على الانفصال في اليمن الجنوبية، وخاصة بعد الاتهام العلني الذي وجهته الحكومة اليمنية للسعودية بالتدخل ضدها بالسلاح والمال. لذلك حددت الولايات المتحدة سياستها بوضوح أكثر للأطراف العربية في النزاع اليمني، في أنه لا يتوافر لهذا النزاع إلاّ الحل السياسي فقط، وأن وقف إطلاق النار يمنع الآخرين من الاعتراف بانفصال اليمن الجنوبية بينما يزيد استمرار القتال من احتمالات هذا الاعتراف. فالانفصال يقلل من فرص الحل ويعمق الخلافات بين اليمن وجيرانها. من هنا جاء الطلب الأميركي إلى دول المنطقة عدم إرسال أي أسلحة إلى الأطراف المتحاربة في اليمن، وضرورة تحييد آبار النفط في شمال وجنوب البلاد، وإبقائها خارج دائرة القتال مهما احتدم.

□ □ □

بالطبع لا أحد يعرف على وجه الدقة حتى الآن، ماذا قال بيلليترو للرئيس علي عبد الله صالح أو لنائبه علي سالم البيض في كل من صنعاء وعدن عند زيارته السريعة لكل منهما في الأيام الأولى لبدء القتال. لكن هذا الموقف الأميركي المرتبك والمتردد يذكّر بموقف شبيه، هو موقف سفيرة الولايات المتحدة في بغداد ابريل غلاسبي عند لقائها الرئيس العراقي صدام حسين قبل غزو العراق للكويت بأيام. حيث فهم العراق من كلام السفيرة أنه يمكن لواشنطن أن تغض النظر لو شاء صدام أن يدخل الكويت، ثم تصرفت تصرفاً مغايراً كلياً لـمّا وقعت الواقعة. وقد يكون بيلليترو قد قال «كلاماً مزدوجاً» للزعيمين اليمنيين يفهم منه استعداد واشنطن للوقوف إلى

جانب أي منهما إذا انتصر حرباً دون أن يضر بالمصالح الأميركية، أو إلى جانب الزعيمين كليهما إذا اتفقا سلماً، وحافظا على المصالح الأميركية. ولم يُدخل مساعد وزير الخارجية الأميركي، في كلامه «المزدوج»، حساب المصالح السعودية والخليجية «القطرية الضيقة» داخل الجزيرة العربية، من حيث حُب أو كره هذه الدول للنظام في صنعاء، إلاّ بقدر ما تزعج تلك المصالح أو تريح الاستراتيجية الأميركية في الخليج.

لذلك كان بيلليترو حريصاً في زيارته لعواصم خمس دول في مجلس التعاون الخليجي (ليس من بينها الرياض) بعد زيارته لليمن، على أن يَركز على الهدف الأساسي للسياسة الأميركية في المنطقة وهو ضرورة انخراط دول الخليج في العملية السلمية وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وتمويل اتفاق غزة ـ أريحا. إلى جانب التحذير من التقارب مع إيران أكثر من الحدود الدنيا التي تتطلبها العلاقات الإقليمية، بحيث تبقى سياسة الاحتواء الأميركية لإيران قائمة، كذلك سياسة العداء والتباعد التاريخية. أما بالنسبة إلى العراق فسياسة الحصار والعزل ما زالت قائمة، وأن واشنطن لا تنظر بعين الرضا إلى أي تقارب بين بغداد والعواصم الخليجية ما دام النظام العراقي غير ملتزم كلياً ونهائياً بقرارات الأمم المتحدة.

إزاء هذه الأولويات الأميركية في المنطقة، لم ترِد الولايات المتحدة لحرب اليمن أن تشغل الأطراف الخليجية، وخاصة السعودية، عن الموضوع الشرق أوسطي، ألا وهو بناء السلام العربي ـ الإسرائيلي بالمواصفات الأميركية. لذلك لا تخفي واشنطن انزعاجها من استمرار القتال في اليمن، خوفاً من أن يمتص القدرات السعودية والخليجية من اقتصادية وعسكرية، بحيث يشغلها ويبعدها عن الهدف الأميركي الأساسي، وخاصة أن الأوضاع المالية في الخليج

هي من السوء بمكان، نتيجة لانخفاض العائدات النفطية ولمصاريف مشتريات السلاح الباهظة، وصفقات تجارية عملاقة لا داعي لها خارج منافع العمولات بحيث لم يعد هناك مال خليجي للضخ في الاقتصاد الأميركي. ناهيك بالتوتر الأميركي ـ الأوروبي ـ الياباني والحرج الخليجي نتيجة لاستئثار الشركات الأميركية في السنوات الثلاث الأخيرة بمعظم عقود وصفقات السعودية والكويت وباقي دول الخليج. من هنا تخشى واشنطن أن تأتي حرب اليمن لتسرق المال أولاً، ولتسرق الاهتمام ثانياً من اسرائيل التي تشكل مدخلاً للعلاقات الأميركية مع الدول الخليجية، وخاصة أن السعودية لا تزال عاجزة حتى الآن عن حسم موقفها من التطبيع، سلباً كان أو إيجاباً، أو من المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تستضف حتى *الآن، أياً من محادثاتها، بعد أن استضافت في* الأشهر الماضية كل من عُمان وقطَر واحدة منها. وستستضيف البحرين محادثات البيئة في الخريف المقبل.

□ □ □

إنطلاقاً من هذه المخاوف الأميركية، فإن الولايات المتحدة دعمت قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وتزكية مهمة الأخضر الإبراهيمي كممثل للأمين العام للأمم المتحدة، حتى لا يتسع نطاق الحرب فتغرق فيه الأطراف الخليجية، التي لا بد أن ينقسم ولاؤها مع إطالة الحرب، من دون أن تتخلى عن تأييدها لمبدأ الوحدة اليمنية (حتى ولو قالت إنها ضد فرض الوحدة بالقوة) وللشرعية الممثلة في علي عبد الله صالح وصنعاء. لذلك فالخارجية الأميركية تستمر في التحذير من التدخل، وتعتبره موقفاً ضابطاً للسعودية، من دون أن يكون في بياناتها ما يشير إلى أنها ترحب بالانفصال، ولو

كان في بيانها الأخير زجر لعلي عبد الله صالح بتحميله مسؤولية استمرار القتال.

كل ذلك لأنه ما زال في صلب السياسة الأميركية لإدارة الرئيس كلينتون الديموقراطية، طعم إرث إدارة الرئيس بوش الجمهورية السابقة، حيث إن أميركا لا تدافع فقط عن أنظمة قبلية رجعية متخلفة حفاظاً على مصالحها النفطية الاستراتيجية، بل هي تدعم أي عمل تغييري بحجم الوحدة اليمنية والديموقراطية الحزبية التي بدأت بإرسائها في كيان كبير وجديد يحمل شيئاً من العصرنة بالمقارنة مع الأنظمة الخليجية الأخرى.

لذلك لا تخفي الإدارة الأميركية قناعتها بأن وجود يمن ديموقراطي موحد، يمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب، قوامه ١٤ مليوناً من السكان يملكون مؤهلات بشرية عالية، ومقومات اقتصادية هائلة، ليس أهمها ولا آخرها النفط، لا بد أن يتطور بديموقراطيته نحو نظام لا بد كذلك وأن يغري بحيويته السياسية جيرانه الخليجيين. فبلد بهذا الحجم وهذه الطاقات وهذا الموقع الاستراتيجي يشكل حزام أمان للمصالح الأميركية في جنوب الجزيرة العربية. هذا الحزام الذي يبدو شديداً إذا ما قورن بالحزام الذي تشكله الدولة السعودية، والذي تعتبره واشنطن حزاماً رخواً ما دام التغيير المطلوب في مؤسسات النظام السعودي بطيئاً ومتردداً في المشاركة الشعبية. وبالتالي لا ترى واشنطن ضرراً في أن يكون لها استثمار آخر في الجزيرة العربية، أقوى ساعداً عند الملمات وأشد بأساً عند الضرورة، يبقى موضع قلق ومنافسة وحذر بالنسبة إلى السعودية، التي ستضطر أن تجاريه في تطوير مؤسساتها السياسية.

في الوقت نفسه لا تريد الإدارة الأميركية ان تُشعِر السعودية بأنها تريد أن تحد من نفوذها في العالم العربي، وتحديداً بين دول مجلس

التعاون الخليجي، وهي في نهاية المطاف الحليف الأساسي لها. فلا مانع من أن تكسر شوكتها هنا أو هناك بعض الشيء من دون أن تسبب لها نكسة سياسية. لكن بالمقابل تعتبر إدارة كلينتون أن عدداً من المؤسسات الأميركية، قد صرفت الكثير من المال والجهد والنصيحة في دعم الفكرة الديموقراطية في اليمن ورعت الانتخابات الحرة فيها في محاولة منها لتأسيس قواعد للعمل السياسي الديموقراطي في دولة عربية حليفة للولايات المتحدة، تريد في المقابل ـ ربما للمرة الأولى في العالم العربي ـ أن تزاوج بين المصلحة الاستراتيجية والتركيبة الديموقراطية لأنظمة الحكم. فلا تجد واشنطن نفسها أنها تقايض مصالحها بأنظمة قبَلية أو قمعية أو عسكرية دائماً، كما حدث من قبل في علاقاتها بدول أميركا اللاتينية والجزيرة العربية.

بالطبع فإن الموقف الأميركي هذا مرهون بعدم اتساع نطاق الحرب اليمنية ودخول عناصر جديدة إلى ساحة الصراع في الجزيرة العربية، فلا تطول أزمة اليمن كحرب البوسنة، عندئذٍ يصبح صرب العرب في صنعاء وكروات العرب في عدن، أسرى التدخل الأجنبي وميوعة القرارات الدولية. فتدوس المصالح الخارجية اليمن وشعبها، الذي أصبح كمسلمي البوسنة يقتات على فضلات موائد السعودية وسواها. فلا العرب (أي عرب) قادرون على إنقاذ اليمن السعيدة، ولا أميركا (أي إدارة) راغبة في يمن ديموقراطية موحدة، ولو كانت من بين حلفائها.

□ □ □

بعد ستين يوماً من بدء الحرب الأهلية في اليمن، أصبحت المتاهة اليمنية أكثر وضوحاً منذ أن اتهمت الحكومة اليمنية في صنعاء علناً السعودية بـ«الضلوع بالأزمة والحرب الدائرة» منذ ١٥ أيار ١٩٩٤،

معتبرة أن الموقف السعودي «ما هو إلاّ تصفية حسابات تعود إلى أسباب متراكمة في العلاقات الثنائية والمواقف القومية والدولية».

ولم تكن صنعاء بحاجة إلى أدلة ثبوتية لضلوع السعودية في تأييد الانفصاليين في الجنوب، أكثر من القرار «الجمهوري» الذي أصدره علي سالم البيض في ٢٦ حزيران الحالي (١٩٩٤)، بإغلاق معمل المشروبات الكحولية (البيرة) في عدن، وهو المعمل الوحيد من نوعه في كل الجزيرة العربية. فقد كانت البيرة العدنية التي ساهم في صناعتها خبراء من المانيا الشرقية، من أجود أنواع البيرة المحلية في العالم العربي.

ففي حمأة الحرب، وقد طوقت قوات علي عبد الله صالح عدن وأحرقت مصفاتها وأسكتت إذاعتها، ووصلت إلى مشارف حضرموت، لم يجد علي سالم البيض وسط مئات القتلى والجرحى الذين غصت بهم المستشفيات وانقطاع المياه والكهرباء، قراراً يتخذه أهم من قرار إغلاق معمل البيرة، في محاولة رخيصة لإرضاء السعودية، مستخفاً بذكاء مواطنيه في الدرجة الأولى، أكثر من استخفافه بما يعتقد أنه يرضي السعودية. فإغلاق معمل للبيرة أسهل من إحراق بئر للنفط. فشيوعيو الحزب الاشتراكي قد تحولوا بقرار جمهوري بعد ثلاثين سنة من الإلحاد من شاربين للخمرة إلى شاربين للماء القُراح، ومن ماركسيين ـ لينينيين إلى مسلمين مؤمنين يؤدون الصلوات الخمس. وعلى السعوديين أن يصدقوا هذه التقوى المفاجئة، التي أصابت الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب وأن يدفعوا ثمن البيرة التي جفت ينابيعها، مالاً. وقد تكون هي المرة الأولى في تاريخ الحروب الأهلية التي تشتري البيرة سلاحاً وتقايض تأييداً.

□ □ □

لا أعتقد أن قرار إغلاق معمل البيرة سيؤثر من قريب أو بعيد في الموقف الأميركي، لكن عملية الانتقال من سرية المواقف إلى علنيتها في الأزمة اليمنية، لا بد وأن يدفع كافة الأطراف العربية إلى إعلان انحيازها إلى أحد فرقاء الصراع. وقد بدأها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، بإعلان تهديده المبطن من على منبر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الأخير، بالتدخل في الحرب اليمنية ملوحاً بالاعتراف الرسمي باليمن الجنوبية. وكرر موقفه خلال جولاته في العواصم العربية والغربية سعياً لجر هذه الدول إلى الاعتراف بانفصال عدن. وأعقبه زميله الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتية، عندما تحدث عن إمكان القيام بتحرك من أجل الاعتراف بـ «جمهورية اليمن الديموقراطية» في حال لم يتم تطبيق وقف إطلاق النار.

فعلنية الصراع هذه، ستدفع إلى استقطاب الفرقاء وتعزز من التحالفات، حتى يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود. فالحياد مرفوض ـ بالنسبة إلى السعودية ـ في الحرب اليمنية. فإما أنت مع السعودية في اليمن، أو إنك ضد السعودية في اليمن. وسيضيق نتيجة لذلك الأفق السعودي إلى درجة أنه ليس مهماً إذا كنت متفقاً مع السياسة السعودية في مناطق أخرى، وهذا ما يعيد فتح صفحة قديمة مشابهة تذكر بالصراع السعودي ـ المصري في اليمن إبان بداية الثورة اليمنية في الستينات، والذي استمر حوالى الخمس سنوات، بين الملكيين بدعم من السعودية، والجمهوريين بدعم من مصر.

وهذا ما حدث قبل أربع سنوات في حرب الخليج الثانية، حيث منحت السعودية «صكوك غفران» بعد «عاصفة الصحراء». فأذلّت مَن كان «ضد» التحالف الغربي والقوات الأجنبية، من دون أن

يكون بالضرورة ضد تحرير الكويت. وأعزّت مَن كان «مع» تحرير الكويت وقوات التحالف الغربي التي أدت إلى تدمير العراق. فالثواب والعقاب تمنحهما الرياض وحدها، وحسب مقاييسها. لأن في الحروب العربية مفهوماً سقط منذ أن أذلّ صدام حسين بغزوه الكويت كل العرب.

وما دامت أدوات الصراع في اليمن هي نفسها عبر التاريخ: «البندق» و«الظَلط» ـ أي السلاح والمال ـ مقابل النفوذ والنفط، فلا أحد يشكك في أن المغفور له الملك عبد العزيز كان سيشد على يد حفيده الأمير سعود الفيصل مهنئاً هذه المرة، لا مؤنباً!



٥ ـ اليمن

شبه رسالة مفتوحة الى
الرئيس علي عبدالله الصالح

فخامة الرئيس،

مبروك انتصار الوحدة، لا انتصارك. انتصار الوحدة أولاً. لاحقاً يأتي انتصارك.

وحتى يتكامل انتصار الوحدة مع انتصارك، أردت أن أتوجه إليك بشبه رسالة مفتوحة، لست مكلفاً بها من أحد، إلاّ ـ ربما ـ من بعض بقايا جيل «الديناصورات» الحالمين بأمة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، والداعين إلى تثبيت الوحدة بالديموقراطية، ومزيد من الديموقراطية، حتى يقيها الله عثرات الزمان.

ولا أدري ـ يا فخامة الرئيس ـ إذا كانت تقاليد الصحافة العربية اليوم، لا تزال تسمح بأن يوجه صحافي رسالة مفتوحة إلى رئيس عربي، يقول فيها ما يعتقد أن المصلحة الوطنية والقومية تفترض قوله. لا لأن الصحافي يعرف أكثر من الرئيس، وليس لأنه يملك من النصائح ما لا يملكه أو يعرفه مستشاروه، بل لأن الصحافي يصل إلى مسامعه ما لا يصل إلى مسامع الرئيس عادة، ويرى من موقعه المطل على أكثر من فريق، ما لا يراه الرئيس من عليائه دائماً. والصحافي ـ في أغلب الأحيان ـ ليس عنده ما يخسره، إذا قال

قولاً ولم يقع وقعاً حسناً. فالصحافي في أي عهد وتحت أي ظرف، هو أقرب إلى نبض الأمة من أي رئيس، وخاصة في الأنظمة التي لا تملك آلية ديموقراطية وصحافة حرة.

أقول لا أدري، لأنه في ظل الإعلام السعودي المهيمن الذي فرض على الصحافة العربية أن تكتب بقلم واحد، وبمداد واحد، وعلى ورق أخضر واحد، اقتصر «البريد» بين الصحافة والرئاسة، على رسائل استرحام أو استعطاف يكتبها الصحافي عادة، مرفقة بطلب أو طلبين شخصيين له. فقلّما في علمي أن كتب رئيس إلى صحافي.

في ماضي الصحافة الغابر، أيام آبائنا، حفلت الصحافتان اللبنانية والسورية تحديداً، في عهد الانتداب وسنوات الاستقلال الأولى، بالتخاطب الدائم بين الصحافي والسلطة. «فالبريد» لم يكن أبداً باتجاه واحد، والحوار لم يكن بين «حكواتية» الشعب و«طرشان» السلطة. أما اليوم، فتبدو الأمور مفتعلة عندما تبادر «السلطة الرابعة» إلى مخاطبة السلطة الأولى. مع العلم أن كذبة «السلطة الرابعة» هذه الأيام لا تنطلي على أحد، وخاصة على الصحافيين.

أقول قولي هذا، يا فخامة الرئيس، لأنه ليس بيني وبينك معرفة شخصية أو علاقة قد تحرجني أو تحرجك، ولأن بلادك العظيمة (شمالها وجنوبها) التي زرتها وعرفتها من نحو عشرين سنة، لم تسنح لي الظروف بزيارتها منذ أن توليت السلطة. لذلك أرجو أن يسقط الافتعال من لغة التخاطب بيننا. إلاّ أنني كصحافي معني بالقضايا العربية، سبق له أن عاصر أحداث اليمن منذ سقوط نظام الإمامة وقيام الثورة في صنعاء، إلى حرب الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني وتصفية الثوار لبعضهم البعض في عدن، أجد نفسي مديناً لليمن بالكثير مما كتبته لأنها كانت مدخلي إلى متابعة

شؤون الجزيرة العربية والخليج، وفهم الكثير من طلاسم السياسة العربية.

□ □ □

فخامة الرئيس،

في اليوم السادس والستين لحرب الوحدة والانفصال في اليمن، اختفت الابتسامة من على وجهَي كلٍّ من الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية، والشيخ صباح الأحمد الجابر، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت. لأن في ذلك اليوم (٨ تموز ١٩٩٤) انتصرت الوحدة اليمنية.

الوحدة بالقوة، الوحدة بالقتال، إنما الوحدة بالشرعية، لقد خسر الرجلان حرب الانفصال التي تبنّياها، على أمل أن تكون أنت قد كسبت هذه المعركة بالضربة القاضية لا بالنقاط. عن هذه المعركة أريد أن يكون حديثي.

والحديث عن المعركة، يا فخامة الرئيس، يبدأ من التأمل في أُفول «العهد السعودي» الذي بدأ مع حرب الخليج الثانية وما تلاها من مضاعفات بعد تحرير الكويت، والذي وصل إلى مرحلة من التلاشي بعد هزيمة الانفصاليين في عدن. هذا التأمل ضروري لبحث مستقبل العلاقة بين السعودية واليمن. فمن أصعب الأمور، في الواقع، إدارة هذه العلاقة.

لقد ظلت السعودية حتى الرمق الأخير، تقاوم فكرة صمود الوحدة في وجه الانفصاليين، واحتمال نجاح قوات الشرعية في السيطرة عسكرياً على الجنوب اليمني. وفي اليوم الذي سقطت فيه عدن والمكلا في ٨ تموز ١٩٩٤، وفرّ منها أركان النظام الجنوبي

الانفصالي، اجتمع مجلس الوزراء السعودي في جدة برئاسة الملك فهد، وأصدر بياناً طالب فيه حكومة صنعاء «بوقف فوري لإطلاق النار والرجوع من دون شروط مسبقة إلى الحوار لحل الخلافات وفق قرارَي مجلس الأمن ٩٢٤ و٩٣١»، وكأن ستة وستين يوماً من الحرب لم تمر،ولم تغير من الحقائق على الأرض، وكأن شرعية دولة الوحدة التي دافعت عنها قوات صنعاء لم تنتصر في وجه قوات عدن التي أرادت الانفصال بدعم من السعودية.

إن السعودية لا تريد أن تعترف بهزيمتها السياسية في اليمن، وقد تجد من الصعب الإقرار بفشلها وفشل رجالاتها في المغامرة اليمنية التي ظنت أنها قادرة على حسم نتائجها لصالحها. لذلك قد تكون أكثر عناداً في قبول شروط الهزيمة، مما يدفعها إلى التفكير في عرقلة قيام علاقات طبيعية مجدداً بينها وبين اليمن، وبالتالي فتح صفحة جديدة بين البلدين. وفي هذه العقلية تكمن مخاطر المستقبل.

إنطلاقاً من هذه العقلية، فإن السعودية، يا فخامة الرئيس، سوف تصب جام غضبها عليك بطريقة أو بأخرى. بداية باحتضان زعماء الانفصال داخل حدودها، ومروراً برعاية حركة انفصالية تمولها، ونهاية بالتحريض على حرب عصابات داخل مناطق الجنوب وخاصة في حضرموت، حيث للحضارمة نفوذ اقتصادي وحضور كبير في المملكة. وليس لك إذا جازفت السعودية بسياسة من هذا الوزن، سوى الإسراع في الوفاق السياسي داخل بلادك، مما يعزز الوضع الاقتصادي المهترىء بسبب الحرب وتجاوزات ما قبل الحرب، ويشكل مناعة سياسية داخلية لنظامك السياسي، واستقراراً لشرعية الوحدة.

ودعوتك المملكة إلى فتح فصل جديد في العلاقات مع اليمن، هي دعوة جيدة، شرط أن تكون جدية. ولتكون جدّية عليك الاستماع

للطلبات الأميركية، التي أهمها: «إعادة صنعاء التأكيد لجيرانها التزام اليمن الاستقرار الاقليمي ونياتها السلمية». وهي طلبات في صالحك، لأنك لست بحاجة إلى فتح جبهة عداء واسعة ضد السعودية ولا سيما أن بلدك منهوك، والصراعات السياسية في داخله ما زالت تتمحور حول مكاسب الحرب، أكثر من تمحورها حول مستقبل ديموقراطية النظام.

□ □ □

من المصلحة، يا فخامة الرئيس، أن يكون لك علاقات طبيعية وجيدة مع الولايات المتحدة، التي وقفت ضد الانفصال لا حباً بك أو بالوحدة اليمنية، بل خوفاً من ضياع الاستقرار الاقليمي في الجزيرة العربية، والذي كان تثبيته أحد شروطها. والعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة تحتاج إلى علاقات طبيعية مع السعودية، ولو على مضض. فالتزام أميركا بالسعودية للحفاظ على مصالحها النفطية والاستراتيجية ولضمان أمن واستقرار الخليج، ما زال يعلو على أي التزام آخر، حتى لو عاد موفد الملك فهد الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن بخفي حنين بعد أن فشل في إقناع أميركا والدول الصناعية السبع المجتمعة في نابولي في تموز ١٩٩٤ بالاعتراف بدولة الانفصال في الجنوب اليمني. فلن يكون هناك تطابق باستمرار في المصالح الأميركية في السعودية واليمن. فالقراءة الجيدة للموقف الأميركي تتطلب منك أن تكون على بيّنة مِن: متى تستطيع أن تستعمل أوراقك للضغط على السعودية، ومتى تصبح هذه الأوراق عديمة الفائدة إذا لم تحسن التوقيت. فالساعة لا تشير الى توقيت واحد في صنعاء وواشنطن والرياض.

ومن المعروف، يا فخامة الرئيس، أن الأميركيين ليسوا أوفياء لأصدقائهم. والأمثلة عبر التاريخ كثيرة، من عسكريتاريا أميركا

اللاتينية وجمهوريات الموز، إلى شاه إيران. وبالتالي لن يكونوا أوفياء للسعودية (على الرغم من أهميتها الفريدة في نوعها) أكثر من وفائهم لغيرها. لذلك فإن موقفهم منك، ومن الوحدة اليمنية، هو موقف مصالح قابلة للتغيير دائماً. فالعلاقات «المعكّرة» بين الرياض وواشنطن، التي أدت إليها حرب الانفصال لن تدوم طويلاً. فأميركا التي منعت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من الاعتراف بالكيان الجنوبي المستقل، قد تجد من مصلحتها في أيام مقبلة أن تغيّر من هذا الموقف، ولو كانت الحرب قد انتهت.

لذلك أتمنى أن لا تراهن كثيراً على ديمومة الخلاف الأميركي ـ السعودي أو استمراره. وأن لا تخيّر واشنطن بين صنعاء والرياض. فالخيار لن يكون دائماً لصالحك. فالسعودية يزعجها ـ بعد أن استتبت الأمور عسكرياً لصالح الوحدة ـ أن تتمدد صنعاء باتجاه الرياض بشكل يقلق استقرارها السياسي ويحد من تحركاتها الخليجية ويقلص من حجمها داخل مجلس التعاون الخليجي.

□ □ □

وفي غمرة الاهتمام برضا واشنطن ـ على أهميته ـ لا تنسَ، يا فخامة الرئيس، موسكو. صحيح أن روسيا لم تعد الاتحاد السوفياتي القديم، إلاّ أنها ما زالت دولة كبرى، ولو كانت هي بحاجة أيضاً اليوم إلى رضا أميركا. ولكنْ لروسيا السوفياتية تاريخ في الجنوب، حيث أسست أول (وآخر) دولة ماركسية ـ لينينية في العالم العربي. وأن كثيراً من هذه «المناقبية العلمانية» ما زالت تتحكم في تفكير أعضاء الحزب الاشتراكي، المعارض منهم أو الموالي للوحدة. وهو تفكير قد يخدمك في مواجهة التيارات الأصولية عندك. كذلك لا تنسَ علاقاتك القديمة بموسكو، منذ الثورة اليمنية

ووقوفها إلى جانبها، وإلى اليوم. ولا تنسَ أيضاً المصالحة الذكية ـ ولو جاءت متأخرة ـ التي رعتها موسكو بين وزير خارجيتك محمد سالم باسندوه وعضو مجلس الرئاسة عندك سالم صالح محمد، وكلاهما جنوبي، والتي كانت ـ لو طالت الحرب ـ لصالحك وصالح الوحدة اليمنية، لأنها تمت في إطار شرعية دولة الوحدة. حتى ولو مالت موسكو إلى منطق اليمنين حماية لمصالحها القديمة في وجه الهيمنة الأميركية، فيما لو تم الاعتراف بعدن. ومع الأخذ بالاعتبار الحساسيات الأميركية تجاه الخليج، فمن الممكن التقارب مع روسيا، بتغليب مصلحتها في أحيان على مصالح الغرب، وبذلك تضمن حليفاً لا بد أن يستعيد أهميته القديمة يوماً ما.

□ □ □

لعل من الضروري التذكير والاتعاظ بتجربة زميلك السابق في الحكم «الرئيس» الجنوبي السابق علي سالم البيض، الذي أعلن رسمياً اعتزاله العمل السياسي في بيان أذاعه من سلطنة عُمان، والذي تروي مصادر خليجية أنه بعد اتخاذه قراره بالفرار من المكلا، قد أعرب لأحد معاونيه وهو يعبر الحدود مع سلطنة عُمان ليصل إلى صلالة، محاطاً بجلال صمت الهزيمة، عن مدى شعوره بالإحباط ومرارة الخيبة، لأن الجميع قد خذلوه، وخاصة «الحلفاء» الذين ورّطوه في الإقدام على المشروع الانفصالي، فدفع هو وبلاده ثمناً باهظاً لحرب مدمرة وطاحنة كان في غنى عنها، لولا هؤلاء «الحلفاء».

في هذا الوقت كان «نائبه» ـ الذي فرضه عليه السعوديون ـ عبد الرحمن الجفري أحد أبرز المعارضين السابقين للنظام الماركسي في عدن، يطلق التصريحات العنترية من جيبوتي التي فرّ إليها مع مجموعة من الزعماء الانفصاليين، متوعداً بالعودة إلى عدن

لإنقاذها من «الاحتلال الشمالي». وهذه التصريحات هي جزء من تهيئة الجفري ـ الذي بقي في عدن طوال أيام الحرب، بينما لجأ البيض إلى المكلا ـ لخلافة البيض في زعامة المعارضة اليمنية، بعد أن أعادت السعودية تجميع قادة الانفصال في أراضيها إثر هربهم من عدن والمكلا إلى جانب من كان منهم خارج اليمن. وخاصة أن الحزب الاشتراكي بعد سقوط البيض ومجموعته لم يعد صالحاً لقيادة الحركة الانفصالية خارج الحدود. فلم تعد ماركسية الحزب وتنظيماته تخدم أغراض العمل الانفصالي داخل اليمن. فالحزب الاشتراكي يجب أن يبقى بقيادة جديدة أحد أحزاب دولة الوحدة الممثلة في مجلس النواب اليمني، وجزءاً أساسياً من التعددية السياسية والحزبية داخل الديموقراطية والشرعية اليمنية.

□ □ □

من بين هؤلاء «الحلفاء» كانت الكويت، التي وجّه إليها البيض لوماً كبيراً في حديث لجريدة «الخليج» الصادرة في الشارقة (١/٧/١٩٩٤) والذي قال فيه إنها «لم تفِ بوعودها بمساندته، وتلكأت في الاعتراف بالدولة الجديدة» التي أعلنها في جنوب اليمن. هذه الكويت هي نفسها التي أصرت بلسان وزير خارجيتها، الشيخ صباح الأحمد على التهديد في مؤتمر «دول إعلان دمشق» المنعقد في الكويت في ٦ تموز ١٩٩٤ بالاعتراف وحدها باليمن الجنوبية إذا لم يتم تطبيق قرارات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. كل ذلك في اليوم نفسه الذي انتهت فيه الحرب وتوقف القتال. مما دفع وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين، إلى تطويق كلام وزيره بكلام مناقض، مستبعداً «تفرد دولة من «دول إعلان دمشق» الثماني باتخاذ موقف مغاير للموقف العام لدول

الإعلان(...) وإن أمر الاعتراف مرهون باستعادة الشطر الجنوبي لوضعه القانوني».

لا شك أن تخبط الديبلوماسية الكويتية التي يقودها «تاليران» الجزيرة العربية، قد أوصلت رجلاً يملك خبرة البيض للجوء إلى الصحف ليعكس مرارته من الموقف الكويتي، بعد أن استنفد كل القنوات الديبلوماسية لإيصال رسالته إلى الحكومة الكويتية التي دفعته بوعودها مع السعودية والإمارات، إلى فخ المشروع الانفصالي.

إتعاظاً بهذه التجربة عليك، يا فخامة الرئيس، الابتعاد عن سياسة الأحقاد الكويتية التي دمرت التضامن داخل مجلس التعاون الخليجي، بعد أن أوقعته في سلسلة من الأخطاء السياسية، وجرته بحكوماته وشعوبه إلى صراعات وحروب وعداوات هو في غنى عنها. فإياك أن تعتمد سياسة «الضد» و«المع» التي اتخذتها الحكومة الكويتية مقياساً للتعامل معها. هذه السياسة التي شلت العمل العربي المشترك من قبل وبعد حرب الخليج ومزقت أي محاولة لرأب الصدع العربي حتى الآن. فعليك أن تستميل بمزيد من سعة الصدر والتفهم من كان «ضد» الوحدة، لا أن تعاقبه، وعليك أن تحافظ بمزيد من المكاسب الديموقراطية، على من كان «مع» الوحدة. إن الديبلوماسية الكويتية التي كانت مدرسة رائدة في الستينات والسبعينات، أصبحت ما بعد حرب تحرير الكويت، عاملاً تخريبياً في السياسة العربية، أدى الى عزلها، لأنها لم تستنبط وسيلة تحيل بها وزيرها المخضرم إلى التقاعد. فحاذر منها وابقِ مسافة في التعامل معها، حتى لا تضطر يوماً ما إلى الإدلاء بتصريحات للصحافة عنها.

□ □ □

أرجو أن تكون وفياً، يا فخامة الرئيس، لنص وروح البيان الذي أصدرته فور اكتمال الأعمال العسكرية بسقوط عدن والمكلا وفرار الانفصاليين. وأهم ما فيه: «مواصلة الالتزام بالنهج الديموقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان». ثم: «اعتماد مبدأ الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أية خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية».

إن الوفاء لهذه المبادىء يتطلب أكثر من بيان. بل يتطلب ممارسة فعلية على الأرض، تصون العمل الديموقراطي والحزبي والحريات الصحافية، بقدر ما توسع دائرتها التعددية. وبقدر ما يزداد السعي في هذا المنحى، يتأكد احترام حقوق الإنسان. وكلما نبذ العنف من العلاقات السياسية، يتأكد الحوار الديموقراطي، وتتعمق الشرعية الدستورية. إن هذه مجموعة بديهيات، لكنها بديهيات تحتاج إلى تطبيق. والتطبيق يتطلب ممارسة تحتاج إلى تسامح وسعة صدر كبيرين.

ولا تنسَ، يا فخامة الرئيس، أنه إذا كان العمل العسكري هو الذي منع الانفصال وثبت الوحدة، فإن الإغراء الديموقراطي الذي حملته بنية الدولة الدستورية هو الذي صان الوحدة وحماها. فاليمنيون الوحدويون، على تحفظهم حيال ما شاب حكم الوحدة خلال أربع سنوات، من نقص في الممارسة الديموقراطية، إلاّ أنهم ظلوا متعلقين بها، مدافعين عنها، معتبرين أن الوحدة هي الإطار الذي يستوعب طموحاتهم التاريخية والقومية، وأحلامهم الديموقراطية. بل إن الوحدة بحد ذاتها هي خيار ديموقراطي، يحمل في طياته بذور العمل السياسي المختلف في نهجه عن باقي الأنظمة العربية التي لم

تتعلم حتى الآن كيف تمارس تعددية العمل الديموقراطي. وبهذا تحقق يمن موحدة ذاتها بعد خمسة قرون من التشطير.

لذلك فالمصالحة السياسية ليست أمراً ضرورياً فحسب، بل يجب أن تتخذ شكلاً علنياً، يتفق مع قرار العفو العام. فلا يخاف «الانفصاليون» (لأكثر من سبب) من أن ينضموا تحت لواء دولة الوحدة مجدداً، ولا يتردد «المعارضون» في أن يدخلوا اللعبة السياسية. فيكون المحك مدى الالتزام بشروط اللعبة، لا شخصية اللاعبين، ومواقفهم السابقة من النظام أو بعض أشخاصه، فلا يستبعد أحد منها. ولا شروط مسبقة للمصالحة السياسية إلاّ الالتزام بشرعية الدولة ودستورية قوانينها.

□ □ □

إن إعادة التوازن السياسي إلى تركيبة النظام تحتاج إلى أداء سياسي ناجح يحمي النصر العسكري الذي حققته القوات الوحدوية المسلحة في وجه الانفصاليين. لذلك فالحاجة ماسة إلى صيغة سياسية مناسبة تحظى بالإجماع الوطني، لتكون في مستوى التحديات الخارجية التي يواجهها اليمن، منعاً لأي موقف خارجي محتمل لزعزعة الأوضاع الداخلية. وكل هذه التمنيات تصب في ضرورة قيام حوار وطني موسع، هو أحد الشروط الأميركية التي بنت عليها واشنطن موقفها من الحرب. كذلك هو مطلب فرنسي، وفرنسا هي الدولة الأوروبية التي تلعب دوراً متميزاً ومهماً في اليمن.

فالإئتلاف الثلاثي الحاكم (حزب المؤتمر، حزب الإصلاح، والحركة الإسلامية) لم يعد كافياً ليشكل حكومة ما بعد الحرب. فالحزب الاشتراكي ما زال قوة سياسية في الشمال والجنوب قياساً على الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات، وهو بزعامة جديدة،

يستطيع أن يردم الهوة السياسية السحيقة التي أدت إليها الحرب. وخاصة أنه لم يعد نداً لحزب المؤتمر في صناعة القرار.

إنما الأهم من ذلك كله هو فصل الجيش عن الأحزاب، وإخراج العسكر من السياسة، وتجريد الأحزاب من الجيوش. فتوحيد الجيش في مؤسسة عسكرية واحدة، بعيدة عن الحزبية التي أدخلها الحزب الاشتراكي في البنية العسكرية بموجب التنظيم الماركسي للجيوش في دولة الحزب الواحد، أصبح أمراً يتطلب عناية خاصة بعد هزيمة الجيش الحزبي في حرب الانفصال. لذلك فإعادة بناء القوات المسلحة اليمنية على أسس جديدة وقواعد مغايرة لما كان شمالياً أو جنوبياً، يتطلب إخراج المؤسسة العسكرية برمتها من السياسة الحزبية، بحيث يكون ولاؤها فقط لدولة الوحدة، أياً كان الحزب الحاكم، ما دام يملك الشرعية الدستورية بالطرق الديموقراطية.

إن الوحدة التي قامت باستفتاء شعبي، والدستور الذي أُقِرّ بانتخابات عامة، يحتاجان إلى حماية جديدة بعد أربع سنوات من دولة الوحدة التي غيّرت الكثير من واقع الأمور على الأرض، قبل حرب الانفصال وخلالها وبعدها. هذه الشرعية تحتاج إلى حماية جيش وحدوي، خارج الحزبية (وإن كان داخل القبَلية التقليدية اليمنية) يلتزم بالقرار السياسي المدني ولا يتجاوزه أو يتعداه. وهذا تحديك.

□ □ □

أنت تعرف، يا فخامة الرئيس، أنك متهم «بعلاقة ما» مع صدام حسين. وأن الكويتيين ـ تحديداً ـ والسعوديين حاولوا النيل منك عن طريق هذا الاتهام في حرب الوحدة. بداية بأن الرئيس العراقي يغذيك بالمال والسلاح والطائرات والطيارين، ونهاية بأنك تقلده في أمور كثيرة. أعرف أن الشق الأول من هذا الاتهام يبدو متعذراً

والعراق محاصر. أما الشق الثاني، فأرجو أن لا يكون أكثر من نوع «تشويه السمعة»، الذي يكثر فيه القيل والقال في المحافل السياسية العربية.

فصدام حسين ونظامه «بيت سيء السمعة» ومثل لا يحتذى على أي مستوى، أرجو أن تبقى في منأى عنه. أن تكون ضد حرب الخليج وتواجد قوات أجنبية على أرض الجزيرة العربية، أمر، وأن تكون مع صدام حسين أمر آخر. أن تكون مع وحدة العراق وضد حصار وتجويع شعبه شيء، وأن تكون مع صدام حسين شيء آخر. أن تكون ضد غزو الكويت، موقف لم يعترف لك به أحد، وأن تكون مع حكومة الكويت، قرار دعاك إليه الجميع. وقد دفعت ثمناً باهظاً لموقفك من حرب الخليج، لمجرد أن شعبك الوحدوي بغريزته قد وجد فيما قام به صدام حسين دغدغة لأحلامه القومية، فتغاضى عن سيئاته وهلّل لما اعتقد أن فيه شيئاً من الحسنات. فدفع ثمن ذلك بأن شرد حوالى المليون يمني من السعودية والكويت والإمارات وقطر لمجرد الوهج الحماسي الذي أظهره.

كان درس صدام حسين غالياً بالنسبة إليك، وخسائره فادحة، كادت تودي بوحدة وسلامة بلادك كلها. فالرجل، الذي لا يرى حلاً لأزمة بلاده بعد أربع سنوات تماماً من كارثة حرب الخليج الثانية (بعد كارثة حرب الخليج الأولى مع إيران) إلاّ في استيقاظ وزرائه باكراً ومداومتهم في مكاتبهم من الثامنة صباحاً، أو في اغلاق الحانات والنوادي الليلية وصالات الرقص ومنع بيع الخمور في عاصمة الرشيد لوقف «السلوك المنحرف» في بلد لا يطعم راتب شهر فيه عائلة ليوم واحد، رجل كهذا لا يقتدى به، رغم ترحيب الصحف العراقية الرسمية بهذا القرار لأنه يتفق مع «القيم العربية والإسلامية»، في بلد أصبح فقيراً إلى درجة العوز والذل

بسبب طغيان حاكمه، وكأن الفقر والجوع والمرض تتفق مع القيم العربية والإسلامية. ألم يذكرك هذا القرار بقرار «نائبك» السابق بإغلاق معمل البيرة في عدن، والبلد محاصر لا ماء فيه ولا غذاء؟

عبر التاريخ، هكذا كان يفكر الطغاة، يا سيدي. فابقَ على مسافة بعيدة منه، وحذار أن يكون في صدام حسين ما يغريك بالتشبه به أو بنظامه أو بممارساته. أما أن تتعامل معه كنظام قائم يحكم العراق، فهو حق من حقوق سيادة دولتك. لا أكثر ولا أقل.

أنت تعي، يا فخامة الرئيس، أنك تواجه ارتياباً إقليمياً، لأن هناك من يقول إن العراق وإيران وليبيا والسودان قد ساعدتك في الحرب، مما يعني أنك ستمارس سياساتها في المنطقة. كما أن هناك من يدعو الولايات المتحدة والغرب إلى مقاطعة نظامك، كما تقاطع الأنظمة في بغداد وطهران وطرابلس والخرطوم. وأنت تعي أن آثار الحرب ـ التدميرية والاقتصادية والسياسية والنفسية، وكلها أرض خصبة للشقاق ـ لن تزول ببساطة، بل قد تتخذ أشكالاً مختلفة من التشفي والانتقام والاستنزاف في معارك هامشية قد تؤخر من إعادة إعمار اليمن في السياسة والاقتصاد. بل يذهب بعضهم إلى التساؤل عمّا ستفعله بانتصارك؟

ولعل الجواب البديهي هو أن تؤكد لهم أن انتصار الوحدويين هو انتصار لكل اليمنيين، وليس انتصاراً للشمال على الجنوب. وأن هذه الحرب يجب أن تكون آخر الحروب في اليمن. ولتكون كذلك لا بد من عملية تثقيف ديموقراطي واسعة وتنمية اقتصادية شاملة وتلاحم سياسي متين، لا يمكن ان يتم إلاّ إذا وسعت صدرك وتعاليت على الخصومات الصغيرة، وفتحت أبوابك وشرعت نوافذك لرياح العصرنة التي لا بد أن تأتي بالتغيير الذي يطمح إليه اليمنيون، فتدخل منه بلادهم إلى القرن الواحد والعشرين، دولة

نهضوية وديموقراطية وعصرية، تقايض الحداثة والتنمية بأغلال العصور الوسطي التي كبّلتها منذ عهد الإمامة إلى عهد الجمهورية الأولى، وصولاً إلى عهد الوحدة. وبهذا وحده يكون انتصارك.

□ □ □

فخامة الرئيس،

في البداية، قلت إن انتصارك يأتي لاحقاً. إذ لا أحد يستطيع أن يدعي الانتصار في هذه المرحلة. فالانتصار الحقيقي هو ملك الذين يحسمون الجانب السياسي، وليس العسكري، من النزاع لصالح المبادىء التي حاربوا من أجلها. وأنت حاربت من أجل الوحدة، فأكّدت لليمنيين أن خيار الوحدة هو أفضل خيار لهم. لأنه خيار الكرامة الوطنية المحصنة بالديموقراطية والمسوّرة بالشرعية، والمحمية بالدستور الذي يكفل لهم الحرية ويفتح أمامهم آفاق التنمية الاقتصادية. وبالنفط وحده، كما تعرف من تجارب جيرانك في الجزيرة العربية، لا يحيا الإنسان اليمني، وخاصة إذا كان تعداده ١٤ مليوناً من البشر.

أن تفوز بالسلام الأهلي، وببناء مجتمع مدني، وأن لا يكون الرد على كل دعوة انفصالية ستسمعها، هو القمع، بل نجاح نموذج الديموقراطية والرخاء الاقتصادي الذي يطمح إليه كل يمني، هو انتصارك.

أسدل ستاراً كثيفاً، يا سيدي، على «فصل الكويت» واشطب «فصل العراق» من التاريخ العربي المعاصر. فالأمة العربية لم تعد تحتمل «صدام» آخر ولا «آل الصباح» من جديد. فقد تعبنا من رؤية اليمن ضعيفة وممزقة لعقد آخر من الزمن، وآن لنا أن نرى زعيماً عربياً واحداً، لا يكون شخصه أهم من وطنه.

فخامة الرئيس،

أرجو أن لا تُفجع في لحظات التفاؤل الوطني الذي تعيشه هذه الأيام بانتصار الوحدة اليمنية، فتتذكر قول البحتري:

تُـقَـتّـل مـن وتـرٍ أعـز نـفـوسـهـا

عليها بأيدٍ ما تكاد تُطيعها

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها

تذكرت القربى ففاضت دموعُها

الجغرافيا الصعبة والتاريخ السهل

■ الجغرافيا هي التي تتحكم هذه الأيام بالمستقبل السياسي للعالم العربي. والمنتصر هو الذي يكتب عادة التاريخ، وأن تاريخ الكثير من الشعوب والأمم هو تاريخ مزور في العديد من نواحيه.

أما الجغرافيا الطبيعية فيصعب اللعب بصحاريها وأنهارها وبحارها وأوديتها وجبالها، بينما يسهل اللعب بالجغرافيا السياسية، التي قلّما تخضع لمعطيات الجغرافيا الطبيعية. فالجغرافيا السياسية تتبع عادة مجرى التاريخ الآني الحاصل على أرض المتغيرات السياسية، والذي يثبته القوي عادة.□

الاستدارة الى آسيا الوسطى

ماذا كان يفعل الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ومعه وفد من مئتي شخص، في أوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وكازاخستان، أتبعها فيما بعد بزيارة الى أذربيجان، طوال الأسبوع الأخير من تشرين الأول ١٩٩٣؟

هل يا ترى استمع الى «نصيحة» يتداولها عرب الخليج منذ فترة، تدعو ايران الى الالتفات نحو آسيا الوسطى، حيث مصالحها الحقيقية والمستقبلية، بدلاً من الالتفات نحو الخليج، الأكثر استعصاء عليها، وتعكير مياهه الضحلة بالاصرار على «فارسية» جزر عربية ثلاث، نصف مأهولة، لا تسمن ولا تغني من جوع؟

لا أعتقد. بل على الأغلب ان هذه «النصيحة» لم تصله.

من المؤكد أن الرئيس الايراني في زيارته، كان يستطلع أربع جمهوريات إسلامية آسيوية ناطقة بالتركية، تقع على حدود بلاده الشمالية، للتعرف بها واستكشاف سبل التعاون الاقتصادي والسياسي ـ وربما الثقافي ـ معها، في محاولة لتعزيز نفوذ ايران في وجه النفوذ التركي التقليدي والتاريخي في تلك البلاد. من دون أن

يزور طاجكستان، الدولة المشغولة بحرب أهلية بين السلطة الشيوعية الحاكمة، والإسلاميين الأصوليين المتمردين، وهي البلد الأقرب الى حدوده والناطقة بالفارسية، والمتهمة ايران بالتورط فيها بشكل ما، والتي لم توجه له دعوة لزيارتها.

لا شك أن الرئيس رفسنجاني أدرك بحدسه السياسي وحسه الاستراتيجي، أن لايران مدى جغرافياً واسعاً لا بد من استكشافه شخصياً، ولا بد من التأكيد، من ثمّ، أن لبلاده دوراً ومصالح أساسية فيه. وهو المدى الرحب الذي لا تستطيع الولايات المتحدة ولا الغرب، أن يحتوياه بسياستهما المعادية. لذلك لم يكن رفسنجاني بحاجة الى «النصيحة» العربية، ليعرف أن للخليج ضفتين. الضفة الفارسية حيث تقف ايران، ومن بعدها شمالاً آسيا الوسطى. والضفة العربية حيث يقف العرب، ومن بعدهم جنوباً الجزيرة العربية. ولقد تصارع الجانبان وتعايشا طوال التاريخ. وعرف الجانب العربي أن لا مصلحة له في استعداء ايران. وعرف الجانب الايراني، أن بيته من زجاج، وان اللاعبين في حديقته الخلفية المفتوحة على آسيا الوسطى، أكثر عدداً من اللاعبين في حديقته الأمامية المفتوحة على الخليج، وبالتالي فان مشاكله الكثيرة لا تُحل عن طريق استعداء الجانب العربي في الخليج.

□ □ □

هنا لا بد من التوقف قليلاً واستجلاء «نصيحة» التفكير السياسي الجديد في الخليج، الداعي الى اقصاء ايران، عن طريق فتح أبواب آسيا الوسطى أمامها من جهة، وادخال تركيا من جهة ثانية الى لعبة التوازن الخليجي في منطقة نفوذها الآسيوي ـ الإسلامي القديم.

لقد وفرت حرب الخليج لتركيا فرصة للعودة الى الشرق الأوسط من البوابة التاريخية نفسها التي أغلقت في وجهها عند انهيار

الامبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. فخمسة قرون من الحكم التركي في العالم العربي، وسيطرة السلطنة العثمانية على تخوم واسعة تحت مظلة الخلافة الإسلامية، لم يتمكن من محوهما نصف قرن من التتريك الأتاتوركي ولا من العلمانية الغربية، ولا من الايحاءات الأوروبية، ولا من التودد الأميركي، ولا من التحالف الأطلسي. فالطعم العثماني الإسلامي ما زال تحت اللسان، وما زال لعاب الأتراك يسيل له، منذ أن انكفأ مصطفى كمال أتاتورك بجمهوريته الحديثة الى آسيا الصغرى.

وهنا لا بد للتاريخ أن يتداخل مع السياسة، إذ ليس هناك تخطيط سياسي ثابت بمعزل عن العلاقات التاريخية ورواسبها، ينزوي بعيداً عن الواقع الجغرافي وتبعاته. فالمقارنة بين تركيا وايران في علاقاتهما مع العرب، تصبح واردة إذا أردنا أن نميز الفروقات بين هاتين العلاقتين، ومدى احتمالات نجاح الواحدة وفشل الأخرى. وهو تمييز يمسي ضرورياً، في حالتنا هذه، لفهْم أبعاد السياسة الخليجية وطروحاتها الجديدة.

لقد كانت تركيا جزءاً متداخلاً في الكيان العربي الإسلامي. كما كانت متداخلة في الجغرافيا السياسية العربية، وفي الحركات العربية الوطنية والقومية، وفي الإرث الإسلامي العربي، بشقيه التاريخي والسياسي. بينما كانت ايران ـ فارس، امبراطورية بعيدة ذات حضارة عريقة قبل الإسلام، صنعت امتدادها الجغرافي والسياسي كله قبل وصول الإسلام. وعندما دخل الإسلام بلاد فارس، تحوّل الى إسلام الأقلية الشعوبية، وباتت تلك البلاد تمثل ذلك الإسلام الذي لم يستطع أن يتوسع خارج حدوده «الفارسية» ليصل الى إسلام الأكثرية. حتى عند قيام دولة شيعية، كدولة الفاطميين في

مصر، ظل النفوذ الفارسي بعيداً عن مصر، والتأثير الفارسي بعيداً عن قلب العالم العربي.

ولئن لم يكن الأتراك، قبل الإسلام، ذوي حضارة أو امبراطورية، تستحق الدفاع عنها، إلا أنهم استطاعوا بعد الإسلام وبسببه أن يكوّنوا، واحدة، ساهم انتماؤهم أثناءها الى أكثرية الإسلام السني، في أن يصل حضورهم الى كلِ زاوية في العالم العربي والإسلامي. وأن يكون هذا الوجود مقبولاً دينياً، وإن رُفِضَ سياسياً عند نشوء القوميات في ما بعد. فالإسلام هزم فارس وسيطر عليها. وظل الفرس الى اليوم يحملون ضغينة هذه الهزيمة. بينما انتصر الأتراك بالإسلام، وظلوا الى اليوم يتغنون بأمجاده، وان تخلوا سياسياً عن ادعائه.

وعندما جاء الإسلام الى الأتراك، وحّدهم وأهّلهم ليحكموا شعوب الإسلام العديدة. بينما شرذم الإسلام الفرس وأخضعهم لحكم شعوب أخرى. فهزيمة العرب للفرس كانت هزيمة حضارية ـ دينية مرّة. أما هزيمة العرب للأتراك، فكانت هزيمة سياسية. وظل الأتراك الى اليوم يحملون هم أيضاً، كما الفرس، ضغينة هذه الهزيمة. لكن الهزيمة السياسية تكون عادة أخف وطأة من الهزيمة الحضارية، وبالتالي يكون التغلب عليها أسهل، وخاصة إذا كان العامل الديني حليفاً لها.

فجذور الخلاف العربي ـ الفارسي قائمة في الأصول الثقافية والحضارية والقومية، المتباعدة والمختلفة للشعبين. والمشاركة والمساهمة في الحضارة الإسلامية لم تغيرا من أحقاد العرب والفرس، وتباعدهما قبل الإسلام. والشخصية الفردية الأمتين لم يلغ الإسلام منها شيئاً ولم يذبها. ولم يحقق العرب عن طريق الإسلام اندماجاً عضوياً أو وحدوياً مع الفرس، بل استطاع الفرس

أن يغيروا الكثير من المفاهيم الأولية والأصلية للإسلام كما جاء به العرب. فلقد كان لبلاد فارس، عبر التاريخ، شخصية مميزة وحضارة مستمرة وحدود مستقرة الى حد ما. ذلك أن الفرس كأمة، ليسوا ممزقين كالعرب، بين الشعور الوطني القومي والاغراء الإسلامي الأوسع. لقد تخطى الانفصال الجغرافي، مع اللغة والثقافة المميزة للفرس، الشعور الديني المشترك مع العرب وغيرهم من مسلمي العالم. وجاءت المفاهيم السياسية الحديثة لتصعد من حدة الخلافات بين الفرس والعرب، مكرسة عدم الثقة بينهما، ومعمقة خوفهما المتبادل.

أما جذور الخلاف العربي ـ التركي، فقد كانت شيئاً مختلفاً.

□ □ □

مما لا شك فيه أن تركيا تتشوق، اليوم، الى دور مشرقي، من خلال وجود دولتين توسعيتين وقويتين طامحتين في المنطقة، هما ايران واسرائيل. وخمسمائة سنة من أصل ألف وأربعمائة سنة من التاريخ العربي والإسلامي، ليست فترة بسيطة لكي تُنسى خلال سبعين سنة فقط من الانقطاع بين العرب والأتراك. على الرغم من أن السبعين سنة التي مرت، حفلت بانفراط عقد الامبراطورية العثمانية وزوال الخلافة الإسلامية ومرور حربين عالميتين، وعشرات الحروب الاقليمية، إلا أن ذلك لا يذكر في حساب التاريخ أو الطموحات التاريخية التي لا تذوي مع الزمن.

وفشلت تركيا المتفرنجة، المتغربة، منذ نشوء الكيانات العربية المستقلة وتأسيس دولة اسرائيل وسقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في ايران ومحاولتها الانفلاش خارج حدودها، في أن تجد لنفسها خلال نصف قرن ويزيد، دوراً غربياً أوروبياً مقبولاً، بقدر ما فشلت في اقناع أوروبا والأوروبيين بأنها جزء منها ومنهم. لذلك تحاول

تركيا في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم العربي، أن تستعيد تاريخ الخمسمائة سنة الذي أنستها اياه سبعون سنة من التغريب غير المجدي.

لقد اكتملت اليوم، بالنسبة إلى تركيا، الدورة التاريخية التي بدأت بنهاية الحرب الكبرى وانتهت بسقوط الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، مروراً بالحروب العربية ـ الاسرائيلية الخمس، والحرب العراقية ـ الايرانية التي طالت ثماني سنوات. وباكتمال هذه الدورة سقطت سياسة مصطفى كمال أتاتورك، الداعية الى انكفاء تركيا الى الداخل أو التعامل مع أوروبا، والابتعاد عن العالمين العربي والإسلامي.

فمنذ أن هدأت «عاصفة الصحراء» في الخليج، والتفكير في أوساط صانعي السياسة الأميركية في واشنطن ـ بتزكية خليجية ـ يتجه الى اعطاء تركيا دوراً أكبر مما لها الآن، في سياسة الشرق الأوسط، وفي الجزيرة العربية تحديداً. فبعد زوال الخطر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفياتي، تحررت القوات التركية من حماية حدود حلف الأطلسي مع الامبراطورية السوفياتية القديمة. مما أعاد لهذه الحدود حجمها الطبيعي مع دول الجوار التركي. لذلك تتوافر اليوم للقوات التركية، بوجود القواعد العسكرية الأميركية الضخمة فيها وتجربة استخدامها في حرب الخليج، حرية الحركة. هذا إذا توافرت لها الفرصة، للتوجه جنوباً نحو الجزيرة العربية، في حال تعرض دول الخليج العربي لأي خطر ايراني (بعد أن كان سابقاً سوفياتياً)، أو حتى لقلاقل داخلية قد تهدد الأنظمة القائمة هناك.

فبدلاً من ارسال قوات أميركية «ملحدة» الى أراض إسلامية محرم أكثرها على غير المسلمين (ولا سيما ان النقمة الإسلامية لوجود قوات غربية في السعودية ما زالت تتفاعل حتى الآن)، ترسل

الولايات المتحدة بالنيابة عنها، قوات تركية مسلمة سنيّة الى أرض تعرفها جيداً، وسبق لها أن تواجدت فيها عشرات السنين. فالقوات التركية ظلت في الحجاز وفي اليمن حتى عام ١٩١٨.

وما دام «اعلان دمشق» غير قابل للتنفيذ، ودور مصر العربي والإسلامي معطّلاً لسنوات قادمة، فإن تركيا تبقى الدولة المسلمة التي حوت آخر خلافة إسلامية في التاريخ، مدعوة للدفاع عن أراض إسلامية في زمن اتفاق السلام الفلسطيني - الاسرائيلي الأخير. وبذلك يكون المسلمون هم الذين يدافعون عن المسلمين. وتبقى أميركا بعيدة عن المواجهة العسكرية والاحتكاك المباشر مع العرب، ومع ايران (اذا اعتبرناها هي الخطر) فتحقق واشنطن سياستها في المنطقة بقدر ما تحقق الأطماع التاريخية لتركيا العثمانية، ومن دون أن يُخدش أميركي واحد.

وقد يكون الدور التركي في هذه المرحلة موجهاً ضد ايران، في محاولة لردعها عن أي طموحات خليجية. لكن يبقى هذا دوراً مرحلياً ومؤقتاً. فالخطر في أن يكون الأميركيون، في سياق سياسة استراتيجية، راغبين اليوم في أن يمسكوا بسيف السلطان العثماني الطويل، وإنْ تقاعد. وأن يحاربوا بجيش «تركيا الفتاة» المسلم، وان أصبح أطلسياً، لا لاحتواء ايران فقط، بل للوقوف في وجه المد الإسلامي والنفوذ الأصولي القادم من آسيا الوسطى، والذي قد يشكل تهديداً لهم منذ أن انهار القيصر السوفياتي وتفككت امبراطوريته.

من وراء هذه التراكمات التاريخية العاتية، تدخل تركيا ساحة الشرق الأوسط من باب الأقليات، بعد أن أتقنت لعبة التوازنات معهم عبر تاريخها العثماني الطويل. فمن جهة هناك الصراع الأذربيجاني - الأرمني، والذكريات الأرمنية المريرة في التاريخ

التركي، ومن جهة ثانية هناك القضية الكردية ومضاعفاتها الخطيرة والمباشرة على الوضع الداخلي التركي. ومن جهة أخرى، هناك تركة الصراع التاريخي بين ايران الفارسية الشيعية وتركيا العثمانية السنِّية، وان استعملت في تعريفاته اليوم، مفردات أخرى. هذا الصراع سيكون الخليج ساحته الأمامية، وآسيا الوسطى ساحته الخلفية. وقد يصبح العرب وقوده. فعندما تفتح أميركا هذه الأبواب لتركيا، بعد أن علاها الصدأ ثلاثة أرباع القرن، تكون دورة التاريخ قد اكتملت، إذ تستدير تركيا نحو الإسلام معطية ظهرها لأوروبا، بعد أن تعبت من احتقار الغرب، واهماله لها.

□ □ □

لكن منذ متى بدأ البحث العربي عن صيغة لتغيير المسار الايراني في الخليج؟

منذ ان جاءت الثورة الايرانية باسم الإسلام حاملة المصاحف والسيوف، ودول الخليج العربي تعيد النظر في المسلّمات التي تعاملت بها إبان حكم الشاه. لقد أصبح الخليج منطقة مستهدفة ايرانياً. وكانت بلاد فارس منذ فجر التاريخ تتطلع جنوباً نحو الجزيرة العربية. فمنذ ما قبل الإسلام وحتى هزيمتها في معركة القادسية، لم تغزُ فارس ولم تحتل إلاّ شواطىء الجزيرة العربية في البحرين وعُمان واليمن. وظل عرب الجزيرة يقاومون الغزو والتوسع الفارسيين منذ أيام الجاهلية حتى استقرار الحكم الأموي في دمشق. وظلت طموحات دولة الفرس التوسعية محصورة في حدودها الغربية والجنوبية. ولم تتطلع فارس قط نحو الشمال أو الشرق.

وجاءت ايران الحديثة، وريثة أطماع فارسِ القديمة، لتؤكد الواقع التاريخي. لقد تطلع الشاه رضا بهلوي غرباً واقتطع عربستان مقتلعاً إياها من جذورها العربية، وضمها إلى امبراطوريته الايرانية. وجاء

بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوي وتطلع جنوباً مطالباً بالبحرين ومقتطعاً الجزر العربية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، من أصحابها العرب. ولم يتطلع أي منهما إلى شبه القارة الهندية شرقاً، ولا إلى أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (السوفياتية السابقة) شمالاً. كان محور الهيمنة الفارسية ـ الايرانية يدور دائماً حول القوس العربي الممتد من العراق شمالاً إلى عُمان واليمن جنوباً. وجاءت ثورة الخميني الإسلامية لتمسك بالدورة التاريخية نفسها من جديد.

لذلك لم يكن ممكناً تصدير الثورة الايرانية إلاّ جنوباً. فالاتجاه نحو باكستان غرباً تحول دونه بلوشستان المنقسمة بين ايران وباكستان والمهددة بالانفصال دائماً. والاتجاه ذلك الوقت نحو افغانستان، المحتلة من قبل السوفيات والجمهوريات السوفياتية الإسلامية شمالاً، ليس ممكناً، لأن إسلام الاتحاد السوفياتي أمر يصعب اختراقه من كابول إلى طشقند حتى باكو، لأن اختراق هذا الإسلام معناه، في حينه، الإخلال بموازين اللعبة الدولية. لذلك لم يكن هناك من سبيل أمام ثورة الخميني الإسلامية الايرانية إلاّ أن تتجه جنوباً نحو دول الجزيرة العربية. فجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لم تكن في وضع تستطيع فيه ان تستجيب لدعوة الثورة الإسلامية، ولا ان تفهم مضمونها.

كل هذا قد تغيّر بعد حرب الخليج وتفكك الامبراطورية السوفياتية وسقوط الشيوعية. وقد وفرت هذه المتغيرات الفرص لدول الخليج للبحث عن سياسة بديلة تجاه ايران، قد تدفع هذه الأخيرة إلى تغيير مسارها بالنسبة إلى طموحاتها في شبه الجزيرة العربية. فالقلق العربي لفكرة تقسيم العراق، بكل ما يمكن ان يحمله من نتائج سلبية على الدول الخليجية، وازدياد القوة العسكرية الايرانية

بمشترياتها الجديدة من السلاح السوفياتي، والرعونة الايرانية في التهديد بهذه القوة عن طريق احتلالها جزيرة أبو موسى مؤخراً، كل ذلك دفع الخليجيين إلى إعادة التفكير في المسلّمات التي كانت دولهم تبني عليها سياستها تجاه ايران حتى السنوات الأخيرة.

لقد أدركت معظم دول الخليج، ان الفراغ الذي نتج عن هزيمة العراق بعد حرب الخليج، هو الذي دفع ايران ـ تحقيقاً لطموحاتها التوسعية القديمة ـ إلى سياسة لوي الذراع الخليجية الجديدة. كل هذا يحدث في الوقت الذي تنشغل الدول العربية في المشرق بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط والاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الجديد، وتنشغل مصر والجزائر وتونس بالمد الأصولي وهجمات الجماعات الإسلامية على الأنظمة هناك، وتنشغل ليبيا بقضية «لوكربي» والحصار الغربي المفروض عليها. كل هذه الأسباب مجتمعة، ولا سيما تقسيم العراق، ستنفخ الروح في الثورة الايرانية، التي ستغذي المد الإسلامي الأصولي في دول الخليج، الذي هو أكثر خطراً على الأنظمة الخليجية من القوة العسكرية لايران.

لذلك بدأت دول الخليج تعطي اهتماماً كبيراً لأحداث آسيا الوسطى وأوضاع الجمهوريات الإسلامية فيها، مستندة في ذلك إلى السوابق التاريخية، التي تشير إلى أنه إذا كانت ايران منشغلة بحدودها الشمالية والشرقية، فإن اهتمامها بحدودها الجنوبية، سيضعف. وبالتالي، كلما تورطت ايران وانشغلت بأحداث افغانستان وطاجيكستان وأذربيجان وسواها من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، خفّ خطرها على الخليج العربي. وقويت المصالح الايرانية في تلك الجمهوريات، كلما أعارت ايران

اهتماماً أكبر لتصدير مفاهيمها الثورية الإسلامية إليها، وهي الدول التي قد تكون أكثر تقبلاً لهذه المفاهيم من دول الخليج نفسها. وكلما استدارت ايران شمالاً نحو آسيا، وحققت بعض النجاحات فيها، ضعف اهتمامها بالاستدارة جنوباً نحو الخليج، الذي يصعب تحقيق أي نجاح فيه.

□ □ □

هذه السياسة، في حال امكانية تطبيقها، تعني ان على دول الخليج ان تعمل في اتجاهين. الأول: ايران. والثاني: تركيا.

في الاتجاه الايراني، عليها ان تقنع طهران ان مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها الأساسية هي في آسيا الوسطى، حيث لن تجد مقاومة أو معارضة كبيرة لها، وخاصة ان الجمهوريات الإسلامية هناك، بعد سبعين سنة من الحكم الشيوعي والسيطرة السوفياتية، متلهفة إلى إقامة علاقات مع دول الجوار الإسلامي، ومحتاجة إلى أي نوع من أنواع المساعدات، ومتعطشة إلى الإستثمار الأجنبي، وهي التي تملك النفط والذهب والقطن، وبالتالي تملك المواد الخام التي توفر عناصر النجاح لمشاريع التنمية. كما عليها ان تدفع هذه الجمهوريات نحو التعاون مع ايران، وتقنعها ان لها مصلحة استراتيجية في السير بهذا الاتجاه، عن طريق اقامة علاقات اقتصادية وديبلوماسية معها. وايران هي الدولة المؤهلة، بحكم غناها النفطي، أن تلعب دوراً أهم من تركيا في مشاريع التنمية. وتأمل دول الخليج، ان نجاح هذه السياسة، قد يدفع الأذى الايراني عنها.

في الاتجاه التركي، تحاول دول الخليج ان تقنع أنقرة، ان الفراغ الذي خلفته العراق بهزيمتها في حرب الخليج، لا يمكن ان يترك لايران وحدها لتملأه، وخاصة ان القضية الكردية، التي أفرزتها الحرب، هي الأخطر على تركيا من أي بلد آخر معني بها، وخاصة

إذا استقرت الأوضاع على الأرض، كما هي اليوم، وانتهت إلى قيام وطن كردي نواته شمال العراق، وأطرافه تترامى في ايران وتركيا. هذا الوضع يجب ان يدفع تركيا إلى لعب دور أكبر في التصدي للدور الايراني وذلك في الخليج وفي آسيا الوسطى.

وسياسيو الخليج يعرفون ان هناك استراتيجية واحدة في هذا المجال، تتجه إلى اشغال كل من ايران وتركيا في آسيا الوسطى، بحيث تتعاونان معاً ـ مثلاً ـ في حل الخلاف بين أذربيجان وأرمينيا (وان بدون نجاح) لأن لهما مصلحة مشتركة في ذلك، وتتنافسان على النفوذ في بقية الجمهوريات الإسلامية. وبالتالي ينتقل الصراع من كونه عربياً ـ ايرانياً في الخليج، إلى كونه تركياً ـ ايرانياً في آسيا الوسطى. فروسيا (وإلى حد أقل ايران) تريد ان تبعد تركيا عن لعب دور محوري هناك، لأن روسيا تريد ان تحمي أمن حدودها، ومرافئها ومصالحها الاقتصادية والأقليات الروسية التي تعيش في أذربيجان وباقي الجمهوريات الإسلامية. وتركيا تستطيع ان تلعب على مصالح جارتيها معاً.

لكن روسيا قد تجد في ايران الحليف الأقل خطراً عليها من تركيا، والأقرب إلى مصالحها. فكونها اليوم المصدر الأساسي للتسلح الايراني، فإن مصلحتها تقضي بتعزيز الاهتمام الايراني باستقرار آسيا الوسطى، فتتولى ايران الحفاظ على أمن حدود روسيا الجنوبية، مقابل تعهد روسيا الاستمرار في تزويدها بالسلاح. وحتى لا ينضب مصدر السلاح الوحيد لايران اليوم، عليها ان ترعى المصالح الروسية. وخاصة ان روسيا لم تعد دولة عظمى ذات عقيدة سياسية مغايرة تهدد سلامة النظام الايراني وتوجهاته.

في الوقت نفسه، كلما دُفِعت تركيا إلى لعب دور في آسيا الوسطى، وجدت ان نفوذها قد اتسع في العالم الإسلامي، هذا

النفوذ الذي ظلت محرومة منه منذ سقوط الامبراطورية العثمانية وقيام الكمالية العلمانية فيها، قبل سبعين سنة. وستضطر تركيا إلى القيام بدورها الإسلامي الجديد لتوازن بينها وبين المصالح الايرانية والدور الايراني الطاغي في العالم الإسلامي. وسياسة تركيا في «التصدي الخجول» لايران، ستجعلها تقف في وجه أي هيمنة ايرانية في الخليج، بقدر ما ستجعل ايران ترقب سياسة تركيا في تلك المنطقة بقلق شديد.

لذلك تدرس دول الخليج طموحات تركيا في القفقاس وآسيا الوسطى، لاعتقادها، ان تركيا ـ عضو حلف الأطلسي، والعضو المرشح مستقبلاً لدخول سوق المجموعة الأوربية ـ قد منعت من قبل اميركا والدول الأوروبية نفسها من التدخل في البوسنة ومن لعب أي دور في الصراع الدائر في البلقان اليوم، وهي الدولة المؤهلة للتدخل أصلاً بحكم علاقاتها التاريخية منذ حربي البلقان الأولى والثانية بين عامي ١٩١٢ و١٩١٣. فحرمان تركيا من هذا الدور نتيجة للضغوط الأميركية والأوروبية، والذي التزمت به الحكومة التركية، على الرغم من الطلبات الملحة لعدد من الأحزاب التركية للتدخل إلى جانب مسلمي البوسنة، قد أعطاها ذريعة للمقايضة. هذه المقايضة ـ التي شجعها الغرب ـ تنص على اطلاق يد تركيا في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ذات الشعوب التركية، للحد من نفوذ كل من ايران وروسيا. فالغرب على استعداد لدعم هذا التوجه التركي الجديد، ما دامت تركيا تتطلع باتجاه آسيا، وليس باتجاه أوروبا. فقد كان هذا هو الثمن الذي دفعته تركيا، وفي الوقت نفسه كان الجائزة التي نالتها. فقد اعتبر الغرب ان في هذه السياسة الجديدة، التي تعيد لتركيا منطقة نفوذ تقليدية لها في آسيا الوسطى والجزيرة العربية، فرصة يجب ان لا تفوت.

على هذا الأساس تشجع أوساط خليجية الدور التركي الجديد، وخاصة إذا أبعد المخططات التركية عن سورية، لاعتقاد هذه الأوساط انه كلما تقاربت دمشق وانقرة، ابتعدت دمشق عن طهران. لذلك، فإن أي تقارب بين تركيا وسورية، وخاصة فيما يتعلق بمسألتي المياه والقضية الكردية، هو أمر تتحمس له دول الخليج. وهي حماسة تأمل الدول الخليجية ان تدفع سورية إلى موازنة مصالحها، بين ابقاء تركيا على حدودها الشمالية في حالة رضا، وبين إبعاد ايران عن الخليج.

هذا النوع من التفكير يسيطر على مجموعة من السياسيين الخليجيين خوفاً من تقسيم العراق الفعلي وعزلته العربية والدولية والفراغ الناتج عن هذا الوضع. وخوفاً من ان يدفع هذا الوضع ايران إلى التفرد بملء هذا الفراغ. ويبقى الخوف الأكبر والأهم، متمثلاً في ان تدفع الظروف الدولية الحالية والمتغيرات السريعة في السياسة الغربية إلى تحقيق تقارب ايراني ـ عراقي حقيقي، يقع الخليج بمقتضاه في قبضة محور طهران ـ بغداد، وهو الذي عانى الأمرَّين من مواجهة كل منهما على حدة: فكيف بهما مجتمعتين!

□ □ □

إن رياح الخوف التي تهب من جديد على الخليج العربي اليوم، هي التي دفعت دوله إلى التفكير في سياسات بديلة من الواقع الذي تعيشه. فالأفكار المطروحة، ما هي في الواقع إلاّ محاولة للاستعانة بالمتغيرات الدولية التي حصلت في السنوات الثلاث الأخيرة، مستخدمة سرعتها، للحسم بين ما هو ممكن أن يتحقق منها، وما هو مستحيل.

فالعدو بالنسبة إلى الخليج لم يعد وهمياً، بل أصبح عدواً معروفاً،

علني المقاصد، مدججاً بالسلاح وواضح الأهداف. أما الصديق فلم يعد يهم الخليجيين مَنْ هو.

مصالح ومطامع

لعل تفسير الأزمة القائمة اليوم بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى يبدأ من السؤال التالي: كيف تتفق وأين تصطدم المصالح الإيرانية والمصالح العربية في الخليج؟ لكن قبل هذا السؤال لا بد، أولاً، من تحديد هوية الدور الإيراني ودوافعه الحقيقية، استناداً إلى السوابق التاريخية والحقائق الجغرافية التي تؤثر في أحداث اليوم وتضغط عليها.

□ □ □

إن الصراع على احتلال المركز الأقوى والأهم في الخليج، ليس وحده العامل الحاسم في كل الذي يحدث اليوم بين إيران وعرب الخليج. فالوضع الجغرافي، مثلاً، لا ينفرد بتقرير دور إيران الآن، كما كان ينفرد بتقريره في الماضي. إذ ليس من قبيل الصدفة أن يكون الاعتقاد التاريخي السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن دورهم الحالي ما هو إلاّ استمرار لدورهم التاريخي السابق. فكل حاكم لبلاد فارس كان يتطلع إلى الخليج. والظروف الداخلية لهذا الحاكم أو ذاك ـ وخاصة إذا كانت مريحة ـ هي التي

كانت تقرر حجم الدور الذي يمكن لإيران أن تلعبه في الخليج، بقدر ما كانت الظروف الخارجية تحد أو تدفع بهذا الدور إلى مداه الأضيق أو الأوسع.

فمن قبل أن تبدأ اهتمامات الشاه السابق بالخليج، أثر ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨، التي أطاحت بالنظام الملكي، شريكه في حلف بغداد، كانت علاقات إيران بمعظم الدول العربية علاقات وديّة، بما في ذلك مصر وسورية. حتى إنها أيدت مصر ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦ التي عرفت «بالعدوان الثلاثي». ذلك أن إيران كانت تشعر أن وضعها في الخليج سليم، ما دامت بريطانيا هي القوة الاستعمارية المسيطرة شرق السويس، وما دامت الملكية قائمة في العراق. كل ذلك تغيَّر بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، حين خافت إيران أن تؤدي الثورة العراقية إلى (دومينو) تنتقل إلى دول الخليج، فتطيح بالأنظمة «الرجعية» هناك.

ومنذ ذلك الوقت والعلاقات العربية ـ الإيرانية تسير من سيء إلى أسوأ. وكانت هذه العلاقات تزداد سوءاً كلما اتسع مد القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر وأحزاب اليسار في العالم العربي. ولم يقتصر الخلاف مع إيران على الدول «التقدمية ـ الثورية»، بل تعداها إلى الدول «اليمينية ـ الرجعية». فاختلفت إيران مع السعودية والكويت حول التنقيب عن النفط في الجرف القاري المشترك بين الدول الثلاث. ولم يسوَّ هذا الخلاف إلاّ في العام ١٩٦٨. إلاّ أنه ما لبث أن تجدد مع السعودية حول السيادة على جزيرتي «فارسي» و «عربي» التابعتين لها، واللتين تطالب بهما إيران. ولم يحل هذه الخلاف إلاّ عند استقلال دول الخليج في العام ١٩٧١، حيث تنازلت السعودية عن جزيرة «عربي»، الأقرب إلى الساحل

الفارسي، لإيران، واحتفظت بالسيادة على جزيرة «فارسي» الأقرب إلى سواحلها.

ثم كان احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، بعدما كان الخلاف حول البحرين قد سوّي بإسقاط المطالبة الإيرانية بها، أثر استفتاء دولي بإشراف الأمم المتحدة، أعلنت البحرين بعده استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١. وقد جاء هذا الاحتلال بمثابة رد على الذين كانوا يقولون إن إيران لن تلجأ إلى القوة في حل خلافاتها مع العرب. ولم يكن قد سبق لإيران أن تحدثت عن حقوقها التاريخية المزعومة في الجزر العربية الثلاث، إلاّ بعد أن سوّيت قضية المطالبة بالبحرين. وكأنها أرادت بهذا العمل أن تعوض من خسارتها بالتنازل عن البحرين. وكان التوقيت الإيراني لاحتلال الجزر بارعاً. إذ حدث قبل شهر تماماً من انسحاب بريطانيا نهائياً من الخليج، أي في الوقت الذي لم تكن تستطيع فيه لندن القيام بأي إجراء عسكري مضاد (على افتراض أنها كانت ترغب فيه أو قادرة عليه) وكان هذا أول احتلال حقيقي لأراضي دولة من قبل دولة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية.

وفشل الإيرانيون في فهم الاستياء العربي من عملية الاحتلال، وخاصة أن ردات الفعل العربية على هذا الأمر، جاءت كعادتها، مختلفة ومتناقضة ومتباعدة، تماماً كما فشلوا من قبل في فهم عمق الاستياء العربي عندما ألغى الشاه الاتفاق حول شط العرب مع العراق، والمعمول به منذ ٤ تموز ١٩٣٧، واستمر ساري المفعول إلى أن ألغته إيران من طرف واحد في ١٩ نيسان ١٩٦٩، وكان سبباً مباشراً ومعلناً لنشوب الحرب مع العراق بعد عقد كامل من الزمن. إلى أن كان اتفاق الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، المذلّ للعراق،

والذي رضخت فيه للأمر الواقع، إذ قبلت بتخطيط حدودها النهرية مع إيران حول شط العرب بموجب الشروط الإيرانية، لقاء وقف المساعدة الإيرانية للأكراد بزعامة الملا مصطفى البرازاني، وإنهاء التمرد الكردي ضد النظام البعثي في الشمال العراقي. وقامت الحرب بين البلدين بعد ذلك بخمس سنوات، وكان هدفها المعلن، أيضاً، إلغاء هذا الاتفاق.

□ □ □

وجاء الانسحاب البريطاني من الخليج ومضاعفاته، ليوفر لإيران الأسباب الكاملة للسيطرة والتدخل. فقد كانت إيران تعتبر نفسها، وحدها، الدولة المؤهلة لملء الفراغ العسكري والسياسي الذي تركته بريطانيا، وخاصة في وجه المنافسة الأميركية ـ السوفياتية في المنطقة. وبات في اعتقادها تالياً، أن أمن الخليج هو مسؤوليتها منفردة، وعلى دول الخليج أن تقر وتقبل بهذا الدور وأن تتعاون، أيضاً، معه. فراح الشاه يتصرف وكأنه صاحب الحق الوحيد، والوريث الشرعي لمصالح بريطانيا والغرب في الخليج، معتمداً على أمور ثلاثة:

أولها: العجز العربي المتأصل في أنظمة خليجية ضعيفة، لا تملك الكثافة البشرية ولا السلاح، وإن ملكت النفط والمال. إلى جانب عالم عربي لا يملك قوة الموقف الموحد ولا السياسة الواضحة في هذا المجال.

ثانيها: كون القوة العسكرية الإيرانية، ذات التسليح الأميركي ـ الغربي الحديث، هي الأبرز والأقوى في المنطقة.

ثالثها: القوة الممثلة في الجالية الإيرانية الضخمة، المنتشرة من

الكويت شمالاً حتى رأس الخيمة جنوباً، والتي تشكل طابوراً خامساً لأي نظام حاكم في طهران.

فعن طريق استخدام القوة العسكرية وتحريك الجاليات المدنية، كانت إيران تعتقد أنها تستطيع تحقيق أغلب مطالبها، وربما مطامعها. يضاف إلى ذلك اعتبار إيران لنفسها أنها الدولة الحامية للشيعة، من العراق شمالاً إلى عُمان جنوباً، مما كان يسيء باستمرار إلى ولاء الشيعة في الجزيرة العربية ويقحمهم، بالإكراه، في عملية المطامع الإيرانية، ويعرضهم لحملات تشكيك دائمة في وطنيتهم الخليجية وعروبتهم.

وهكذا ظل كل ما في العلاقات العربية ـ الإيرانية ينذر بالخوف، ولم يزل هذا الخوف بزوال الشاه. إذ كان الخوف العربي في عهده خوفاً جغرافياً. وعندما جاءت الثورة الإسلامية، تضاعف هذا الخوف، وأصبح خوفاً دينياً تدفعه طموحات جغرافية. وما كان تناسي العرب لخوفهم، خلال فترة قصيرة تزامنت ما بين سقوط الشاه وتولي الخميني السلطة، إلاّ تفاؤلاً منهم. لكن سرعان ما اغتال الإيرانيون التفاؤل العربي ببراعة فريدة، عندما عاد الخميني إلى المطالبة بالبحرين كجزء من إيران، إما مباشرة أو عن طريق تصريحات لمجموعة من آيات الله، أبرزها، تصريحات آية الله الخلخالي الشهيرة، ولا سيما عندما جرت محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١.

ونسي نظام الثورة الإسلامية في إيران، أن الشاه لم يسقِط المطالبة بالبحرين مجاناً. بل إنه استعاض منها باحتلال ثلاث جزر عربية، هي: طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لرأس الخيمة، وأبو موسى التابعة للشارقة. وصعق العرب من كون تجديد المطالبة «بفارسية» البحرين يحصل في عهد الثورة الإسلامية التي هللوا لها

انتصاراً وفرحاً وإعجاباً. فهم عندما طالبوا بإعادة الحق الذي اغتصبه الشاه (الطاغية الذي أسقطته الثورة) جاء جواب آيات الله الحاكمين في طهران: إن هذه الجزر هي فارسية وستبقى فارسية. وأصبح منذ ذلك التاريخ للقوة الإيرانية ـ الشاهنشانية والخمينية ـ ثقل مبني على العجز العربي المتأصل، وعلى القدرة الدولية في استغلال هذا العجز الدائم. إلاّ أنه بين الهاجس الإيراني بالتوسع، والخوف العربي منه، خيط رفيع يفصل بين الضعف العربي والرعونة الفارسية.

لذلك ما أن هدأت رياح «عاصفة الصحراء»، حتى تطايرت رمالها من جديد في الخليج، بعد حرب ما زالت تجر فصولاً، ولم يمر على انقضائها ثلاث سنوات. فالصحراء الخليجية تهدد اليوم بانفجار بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران، قد تؤدي إلى «عاصفة» جديدة، أين منها العاصفة الأولى. هذه الأزمة هي مشكلة الجزر الثلاث بين البلدين، التي عامت على سطح الأزمات الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم، والتي كانت نتيجة مباشرة لمخلفات حرب الخليج.

وكانت الأزمة قد بدأت حين قامت إيران في نيسان ١٩٩٢ بطرد مجموعة من العمال الأجانب والمعلمين العرب من جزيرة أبو موسى، الذين كانت ترسلهم الشارقة إلى هناك للعمل في الجزيرة. وكانت حجة إيران في طرد هؤلاء أنهم غير حاصلين على تأشيرات دخول إيرانية، وأنها تريد تنظيم أمور «السيادة المزدوجة» على الجزيرة. وأبو موسى جزيرة تتقاسم السيادة عليها إيران والشارقة (الإمارات) كما تتقاسمان نفطها وعائداته. فحين دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، عند استقلالها عام ١٩٧١، كان هذا الاستقلال ناقصاً جزيرتي طنب الكبرى وطنب

الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، ونصف جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، والتي صار لها وضع خاص بحكم مبدأ «السيادة المزدوجة».

وقد قبلت الإمارات في حينه هذا الاستقلال الناقص، لأنها كانت دولة ناشئة ذات تركيبة دستورية هشّة وفريدة من نوعها، غير قادرة على التصدي لجارة قوية. بالإضافة إلى أن بريطانيا، الدولة المستعمرة، كانت في عجلة من أمرها للإنسحاب، ولم يكن يهمها، لا من قريب ولا من بعيد، أن تقضم إيران جزيرة من هنا وجزيرة من هناك، مما ليس من حقها. إلى جانب أن بريطانيا أرادت أن ترضي شاه إيران بالتنازل عن هذه الجزر للحفاظ على مصالحها في بلاده، ولو كان ذلك على حساب الإمارات، الدولة التي كانت بريطانيا، وما زالت، تعتبر الأكثر رعاية لها ولمصالحها.

إلاّ أن الأهم في هذه الصفقة، أن التخلي عن الجزر كان له ثمن، وهو الأفدح، إذا وضع في إطاره التاريخي، ذلك أن اعتراف إيران الشاه بدولة الإمارات في حينه، يعود إلى أن الأخيرة كانت بحاجة ماسة إلى الاعتراف الإيراني بها للحفاظ على كيانها الجديد المستقل. إلى جانب خوف الدولة الفتية من النفوذ البشري الإيراني المتمثل في الجاليات الإيرانية الكبيرة في مدنها. ففي لحظة من لحظات غضب الشاه المحتملة، سيندفع هذا الأخير، إلى تحريك جحافل مواطنيه في داخل الإمارات، مزعزعاً الاستقرار في دولة ما زالت تحبو في مجالات البناء الداخلي والعلاقات الدولية. إلى جانب الخوف من القوة العسكرية الإيرانية التي لم تكن بريطانيا (ولا غيرها) قادرة في تلك الأيام على ردعها ـ ولا اليوم. فكان مبدأ الاعتراف لقاء مبدأ التنازل والنفوذ. وعندما سقط الشاه، لم

يسقط مبدأ التنازل، واستمر النفوذ بأشكاله الثورية والإسلامية الجديدة. وبقي الاعتراف.

□ □ □

ووقعت الإمارات في أول خطأ لها في مواجهتها لأزمتها الجديدة مع إيران، بعد احتلالها لجزيرة أبو موسى، حيث عتمت على هذا الخبر في إعلامها لمدة تزيد على ستة أشهر، حرصاً منها على احتواء المشكلة عن طريق السكوت عليها، لعلها تحل بالتي هي أحسن. وحرصاً منها على عدم خلق مشكلة مع إيران، وخاصة في الوقت الذي ما زالت فيه مضاعفات حرب الخليج تزداد فصولاً. ولما لم يجدِ الصمت، أعلنت الإمارات غضبتها، وبدأت حملة احتجاج عربية ودولية واسعة على السياسة الإيرانية، مطالبة بعودة سيادتها على الجزر الثلاث بكاملها، وليس سيادتها على نصف جزيرة أبو موسى وحدها. واعتبرت الإمارات أن الجزر الثلاث مغتصبة، أكانت سلمت طوعاً أم كرها، لإيران عند الاستقلال.

ولم تولِ دول الخليج أهمية واضحة لهذا الخلاف عند بدايته، لأسباب عدة. منها أن موضوع جزيرة أبو موسى، موضوع فريد من نوعه. فهي جزيرة ذات سيادة مشتركة بين إيران والشارقة، جرى الاتفاق على وضعها عند توقيع وثائق استقلال دولة الإمارات، يتم بموجبها تقاسم البلدين عائدات نفطها، ويدخلها ويعمل فيها مواطنو البلدين. وقد استمرت هذه التجربة «بنجاح» طوال عشرين سنة من دون شكاوى علنية معروفة، إلى حين وصول أعداد متزايدة من الأجانب إليها عن طريق الشارقة من دون تأشيرات إيرانية، فعمدت إيران إلى توقيفهم، ومن ثم طردهم من الجزيرة، دون أن توقف وصول مواطني دولة الإمارات. ولفرادة هذا الموضوع

وخصوصيته الإماراتية ـ الإيرانية لم تشأ دول الخليج أن يكون لها، بادىء الأمر، رأي في هذه الأزمة.

سبب آخر، يتمثل في أن تصعيد التوتر في العلاقات بين إيران والإمارات، لم يكن في مصلحة الخليج، وخاصة بتوقيته. فقد تزامن مع توتر آخر في العلاقات السعودية ـ الإيرانية، وجاء في وقت ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من غياب سياسة اقليمية واضحة بعد حرب الخليج. إلى جانب أن الإمارات لم تستشر أحداً من زملائها في مجلس التعاون الخليجي قبل أن تثير علناً موضوع خلافها مع إيران، ولم يكن هناك أي تنسيق ـ كما هو مطلوب عادة ـ في أمور بهذه الخطورة.

لكن دول التعاون الخليجية كانت قد بدأت تدرك، أن تصاعد الخلاف حول الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، واستمراره لفترة زمنية طويلة، قد يؤدي إلى إحداث تغييرات أساسية في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، وهي علاقات حذرة بطبيعتها عبر التاريخ، بقدر ما يفتح ثغرة في العلاقات الخليجية ـ الخليجية نفسها، التي ليست في مصلحة أحد من دول الخليج في الظروف الراهنة. لذلك بات الجميع يقفون على لغم موقوت قد يعرض الخليج كله للانفجار، إذا لم يجرِ السعي إلى احتوائه فوراً.

□ □ □

لذلك ساد الظن في دول الخليج أن الإمارات تطرح موضوع الجزر الثلاث بهذا الزخم، كونها مدفوعة أو محكومة باعتبارات ومصالح قوى خارجية، لا دور لها فيها إلاّ خلق الذريعة أو المبرر. وعزز هذا الظن أن التوقيت الذي تمّ فيه اختيار ردة الفعل الإماراتية المتأخرة ستة أشهر، كان توقيتاً يناسب إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون الجديدة، التي كانت قد أعلنت عن سياسة جديدة لها في الخليج،

هي «الاحتواء المزدوج[1]» لكل من إيران والعراق. ويذهب الظن أيضاً ببعض المشككين في الدول الخليجية، إلى أنه لو كانت الإمارات جادة في مطالبتها باستعادة الجزر الثلاث، لكانت طالبت باستعادتها وتحريرها خلال حرب الخليج، وجيوش العالم الغربي كلها في أراضيها وحولها. فإذا كان من حق الكويت أن تطالب بتحريرها من الاحتلال العراقي، فمن حق الإمارات أيضاً أن تطالب بتحرير جزرها من الاحتلال الإيراني، وقد مضى على هذا الاحتلال أكثر من عشرين سنة ولو فعلت الإمارات ذلك في حينه، لكانت على الأقل قد امتحنت الموقف الأميركي ـ الغربي من سيادتها، كما امتحنته الكويت.

وإذا كان الرد على هذا التشكيك، أن إيران لم تكن احتلت، في ذلك الحين، النصف الإماراتي من جزيرة أبو موسى، وبالتالي فالقضية لم تكن مطروحة بالأصل، فماذا سيكون الرد على التساؤل حول مطالبتها اليوم بالجزر الثلاث مجتمعة، وعدم مطالبتها بالجزء التابع لها من أبو موسى فقط، والذي يجعلها تعود إلى الوضع الذي سبق الأمر الواقع، الحالي؟

□ □ □

ولتفادي المشي على الألغام، أدركت دول الخليج أن احتواء المشكلة يبدأ بالاعتراف بوجود هذه المشكلة أولا، ومن ثم وضع سياسة مشتركة لإقناع الطرفين أن التفاوض هو الطريق الوحيد لحلها. ذلك خوفاً من استغلال هامش التحرك الاقليمي الذي تملكه الدول الصغيرة، (وغالباً ما تدفع ثمنه) وقد أصبحت تلك الدول، بعد

---

(١) راجع النهار ١٩٩٣/١٠/٨.

حرب الخليج، أداة أكثر طواعية في أيدي النظام الآحادي الجديد في العالم.

وبما أنه ليس من مصلحة الطرفين ـ الخليجي والإيراني ـ تصعيد الأزمة السياسية الحالية، وخاصة أن المشكلة مشكلة حدودية بالأساس، وأن أي تأخير في حلها قد يجعلها مشكلة وطنية، تثار بواسطتها النعرات القومية والاقليمية والطائفية الضيقة، كما حدث لمشكلة الحدود الحالية بين العراق والكويت. على هذا الأساس شجعت أطراف خليجية متعددة، الحوار بين الإمارات وإيران توصلاً إلى حل مأمول. فكان بداية، لقاء وزير خارجية الإمارات راشد عبد الله النعيمي ووزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي، في المؤتمر الإسلامي في باكستان في أيار ١٩٩٣. وعمّ شيء من التفاؤل بعد هذا اللقاء، عندما قام ولايتي، بعد الانتهاء من المؤتمر الإسلامي بزيارة إلى دول الخليج، بما فيها الإمارات، حيث أعطى الانطباع بأنه لم يعد هناك داعٍ لإثارة هذه القضية في المحافل الدولية، وأن تسوية ما حولها، ممكنة بين البلدين.

لكن الوضع انتكس فجأة عندما ألغى الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي (وابن رئيس الدولة الشيخ زايد) زيارته الرسمية المقررة لإيران في ١٣ أيلول ١٩٩٣، والتي سبق أن اتفق عليها عند زيارة ولايتي لأبو ظبي في أيار ١٩٩٣. أما أسباب إلغاء زيارة الوزير الإماراتي، فتعود إلى أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي اجتمع في الدوحة بقطر في ٧ أيلول ١٩٩٣، أصدر بياناً أكد فيه تأييده لدولة الإمارات العربية المتحدة «في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث»، وكلّف وزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله النعيمي مهمة الاتصال بإيران باسم مجلس التعاون ككل، داعياً إلى

استئناف المفاوضات لإنهاء النزاع حول الجزر الثلاث بالطرق الديبلوماسية، وأن هذا التكليف يشمل إبلاغ طهران الموقف المبدئي الذي يفيد، أن تحسين وتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون يتوقف على ما ستتخذه السلطات الإيرانية من أجراءات لإنهاء أزمة الجزر.

وجاء الرد سريعاً من إيران، حيث اعتبرت أن بيان مجلس التعاون هو استباق للمفاوضات وتأكيد لحق لم تسلم به، وتهديد بموقف جماعي لدول لا علاقة مباشرة لها بالموضوع. فأصدرت طهران بياناً ردت فيه على بيان الدوحة أكدت فيه سيادة إيران على الجزر الثلاث.

على أثر ذلك صدر بيان في أبو ظبي يعلن عن إلغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران «لاقتناع دولة الإمارات العربية المتحدة بعدم توافر أي رغبة لدى الجانب الإيراني لإنجاحها». وكان ذلك يعود إلى سببين. الأول: عدم قبول إيران إصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى بحث الخلاف بين الإمارات حول الجزر الثلاث. والثاني: التصريحات التي صدرت عن الخارجية الإيرانية، عشية إلغاء الزيارة، تؤكد تبعية الجزر، وجاء فيها: «إن هذه الجزر إيرانية وستبقى إيرانية». وفي اليوم التالي أعلنت الإمارات أنها ستدفع بموضوع الجزر الثلاث إلى الأمم المتحدة، وأنها بانتظار مبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، لتقصي الحقائق بخصوص النزاع مع إيران.

ولم تسكت إيران على موقف دولة الإمارات، فصعّدت بدورها موقفها من جديد بإعلان وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي، في خطاب له يوم ١٨ أيلول ١٩٩٣، أمام «شباب حرس الثورة

الإيرانية»، أن إيران «ستدافع عن وحدة أراضي جزرها الثلاث في الخليج الفارسي في حال ممارسة أي ضغوط أو وقوع أي عدوان».

وانتقل التصعيد مجدداً إلى الإمارات، بإعلان الشيخ حمدان بن زايد في حديث له أن «لا سبيل لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر الثلاث إلاّ الأمم المتحدة إذا رفضت إيران المفاوضات المباشرة (...) إذ لا حاجة لتدخل طرف ثالث بيننا» («الوسط» ـ ٢٠ أيلول ١٩٩٣). في الوقت نفسه أعلن الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة (التي تعود إليها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى) رفض بلاده «تأجير أو بيع الجزر» وأن سياسة النفس الطويل مع إيران «لم تعد تجدي».

وفجأة دخلت بريطانيا على الخط، عندما زار مساعد وزير الخارجية البريطاني، مايكل بورتون، طهران في أيلول ١٩٩٣، داعياً البلدين إلى تسوية خلافهما الاقليمي بالطرق السلمية. واعتبرت بريطانيا نفسها معنية بالموضوع، لأن التسوية الاقليمية لموضوع جزيرة أبو موسى تحديداً، قد تمّت بوساطة بريطانية بين الشارقة وإيران. لكن الأخيرة رفضت أي وساطة بريطانية في الموضوع، مذكرة أن بريطانيا «تذكي العداوة دائماً بين إيران ودول الخليج». فسقطت المحاولة البريطانية من قبل أن تبدأ.

من ناحية أخرى، تحركت جامعة الدول العربية في اجتماعها الأخير في أيلول ١٩٩٣ في القاهرة، بإعلان دعمها لدولة الإمارات في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث، مؤيدة «الشجب القوي» الذي أصدره مجلس التعاون الخليجي في دورته الأخيرة في قطر. ولم تشذ أي دولة عربية عن الإجماع في إدانة إيران.

□ □ □

إن قضية الجزر الثلاث، وقد فجرت على الشكل الذي تتابعت تطوراته خلال الأشهر الأخيرة، لا تترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن بين الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين. ليس فقط بسبب عدم التكافؤ العسكري بين الإمارات وإيران، بل لأن هكذا مواجهة، ولأي سبب كان، ستجر على الخليج تحديداً والعالم العربي عموماً، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيراني، آثاراً كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول الخليج، ومعها دول العالم الغربي كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية، مهما صغر حجمها، ومن أي جهة أتت. إن مجرد التفكير في هذا الأمر هو من قبيل الممنوعات.

لذلك ليس أمام دولة الإمارات خيار إلا الحوار السياسي، وسط سباق بين التصعيد والتهدئة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران، التي تصر على أن المشكلة غير موجودة. وعلى الرغم من أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أي نتيجة عبر الوسائل السلمية التي اتبعتها، فإنه لا حلول أمامها إلاّ المزيد من الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الاقليمي والعربي والعالمي لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولي واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها.

وعن طريق الوسائل السلمية، وبنقل قضية الجزر الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولي، وعبر طرحها في أروقة ومنابر الأمم المتحدة، يمكن لمجموعة من الوساطات ـ الخليجية أولاً ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية ـ أن تجد سبيلاً لها بين رغبة الإمارات في التوصل إلى حل سريع لهذه القضية، وبين العناد الإيراني في رفض التطرق إليها. وبين أصحاب هذه الوساطات مَنْ يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة بخلق بؤرة توتر

جديدة في الخليج، وهي المنطقة الشديدة الحساسية، والتي تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة.

لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية ـ العربية التي تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج الضحلة، وقد مرّ على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمي لها، فازت هذه العلاقات في امتحان المتغيرات العالمية الجديدة. وإذا لم تحل، فهناك مَنْ سيقول إن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج، بثياب آيات الله. وهنا قد تختلط المطامع بالمصالح، إذا اختلطت المصاحف بالسيوف.

٣ ـ إيران وتركيا

تطبيع واحتواء

منذ اطلاق صيحة «الفرس قادمون» في الخليج في العام ١٩٧٠، ودول الخليج حينئذ على مشارف الاستقلال، والحديث عن ايران كالعادة يغوص في متاهات التاريخ كلما تعرض للعلاقات العربية ـ الايرانية. إلا أنه حديث غني في تفاصيله، متشعب في مدلولاته، خطير في اسقاطاته، ومتوتر في استنتاجاته. وهو، إلى ذلك، حديث يحمل اسئلة كثيرة وينطوي على اجابات أقل.

وكثيراً ما تتزاحم هذه الأسئلة، كلما تراكمت الأحداث في الخليج خاصة وفي العالم العربي عامة، وكلما تفاعلت التطورات التي أخذت تعصف بهذه المنطقة منذ صيف ١٩٩٠، وما تبعها من متغيرات جذرية في العمق العربي منذ حرب الخليج وهزيمة العراق. أما الكلام الحقيقي الذي تثيره هذه الأسئلة، فهو بكل أسف، ما زال مصموتاً عنه، مدفوناً على امتداد رمال الصحراء العربية التي لم تعد تشكل أي حماية من الأخطار الجسيمة التي تحيط بهذه الأمة من المحيط إلى الخليج. وتحار وسط لجّة هذه الأسئلة لما يحدث هذه الأيام داخل وحوْل ايران، والعالم العربي قابع وراء كثبان من الصمت الجاهل أو المتجاهل.

□ □ □

من بين أكثر هذه الأسئلة خطورة، والذي يتداول اليوم في المحافل الدولية، ويثير النقاش والجدل - من دون أن يثير شيئاً في العالم العربي - هو السياسة الأميركية الجديدة لإدارة الرئيس بيل كلينتون تجاه إيران، وردة فعل إيران على هذه السياسة، بما تحمله من مضاعفات على الأوضاع العربية. هذه المضاعفات التي قد تغير الكثير من خريطة التحالفات العربية، التي لا تزال في طور التكوين، منذ سقوط النظام العربي القديم إثر حرب الخليج في مطلع ١٩٩١.

والسؤال يبدأ من تقويم الادارة الأميركية الجديدة للسياسة الإيرانية، كما تراها اليوم، وكيف تستشرف احتمالات تطورها، سلباً أو ايجاباً، تجاه المصالح الأميركية. فالقراءة الأميركية الحالية للأوضاع الايرانية هي التي دفعت واشنطن، وللمرة الأولى، إلى اعلان سياسة واضحة المعالم تجاه ايران، بغضّ النظر عن إمكانية تطبيق تلك السياسة بنجاح.

والقراءة الأميركية للوضع الإيراني، تبدأ من أن الولايات المتحدة وجدت بعد حرب الخليج، وبعد إضعاف قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية - ناهيك بالسياسية - وتجزئته عملياً إلى ثلاث مناطق جغرافية، ان أكثر ما يهدد مصالحها مستقبلاً في الجزيرة العربية، هي ايران. ويشاركها في هذا الرأي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر ان مصالحها الاستراتيجية والمصالح الأميركية تقعان في سلّة واحدة. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة التي انقضت منذ حرب الخليج وحتى اليوم، حاولت ايران أن ترسل اشارات متناقضة ومختلفة حول سياستها الخارجية والداخلية، التبس معظمها على الولايات المتحدة والغرب، بقدر ما التبس على العرب. وقد اوقع هذا الالتباس دول الخليج في عدة اشكالات مع إيران.

من بين هذه الاشارات، انه في الوقت الذي توحي فيه إيران بالاعتدال في سياستها الداخلية بعد انتخابات برلمانية تمت في مطلع هذا العام، فاز فيها «المعتدلون»، من أنصار الرئيس هاشمي رفسنجاني، مع برنامج اصلاح اقتصادي انفتاحي، أعادت فيه إيران العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن طريق الاقتراض منهما، ملتزمة بعدد من المقترحات الاقتصادية والمالية التي تقدمت بها هاتان المنظمتان الدوليتان. في هذا الوقت، أوحت سياسة ايران الخارجية أنها تنوي التخلي عن تصدير الثورة وكذلك التصدي للاستعمار والامبريالية أو ما يسمى بالمصالح الأميركية والغربية، ووقف مساعدة الحركات الإسلامية، من أصولية وسواها، والامتناع عن مساندة وتمويل ما يسمى بعمليات الارهاب، التي كانت من أسباب عزلتها. إلا أن كل هذه الايحاءات ظلت من دون تطبيق حقيقي.

واتضح من متابعة السياسة الخارجية الايرانية، وقراءة مواقفها، ان «المعتدلين» الايرانيين قد كوّنوا موقفاً راديكالياً يبدو «عدوانياً» في تفاصيله، وهو مزيج من القومية الفارسية والإسلام الأصولي، يحمل في جوانبه تطلعات توسعية تشمل المنطقة الممتدة من العراق حتى القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان حتى الخليج العربي (الفارسي) ودوله. وهذا الموقف، بغضّ النظر عن تفاصيله ومخططاته، يشكل بحد ذاته تحدياً لمصالح الغرب، واستفزازاً لسياساته في المنطقة.

□ □ □

وتشير مصادر الرصد الغربي إلى خمس محطات رئيسية شكلت دلائل دامغة لمواقف ايران المعادية للغرب، خلال العامين ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

الأولى: استمرار ايران في مساندة عمليات الارهاب في العالم. وتجديد الفتوى بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي، مؤلف «آيات شيطانية»، من قبل مؤسسة «الخامس من حزيران» الايرانية في تشرين الثاني ١٩٩٢. وكذلك تورط مواطنين ايرانيين في نسف السفارة الاسرائيلية في بونس ايرس في نيسان ١٩٩٢. واستمرار حملات الاغتيال ضد المعارضين الايرانيين، من بينهم أربعة من زعماء الأكراد اغتيلوا في برلين في أيلول ١٩٩٢. والتورط أيضاً في محاولات نسف مركز التجارة العالمي في نيويورك في مطلع ١٩٩٣.

الثانية: استمرار ايران في تأييد الحركات الإسلامية لزعزعة الاستقرار في الأنظمة الموالية للغرب. فحكومات مصر والجزائر والأردن كلها وجهت أصابع الاتهام إلى ايران، معتبرة أن الحركات الإسلامية المعادية لها تتلقى التدريب والدعم المالي منها.

الثالثة: عداء ايران السافر لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وللاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الأخير حول غزة ـ أريحا، وتحريض كل معارضة ممكنة لأي اتفاق سلام عربي ـ إسرائيلي. وقد رصدت إيران رسمياً في موازنة ١٩٩٣/٩٢، ٢٠ مليون دولار لجبهات الرفض الفلسطينية، وافتتحت مكاتب لمنظمة «حماس» في طهران. كما ساعدت إيران كلاً من «حماس» و«حزب الله» بشحن كميات من السلاح إليهما، في محاولة للتصعيد المسلح، سواء في الداخل الفلسطيني أو على الحدود اللبنانية، وذلك لخربطة أي اتفاق سلام يمكن التوصل إليه.

الرابعة: احتلال ايران في نيسان ١٩٩٢، جزيرة أبو موسى التي تشترك في السيادة عليها مع إمارة الشارقة والتابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، وطرد السكان العرب منها، واعلان سيادتها الكاملة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، المحتلتين منذ استقلال دولة الامارات عام ١٩٧١. وأهمية هذه الجزر انها تقع قرب مضيق هرمز، وعلى بعد عشرة أميال من ناقلات النفط التي تمر من هناك. إلى جانب أن القوات الايرانية المتواجدة في هذه الجزر لا تبعد أكثر من خمسين ميلاً عن مدن الامارات الأساسية، أبو ظبي ودبي والشارقة. بالإضافة إلى مطالبتها الكويت بمبلغ ٧٨ مليون دولار، لقاء «زرابة» طائرات الخطوط الجوية الكويتية التي هرّبها الطيارون العراقيون إلى ايران بعد الغزو العراقي للكويت إبّان حرب الخليج. وكذلك البدء بمشروع استخراج الغاز من حقل في المياه الإقليمية القطرية تعود ملكيته إلى قطر، كلفته المبدئية ٧و١ مليار دولار، والذي قد يثير مستقبلاً مشكلة حدودية مع قطر.

الخامسة: برنامج ايران الجديد للتسلح الذي بدأ في مطلع ١٩٩٢، عندما أخذت تتسوق من دول الاتحاد السوفياتي القديم. فقد اشترت ثلاث غواصات من طراز «كيروف» وكميات متنوعة من الطائرات «ميغ ـ ٢٩» و«سوخوي ـ ٢٤» و«سو ـ ٢٢»، الى جانب كميات من الصواريخ والدبابات والمدفعية والسيارات المصفحة وناقلات الجنود وغيرها وغيرها. وقد رصدت ايران للتسلح في الخطة الخمسية ١٩٨٩ ـ ٩٣، ١٠ مليارات دولار.

وتعترف مصادر الرصد الغربي ان لإيران مخاوف أمنية مشروعة،

وخاصة من العراق، وانها خرجت من حربها معه منهوكة السلاح والعتاد. لكن هذه المصادر تعتقد ان كميات السلاح التي تشتريها ايران تفوق حاجاتها المشروعة، وبالتالي تهيئها لأن تمتلك قوة عسكرية ضاربة، ستغذي بها، لاحقاً طموحاتها التوسعية في الجو والبحر والبر.

إلا أن أهم ما يقلق الغرب ويخيفه إلى حد كبير ويعتبره أمراً عدوانياً يختبىء في طيات نوايا إيران، هو برنامج التسلح النووي الذي بدأته في العام ١٩٩٢. وتشير هذه المصادر إلى شراء إيران مفاعلين نوويين من الصين وروسيا، وإلى تعاون تكنولوجي نووي مع باكستان، التي تملك القدرات النووية والخبرة اللازمة باعتراف حكومتها واعتراف الغرب. كذلك تشير الى محاولات التقارب مع العراق وقيام تحالف نووي إيراني ـ عراقي، يعمل على جذب العلماء العراقيين للتعاون والعمل في المشروع النووي الايراني. حيث ينتقل الخبراء العراقيون إلى طهران، فيعملون بعيداً عن أي رقابة دولية تذكر على المشروع. وواشنطن باتت تعتقد أن طهران أصبحت على بعد لا يتجاوز خمس سنوات من امتلاك السلاح النووي. كل هذا يعطي عذراً للغرب في الاعتقاد ان رفسنجاني يشكل خطراً أكبر عليه مما كانه الخميني، وان واقعيته الاقتصادية والسياسية في الداخل لا تترجم الى تعاون «سلمي» مع جيرانه في الخليج، ولا مع الغرب.

لذلك هناك من يعتقد أن هذا «الخليط» الايراني الصعب لا بد أن يولد انفجاراً كبيراً في المنطقة. فايران ستصبح في القريب العاجل دولة مدججة بالسلاح، تجاور دولاً نفطية غنية وصغيرة ولها مطامع معلنة فيها. في الوقت الذي لا تستطيع فيه ايران أن تقدم الاستقرار السياسي ولا الرفاه الاقتصادي الموعود لسكانها. وهذا مما يعيد إلى

الذاكرة قصة صدّام، الذي لجأ الى مغامرة خارجية مميتة باحتلاله الكويت، ليحل مشكلة مالية اقتصادية في الداخل. صحيح أن المقارنة بين «شخصانية» النظام العراقي و«إسلامية» النظام الايراني، ليست دقيقة تماماً. الا أن ظروفها واحدة، وان تغيرت المصطلحات.

فقومية فارسية توسعية ونظام إسلامي ما زال يحمل معالم الثورية، ويملك أطول تجربة حرب حديثة، بقدر ما يملك السلاح والمال، قد يدفعان إلى الإنجرار، تحت ضغوط وظروف عدة، إلى الصِدَام مع الأنظمة الخليجية الهشة، التي لا تملك البشر وإن ملكت سلاحاً لا تعرف تشغيله إلاّ بواسطة مرتزقة أجانب (وتجربة الكويت أهم مثال). هذه الدول لن تصمد ساعات في وجه أية هجمة إيرانية، وان حازت على المال والنفط والثروة. والهشاشة الخليجية هذه كافية وحدها لأن تضع طموحات إيران التوسعية موضع التنفيذ في اللحظة الحاسمة.

□ □ □

بعد هذه القراءة، رسمت ادارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بين شتاء وربيع ١٩٩٣، سياسة جديدة للولايات المتحدة، تجاه كل من العراق وإيران وهما الدولتان المؤهلتان لتوريط أميركا في حرب جديدة في الشرق الأوسط عرفت فيما بعد باسم «الاحتواء المزدوج».

و«الاحتواء المزدوج» سياسة وضعها مارتن أنديك المستشار والخبير في شؤون الشرق الأوسط وهي تقر وتعترف بوجود خطر إيراني، الى جانب استمرار الخطر العراقي على مصالحها ومصالح دول الخليج، دون أن تقع في اغراء تجهيز إيران وتسليحها لتقيم توازناً مع العراق أو العكس بالعكس. وهذه السياسة تدير الظهر لسياسة ادارة

الرئيس السابق بوش ومن قبله ادارة الرئيس الأسبق ريغان التي عرفت باسم «توازن القوى»، والتي كانت تقضي بتسليح كلّ من البلدين لخلق نوع من «توازن الرعب» بينهما، مع الانحياز إلى واحدة منهما عندما تقضي الظروف المصلحية بذلك، تماماً كما حدث عندما انحازت واشنطن الى طهران في عهد الشاه، وانحازت الى بغداد خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. ولما كان صدّام حسين قد خسر الحرب ولم يخسر الحكم ولم يتخلَّ عن طموحاته التوسعية، وفشلت الولايات المتحدة في اسقاطه، فهي ما زالت تعتبر نفسها في حالة حرب معلنة معه ومع العراق. لذلك فإن احتواء العراق يتم اليوم بعدة طرق.

أما بالنسبة إلى إيران، والتي هي في حالة حرب غير معلنة معها، فإن ادارة كلينتون تعتقد ان احتواءها امر صعب جداً، ما دامت قادرة على شراء السلاح من أي مصدر شاءت، وهي التي تملك أموال النفط، وليس عليها حظر دولي ولا تشملها أي مقاطعة. وتخاف الولايات المتحدة أكثر ما تخاف من مشتريات ايران من التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن استخدامها في الصناعات الحربية، وبالتالي تتكرر قصة تقدم العراق في حقل التكنولوجيا العسكرية التي اشتراها تحت غطاء الاستعمال السلمي، قبل أن يتم تدميرها بعد هزيمة حرب الخليج.

لذلك ليس في يد الولايات المتحدة من وسيلة لوضع سياسة الاحتواء تجاه إيران موضع التنفيذ، سوى الضغط على الدول الغربية الأخرى، الصديقة والحليفة في معظمها، لمنعها من توريد أو بيع أي سلاح أو تكنولوجيا يمكن تطويرها عسكرياً. ولا تعتقد ادارة كلينتون ان الشركات الغربية الكبرى، ومنها الأميركية، سترضخ للضغط الأميركي وتوقف أي عملية بيع لإيران. فكما باعت تلك

الشركات للعراق من قبل، فهي على استعداد لأن تبيع لإيران اليوم. وإذا سلمت الولايات المتحدة جدلاً بأن الشركات الغربية والاميركية ستمتنع عن البيع، ألن تكون مخاوفها في محلها من أن تبيعها الشركات الروسية أو حتى اليابانية؟ هذه هي المشكلة.

من هذه المخاوف وغيرها جاءت السياسة الأميركية الجديدة الداعية إلى «الاحتواء المزدوج». وسياسة الاحتواء هذه تتطلب وضع خطوط واضحة لمعالم طريق يُسلك بدقة، تتفادى فيه الولايات المتحدة أية مواجهة عسكرية محتملة مع ايران، على أمل أن تتفاقم الأوضاع الداخلية الإيرانية إلى درجة تجعل من الصعب على النظام الايراني أن يخوض مغامرة خارجية تؤدي إلى الاصطدام بالمصالح الأميركية.

ومن بين البدائل من سياسة «الاحتواء المزدوج»، الى جانب «تعاون القوى» هناك سياسة «وفاق التعايش»، التي يعتمد نجاح تطبيقها بالدرجة الأولى على حلفاء الولايات المتحدة من الدول الغربية، وعلى تحديد نوع الجزرة والعصا اللتين ستقدمان إلى إيران وغيرها. الجزرة تعني المساعدات أو المغريات التي يمكن تقديمها وبأي شروط. والعصا، تعني التهديدات أو العقوبات التي يمكن أن تفرض على إيران وغيرها، في حال عدم انصياعها لقواعد السياسة الغربية في المنطقة.

وخطورة هذه السياسة تكمن في السوابق التي مورست فيها، وفي الشواهد عليها. هناك بادىء ذي بدء تجربة العراق ونظام صدام حسين. وكما فشل الغرب في تحويل ذلك النظام إلى نظام معتدل في مفاهيمه. كذلك سيفشل الغرب في التخفيف من راديكالية النظام الإيراني، لأنه لا يملك وسائل التأثير على النظام في طهران. في الوقت نفسه لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم لإيران أي

مغريات تجارية أو اقتصادية ما دام الكونغرس غير راغب في التراجع عن قانون الحد من التسلح لعام ١٩٩٢، الذي يفرض شروطاً قاسية على تصدير أي شيء ذي قيمة عسكرية أو استراتيجية إلى إيران (وإلى العراق بالطبع). وكلما قدمت طهران لواشنطن تنازلاً من أي نوع، صعّد الأميركيون شروطهم. لذلك هناك من يتساءل اليوم في العاصمة الإيرانية: ماذا استفدنا مثلاً من اطلاق الرهائن في لبنان؟

كثير من الدول الأوروبية وكذلك اليابان، تتعاطف مع موقف إيران ومقاومتها للسياسة الأميركية المعتمدة تجاهها. لذلك تتجاهل هذه الدول تماماً الموقف الاميركي الذي يقول أن لا مساعدات ولا مبيعات اذا لم يلن النظام الايراني ويصبح أكثر اعتدالاً وتوافقاً مع النظام العالمي الجديد. صحيح أن الكثير من معالم وتوجهات الثورة الإسلامية في ايران قد تغيّر في السنوات العشر الأخيرة، وأن نظام رفسنجاني أكثر اهتماماً باطعام الناس على «الأرض» ورفع مستواهم الاقتصادي في «الدنيا»، من انشغاله باعطائهم صكوك غفران تصدرها الثورة والإسلام ولا تصرف إلاّ في السماء. لكن لا أحد يمكن أن يشترط تحديد مسار ثورة (وخاصة الثورة الإيرانية) وفق دفتر شروط اميركية.

لذا ليس أمام الولايات المتحدة إلاّ سياسة الاحتواء. وهي ليست سياسة سهلة بحد ذاتها، إذ تحتاج إلى سنوات طويلة من الدأب على تنفيذها والتشدد في مراقبتها. وهي أكثر صعوبة مع إيران، إذ تعني بالدرجة الأولى ان الولايات المتحدة ستضيّع الفرص التجارية الكبيرة والصفقات التي تتيحها ايران لها، كدولة مصدرة للنفط. ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها أن تضع سياسة الاحتواء موضع التنفيذ من دون ان يلتزم بها حلفاؤها في أوروبا واليابان الذين يزودون، اليوم، إيران بالكثير من احتياجاتها

التكنولوجية عن طريق تمويل مشترياتها. لذلك فالسؤال لا يكمن في واشنطن، بقدر ما يكمن في لندن وباريس وبون وطوكيو، حول رغبة هؤلاء الحلفاء في اتخاذ موقف موحد من طهران. وهناك من يقول انه قد يكون أسهل على واشنطن اقناع هؤلاء الحلفاء، وأسلم لها، لو سارت في سياسة الاحتواء حتى لو كانت مكلفة، بدل الانحراف عنها إلى سياسة «وفاق التعايش»، حيث من الصعب في تلك السياسة، الاتفاق بين الحلفاء على ما هو حجم الجزرة، وما هو طول العصا، اذا لم يتفق من قبل على تعريف لمعنى «المعتدل» الذي سيكافأ بالجزرة، و«المتطرف» الذي سيعاقب بالعصا. وقد تختلط الأمور ببعضها البعض بين الأميركيين والأوروبيين واليابانيين إلى درجة يصعب معها التمييز، بين الثواب والعقاب.

□ □ □

إلا أن سياسة «الاحتواء المزدوج» قد بدأت تواجه صعوبات معينة، ولم يمر على وضعها سوى أشهر قليلة. أهم هذه الصعوبات أن لا إيران ولا العراق سيرضخان طواعية ليكبّلا من قبل مُنظري إدارة كلينتون، فايران ستلجأ إلى القوى المعادية لأميركا، من إسلامية أصولية أو سواها، لتقاوم هذا الاحتواء. وستعرقل، اذا استطاعت، أي مشروع أميركي في المنطقة وستصطف وراء أي فريق مستعد للتصدي للمصالح الأميركية وستشتري السلاح والتكنولوجيا من أي مصدر يبيعهما أو يقايضهما بالنفط. لذلك هي تستقطب اليوم، أو تحاول، كل القوى المعارضة لاتفاقات السلام في الشرق الأوسط، وخاصة اتفاق غزة ـ أريحا الفلسطيني ـ الاسرائيلي الأخير في محاولة لإفشاله.

لذلك تندفع إيران في اتجاه تقارب مع العراق، والتقارب هذا ليس

هدفه فقط الوصول إلى تعاون نووي ونقل الخبرات العراقية في هذا المجال إلى طهران، والذي ما زال يتطلب التحاماً أكثر بين النظامين، ما زال غير متوافر حتى الآن، بل هدفه إيجاد محور تحالف بين طهران وبغداد يتصدى للسياسة الأميركية والوضع الدولي الجديد.

أهم مؤشرات احتمالات التقارب، تبدأ من موقف إيران المعادي للتحالف الغربي في حرب الخليج، حين ظلت الحدود الايرانية مع العراق البوابة الوحيدة التي كانت وما زالت تنفذ منها المواد الغذائية والاقتصادية الى العراق منذ الأشهر الأولى بدءاً من حصاره بعد الحرب وحتى اليوم. وقد تحولت الحدود القريبة بين مندلي العراقية وقصر شيرين الايرانية الى منطقة تجارية مفتوحة. وبقيت العلاقات الإيرانية ـ العراقية علاقة تحالف مريبة بين عدوين سابقين ـ وحاليين، يجمعهما فقط عداؤهما لأميركا والغرب. وقد اهتزت احتمالات هذا الحلف عندما قمع صدام بعنفه المعهود انتفاضة الشيعة في جنوب العراق، فساءت العلاقات من جديد بين طهران وبغداد.

إلاّ أنه سرعان ما عاد حلف الأعداء إلى شيء من سابق عهده عندما تفاقمت الأزمة الكردية، وأصبح للأكراد «مناطق آمنة» في الشمال العراقي، وبدأ الاتصال والتعاون بين أكراد العراق وأكراد إيران، إلى جانب أكراد تركيا، وخافت إيران من تحريض الغرب لأكراد إيران على الانضمام الى أكراد العراق في محاولة انشقاق كردي في إيران، واتخاذ من سابقة «المناطق الآمنة» العراقية، مبرراً لإقامة مناطق مماثلة في إيران. فتعاملت ايران بذكاء مع أكرادها، فلم تلجأ إلى القمع بل لجأت إلى الردع، خوفاً من إيجاد مبرر للغرب لضربها وخلق نواة كردية إيرانية قد تلتحم مع أكراد العراق في محاولة تشكيل وطن كردي ما.

ذلك كله، شجع إيران على تقارب مصلحي جديد مع العراق،

بقدر ما شجعها موقف تركيا المعادي من الموضوع الكردي برمته وقمعها العسكري لأي تحرك كردي داخل أراضيها، مما أضفى صفة الخطر على الموضوع الكردي إذا استُغِل أو تفاقم. وإيران لم تنسَ كيف لعب الشاه ورقة أكراد إيران ضد العراق في السبعينات، مما أقلق وأتعب النظام في بغداد الى درجة خطيرة دفعته إلى القبول باتفاق الجزائر في آذار ١٩٧٥، الذي اعتبره العراق مجحفاً في حقه، وكان سبباً معلناً في حرب العراق ضد إيران في العام ١٩٨٠.

□ □ □

وسط هذه الأجواء أصبح الحديث عن تطبيع العلاقات بين العراق وإيران أكثر الحاحاً في الآونة الأخيرة بالنسبة إلى البلدين. وكان من أبرز مظاهره احتمالات زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي إلى بغداد، وهناك مَنْ ذكر أنه قام بزيارة سرية إلى العراق أثر اجتماعه في الأمم المتحدة في نيويورك الأسبوع الماضي، مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف (وهناك من ذكر ايضاً أنه قام بزيارة سرية إلى طهران) واتفاقهما على ضرورة زيارة مسؤول ايراني كبير إلى العاصمة العراقية خلال فترة زمنية قصيرة، لإجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين. وكان قد سبق لولايتي أن اجتمع بالصحاف في كراتشي على هامش الاجتماع الوزاري الطارىء لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مطلع العام، الذي شكل مناسبة لكسر الجليد بين البلدين.

والرغبة في التعجيل بتطبيع العلاقات «بين البلدين» وعدم قيام «محور طهران ـ بغداد» في هذه المرحلة على الأقل، تعود بالدرجة الأولى إلى الخوف الإيراني من تطبيق سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية التي بدأت تتخذ أشكالاً عملية ومواقف صريحة

واستفزازية من إيران. ومن ثم تعود إلى الرغبة العراقية العارمة في كسر طوق الحصار والعزلة المضروب حول العراق بأي شكل من الأشكال، ومع أي طرف قادر على ان يقاوم الضغوط الأميركية. وإيران وحدها في هذه الظروف، لها مصلحة في ذلك.

لذلك رحبت الصحافة الإيرانية، بمحاولات البلدين في التقارب. حتي ان صحيفة «طهران تايمز» الحكومية، دعت الأسبوع الماضي كلاً من بغداد وطهران إلى الانتقال «لتشكيل وقيادة جبهة معادية للولايات المتحدة». في الوقت الذي قالت فيه صحيفة «سلام» الناطقة بلسان الجناح المتطرف من الحكم الإيراني، ان «العراق هو حليفنا الطبيعي في المنطقة، وان التعاون الإيراني ـ العراقي يخيف الأميركيين بقدر ما يخيف الأنظمة الرجعية في الخليج، وان إيران الإسلامية حاملة لواء الأمم المستقلة المعادية للاستعمار في العالم، من واجبها ان تظهر الشجاعة والاقدام لتتخذ الخطوة الأولى نحو الصلح والتفاهم مع العراق، بغض النظر عن تاريخ النظام العراقي المعادي لايران». وأضافت: «ان جميع الدول المعادية لاتفاق العار بين منظمة التحرير الفلسطينية والعراق، هم أصدقاء لإيران، وأن أمر توحيدهم في جبهة عالمية عريقة معادية للولايات المتحدة، يعود إلى إيران».

على الرغم من كل ذلك، ما زال هناك العديد من المشاكل بين طهران وبغداد، التي لا تجعل التقارب والتطبيع الايراني ـ العراقي بالسهولة التي تدعو إليها الصحافة الإيرانية. أهمها مشكلة إعادة الطائرات العراقية، الحربية والمدنية، التي أرسلها العراق إلى مطارات ايران لحمايتها أثناء حرب الخليج. ثم مشكلة أسرى الحرب العراقية ـ الإيرانية التي ما زالت عالقة منذ نهاية الحرب عام ١٩٨٨. وهؤلاء الأسرى يتراوح عددهم بين خمسة وثمانية آلاف أسير. ثم الدعم

الايراني لحركات المعارضة العراقية بأغلب فصائلها، وكذلك الدعم العراقي للمعارضة الإيرانية بمختلف أشكالها. إلى جانب مشكلة تعويضات الحرب وخلافات الحدود. كل هذا يجعل من الصعب التوصل إلى حلول معقولة لهذه المشاكل في فترة زمنية قصيرة، مما قد يؤسس أرضية صلبة نوعاً ما، تصلح لقيام تحالف رسمي بين البلدين. إذ إن دماء كثيرة قد سالت بين العراق وإيران، فالأرض لم تجف بعد والجراح لم تندمل.

ثم إن هناك موقف العداء المشترك بين العراق وإيران للغرب برمته، الذي تجد فيه إيران أرضية مشتركة تؤهلها للعب دور الريادة في الوقوف بوجه الاستعمار الجديد. وخاصة أن هزيمة العراق العسكرية وتحطيم قدراته الحربية وسقوط زعامته السياسية، أفقدته خطره عليها، وعلى طموحاتها الاقليمية، وبالتالي تستطيع أن تتعامل معه براحة أكبر، ومن موقف متعالٍ، حيث لم يعد النظام في بغداد يهددها، بل هي التي تهدده. حتى في حال سقوط صدام، فإن إيران تعتبر أن لها حصة كبيرة في النظام المقبل عن طريق الإسلاميين والشيعة الممثّلين في المعارضة العراقية.

ومن الطبيعي أن تجد محاولات التطبيع بين البلدين معارضة شديدة في إيران، أكثر مما تجد في العراق. ليس فقط لأنه لا يمكن تجاهل آثار حرب مدمرة استمرت ثماني سنوات، وخلفت الكثير من الأحقاد وغذت الكثير من الخلافات، وليس لأن العراق أكثر حاجة إليها في هذه المرحلة. بل لأنه في حال حدوثها ولو بشكل أعرج، لا بد لطهران من أن تعيد النظر في طبيعة علاقاتها مع المعارضة العراقية، والشيعية تحديداً. لأن هذا سيكون أحد شروط بغداد الأساسية للتطبيع، والذي في حال تطبيقه سيقلب، رأساً على عقب، وضع المعارضة العراقية بتحالفاتها العريضة، ويقلص الكثير

من فعاليتها وقدراتها على الحركة ضد صدّام ونظامه. في الوقت نفسه قد يجد النظام العراقي في هذا التحالف فرصته السانحة لإعادة دوره الضائع والمشلول في المنطقة.

□ □ □

ومن هنا تجعل الظروف الدولية المتغيرة بسرعة لم يألفها أحد من قبل، من احتمالات فرص التطبيع الإيراني ـ العراقي، إمكانية جديّة. كذلك قد توفر التحولات الجذرية في مواقف معظم دول العالم، الفرص التي تنتظرها كل من بغداد وطهران للمضي في قيام تحالف بينهما. هذه الامكانية ترصدها الولايات المتحدة بعناية، وتقلق لها دول الخليج العربي كثيراً.

ولعل العلم بالشيىء خيرٌ من الجهل به. ولو كانت رؤوسنا مدفونة في الرمال، والصمت يحيط بنا في كل مكان.

«الاحتواء المزدوج»

بمرور شهر نيسان ١٩٩٤، تمر سنة كاملة على وضع أول ورقة عمل للسياسة الخارجية الأميركية من قِبَل إدارة الرئيس بيل كلينتون في الجزيرة العربية. وهي سياسة عرفت باسم «الإحتواء المزدوج»، وشغلت حيّزاً سياسياً كبيراً من تفكير دول الخليج. أما الذي شغل الأوساط السياسية الخليجية في هذه الورقة فيتلخص بأنها وجدت نفسها تتعامل مواجهة ـ وللمرة الأولى ـ مع سياسة أميركية معلنة سلفاً، تملك منطقاً معيناً ولا سرّية فيها، كما أنها لا تُصنَع تدريجياً في الأروقة ولا تتغير مع المتغيرات التي تطرأ على الأحداث. أي بكلام آخر، هي برنامج عمل سياسي أميركي، يكاد يكون مُلزماً لدول الخليج.

وأكثر ما يعني دول الخليج هو مدى قابلية سياسة الولايات المتحدة هذه للتنفيذ، ومدى قدرة هذه الدول الصغيرة على الالتزام بتلك السياسة. بل الأهم من ذلك كله، إلى أي مدى تنسجم أو تتطابق هذه السياسة الأميركية مع المصالح الخليجية وإلى أي مدى تتعارض معها، حتى لو التقت مع المنفعة الأميركية التي ليست دائماً، منفعة عامة، ولا هي محصورة بمنفعة واحدة أيضاً.

بل لعل أكثر ما يشغل البال الخليجي من هذه السياسة، هو الخوف من أن يكون هناك «سيناريو» أميركي آخر في الظل هو بمثابة بديل من هذه الورقة، تتكيء عليه أميركا في حال عدم قدرتها على وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فتقلب ظهر المجن لحلفائها، بعد أن يكونوا قد تورطوا في الالتزام معها، مما يؤدي بتلك الدول إلى أن تكون خاسرة في الحالتين: خاسرة في حال أنها ماشت واشنطن فتستعدي من تستعدي من جيرانها جراء ذلك. وخاسرة في حال أن واشنطن تخلت عن هذه السياسة بعد فترة لأنها فشلت في تطبيقها، فتخرج من ذلك الالتزام أضعف مما دخلت، مخلفة وراءها أعداء كانت في غنى عن عداوتهم.

بين ورقة العمل الأميركية و«السيناريو» البديل منها، تقف دول الخليج الست حائرة في سياستها تجاه ما اعتبرته ثمن «الحماية» الغربية لها بعد «عاصفة الصحراء». هذا الثمن الذي لا أحد يستطيع أن يقدر حتى الآن إلى متى يستمر دفعه كجزية إلى قوى التحالف الغربي عامة، وإلى أميركا خاصة. ولعله من الأفضل ـ بداية ـ التوقف عند معالم هذه السياسة الأميركية، ومن ثم استعراض ـ نهاية ـ «السيناريو» البديل الذي تتخوف منه دول الخليج.

□ □ □

من السهل اتهام إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بأنها لا تملك سياسة خارجية واضحة، إلا في موضوع الخليج العربي. والفضل في ذلك يعود إلى مارتن أنديك، مساعد الرئيس الخاص لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، الذي ألقى في ١٨ أيار ١٩٩٣ خطاباً في واشنطن أعلن فيه سياسة «الاحتواء

المزدوج» ضد إيران والعراق، معتبراً أن البلدين يشكلان أقصى حالات العداء لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ومارتن أنديك استاذ جامعي من استراليا منح الجنسية الأميركية في الأيام الأولى من عهد كلينتون ليتم تعيينه في مجلس الأمن القومي. عُرف في حياته الجامعية والسياسية بآرائه اليمينية المتطرفة وبانحيازه الكامل إلى قضية إسرائيل. وقد انضم في العام ١٩٨٢ إلى أكبر «لوبي» إسرائيلي في الولايات المتحدة (AIPAC)[١] الذي أخذ يمثل آراء حكومة الليكود اليمينية ورئيسها اسحق شامير. وفي العام ١٩٨٤، انفصل أنديك عن (AIPAC) وأسس مع مجموعة من زملائه «لوبي» اسرائيلياً آخر باسم (W.I.)[٢] حاول من خلاله أن يخفف من صورة التطرف اليميني الذي أضفته سياسة الليكود على المؤسسة الأولى. وعبر العمل مع «اللوبي» الإسرائيلي بمختلف اتجاهاته وسياساته، وخلال عشر سنوات، وصل أنديك إلى البيت الأبيض.

وكان خطاب أنديك هو ورقة العمل والبيان السياسي الأول والوحيد حتى الآن، في مجال السياسة الخارجية لإدارة كلينتون. وإن كان الأوضح بالنسبة إلى الخليج العربي، فإنه الأشمل بالنسبة إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فهو، إلى جانب إسرائيل، لم يذكر سوى بلدين عربيين كـ«أصدقاء» لأميركا في المنطقة هما: مصر والسعودية. أما تركيا، التي كان يود أن يضمها إلى لائحة «الأصدقاء» لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والهلال الخصيب والخليج، فقد كان يقلقه تحفظها لقيام كيان كردي شمال العراق. ففي البيان السياسي

(١) American - Israeli Public Affairs Committee.

(٢) Washington Istitute for Near East Policy.

ـ الخطاب، أكد أنديك أن هناك مصلحتين أميركيتين دائمتين (لا ثالث لهما) في المنطقة هما: النفط وإسرائيل. كما أن هناك ثلاثة تحديات لتثبيت المصالح الأميركية:

التحدي الأول ـ الحفاظ على أمن و«رفاهية» إسرائيل مستعملاً كلمة (Well-being) من دون أن يوضحها، ومن بعدها تحويل محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية من مفاوضات لمسيرة سلام ما، إلى مفاوضات لصنع سلام دائم في الشرق الأوسط.

التحدي الثاني ـ «الإحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق لمنعهما من إعادة بناء ترسانة سلاحهما، بحيث لا تشكلان أي تهديد لجيرانهما.

التحدي الثالث ـ مواجهة الحركات المتطرفة والارهابية والأصولية الإسلامية «المغطاة بلباس الدين» ـ حسب تعبير أنديك ـ والذي اعتبر أن نشأتها تعود إلى وجود فراغ في الشرق الأوسط (الذي يكره بحكم تكوينه أي فراغ سياسي) بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق، وبالتالي فإنه كلما غاب «مشاغب» ما عن الساحة حلّ آخر محله[٣].

واعتبر العديد من المحللين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط، أن في آراء أنديك الكثير من «السذاجة» السياسية في موضوع «الاحتواء المزدوج»، والكثير من التبسيط في موضوع الحركات الدينية، والكثير من عدم التوازن في موضوع الانحياز السافر إلى إسرائيل، على حساب المصلحة العربية، التي تدخل في حسبانها مصالح «أصدقاء» أميركا في المنطقة.

---

(٣) راجع:
«Special Report: Clinton Administration Policy toward the Middle East», Policy Watch, May 1993.

لكن ما هي سياسة «الاحتواء المزدوج» وممَّ تتكون؟

□ □ □

لا شك أن العراق وإيران هما لغز حيّر ثلاث إدارات أميركية متعاقبة حتى الآن. من رونالد ريغان إلى جورج بوش إلى بيل كلينتون، ورؤساء الولايات المتحدة الثلاثة يعانون من «عقلية الحصار»، تجاه دولتين متجاورتين تفصلهما مياه الخليج عن أرض الجزيرة العربية، التي تحمل في باطنها ٦٥ بالمئة من مخزون احتياطي النفط في العالم. فلا أحد منهم عرف كيف يتعامل معهما، ولا إدارة من إداراتهم استطاعت أن تضع سياسة يمكن تطبيقها، فتحقق حماية المصالح الأميركية في الخليج العربي/ الفارسي.

الاستراتيجية الأميركية في الخليج، تقوم على قاعدة بسيطة تدعو إلى قيام توازن استراتيجي قوي ومتكافىء بين دول المنطقة (إيران والعراق تحديداً) يحمي المصالح الأميركية الحيوية ويحفظ أمن أصدقاء أميركا (السعودية ودول الخليج) ويؤمن استمرار تدفق النفط بأسعار مستقرة (أي متدنية). هذه الاستراتيجية مرت حتى اليوم بثلاث مراحل، أثبتت فشلها كلها، من قبل أن تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

المرحلة الأولى، كانت في عهد الرئيس جيمي كارتر وإدارته الديموقراطية، وقامت الاستراتيجية الأميركية فيها على اللعب بضرب قوة إقليمية (إيران) ضد قوة إقليمية أخرى (العراق). في البداية دعمت الولايات المتحدة إيران الشاه وبنت قوته العسكرية وعيّنته شرطي الخليج، واعتبرته عمودها الفقري وركيزتها في المنطقة.

المرحلة الثانية، كانت في عهد ريغان وامتداداته في عهد بوش

وإدراتيهما الجمهوريتين، حين قلبت الولايات المتحدة مقاييسها عند سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران. فدعمت صدام حسين في حربه ضد إيران لاحتواء خطر الخميني ومفاهيمه الثورية.

وأثبتت المرحلتان فشل هذه الاستراتيجية، بشقيها، عندما لم تسفر إلاّ عن كارثتين للسياسة الأميركية. الأولى فشل السياسة الأميركية في ترسيخ أسس استقرار المنطقة بسقوط الشاه. والثانية، فشل السياسة الأميركية في استبدال صدام حسين بالشاه، عندما ساعدت واشنطن بغداد في الحصول على كميات هائلة من السلاح المدمر، استعمله صدام، فيما بعد، في غزو الكويت.

والمرحلة الثالثة، جاءت في عهد الرئيس بيل كلينتون وإدارته الديموقراطية الجديدة، ومجموعة مستشاريه الجدد الذين ورث بعضهم من إدارة سلفه جورج بوش. وإذا باستراتيجية كلينتون تقول إنها تعتبر كلا الدولتين (العراق وإيران) معادية للمصالح الأميركية في المنطقة. ولما كانت سياسة دعم الدولة الواحدة على حساب الأخرى قد فشلت، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى سياسة جديدة ذات مصطلح جديد هو «الاحتواء المزدوج». وأما أساس هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة، فيقوم على سياسة ستؤدي إلى خلق حلفاء جدد في المنطقة، من دون الاعتماد على أي من العراق أو إيران. وهي سياسة، في رأي واضعيها ستحقق لإدارة كلينتون، ما فشلت السياسات السابقة في تحقيقه للإدارتين اللتين جاءتا قبلها.

لماذا هذا الاعتقاد؟

في رأي واضع هذه السياسة أن «الإحتواء المزدوج» ممكن لأن نهاية

الحرب الباردة ألغت من حسابات الولايات المتحدة الاعتبارات الاستراتيجية القديمة التي كانت تخاف وصول الاتحاد السوفياتي إلى مياه الخليج الدافئة، وتخشى أن تؤسس موسكو لنفسها موطىء قدم في الخليج بحجة دعم فريق (العراق مثلاً) مقابل دعم واشنطن لفريق آخر (إيران مثلاً). لذلك فإن أهمية كل من العراق وإيران الاستراتيجية قد تضاءلت، إن لم تكن قد سقطت من خلال اضمحلال الاتحاد السوفياتي وتفكك أمبراطوريته، وغياب كل من بغداد وطهران تالياً عن لعبة الدول الكبرى ضد بعضها البعض.

عامل آخر مساعد يقف وراء هذا التفكير يعود إلى أن السنوات العشر الأخيرة قد شهدت توازناً في القدرة العسكرية بين العراق وإيران. إن «انتصار» العراق في حربه مع إيران، قد أضعف إلى حد كبير قدرات إيران الهجومية، و«هزيمة» العراق في حرب «عاصفة الصحراء»، قد حطم قدرات العراق العدوانية وصادر (عن طريق الأمم المتحدة وقراراتها) الأسلحة الهجومية ذات الدمار الشامل. لذلك، فإن كلاً من العراق وإيران، وفي غياب قوى كبرى تدعم مطامعها، ستجد صعوبة كبرى في تحدي مصالح الولايات المتحدة في الخليج، وبالتالي الوقوف في وجه قوتها العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك، أنه نتيجة لغزو العراق للكويت، واندحارها في حرب الخليج، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، وأولها السعودية، أقل تردداً، إن لم يكن أكثر رغبة في الدخول مع الولايات المتحدة وسواها من دول الغرب، في ترتيبات أو تحالفات دفاعية. هذه الترتيبات التي تعطي للقوات العسكرية الأميركية والغربية القدرة على التحرك والإنزال والتواجد في أرض الخليج، إذا ما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي أي تهديد من العراق أو إيران.

لذلك يجد منظرو البيت الأبيض اليوم، أنه لم يعد هناك من داعٍ لاعتماد الولايات المتحدة على العراق وإيران لقيام توازن من أجل حماية المصالح الأميركية وحماية أصدقائها في المنطقة. فمن ضمن محيط الشرق الأوسط (الأوسع رقعة من الخليج) يرى هؤلاء المنظرون أن مفاوضات السلام والاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي سيزيدان من عزلة بغداد وطهران، ويقللان من قدرتهما على استغلال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويفقد كل منهما الوسيلة على تحريض الفلسطينيين والعرب الآخرين، المعارضين والمعادين لتسوية قضية الشرق الأوسط. فدور الولايات المتحدة ووساطتها في هذا النزاع، يعززان من مكانتها في العالم العربي وبين حلفائها الإقليميين، وخاصة أن واشنطن تتمتع بعلاقات جيدة مع دول المنطقة الأساسية، كمصر وإسرائيل والسعودية وتركيا.

وإدارة كلينتون تعتقد أنها قادرة على الإمساك بهذه السياسة والحفاظ على توازناتها، ولفترة طويلة، لأنها قادرة على التفاهم في العمق مع أصدقائها وحلفائها حول التهديدات المشتركة التي يمكن أن تواجههم. وتعبير «لفترة طويلة»، يعني إلى أن تتغير الأحوال. ولكن كيف ومتى تتغير الأحوال؟ هذا هو السؤال الذي لا يتجاسر العديد من أصدقاء أميركا على أن يسألوه. لكن قبل هذا السؤال، ما هو حظ هذه السياسة على أرض الواقع؟

□ □ □

إن سياسة «الإحتواء المزدوج»، ينقصها الكثير من المنطق، لأنها مبنية على حسابات جيو ـ سياسية تفتقر إلى التطبيق العملي، ولأنها مشحونة بالمتناقضات. أهمها أنه من الصعب احتواء أي من إيران والعراق من دون تعاون الواحدة منهما ضد الأخرى من أجل تحقيق نتيجة عملية. بالإضافة إلى أن حلفاء أو «أصدقاء» أميركا في

المنطقة، وفي أمكنة أخرى من العالم، لم يظهروا أي حماسة لهذه الفكرة، مما يجعل تطبيقها أمراً صعباً. فليس في سياسة «الاحتواء المزدوج» أي مرشد للتعامل مع المتغيرات في الخليج، والتي هي الآن في طور التكوين وفي حكم الممكن خلال سنوات قصيرة، بحيث تربط السياسة الأميركية بأمر واقع غير مستقر في المنطقة. إلى جانب أنها تعطي للولايات المتحدة دوراً منفرداً في حماية أمن الخليج، في الوقت الذي لا تملك فيه أميركا أي وسيلة من وسائل الضغط على إيران أو العراق، أو لنقل في أحسن الاحتمالات، إن وسائلها محدودة. هذه السياسة قد تؤدي إلى النتائج (صراع إقليمي وصدام عسكري وازدياد في قوة إيران العسكرية) التي تحاول الولايات المتحدة منعها.

إن أهم الفجوات المنطقية في سياسة «الإحتواء المزدوج»، أنه من الصعب احتواء إيران والعراق معاً في وقت واحد، فاحتواء إيران يحتاج إلى عراق قوي وموحد. وإلا يصبح العراق المكان الطبيعي الذي تحاول إيران النفاذ منه لكسر عزلتها الإقليمية. وهي التي تملك علاقات سياسية وروابط دينية مع الأكثرية الشيعية في جنوب العراق، وصلات تاريخية مع الأماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء، كما كان لها في الماضي علاقات قوية مع الأكراد العراقيين. ومما لا شك فيه أن العراق سيكون هدفاً لإيران «المحتواة» والمعزولة.

الوجه الآخر لهذه المعادلة غير المنطقية، أن احتواء العراق ـ وهدفه المباشر هو إسقاط نظام صدام حسين من غير حرب أهلية ودموية تهدم الكيان العراقي برمته ـ لا يمكن تصوره من غير تعاون إيراني، ولو محدوداً. فما دام صدام في السلطة، فإيران عامل أساسي في الضغط على نظامه. وأي حظر اقتصادي على العراق، لا يمكن أن

يكون فعالاً من دون إيران. وبالتالي فإن فكرة «الاحتواء المزدوج»، تدفع كلاً من بغداد وطهران إلى حضن الأخرى. وهذا ما أكدته الاتصالات السياسية بين البلدين حتى الآن. ولو سقط صدام حسين ونظامه غداً، فستصبح إيران في اليوم التالي اللاعب الأساسي. فبحكم قدراتها العسكرية وصلاتها مع المجموعات الشيعية العراقية، لا بد أن يكون لدورها وجهان، إما تخريبي أو استقراري في عراق ما بعد صدام. سيكون تخريبياً إذا شعرت إيران أن مصالحها متجاهلة، أو أن النظام العراقي الجديد لما بعد صدام قد «صنع في أميركا»، كوسيلة من وسائل دفع إيران إلى مزيد من العزلة. وسيكون استقرارياً إذا شعرت إيران أنها باتت تتمتع بنفوذ كبير داخل العراق، يؤلها لأن تتدخل في تركيبة النظام. وفي كلتا الحالتين، سيكون ذلك الوضع محفوفاً بالمخاطر.

يضاف إلى ذلك أن سياسة «الاحتواء المزدوج» تحتاج إلى تعاون هو غير متوافر لمجموعة دول. اثنتان من أقرب حلفاء أميركا في المنطقة هما مصر وتركيا، أخذتا تدعوان إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وتخفيف الحظر على بيع النفط. وكذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي بدورها تدرك بحسها السياسي وواقعها الجغرافي، أن تفكك العراق وتقسيمه لا بد أن يقود إلى تعاظم النفوذ والقوة السعودية والإيرانية في المنطقة. فمن الواضح في سياسة كل من عُمان وقطر والبحرين، الحرص الدائم على عودة العراق إلى الحظيرة العربية، أكان بتصريحات المسؤولين فيها، العلنية منها والمبطنة، أم بدعوتهم إلى إبقاء الطريق إلى بغداد سالكاً وآمناً.

وسياسة «الاحتواء المزدوج» تشكل عبئاً لا يستهان به على دول مجلس التعاون الخليجي. فكلما استطاعالعراق وإيران أن يبنيا قدراتهما العسكرية ويعززا من أسلحتهما، أصبح الرادع الدفاعي في

هذه السياسة، يتطلب توسيع رقعة الوجود العسكري الأميركي في الجزيرة العربية. وكلما ازداد هذا الوجود العسكري الأميركي في مياه وأرض الخليج، ارتفعت نسبة العداء الذي تكنّه كل من إيران والعراق للأنظمة الخليجية. وكلما تضخمت صورة هذا التواجد العسكري الأميركي، بأشخاصه وآلياته وقواعده وتحكمه في النظام الدفاعي لبلدان الخليج، ازداد الغضب الوطني داخل هذه البلدان، وأصبح محوراً تلتف حوله كل حركات الإصلاح والمعارضة في الجزيرة العربية، مما يسبب قلقاً عميقاً للأنظمة الخليجية الهشة. وقد حصلت أشياء مماثلة لهذا في العالم العربي، والتاريخ ـ القديم والحديث ـ حافل بها.

□ □ □

«السيناريو» الذي تخافه دول الخليج إذا تغيرت الأحوال، وبعد فترة «غير طويلة»، والذي سيؤدي إلى تخريب علاقاتها بدول الجوار الإقليمي، سيكون نتيجة مباشرة لفشل سياسة «الاحتواء المزدوج» والتي ستسفر عن أفدح العواقب للمصالح الأميركية في المنطقة. أهمها انهيار الوضع الداخلي في العراق باتجاه فوضى ستستغلها إيران. من هذه المخاوف بالتحديد ينطلق «السيناريو» المحتمل.

يفترض «السيناريو» أن الولايات المتحدة، بعد فشل سياستها في «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق، ستكون أكثر واقعية في النظر إلى موضوع العراق، وستعتبر أن بغداد هي مركز الاستقطاب الجيو ـ سياسي الطبيعي لدول الخليج التي ستلتف حوله. وهو موضوع يتطلب استشارة وتعاون دول الخليج بخصوصه. ولتفادي حدوث كارثة جديدة في هذا السياق، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى بناء تفاهم مع الأطراف المعنية بموضوع العراق، من محلية وإقليمية، لكيفية الانتقال إلى نظام جديد في بغداد ما بعد صدام،

والذي ظلت الدول الخليجية في منأى عنه حتى الآن. من بين هذه الأطراف ستكون إيران ومجموعات الشيعة العراقيين الذين يتعاونون معها.

لإيران في هذا «السيناريو» مجموعة مصالح يجب أن تتفهمها الولايات المتحدة ودول الخليج، لتضمن تعاونها. أهمها الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية التي تطالب طهران بالإقرار بها. فلدى إيران كل الدوافع إلى تخريب أي مخطط أميركي لا يعترف بهذه المسلمات، ولا سيما إذا وجدت طهران أن أي ترتيبات في العراق موجهة ضدها. لذلك يتم فتح حوار أميركي ـ إيراني يؤكد لإيران عدة أمور، أهمها:

١ ـ إن الولايات المتحدة لا ترغب في تجزئة العراق، وإقامة كيان كردي مستقل في الشمال.

٢ ـ إن الولايات المتحدة لا ترغب في تحويل عراق ما بعد صدام، إلى «قاعدة» أميركية تستهدف زيادة عزلة إيران أو هي موجهة ضدها.

٣ ـ إن الولايات المتحدة تؤيد أن يلعب الشيعة العراقيون في النظام الجديد المرجو، دورهم الكامل، بما يتناسب مع حجمهم الديموغرافي ودورهم التاريخي.

٤ ـ إن الولايات المتحدة لن تكون عقبة في وجه إيران لإقامة علاقات اقتصادية مع باقي دول العالم، والوصول إلى أسواقها. وبالتالي لن تمانع أميركا في قيام تنسيق حول أسعار النفط بين إيران والسعودية وباقي دول «الأوبك».

مقابل هذه التطمينات الأميركية، يفترض هذا «السيناريو»، أن إيران ستتخلى عن نواياها بالسيطرة السياسية الكاملة على النظام العراقي

ما بعد صدام عن طريق حلفائها في المعارضة العراقية، وأنها ستتعاون لإقامة نظام سياسي مستقر في بغداد، وممثل لأغلب الإتجاهات السياسية في البلاد. في الوقت نفسه تقبل طهران العلاقة الدفاعية - الاستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة والسعودية. كذلك يفترض هذا «السيناريو» أن قبول هذه المبادىء، لا بد أن يؤدي إلى بحث موضوعات خليجية أخرى، أهمها الخلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية حول الجزر الثلاث: أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، مما ينزع فتيل التوتر في المنطقة.

ويرى واضعو هذا «السيناريو» أن لا بديل من هذه السياسة الجديدة، وقد مرت سنة على فكرة «الاحتواء المزدوج» دون أن تحقق تقدماً يذكر، إلاّ إذا اعتقدت واشنطن أنها تستطيع بمفردها أن تدير قضايا الخليج الدفاعية والأمنية، وهو أمر مكلف مالياً وخطر سياسياً، خاصة في منطقة لا تملك الولايات المتحدة فيها سوى سيطرة قليلة جداً على مستقبل حلفائها وأعدائها على السواء.

في غضون ذلك يرد واضعو «السيناريو» على المتخوفين من التعاون مع إيران، بقولهم إن إيران ستبقى قوة عسكرية أساسية في الخليج مهما كانت الظروف، وأنها تعيد اليوم بناء قدراتها التسلحية، ولكن مشترياتها من السلاح التقليدي لا تعادل إلاّ النزر اليسير من مشتريات السعودية وباقي دول الخليج من السلاح المتقدم الذي تتسابق على بيعه لها دول التحالف الغربي، من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، ومن فرنسا حتى المانيا، ناهيك بتركيا. ولما كانت ذكريات «عاصفة الصحراء» ما زالت طرية في أذهان دول المنطقة، فإن أي مغامرة عسكرية إيرانية محتملة، تبدو بعيدة جداً.

كذلك فإن طموحات إيران النووية، على أهميتها، ما زالت في مهدها. ويؤكد تقرير هيئة الطاقة النووية في فيينا الصادر في كانون

الأول ١٩٩٣، أن إيران لا تنوي استعمال ما لديها من تسهيلات نووية لأغراض عسكرية، وأنها لا تملك القدرة على ذلك. إلاّ أن السؤال كيف يمكن الإبقاء على هذا الوضع على ما هو عليه. يكون جوابه، باستمرار فرض الرقابة الدولية، أما المخاوف فهي أن تحاول إيران شراء ما ينقصها من خبرات تقنية في هذا المجال بالعملة الصعبة من الجمهوريات السوفياتية السابقة، الإسلامية اليوم. لذلك يحذر أصحاب هذا «السيناريو» من أن أي عزل اقتصادي أو استراتيجي لإيران، سيوفر لها الدافع إلى الحصول على رادع نووي، بحجة ردع أو تحجيم أعدائها[٤].

ويحرص معدو هذا «السيناريو» على التأكيد أن أي استراتيجية أميركية في الخليج تنطوي على مجازفة من نوع ما. وأن للولايات المتحدة خلافات مع إيران لا يمكن تجاهلها، وبالتالي يجب عدم اعتبار الأفكار المطروحة في هذا السياق، هي علامة على انحياز أميركا إلى جانب إيران، بقدر ما هي تأكيد لما يمكن أن يُسمى بسياسة متكافئة، تعطي لإيران قدرها الحقيقي، وتحفظ لحلفاء واشنطن وأصدقائها مكانتهم في المعادلة الاستراتيجية، وربما تبعد الأذى عنهم.

□ □ □

من غطاء «الاحتواء المزدوج»، إلى عراء المواجهة المنفردة، وبانتظار أن تتغير الأحوال، ما زالت دول الخليج غير قادرة أن تسأل أميركا عن دورها في أي مخطط سياسي تعده واشنطن للمنطقة. فقبل السؤال عن ماهية أمن الخليج، يجب السؤال عمّن هو «العدو» الذي يهدد أمن الخليج (دوله وحكامه وشعوبه) ولماذا؟ فإذا كان

(٤) راجع مجلة «فورين آفيرز» ـ عدد آذار/ نيسان ١٩٩٤.

«العدو» بمنظار اليوم هو إيران، بعد أن كان بالأمس العراق، ولم يحسب له حساب في حينه، فالأجدر أن يعاد الآن النظر في كل هذه الحسابات. أما إذا كان الحليف هو الغرب ـ وأميركا تحديداً ـ فالأجدر أن يعاد النظر ـ وباستمرار ـ في المصالح المشتركة بين دول الخليج وهذا الحليف. فكلمتا العدو والحليف، كلمتان مطاطتان، ربما لا ينفع فيهما لا غطاء ولا احتواء. وقد يكون العراء أجدى.



ماء ماء ولا أحد يشرب

«هل أعدتم لنا انطاكية وسائر المشرق، وهل استرجعتم الاسكندرونة، وهل أكدتم لنا حقوقنا في كيليكيا، وهل...».

سألني صديق ساخر هذا السؤال، وهو يتابع أخبار الندوة التي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت (١٥ ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣) عن «العرب والأتراك: حوار مستقبلي»، وكنت في عداد الذين شاركوا فيها. وقبل أن يتم سؤاله كان جوابي الجاد: لا. لقد كان السؤال الساخر بحد ذاته، هو ما حاولنا القفز فوقه.

ولم يكن قد سبق لي شخصياً أن حضرت أو شاركت في ندوة أو مؤتمر جمع هذه النخبة التركية المؤلفة من وزير خارجية سابق وعدد من الديبلوماسيين والأكاديميين، من مختلف الاختصاصات. كما لم تكن لي سوى تجربة متواضعة في النقاش السياسي مع أتراك. ولست أنا الآن في صدد تقويم أعمال هذه الندوة ولا الحديث عما جرى فيها، وقد غطتها الصحافتان اللبنانية والتركية تغطية كاملة،

بقدر ما أود أن أسجل انطباعاً شخصياً كونته خلال أربعة أيام من الحوار والنقاش، ان الجانب العربي ـ على الأقل ـ ما زال يؤذن في مالطا!

وإذا كان الأذان في مالطا مشروعاً، بغض النظر عن هدف الندوة في محاولة ردم الهوة السحيقة في المفاهيم والمصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية بين العرب والأتراك، إلا أنني وجدت أن لغة التعالي التي استعملها المحاورون الأتراك، ورعونة الطروحات السياسية التي تناولها معظمهم، جعلتني أنكفىء الى الموروث التاريخي لفهم العلاقات العربية ـ التركية، الذي حاولت التخلص منه، في تجربة بناء علاقة جديدة في ظل المتغيرات الدولية التي تعصف بالشرق الأوسط اليوم.

صحيح أنني من جيل عربي ما زال يحمل جرح «اللواء السليب» ويتذكر شهداء ٦ أيار، وأحلام الاستقلالات العربية، وله في عروبته موقف من الطورانية، وغيرها من تراكمات الإرث التاريخي بين العرب والأتراك، إلا أنني لم أجد في الجانب التركي أي إدراك لحساسية هذا الموروث ولا تفهماً لمسببات استمراريته. مع الاعتراف بأنني كنت على استعداد نفسي للتنازل عنه لقاء تأسيس قواعد مصلحية جديدة تتناسى الماضي، إذا استطاع المحاور التركي أن يستوعب الحاضر وأن يدرك أبعاد المستقبل. وخرجت بانطباع سلبي، بأن المشكلة ليست في الأذان، بل إن «مالطا يوك».

□ □ □

إن الحديث عن تركيا لا بد وأن يطرح سؤالاً يتكرر هذه الأيام في أوساط المراقبين السياسيين في الشرق الأوسط، وهو: إذا كان النفط قد أشعل الحرب في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فهل تشعل

المياه الحرب في المشرق عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥؟ سؤال ليس ساذجاً بالمقدار الذي يبدو للوهلة الأولى. فحرب النفط يشعلها أصحاب الآبار ومستهلكوها. أما حرب المياه فيشعلها العطاش في العالم، وما أكثرهم!

يروي كتاب صدر في لندن[1] أنه بعد توقيع اتفاق كامب دافيد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، أحاطت المخابرات المركزية الأميركية الرئيس الراحل أنور السادات علماً بأن هناك مؤامرة للإطاحة به تعدها مجموعة من ضباط الجيش المصري. ولما ألقي القبض على الضباط المتآمرين، استدعى السادات وزير دفاعه اللواء عبد الحليم أبو غزالة، وسأله عن السبب الذي من أجله أعدّ الانقلاب. فقال أبو غزالة، إن القوات المسلحة المصرية التي قبلت على مضض اتفاق السلام مع اسرائيل، لم تكن على استعداد، اطلاقاً، لأن تقبل ببيع أكسير الحياة في مصر، وهو النيل. لقد أراد الضباط من محاولة الانقلاب الحؤول دون سرقة إسرائيل لمياه النيل. وفهم السادات الوضع، وأسقط المشروع برمته.

وكان الموضوع الذي كاد بسببه الجيش المصري أن ينقلب على رئيسه، أنه خلال مباحثات اللجان المصرية ـ الإسرائيلية المتعددة للتوصل الى اتفاق كامب دافيد، اقترح الجانب الإسرائيلي ضرورة قيام تعاون في مشاريع مياه مشتركة بين مصر وإسرائيل. وتحديداً أراد الاسرائيليون من مصر نقل واحد بالمئة من مياه النيل عبر أنابيب إلى صحراء النقب. ووافق السادات على الاقتراح الإسرائيلي، حيث وجد فيه أساساً لتعاون اقليمي في المنطقة، وخاصة انه أخذ

(١) «حرب المياه ـ الصراع المقبل في الشرق الأوسط»، للصحافي البريطاني جون بولوك. غولانز ـ لندن ١٩٩٣.

يحلم بمد هذا الأنبوب في مرحلة لاحقة، من إسرائيل الى الأردن ولبنان. ولم يدرك السادات مدى تأثير هكذا فكرة على النفسية المصرية ولا مدى حساسيتها الميثولوجية لدى المصريين، وماذا يعني أن تكون مصر هبة النيل. وألغى السادات الفكرة فوراً وانسحب من مباحثات موضوع المياه.

□ □ □

وتركيا، هذا البلد الآسيوي ـ الأوروبي ـ المتوسطي ـ الشرق أوسطي ـ الإسلامي ـ العلماني ـ الطوراني ـ التركي، يلعب بموضوع المياه لعبة خطرة، وهو يبحث عن دور لنفسه وسط متغيرات إقليمية متسارعة، ونظام عالمي جديد، لم تتحدد هويته، ولم يتفق على قواعده. وتركيا، صاحبة هذه «الأوصاف الحسنى» كلها، ما زالت حائرة وغير قادرة على البت، الى أية هوية من هذه الهويات تنتمي، وهل تنتمي الى بعضها أم إليها كلها؟

الذي يعنينا من موضوع المياه هو هوية الجوار. ولأن تركيا جارة تاريخية وجارة كبرى، فإن مسألة المياه بينها وبين سورية، هي الموضوع الذي يثير في المشرق العربي تحديداً، وفي الشرق الأوسط عموماً، قلقاً يوازي قلق محادثات السلام العربي ـ الإسرائيلي بمساراتها المتعددة. وما رواية الحادثة المصرية، إلا دليل على مدى خطورة موضوع المياه وقابليته للانفجار، حتى تكاد المياه تصبح أكثر قدرة على الاشتعال من النفط. ولو كان السادات حياً، لربما شهد على ذلك.

منذ حوالى ثلاثين سنة، وملف المياه ملف مفتوح بين تركيا وسورية من جهة، وبين تركيا والعراق من جهة ثانية. فالمفاوضات حول مياه نهر الفرات بدأت باجتماعات ثنائية بين سورية والعراق عام ١٩٦٢، أعقبها اجتماع عراقي ـ تركي عام ١٩٦٤، ثم تبعه

اجتماع ثلاثي سوري ـ عراقي ـ تركي عام ١٩٦٥. ومواقف الدول الثلاث من موضوع مياه نهري الفرات ودجلة، عبر الثلث الأخير للقرن العشرين، وبتبسيط شديد هي التالية:

□ **الموقف التركي**: يعتبر أن مياه النهرين ليست مياهاً دولية مشتركة، وبالتالي يرفض تقسيمها.

□ **الموقف العراقي**: يرى أن النهرين دوليان، وأن لكل من دول الحوض الثلاث، حصة معقولة ومناسبة، يجب أن تعطى لها.

□ **الموقف السوري**: يطالب بضرورة توزيع مياه النهرين على الدول الثلاث، معتبراً أن الفرات نهر دولي.

وبالطبع هناك جوانب هندسية وقانونية وسياسية ملحقة بهذه المواقف.

لكن العلاقة التركية ـ السورية في موضوع المياه هي الأخطر في انعكاساتها ونتائجها على المنطقة اقليمياً من جهة، ودولياً من جهة ثانية، لارتباط هذه العلاقة بمسار محادثات السلام بين سورية وإسرائيل والمتغيرات التي ستسفر عنها في حال نجاحها أو فشلها.

وفي تبسيط آخر، تشكو سورية من الضغط الذي تمارسه تركيا عليها باستخدام المياه سلاحاً ضدها، من خلال تنفيذ جملة سدود على نهر الفرات، (عشرون سداً على الفرات وحده) تمكن تركيا من التحكم بكمية المياه المتدفقة الى سورية ومن ثم إلى العراق. في المقابل، تقول تركيا علناً، أن لا تقاسم للمياه، وتتهم السلطات السورية باحتضان حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان على أراضيها. وسورية تنفي ذلك.

وسط هذه المواقف، قام سليمان ديميريل (وكان لا يزال رئيساً للحكومة) بزيارة إلى دمشق في ١٩ و٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣،

حاملاً معه عنوانين للبحث هما: المياه والإرهاب عبر الأكراد. وتمحورت محادثات دمشق حول هاتين القضيتين.

في موضوع المياه تحديداً، استمر حوار الطرشان بين سورية وتركيا أكثر من عشرين سنة، مفسحاً في المجال لظهور توتر في العلاقات بين البلدين، تصل في أحيان كثيرة بخطورتها إلى حد الأزمة المستفحلة. وبصرف النظر عن التفاصيل التقنية، فإن القلق السوري الذي بدأ منذ وضع الحجر الأساسي لسد «كيبان» في تركيا، أخذ يزداد يومياً، حتى أصبح معاناة لكل سورية. ووصل إلى ذروته في كانون الثاني ١٩٩٠، عندما أوقفت تركيا ضخ مياه الفرات الى سورية لمدة شهر كامل، بحجة ملء سد أتاتورك. واعتبرت سورية أن الإشراف التام على الفرات قد أصبح كلياً بيد تركيا، بقدر ما اعتبرت أن في العمل التركي تهديداً لها. فإنتاج الطاقة الكهربائية والري مرتبطان في سورية بمياه نهر الفرات، كما أن هذا العمل يؤثر في بنيتها التحتية، أكثر مما يضر بالعراق. وطالبت سورية مراراً أن يكون لها أيضاً حق الإشراف على مياه الفرات. حيث أن بروتوكول عام ١٩٨٧ الموقع بين سورية وتركيا، ينص على تعهد تركيا بمد سورية بـ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه، ريثما يمتلىء سد أتاتورك، ويتم التوصل الى اتفاق نهائي. وكان هذا البروتوكول أقصى ما تريد تركيا أن تتوصل إليه، دون الخلوص إلى اتفاق نهائي. لذلك ترفض تركيا تفسير هذا البروتوكول على أساس أن لسورية «حصة وحقاً في مياه الفرات»، حسب تعبير ديميريل نفسه.

ولم تسفر محادثات دمشق عن أي نتيجة ملموسة للإشكال التاريخي بين البلدين. إذ ظل الموقف التركي يصر على أن أي اتفاق سيتم، لن يكون على قاعدة تقاسم المياه، بل تخصيص الكمية.

وظل الموقف السوري يعتبر أن الفرات نهر دولي، لسورية حق فيه، فيجب تقاسم مياهه.

هنا ربط ديميريل تحسين العلاقات بين بلاده وسورية، وإذابة الجليد بين أنقرة ودمشق، برفعه عنوان: المياه والإرهاب. وكانت الرغبة السورية أثناء محادثات دمشق واضحة: إنها تريد التقارب مع تركيا، لكنها تخشى أن تقطع تركيا عنها يوماً ما مياه الفرات. لذلك لا بد أن تمسك بورقة سياسية ما دامت تركيا ترفض مبدأ تقاسم المياه. فهي تريد المياه كحق، لا كهبة تمنحها تركيا، وتقنن كميتها حسب ما تشاء، مخضعة إياها لظرف سياسي ربما لا يكون في مصلحتها دائماً، ولتكن هذه الورقة وفي هذه المرحلة، هي ورقة حزب العمال الكردستاني وزعيمه.

وفوجىء الأتراك بمدى استعداد المفاوض السوري وجدِّيته. فقد طرح الجانب السوري نص اتفاق يقترح تقاسم المياه قبل نهاية ١٩٩٣. ولم يكن الجانب التركي يحمل اقتراحاً مضاداً، ولا في يده مثال دولي يرد به. فرفض الاقتراح السوري. وقال الجانب السوري إنه سيحمل مسألة المياه إلى الجامعة العربية ومنها إلى المحافل الدولية، وفي يده ورقتان أساسيتان. الأولى: بروتوكول ١٩٨٧، والمادة السادسة منه التي تنص على إمداد سورية بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات إلى أن يمتلىء سد أتاتورك وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ـ كما أسلفنا ـ وكذلك الرغبة السورية الجدية والحقيقية في السعي إلى اتفاق نهائي على أساس تقاسم المياه. والورقة الثانية: وضع آلية جديدة للتفاوض في موضوع المياه على مستوى وزراء الخارجية، بحيث تبقى حاضرة على جدول أعمال كل لقاء بين وزيري خارجية البلدين.

في الوقت نفسه سحب السوريون البلاطة من تحت أقدام الأتراك،

في موضوع «الإرهاب»، بوقف التعامل مع عناصر حزب العمال الكردستاني ووقف نشاطاته في سورية، وإغلاق مكاتبه ومعسكراته في البقاع، والحد من حرية تحرك زعيمه ورفاقه، في محاولة لعزل الموضوع الأمني عن موضوع المياه، وخلق مناخ تفاهم ممتاز حول هذا الموضوع بين البلدين.

لذلك لم تتردد سورية في أن توقع في انقرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، وثيقة تعاون مع تركيا في مجال الأمن تستهدف الموضوع الكردي. وأكد مسؤول تركي تبني موقف مشترك مع سورية «ضد ارهاب حزب العمال الكردستاني»، في الوقت الذي أكد الجانب السوري أنه سيولي «أهمية قصوى لحماية سيادة الأراضي والاستقرار في تركيا (...) وأن سورية لن تكون أبداً ملجأ أو ممراً لعناصر تهدد أمن واستقرار تركيا».

قبل أن يحدث ذلك بثلاثة أيام، كان وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين يقف في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٣ في البرلمان التركي ليهدد سورية قائلاً: إنها «تلجأ إلى الإرهاب من أجل المياه»، وإنها «لن تستطيع حل مسألة المياه من دون تركيا». لكنه استدرك أن هذا لا يعني ان تركيا تنوي استخدام تحكمها في موارد المياه كسلاح في مواجهة جيرانها. غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه بسقوط ورقة حزب العمال الكردستاني وانتفاء الحجة الأمنية لدى الأتراك، لم يعد التلويح بموضوع «الارهاب» مقنعاً أو حتى وارداً، لأن تركيا، وقد وجدت ان الكرة قد أصبحت الآن في ملعبها، ظهرت وكأنها لا تريد حل مسألة المياه من أساسها، ولا ترغب في طرح النماذج الدولية المتعلقة بمشاكل المياه في العالم، كسوابق يمكن الاستفادة منها، لأنها لا تعترف أصلاً أن الفرات نهر دولي.

من هنا جاء تصريح ديميريل، والذي لخص الموقف التركي المتصلب

(الذي عاد وردده وأكده الزملاء الأتراك في ندوة بيروت) حيث جاء فيه: أن «لا سورية ولا العراق تستطيعان الادعاء أن لهما حقاً في أنهار تركيا، كما لا تستطيع انقرة أن تدعي أن لها حقاً في نفطهما (...) إن لنا الحق ان نفعل ما نشاء بمياهنا. فموارد المياه تركية، وموارد النفط عراقية ـ سورية. فكما لا نطالب نحن بالمشاركة في النفط، لا يحق لهما (سورية والعراق) أن يطالبا بالمشاركة في مواردنا المائية».

استناداً إلى هذا الموقف، بدأت تركيا تروّج لمشاريع «أنابيب السلام»، الذي هو في الواقع مقايضة المياه بالنفط. و«أنابيب السلام»، مشروع طموح ومكلف إلى أبعد الحدود، يقضي بنقل مياه نهر الفرات إلى دول الخليج، عبر أنابيب تمر في سورية والأردن واسرائيل، في حال قيام سلام دائم في المنطقة، تدفع تكاليفه دول الخليج، فتشرب منه وتسقي غيرها من العطاشى الذين حولها. الأهم من ذلك أنها تدفع مقابله لتركيا نفطاً، في معادلة لم يتفق على صيغتها بعد. أهي كل متر مكعب من المياه مقابل برميل من النفط، أم يباع النفط لتركيا بسعر تشجيعي، ويترك الرقم من غير تحديد أمام كلمة تشجيعي؟ أسئلة غير متوافرة الاجابات عنها الآن، لأن المشروع نفسه ما زال من غير تفاصيل تقنية منشورة، ولا كلفة مرصودة. لكن هذا يتطلب، أول ما يتطلب، علاقات عربية ـ تركية جيدة، وقبلها علاقات تركية ـ سورية فوق الجيدة.

□ □ □

قبل أن تصل «أنابيب السلام» إلى الخليج، وصلت إليه «أنابيب الحرب»، عبر التطورات الجديدة في العلاقات الخليجية ـ التركية، التي ما زالت تبحث عن دور، يتعدى دور الحوار الذي تتعامل من خلاله في موضوع المياه. ومن هنا تكتسب تركيا من بين

«الأوصاف الحسنى»، وصفاً جديداً لم يتم التوصل إلى تعريف له بعد.

لذلك يقال أن سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا، لم يستطع أن يتمالك نفسه، وهو يؤدي مناسك العمرة في مكة المكرمة، فانهمرت دموعه وهو يعلن: «أنا متأثر جداً».

ويقال أيضاً أن الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، لم يستطع أن يخفي تأثره أيضاً عندما التقى بديميريل وصحبه، فهتف قائلاً: «أنتم ثروتنا . وهي ثروة قديمة جداً لم نستخدمها»(٢).

كان ذلك أثناء زيارة قام بها ديميريل إلى دول الخليج العربي في الأسبوع الأخير من كانون الثاني ١٩٩٣، عندما كان رئيساً للوزراء قبل وفاة تورغوت أوزال، رئيس الجمهورية في حينه. وكانت الزيارة الأولى، لرئيس وزراء تركي، إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج. ولم يكن تأثر ديميريل، كما يبدو، عائداً إلى دوافع الخشوع الذي ينتاب عادة كل مسلم لدى زيارة الكعبة. كما لم يكن تأثر الشيخ خليفة عائداً إلى إعجابه بقيافة الوفد التركي. كان التأثر التركي ـ الخليجي المتبادل عائداً، إلى شعور ديميريل بضرورة تذكير الخليجيين الذين يزورهم بأنه مسلم من بلد إسلامي، سعياً وراء «النطق السامي» القطري الذي يؤكد على مدى أهمية تركيا بالنسبة إلى بعض دول الخليج على الأقل. وهذا ما جاء من أجله ديميريل، ليؤكده ويسمعه. كما يعود إلى شعور بعض الخليجيين بأن تركيا دولة حليفة ومسلمة يمكن الاستعانة بها في الملمات.

---

(٢) «شؤون تركية» ـ آذار ١٩٩٣ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ـ بيروت.

وكانت زيارة ديميريل تهدف إلى أمرين. الأول: اقتصادي من وجهة نظر تركيا. والثاني: سياسي من وجهة نظر الخليج.

من وجهة النظر التركية كان الهدف من الزيارة انعاش الاقتصاد التركي المتردي عبر استثمارات وقروض خليجية، وتعويض الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا من جراء حرب الخليج، وما سبقها وما تبعها من اجراءات، والتي أدت فعلاً إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية التركية. فقد ذهب الأتراك إلى الخليج ليذكّروا دوله بالوفاء بالتزاماتها التي أعلنتها أثناء «عاصفة الصحراء» بالتعويض من أضرارهم الكبيرة الناتجة عن الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق. وكان من بين التعهدات التي قدمتها دول الخليج لتركيا أثناء الحرب، بيعها نفطاً بسعر رخيص إلى جانب تقديم مساعدات مالية وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

إلاّ أن الأهم بالنسبة إلى الجانب التركي، كان مشروع الصناعات الحربية في تركيا(الصناعات الحربية التركية تنتج طائرات «أف ـ ١٦» مع أنظمة الكترونية لاسلكية ومدرعات ومدافع) الذي وافقت كل من السعودية والكويت والإمارات على تمويله. فتعهدت السعودية بدفع مليار دولار والكويت مليار دولار والإمارات نصف مليار دولار. كما وافقت السعودية على شراء مدرعات، بأسعار مخفضة، صنع تركيا بقيمة ٧٥ مليون دولار. أما عدد الطائرات التي وافقت دول الخليج على شرائها من تركيا، وبأسعار تشجيعية، فلم يتفق عليه حتى الآن. وجاء تمويل الخليج لمشروع الصناعات الحربية التركية، بضغط أميركي واضح، سبق زيارة ديميريل، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن مساهمتها

بنصف مليار دولار في المشروع التركي، لتدفع دول الخليج إلى المساهمة فيه.

من وجهة النظر الخليجية، كان الانسياق وراء المطالب الاقتصادية التركية، يهدف إلى جر الأتراك إلى دور سياسي ـ عسكري في الجزيرة العربية تصديقاً لما قاله وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين إن: «لا استقرار في الخليج من دون تركيا». والدور التركي الذي تريده دول الخليج في هذه المرحلة، هو دور اطمئناني. فهي ترى تركيا عامل استقرار في المنطقة، وصلة وصل جيدة بالغرب (وإن كانت ليست بحاجة إلى هذه الصلة)، وضماناً هاماً حيال احتمالات الخطر القادم، من إيران والعراق، إلى دول الخليج[٣].

وعلى الرغم من أن الخليجيين لم يحملوا إلى الأتراك تصوراً واحداً لمشاكل المنطقة، إلاّ أنهم أجمعوا على رغبتهم في إدخال تركيا إلى اللعبة الخليجية بطريقة ما، وهم لا يملكون حتى الآن تصوراً واضحاً لها. فبينما يظهر بعضهم قلقاً من التسلح الإيراني، كقطر والبحرين، وتظهر قطر حماسة للدور التركي، عبّر عنها أميرها في ملاحظته لديميريل، إذا بسلطنة عمان تظهر بروداً في هذا الاتجاه. وبينما تظهر السعودية قلقاً من مرحلة ما بعد ذهاب صدام حسين، فإن الكويت لا تبالي بمصير العراق وحكمه ما بعد صدام. وبينما يصر بعضهم على رحيل صدام بأي ثمن، يرى البعض الآخر أن في وجوده ضمانة للوقوف في وجه إيران. إن هذه المفارقات والتناقضات في المواقف الخليجية من إيران والعراق، ضخمت حجم الدور التركي، الذي عبّر عنه وكبّر وزير خارجية تركيا. فالخليجيون الذين لا يستطيعون التفكير في المنطقة، إلا من خلال

(٣) راجع «العرب بين تركيا وإيران» ـ «النهار» ـ ١٩٩٣/١١/١.

وجود صدام أو غيابه، يرون أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تقف في وجهه ووجه بدائله، إلى جانب تصديها لإيران عند الحاجة. هذا الموقف عزز من الغرور التركي، الرافض بالأساس لفكرة أن أهمية تركيا قد تقزمت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأن دورها في ضمان السلم في الخليج قد تضاءل.

وإذا كان هناك ثمة «مشروع تركي» في الشرق الأوسط، فإن المليارات الثلاثة التي حملها ديميريل من الخليج، لتحديث الآلة العسكرية التركية، ما هي إلاّ بداية دعوة تركيا لكي تكون صاحبة دور أساسي في أي حرب خليجية مقبلة، يتصدى لإيران شرقاً وللعراق شمالاً، بعيداً عن تفعيل «اتفاق دمشق» الذي يمثل عنواناً للتحالف العربي، خاصة أن قيام تحالف عربي جديد، قد أصبح اليوم من الصعوبة بمكان. فما حصلت عليه تركيا من مال خليجي يفوق ما دُفع للعراق في حربها مع ايران، وما طالب به صدام من الكويت. ففي غياب قوة عربية يمكن إدخالها في ميزان القوى العسكرية في الجزيرة العربية، يبدو التهافت الخليجي، الصامت والخجول حتى الآن، على تركيا، أمراً لا بد وأن يثير ريبة إيران بالدرجة الأولى، من قبل أن يثير أي شكوك عربية، وخاصة شكوك سورية ومصر.

□ □ □

ان العرب الذين يملكون الجغرافيا والنفط فلم يحسنوا استخدام الجغرافيا ولم يتمكنوا من تقنية النفط، يواجهون اليوم مشكلة المياه التي لا يملكونها ولا يستطيعون التحكم بمصادرها. وإذ بتركيا، أحد أهم مصادر المياه عبء عليهم. هذا العبء الذي ما زال يتمثل في دور «الرجل المريض» منذ أيام الامبراطورية العثمانية، والذي ما زال «مريضاً»، من وجهة نظر الأوروبيين على الأقل، بالنسبة الى

فشل تركيا أوروبياً بالدرجة الأولى إزاء التطور الديموقراطي الداخلي بالمقياس الغربي وسجل حقوق الانسان فيها.

من ناحية أخرى، وبالرغم من تشجيع الولايات المتحدة تركيا للعب دور أساسي في آسيا الوسطى، فإنها لا تريد في الوقت نفسه أن تجد نفسها مضطرة إلى تمويل هذا الدور، الذي هو مطلوب منها ومرغوب فيه أميركياً. لذلك تحاول واشنطن أن تحيل هذا العبء المالي إلى دول الخليج، تحت أكثر من غطاء، أكان عن طريق تمويل الصناعة العسكرية التركية، أم بجر المياه التركية عبر «أنابيب السلام» إلى دول الخليج. أم بإيهام تركيا أولاً واقناع دول الخليج ثانياً، أن لها دوراً في التصدي لإيران والعراق، وأن هذا الدور، قد يكون بديلاً من الدور الأميركي ـ الغربي، وهو أمر يستحق السخاء الخليجي، في وقت نضبت فيه خزائن الخليج من مال فائض. كل ذلك في الوقت الذي لا تريد دول الخليج أن تبني قوة دفاع خليجية خاصة بها وقوية. ليس فقط لأنها لم تتفق على «زعامة» هذه القوة، بل لأنها لا تريد أن تتحمل أكلافها. لذلك تجيّر هذه «الأكلاف»، وعلى أسس أرخص، لتركيا، فتقوم بالدور المطلوب منها غربياً.

والمشكلة هنا، أن ليس لايران دور واضح حتى الآن في الخليج. فهي ما زالت تبحث عن دور لم تتضح معالمه بعد. ولو كان لإيران دور خليجي ـ حسب قول سياسي خليجي ـ لَحُلَّ نصف المشكلة على الأقل. لذلك تقوم واشنطن ومعها العواصم الأوروبية بتخويف دول الخليج من احتمالات تقارب عراقي ـ إيراني، وتعمد الى تضخيمه، وهي تعرف ان هذه الاحتمالات تبدو ضئيلة ما دام صدام حسين في الحكم.

أما القول بأن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، يمثل الوجه

المعتدل للثورة الإسلامية في ايران، ففيه الكثير من التفاؤل. لأن رفسنجاني هو الوجه المعتدل للراديكالية الثورية في إيران، وهو ابن الثورة الخمينية، ولكنه ليس قطعاً معتدلاً بالمقاييس الحقيقية. ذلك أن الولايات المتحدة التي تريد مفاوضات حكومية مباشرة مع إيران، تعرف أن رفسنجاني ـ على اعتداله ـ لا يستطيع أن يفاوض واشنطن كحكومة، ما دام هو أسير شعارات الثورة، وأميركا في نظر تلك الشعارات ما زالت هي «الشيطان الأكبر».

كذلك ما دامت واشنطن ترفض الإفراج عن الأرصدة الإيرانية في أميركا، تبقى طهران غير قادرة على تنشيط اقتصادها، وإطعام مواطنيها. فالثورة ـ كل ثورة ـ لم تحل مشكلة اقتصادية واحدة، والثوار ـ أي ثوار ـ لا يطعمون أحداً. بينما البازار هو الذي يطعم الناس عادة.

من هنا تدخل تركيا مجدداً في المعادلة. فما دامت أميركا لا تستطيع، وإيران لا تريد، حل عقدة «غورديان» بينهما، كما حلها الإسكندر الكبير، بقطعها، فلتطعم دول الخليج تركيا، لقاء أن تشرب هي من مائها وتحارب بسلاحها. ولْتَجُعْ طهران.

□ □ □

من المستغرب أنه بعد تجربة ندوة بيروت، تبدو تركيا وكأنها لم تدرك حتى الآن حجمها الحقيقي في العالم العربي، ولم تتوصل حتى الآن الى معرفة الدور المرسوم لها والمؤهلة له في شرق أوسط جديد، كان قد انتفض ضد المفاهيم العثمانية منذ أكثر من سبعين سنة. الأهم من ذلك في رأيي، أن على الأتراك إذا أرادوا الوصول الى عقولنا قبل قلوبنا، استنباط لغة جديدة للتخاطب مع العرب، ليس فيها من المصطلحات القديمة، سوى الأذان المشترك، حتى لو كان الجامع في استنبول والمؤذن في مالطا.

«فالسبيل» الذي شربوا منه ـ عرباً وأتراكاً ـ لما يزيد على أربعمائة وخمسين سنة، ما زال ماءً زلالاً قادراً على أن يسقيهم اليوم، من دون أن تجف الينابيع غداً، ومن دون أن تصيح الناس: ماء ماء في كل مكان، ولا أحد يشرب.

خريطة
الممكن والمستحيل

■ من المؤسف أن العرب ـ حكومات وشعوباً ـ غير مدركين حجم الزلزال التاريخي الذي ضرب المنطقة العربية بعد حرب الخليج. لا هم وصلوا الى السلام الموعود بعد، ولا هم قادرون على التراجع عنه.

وكما كانوا أيام الحرب، غير قادرين على الحرب، لأنهم لا يملكون أسلحة التوازن الاستراتيجي العسكري، هم أيضاً في أيام السلم، غير قادرين على السلم، لأنهم لا يملكون أسلحة التوازن الاستراتيجي الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل هذا ما يجعل المشهد السياسي اليوم، في حالة من انعدام الرؤية □

لو كنت أعلم الغيب!

سألني أحدهم، ممن قرأوا «سيناريو ١٩٩٩»[1]، عما إذا كان الموضوع قد اكتمل، وخاصة انني لم أجزم بشكل قاطع فيما اذا كان مستقبل الجزيرة العربية عند نهاية القرن، سيرسو على وضع تجزيئي أم وحدوي أم انه مزيج من الاثنين معاً. ولما قلت لصاحب السؤال إن موضوعاً استشرافياً كهذا، سيبقى مفتوحاً على كافة الاحتمالات، وسيخضع لكل المتغيرات التي قد تطرأ في أية لحظة، وخاصة في عالم اليوم السريع الحامل دوماً مفاجآت لا ترد في الحسبان، أجابني قائلاً:

«لقد سبق لك أن كتبت قبل حوالى خمسة عشر عاماً مقالة تنبأت فيها بعودة الاستعمار الى الخليج، وتوقعت فيها كل ما حدث في الجزيرة العربية من غزو العراق للكويت الى الحرب التي تلت ذلك، بكل مضاعفاتها ونتائجها. فلماذا تبدو اليوم متردداً؟»[2].

قلت له: «لست متردداً كما أن الأمر ليس أمر نبوءة، بل لعلها قراءة

(١) راجع فصول «سيناريو ١٩٩٩» ـ صفحة .

(٢) راجع مجلة «المستقبل» ـ باريس: «عودة الاستعمار» ـ ١٩٧٩/٧/٢٨.

جيدة للأحداث والتاريخ في عصر عربي ليس عندنا فيه مَنْ يقرأ ـ إلا متأخراً. إلا أن هذا لا يعني أن مقالة كتبها صحافي عربي منذ سنوات، استشرف فيها بالتحليل احتمالات الحدث ووقوعه، أن هذا الصحافي يملك مجدداً القدرة نفسها على الاستنتاج ليصل إلى نتائج مماثلة من حيث امكانية تكرار هذا الأمر. إن حوارات السيناريو المذكورة ما زالت تنقصها خلفيات لم يتطرق إليها المحاورون. إذ إن الندوة انتهت، وأشخاصها تفرقوا».

قال: «ما الذي يمنع اذاً أن تتولى أنت استكمال هذه المهمة، محاولاً ان تردم الهوة بين نظريات محدثيك في تلك الندوة، وبين واقع الحال كما تراه اليوم؟ إن الممكن والمستحيل هما خطان متعرجان، يلتقيان في نواح كثيرة، وإن افترقا في نواح أخرى. وفي أغلب الأحيان يحتاج الواحد منهما إلى الآخر، ليحقق التوازن المرجو عادة في الوصول الى الصورة الأقرب الى الحقيقة. والحقيقة تحتاج أيضاً الى تاريخ من الخلفيات تُقرأ في العمق لتصل إلى منطق قابل للتصديق، وقابل للتحقيق. لعل الموضوع يكون مجدياً لو حاولت».

قلت: «سأحاول من خلال ثلاثة محاور سأتطرق إليها».

□ □ □

■ ١ ـ التحالفات

بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، ساد اعتقاد لدى المتابعين لشؤون العالم العربي بأن نهضة عظيمة بدأت، أو هي على وشك أن تبدأ، حاملة في طياتها تحولات جذرية بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية. ولما انتهت الحرب، عاد الاهتمام مجدداً ليتركز على الشؤون العربية، ولكنه تمحور هذه المرة حول قضايا النفط والتجسس والمتفجرات والإرهاب، أكثر مما تمحور

حول أي مشروع نهضوي. وكانت التوقعات السائدة من دمشق الى القاهرة، ومن الرياض الى بغداد، بأن غلياناً ما سيأتي إما بالجحيم أو بالطوفان. ولم يغمر الطوفان الساحة السياسية العربية أكثر مما هي عليه الآن، ولم يكن الجحيم على أبوابها، بل في داخلها. أما الثورة التي جرى الحديث عنها مطولاً فقد مات أنبياؤها المسلحون قبل أن تشتعل.

لقد تغيرت الأوضاع في العالم العربي، وسوف تستمر في التغير، من غير أن يكون فيها وضع ثابت واحد. لكن أياً من هذه التغيرات التي حدثت أو يمكن أن تحدث، لن يؤثر في مجرى التاريخ العام للعالم. ذلك أن العالم العربي كان واستمر يعيش حالة من الفراغ خارج إطار التحالفات الدولية الكبرى، ينفعل بالأحداث ويستوعبها دون أن يمليها.

لهذه الأسباب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الآثار العريضة المترتبة على إعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية. إذ كلنا يعرف مدى ارتباط الخليج العربي، وبشكل مستمر، بالسياسة الغربية، إلى درجة بات فيها تابعاً لنظام القوى الغربي. فسلامة الوحدة السياسية للخليج ومكانتها تتوقفان على ما كانت تسمح به إرادة الدول الغربية بالأمس، والولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد اليوم. والمبادرات السياسية التي ولدت في المنطقة العربية أخذت دائماً بعين الاعتبار ـ وأكثر من أي منطقة أخرى في العالم ـ ردات فعل العالم الخارجي. ونظام العالم العربي السياسي بمجمله هو أكثر نظام سياسي وديبلوماسي مُدوّل في العالم، حيث أن كل الأطراف المعنية باللعبة السياسية في الشرق الأوسط، تقبله وتعترف به، أكانت أطرافاً داخلية أم خارجية، إقليمية أم دولية، فقيرة أم غنية، تقدمية أم رجعية.

ومنذ نحو قرنين من الزمن تقريباً والعالم العربي، أكثر من أي مكان آخر في العالم الثالث، يرزح وبشكل مستمر تحت وطأة سياسات القوى العظمى، مما ترك آثاره المميزة، والمستمرة من جيل إلى جيل، على كل الممارسات والمواقف السياسية العربية. إن مسائل الصراع التي تبدو للوهلة الأولى محلية وثانوية، تتخذ مع مرور الوقت أهمية دولية رئيسية. فالحدود الفاصلة بين ما هو محلي وإقليمي أو دولي في الشرق الأوسط، هي دائماً حدود غير واضحة.

لذلك فإن موقف النظام العالمي الجديد تجاه المتغيرات الرئيسية المقترحة في الجزيرة العربية، يتطلب منّا فهماً لأسباب تبني الغرب ومساعدته على بناء النظم السياسية الحالية في الخليج. فتأييد الغرب الحالي ودعمه لإقامة كيانات سياسية صغيرة هو أمر أساسي، ويجيء بداعي المحافظة على مصالحه في المنطقة. لذلك فإن عملية إقناع الغرب بقبول إدخال أي شكل من أشكال الدمج أو التوحيد بين الدول الخليجية يجب أن ينطوي على ضمانات تؤمن له هذه المصالح. وهذا وحده كفيل بضمان استقرار الجزيرة العربية وحماية أمنها. وكفيل أيضاً بإعلان بداية حقبة جديدة.

□ □ □

■ ٢ ـ المشاركة

وكان إدخال قدر من الديموقراطية على الأنظمة التقليدية في غالبية أقطار الخليج أمراً محتوماً. فالتغييرات المطلوبة داخل الأنظمة المحافظة في الخليج العربي لا بد وأن تتخذ مستقبلاً شكلاً أكثر تحرراً وليبيرالية. مع العلم أنه من غير الضروري أن تعني الليبيرالية هنا الديموقراطية في المفهوم المتعارف عليه والممارس في الدول الغربية.

وهذا يؤكد أن على الأنظمة في الخليج العربي الأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقات المثقفة والمتوسطة في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بحصة في مسؤولياته، ذلك لأن هذه النخب تريد أن تستشار، لا أن يملى عليها. فالنخب المثقفة، التي صرف عليها ملايين الدولارات من خلال إقامة المدارس والجامعات وإعطاء المنح الدراسية في الخارج، أصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان. وقد نجحت الأنظمة الخليجية خلال السنوات العشرين الأخيرة في إغراء هؤلاء المثقفين، بإعطائهم حصة من مال النفط. أما وقد نضب البئر تقريباً ولم يعد مفتوحاً ليغرف منه الكل، فإن هؤلاء المثقفين سيحاولون إثبات وجودهم فيطالبون الأنظمة بالاعتراف بهم.

ومن الواضح أن مطالبة هذه الطبقة ـ النخبة بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، لا يعني أنها تريد المشاركة في الحكم، وبالتالي فهي لا تسعى لقلب نظام الحكم، بقدر ما تسعى لأن يعترف الحكم بوجودها على أساس أنها تمثل جزءاً من الجسم السياسي الخليجي الذي له الحق في حرية الممارسة السياسية. كما أنها لا تنافس الأسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها. لذلك لا بد أن تلجأ الأنظمة، نتيجة لهذا الضغط الخفي، الى نظام أكثر احتواءً تستنبط من خلاله نظاماً مغايراً يتيح مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكن الحكم من استيعاب آراء وطاقات هذه الطبقة ـ النخبة.

غير أن ما حدث من تطورات على صعيد انفتاح الأنظمة نحو شيء من الشورى عن طريق مجالس معينة، لن يغير شيئاً من حقيقة واقعة هي أن الطبقات المتوسطة في الخليج، بمثقفيها وتجارها، ستستمر في المناداة بإصلاح «حكم الأسرة الواحدة» في كل قطر من أقطار

مجلس التعاون الخليجي وإدخال قدر من الليبيرالية عليه. ويقدر المراقبون أن الالحاح الشعبي الخليجي سيصطدم عاجلاً أم آجلاً بعناد الأنظمة وإصرارها على تجاهل الإنذارات الجلية الواضحة متمسكة بالسلطة المطلقة، مما سيدفع الكثيرين من أفراد الانتليجنسيا الخليجية الى العمل السري، وهذا سيؤدي بدوره الى وصم نشاطاتهم بأنها تخريبية. وقد يخلق هذا وضعاً متفجراً جديداً تماماً، يذكر بالوضع الذي خبره الكثير من الدول العربية أيام الانتداب والاستعمار عند منتصف هذا القرن.

لذلك، يواجه الحكام والنخب المثقفة معاً في دول الخليج معضلة لا سابق لها. فخلال العقد الماضي رفض أغلب الحكام الاستجابة تدريجياً للمطالبة الشعبية بالمشاركة في السلطة بدرجة أكبر لأنهم أدركوا أن تسارع العملية الديموقراطية سيؤدي الى تآكل امتيازاتهم وسلطتهم، فأوقفوها. ولكن في مناخ الاضطراب الاقليمي الجديد، وفي وجه خطر انتقال عدوى التوترات المشرقية الى شعوب الخليج، يدرك الحكام أنهم إذا تخلوا عن عملية الانفتاح السياسي، فإنهم ينثرون بذلك بذار الفوران نفسه الذي يرغبون اليوم في اجتنابه. أما النخب الخليجية فخياراتها محدودة. إما المزيد من التدجين أو التخلي مرغمة عن دورها لطليعة جديدة، ربما لا تكون متماثلة في اعتدالها ولا في ولائها للأسر الخليجية الحاكمة.

□ □ □

■ ٣ ـ الحدود

من المعروف أن الولاءات التقليدية في الجزيرة العربية هي دائماً للزعامات القبلية والدينية. وانها لا تزال أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من الولاء لمفهوم الدولة، أو الوحدة، أو القومية. وكان هذا

يعود الى أن رياح التغيير لم تعصف ببنى المجتمع التقليدية والاقطاعية في الجزيرة العربية، بالشكل نفسه الذي ساهمت به في تغيير وجه باقي أنحاء العالم العربي خلال العقود القليلة الماضية، وأثرت في مجرى أحداثه الأساسية.

فقبل أن يتحول النفط الى مسألة دولية حيوية ورئيسية، لم يلعب الخليج العربي طيلة عقود طويلة من الزمن أي دور حقيقي يذكر في شؤون العالم العربي السياسية، أو داخل المجتمع الدولي. وفي ظل الحماية البريطانية التي فرضت على منطقة المحيط الهندي ومن ضمنها الخليج العربي، قرابة قرنين من السلام والهدوء النسبي، عاشت مجموعة المشيخات القائمة هناك حياتها المعتادة من الفقر والنزاعات المحلية التي كانت تشتد أو تخبو تبعاً لنسبة التحريض البريطاني أو حجم الأحقاد القبلية.

لذلك كانت وما زالت النزاعات القبلية الموروثة بين العائلات الحاكمة حول الحدود بمثابة القنبلة الموقوتة في أروقة مجلس التعاون الخليجي. فعندما عرضت السلطات البريطانية في الهند الحماية البريطانية، وقبلت من شيوخ الخليج العربي، كان الطرف البريطاني يظن أن الأمر كله عملية بحرية محض. فالحدود البرية لكل مشيخة تقع في صحارى يفترض أن لا يشتهيها أحد. وبمرور السنين، أهمل الرسميون البريطانيون أكثر من مرة فرصاً لتعيين الحدود، إما لأن الرسم بدا غير ذي بال في مثل تلك الرمال، أو لإحجام العرب عن قبول المقترحات البريطانية خشية استثارة نزاعات قديمة. وما أن استفاق العرب على قيمة الأرض في حقبة اكتشاف النفط، حتى كان من الصعب إصلاح هذه الغلطة.

إلا أنه من المؤكد أن في أعماق غالبية قلوب أهل الخليج توقاً وهوى للانتماء الى كيان سياسي يكون أكبر من مشيخة. لكن بعد أن

غازل الخليجيون فكرة الالتحام في كيان اتحادي ـ فيديرالي بين العام ١٩٦٨ (اتفاق دبي) والعام ١٩٧١ (إعلان الاستقلال) انتهوا الى خيار متواضع لا يتناسب حجمه مع الأمل المنشود وتمثل في أن تصبح بلدانهم دولاً صغرى بدلاً من تحويلها إلى كيان جامع أكبر.

وطيلة السنوات العشر اللاحقة ظلت كل من دول الخليج تحتفظ بمسافة تفصلها عن الأخريات، يتنافسن في الحصول على اعتراف العالم العربي بالطريقة الوحيدة التي يعرفنها، أي بنثر الأموال هنا وهناك على هيئة معونات اقتصادية ومالية. لكن عالم هذه الدول تغير فجأة نتيجة تصاعد الأصولية الإسلامية وقيام الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩. وزادت حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) التي نشبت في أيلول ١٩٨٠ من حدة إحساس حكام الخليج بالافتقار الى الأمن، وشكلت حافزاً لعملية التنسيق السياسي بين دولهم. وأسفر الاندفاع وراء الحماية الأمنية عن تشكيل منظمة إقليمية للقضاء على المعارضة التقليدية المتأصلة ضد أي عمل يشتّم منه أي رائحة اتحادية أو حتى تنسيقية. وكان ذلك بسبب الإدراك المتنامي بأن حكام الخليج إما أن يقفوا معاً أو يسقطوا فرادى.

ومن هنا تشكل مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان)، فكان أول محاولة جدية من نوعها منذ تجربة الاتحاد الفيديرالي السابقة في أواخر الستينات وقبل إعلان الاستقلال. وكانت فكرة التنسيق قد زرعت من قبل في خضم افتقار متنام الى الأمن لا يزال شبحه يؤرق حكام الخليج. ففي مؤتمر خاص، كان الأول من نوعه، عقد في مسقط في العام ١٩٧٤، وحضره وزراء خارجية الدول الخليجية كافة (بما في ذلك إيران الشاه وعراق صدام) حثّ في حينه السلطان قابوس وزراء الخارجية

على صياغة سياسية أمنية موحدة لمواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة. وفي النهاية حسم التدخل السوفياتي في أفغانستان في العام ١٩٧٩، واندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية بعد ذلك بسنة، التردد الخليجي وانبعثت روحية جديدة للوحدة. فأعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ أيار ١٩٨١.

وبعد ذلك بعشر سنوات وقعت حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، حين بدأ العد العكسي لحياة الكيانات الخليجية كما أنشئت بعد الاستقلال. كذلك بدأ التراجع عن مفهوم الحدود الدائمة. لذلك تواجه أقطار مجلس التعاون الخليجي اليوم خياراً تاريخياً إذا أريد لهذه المنظمة أي مستقبل مستقر. فإما أن تقبل الحدود التي رسمها البريطانيون، والتي قبلتها الأقطار المعنية حدوداً سياسية لها عند حصولها على الاستقلال في العام ١٩٧١، أو ترفض تماماً قبول هذه الحدود لتعود الى النظام القبلي القديم، الذي لا يعترف بحدود ولا يقبل خطوطاً وهمية مرسومة على الرمال. وإذا ما جرى تبني هذا الخيار الثاني، كان لا بد من إعادة رسم الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية.

□ □ □

حسم سائلي حديثه، بعد أن توقفنا عند هذه المحاور الثلاثة، ليقول لي: «إذاً ليس هناك من خريطة واضحة المعالم للجزيرة العربية قبل نهاية القرن، ما دامت المحاور التي تطرقت اليها لم تكتمل ظروفها بعد. لكن أين الممكن في هذه الخريطة وأين المستحيل؟».

قلت له: ليتني كنت أعلم الغيب.

ويبدو أن الرد لم يرق لسائلي، فهز رأسه ومشى.



فهرس
الأعلام والأماكن



فهرس الأعلام

أ

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ش

ص

ط

ع



رياح السمُوم

■ بين غزو العراق للكويت (١٩٩٠) وحرب «عاصفة الصحراء» (١٩٩١)، إلى حرب الانفصال في اليمن (١٩٩٤)، هبت رياح السَمُوم على الجزيرة العربية، مما فرض على دولها مجموعة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، لم تكن في الحسبان.

وهذا أول كتاب يتناول بالتحليل والوقائع، ما جرى خلال هذه السنوات الأربع، من أحداث قوّضت في العمق مسلّمات الأوضاع في الخليج العربي ودول الجوار الإقليمي، وهي على أبواب القرن الواحد والعشرين.

ورياض نجيب الريّس، عرف الجزيرة العربية منذ مطلع الستينات، وكرس معظم اهتمامه الصحافي صوب هذه المنطقة، حيث لازم مجمل التغييرات التاريخية التي عصفت بدولها، وتعرّف بأكثر شخصياتها. وكان من أوائل الذين كتبوا عنها وتابعوا قضاياها.□



